



مجلة العلوم المالية والمحاسبية

AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة علمية محكمة

عدد خاص - كانون الاول ٢٠٢٥
الجزء الرابع والخامس

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس ٢٠٢٥

مجلة العلوم المالية والمحاسبية



رقم
التصنيف الدولي
ISSN 2709-2852

رقم الابداع
2442

تصدر عن مركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL
مجلة علمية محكمة

ACCOUNTING
& FINANCIAL
SCIENCES
JOURNAL

Special issue
December 2025



009647901409233

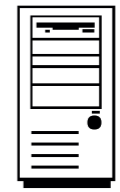
afsj@mof.gov.iq

ISSN 2709-2852

2442

رقم
التصنيف الدولي

رقم الابداع
في دار الكتب والوثائق





المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس
مستقبل الاسواق المالية في العراق
في عصر التحولات المعاصرة
بغداد 11-10 كانون الاول 2025
مركز التدريب المالي والمحاسبي

المحور الرابع و الخامس

المحور الرابع (التحولات المعاصرة - الرقمية , التاثيرات الجيوسياسية)
المحور الخامس (اصلاح البنية التشريعية و الرقابية لاسواق المالية)
الجلسة الاولى

العدد الخاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي السنوي (الخامس)
مستقبل الاسواق المالية في العراق في عصر التحولات المعاصرة
بغداد ١٠-١١ كانون الاول ٢٠٢٥

المحتويات

البحوث		
ص	البحث	ت
٢٦-١	التحول الرقمي والشمول المالي: تحديات الأمية الرقمية والمالية	العنوان
	<ul style="list-style-type: none"> • أ.د.سعد عبد نجم / قسم العلوم المالية والمصرفية / جامعة دجلة • د جمال داود سلمان / قسم العلوم المالية والمصرفية / جامعة دجلة 	الباحث
٤٦-٢٧	بناء منصة ذكية تفاعلية بالاستعانة ببرنامج (POWER PI) للإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية السيبرانية في سوق العراق للأوراق المالية	العنوان
	<ul style="list-style-type: none"> • أ.د.ابتهاج اسماعيل يعقوب/الجامعة المستنصرية – كلية الادارة والاقتصاد • أ.د. زهرة حسن عليوي/الجامعة المستنصرية – كلية الادارة والاقتصاد 	الباحث
E1-16	Cybersecurity Challenges and Digital Infrastructure Protection in Iraqi FinTech and E-Payment Companies: A Quantitative Study	العنوان
	<ul style="list-style-type: none"> • Assist.Prof. Firas Raheem Younis \Business Administration, College of Administration & Economics/ University of Baghdad • Assist.Lect. Hussein Jamal Qassim \Science of Financial and Banking Department, Ashur University 	الباحث
٦٨-٤٧	دور التحول الرقمي في تحسين اداء الأسواق المالية- سوق دبي حالة دراسية مع امكانية الافادة منه في العراق	العنوان
	<ul style="list-style-type: none"> • م.د ياسين نادب علي السلطاني/جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات • م.م احمد نهاد الطائي / وزارة الداخلية – مديرية مخدرات بابل 	الباحث
٩٨-٦٩	أثر التوجه نحو المستقبل في مواجهة التحديات الجوهرية ضمن بيئة الخدمات المالية الرقمية	العنوان
	<ul style="list-style-type: none"> • م.د محمد راضي عبد الكاظم / جامعة الانبار/كلية الادارة والاقتصاد • م.م جمال نوري دحام/ جامعة الانبار/ كلية الادارة والاقتصاد 	الباحث

١١٦-٩٩	الجيوسياسية الرقمية وأثرها على القطاع المالي في العراق (٢٠٢١-٢٠٢٤)	العنوان	٦
	<ul style="list-style-type: none"> • م.م اسماعيل حسن اسماعيل / وزارة المالية / مصرف الرشيد • م.م ايبر حسن اسماعيل / وزارة المالية / مصرف الرشيد 	الباحث	
١٤٤-١١٧	أثر الصدمات الجيوسياسية على أداء سوق العراق للأوراق المالية: دراسة ٢٠٢٤-٢٠١٤ قياسية للفترة	العنوان	٧
	<ul style="list-style-type: none"> • م.م. همام علي حمزة / جامعة بابل / كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم ادراة الاعمال 	الباحث	
١٧٤-١٤٥	الاقتصاد الرقمي وتأثيره في الحد من الفقر والبطالة في البلدان النامية: دراسة تطبيقية	العنوان	٨
	<ul style="list-style-type: none"> • م. عبد المهدي رحيم حمزة/جامعة المستقبل/كلية العلوم الادارية/قسم ادارة الاعمال • م.م. امير فارس طه/جامعة المستقبل/كلية العلوم الادارية/قسم ادارة الاعمال 	الباحث	
٢٠٠-١٧٥	أثر الخدمات المالية الرقمية على تطور سوق العراق للأوراق المالية: دراسة تحليلية كمية للفترة (٢٠١٧-٢٠٢٣)	العنوان	٩
	صدام حسن موازي / شركة مصافي الجنوب/ مصفى ذي قار	الباحث	

التحول الرقمي والشمول المالي: تحديات الأمية الرقمية والمالية

Digital Transformation and Financial Inclusion: Challenges of Digital and Financial illiteracy

أ. د. جمال داود سلمان

أ. د. سعد عبد نجم العبدلي

قسم العلوم المالية والمصرفية / جامعة دجلة

jamal.dawood@duc.edu.iqs

saad.abd@duc.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

تواجه الدول الناهضة تحديات حقيقية في مدى قدرتها على تبني متطلبات التحول الرقمي والتكنولوجيا الرقمية خدمة للشمول المالي. فبالرغم من التحول الرقمي الكبير وتوسيع الشمول المالي إلا أنه لا تزال هناك فئات واسعة من الأفراد والمجموعات المختلفة يعانون من الأمية الرقمية وغير محصنون من التحديات الرقمية والاحتيايل المالي الذي يرافق عمليات تطبيق التحول الرقمي والمالي مما يجعلهم أهداف سهلة للاحتيايل المالي عبر التطبيقات الإلكترونية والتي تطلبها عمليات التحول الرقمي وبتجاه تعزيز الشمول المالي، وهذا يمثل ابعاد مشكلة البحث .

يهدف البحث إلى تحليل ومناقشة التحديات التي تواجهها عمليات التحول الرقمي المالي والمتمثلة بالأمية الرقمية والأمية المالية والتي تعيق وتحد من انتشار تطبيق الشمول المالي في المجتمعات والدول، فضلاً عن القدرة على مواجهته والحد من تأثيره السلبي



المؤتمر مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العلمي الدولي السنوي الخامس
الصفحات ٢٦ - ١

على الشمول المالي. فالأمية الرقمية Digital illiteracy لاتزال تساهم في استبعاد مجاميع مختلفة من الأفراد والمجموعات وان الأمر يتطلب تبني استراتيجيات وبرامج لتعزيز الوضع المالي الرقمي والحد من الأمية الرقمية للمستهلكين والتي يمكن ان تأخذ أشكال وبرامج متعددة مثل التعليم الرقمي المالي Financial digital education وتعزيز قدرات استخدام المعلومات والتسويق الرقمي Use of information and digital marketing وكذلك تعزيز البنى التحتية للمجتمعات بما يعزز من قدرة الأفراد والمجموعات المستبعدة للوصول إلى خدمات الشمول المالي، و مما لاشك فيه فان القطاع المالي اصبح يدار ويقاد ويوجه وبشكل متزايد بالتكنولوجيا الرقمية . Technology – Driver Sector .
الكلمات المفتاحية :

التمويل الرقمي ، الشمول المالي ، الامية الرقمية ، الامية المالية . التكنولوجيا الرقمية .

Abstract

Emerging countries face challenges in their ability to adopt the requirements of digital transformation and digital technology to serve financial inclusion. Despite the significant digital transformation and expansion of financial inclusion, there are still large segments of individuals and groups who suffer from digital illiteracy and are not immune to the digital challenges and financial fraud that accompany the implementation of digital and financial transformation. This makes them easy targets for financial fraud via electronic applications, which are required by digital transformation processes and the goal of enhancing financial inclusion. This represents the dimensions of the research problem. The research aims to analyze and discuss the challenges facing digital financial transformation processes, represented by digital and financial illiteracy, which hinder and limit the spread of financial inclusion in societies and countries, as well as the ability to confront them and mitigate their negative impact on financial inclusion. Digital illiteracy continues to contribute to the exclusion

of various groups and individuals. This requires the adoption of strategies and programs to enhance the digital financial position and reduce consumer digital illiteracy. This can take various forms and programs, such as financial digital education, enhancing information and digital marketing capabilities, and strengthening community infrastructure to enhance the ability of excluded individuals and groups to access financial inclusion services. Undoubtedly, the financial sector is increasingly being managed, led, and directed by digital technology (Technology – Driver Sector).

Key Words:

Digital finance, financial inclusion, digital literacy, financial literacy. Digital technology.

المقدمة:

الشمول المالي Financial Inclusion يتضمن العمليات والأدوات والمؤسسة التي تمكن الأفراد والمجاميع المختلفة والمؤسسات المالية من الحصول على خدمات مالية أساسية، ذات تكاليف مقبولة – فعالية الكلفة – Cost effective . وقد حظي موضوع الشمول المالي على اهتمام كبير من قبل صانعي السياسات المالية والاقتصادية والباحثين نتيجة للدور الكبير الذي يلعبه في تحسين الظروف المالية والاقتصادية وتعزيز ودعم الرفاهية الاجتماعية. Social well-being وقد ساهم التطور السريع للتكنولوجيا الرقمية Digital Technology في المجتمعات وبشكل كبير في تسهيل الوصول إلى الشمول المالي جاعلاً من الخدمات المالية والمصرفية أكثر سهولة في الوصول إليها واستخدامها من قبل الأفراد والمجاميع والمؤسسات.

وعلى الرغم من التطور الكبير في التكنولوجيا الرقمية والاستخدام الواسع للخدمات المالية والمصرفية الرقمية في العالم ، فإن موضوع الأمية الرقمية -I digital Illiteracy والأمية المالية Financial- Illiteracy لا يزال يؤثر سلباً على الأفراد والمجاميع المختلفة بشكل أو بآخر مما يشكل تحديات حقيقية أمام تعزيز الشمول

المالي في المجتمعات ويجعل هذه المجاميع والأفراد عرضة للاحتياز والاحتياز المالي بسبب افتقارهم للمعرفة الكافية بكيفية استخدام الخدمات المالية الرقمية مما يجعلهم هدفاً سهلاً لعمليات الاحتياز المالي عبر التطبيقات المالية الوهمية والروابط المزيفة . بالتالي فالأمر يتطلب تبنى استراتيجيات وبرامج تعزز الوضع المالي الرقمي والمعرفة الرقمية digital Knowledge للمستهلك مثل تطوير التعليم المالي financial education والقدرة على استخدام التكنولوجيا المعلوماتية والتسويق الرقمي Information delivery وكذلك تطوير ودعم البنى التحتية لنظام التحول الرقمي المالي . فالأسواق الناهضة في المجتمعات غالباً ما تواجه تحديات حقيقية تتمثل في مدى قدرتها على تبني التكنولوجيا الرقمية نتيجة لمحدودية البنى التحتية الرقمية وكذلك المستويات المرتفعة من الأمية الرقمية فضلاً عن معوقات اقتصادية التي تعيق الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية بشكل فعال وذات كلفة منخفضة.

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١ - مشكلة البحث: Research Problem

تواجه المجتمعات الناهضة تحديات حقيقية في مدى قدرتها على تبني متطلبات التحول الرقمي والتكنولوجيا الرقمية خدمة لتعزيز الشمول المالي. وعلى الرغم من ان الكثير من الدراسات تؤكد على دور التحول الرقمي وتبني التكنولوجيا الرقمية على الشمول المالي، ألا ان الفجوة لا تزال موجودة في مدى قدرة الأفراد والمجاميع والمؤسسات المالية والمصرفية على فهم كيفية تأثير الأمية الرقمية والأمية المالية على تعزيز مديات الشمول المالي. ولا يزال الكثير من الأفراد والمجاميع في هذه المجتمعات الناهضة يعانون من الأمية الرقمية والأمية المالية وهم غير محصنون ضد التحديات والمخاطر التي يمكن ان تخلقها الأمية الرقمية والأمية المالية وهم بذلك عرضة للاحتياز المالي. ومن هنا تتبع ٢.١- مشكلة البحث والتي تتمثل بمدى مساهمة الأمية الرقمية والأمية المالية في زيادة احتمالية تعرض الأفراد والمجاميع للاحتياز المالي ضمن بيئة الشمول المالي وبما يعيق من إمكانيات تعزيز الشمول المالي للمجتمعات

وتحسين مستوى المعيشة الفردية والاجتماعية للمجتمعات وتعزيز وتحقيق أهداف التنمية المالية المستدامة.

٣.١- فرضيات البحث: Research Hypothesizes

١. أن التحول الرقمي يسهم بشكل كبير في زيادة الشمول المالي للأفراد والمجتمعات،
٢. أن ارتفاع معدلات الأمية الرقمية بين الأفراد يؤثر سلبًا على قدرتهم على الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، مما يزيد من الفجوة المالية.
٣. أن وجود أمية مالية بين الأفراد يحد من قدرتهم على الاستفادة من الابتكارات الرقمية، وبالتالي يمنع تحقيق الشمول المالي.
٤. أن برامج التعليم والتدريب في مجالات المهارات الرقمية والمالية تسهم بشكل إيجابي في تعزيز الشمول المالي وتقليل الفجوات الناتجة عن الأمية الرقمية والمالية.
٥. أن وجود سياسات عامة فعالة تدعم التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي تؤدي إلى زيادة نسبة الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية.
٦. أن تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني يسهم في تحسين مستوى الشمول المالي عبر تقنيات التحول الرقمي.

٤.١- أهداف البحث: Research Objectives

١. تحليل العلاقة بين التحول الرقمي والشمول المالي من خلال فهم كيفية تأثير الابتكارات الرقمية على قدرة الأفراد والمجتمعات في الوصول إلى الخدمات المالية.
٢. تحديد التحديات المرتبطة بالأمية الرقمية والمالية: ، والتعرف على العوائق التي تواجه الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع والتي تمنعهم من الاستفادة من الخدمات الرقمية والمالية.
٣. تقديم توصيات للسياسات العامة وتطوير مقترحات عملية لصانعي القرار لتحسين البيئة الرقمية وتعزيز الشمول المالي.
٤. استكشاف دور التكنولوجيا في تحسين الخدمات المالية من خلال مساهمتها في زيادة الوصول إليها وتقليل الفجوات المالية.

٥. استشراف المستقبل :من خلال تقديم رؤى حول التوجهات المستقبلية في التحول الرقمي وكيفية تأثيرها على الشمول المالي.

٥.١ - أهمية البحث: Research Importance

١. تحديد العلاقة بين التحول الرقمي والشمول المالي التي تساعد في فهم كيف يمكن أن يؤدي التحول الرقمي إلى تحسين الشمول المالي، من خلال توفير أدوات تكنولوجية جديدة تسهل الوصول إلى الخدمات المالية.

٢. الكشف عن التحديات المرتبطة بالأمية الرقمية والأمية المالية، مما يساعد صانعي السياسات والمجتمعات على التعرف على الحواجز التي تعيق تحقيق التحول الرقمي والشمول المالي.

٣. يمكن أن يساعد البحث في نشر الوعي حول أهمية التحول الرقمي والشمول المالي وضرورة تحسين المهارات الرقمية والمالية بين الأفراد والمجتمعات.

٤. البحث في هذا الموضوع يمكن ان يفتح افاقاً جديدة لفهم كيفية تحسين المجتمعات من خلال التحول الرقمي والشمول المالي مع بيان اهم التحديات القائمة.

٢ - المبحث الثاني/ الجانب النظري الشمول المالي والتحول الرقمي

Financial inclusion and digital transformation

١.٢ - مفهوم الشمول المالي

عرف صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF) الشمول المالي بأنه القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية المختلفة من قبل الأفراد والمجاميع والوحدات الإنتاجية والإدارية بطريقة سهلة وبكلفة مقبولة خاصة للأفراد والمجاميع المستبعدة في المجتمعات وإصحاب الدخل المنخفضة والمعزولين وبطريقة سهلة ومناسبة .

في الأدبيات الاقتصادية والمالية يتم تناول موضوع الإطار النظري للشمول المالي من خلال ثلاثة أبعاد أو اتجاهات اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية. فالنظرية الاقتصادية تركز على دور التنمية المالية Financial Development في عمليات النمو

الاقتصادي حيث يعتبر الشمول المالي امتداداً لنظرية التنمية المالية والذي يساهم في إيصال الخدمات المالية للأفراد والمجموعات المستبعدة والمعزولة وبما يعزز من عملية النمو الاقتصادي. أما البعد الاجتماعي للشمول المالي فيتمثل في استخدام رأس المال الاجتماعي لبناء الثقة وجذب المجموعات وإدخالهم في عملية التنمية المالية ويساهم الشمول المالي في تطوير هذه المجموعات والنمو الاقتصادي في ان واحد، وكذلك يساهم في جعل حياتهم الاقتصادية والاجتماعية أفضل. في حين تساهم التكنولوجيا الرقمية والتمويل التكنولوجي Financial technology في تسهيل عمليات تبنى المعرفة والاختراعات من قبل هذه المجموعات المستبعدة والمعزولة. فضلا عن ذلك فان الشمول المالي يساهم في تقوية قدرات الأفراد والمجتمعات عن طريق توفير الوسائل المناسبة لتحسين حياتهم الاجتماعية والاقتصادية. - Social Economical Well being. علاوة على ذلك فهناك بعداً اخر مؤسسي تنظيمي للشمول المالي يركز على دور المؤسسات التنظيمية والقانونية في تهذيب وتشكيل سلوكيات الأفراد والمجموعات المختلفة. فالقوانين والأعراف والمؤسسات التنظيمية الرسمية وغير الرسمية والثقافات السائدة يمكن ان تساهم في تعزيز الشمول المالي في المجتمعات طالما أنها تدعم الاستقرار والشفافية وتعزيز الثقة في النظام المال ككل.

٢.٢ - أهمية الشمول المالي:

ان مفهوم الشمول المالي Financial Inclusion ونقيضه الاستبعاد المالي Financial Exclusion هما مفهومين مرتبطين ويشيران إلى مدى إمكانية الأفراد والمجموعات المختلفة للوصول إلى الخدمات المالية. فالشمول المالي يشير إلى قدرة الأفراد والمجموعات للحصول على الخدمات المالية بجهود سهلة ومعقولة وبكلفة منخفضة تتناسب مع قدراتهم المالية ودخلهم وبما يعزز من وضعهم المالي بشكل عام.

ان النتائج المترتبة على الاستبعاد المالي الرقمي للأفراد والمجموعات يؤثر بشكل أساسي على مدى رفاهية الأفراد ومستوى معيشتهم من حيث عدم القدرة على الادخار والاقتراض والاستثمار أو الحصول على تأمين مالي وينعكس ذلك في إدارة مالية ضعيفة وفرص استثمارية ومالية ضائعة تمثل تحديات اجتماعية واقتصادية حقيقية،

مثل عدم العدالة وعدم تساوي الفرص والتمكين والاستبعاد الاجتماعي والفقير. وعلى العكس من ذلك فإن الشمول المالي يحقق العديد من الميزات والفوائد فهو يتيح ادخار النقود في المؤسسة المالية جاعلاً من الادخار نشاطاً في خدمة الاقتصاد والمجتمع. كذلك فإن الشمول المالي يوسع الفرص للاستثمار موفرًا بذلك تسهيلات للتخطيط المالي طويل الأجل، كما ان إمكانية الحصول على القروض من المؤسسة المالية توفرها عمليات وخدمات الشمول المالي تدعم عمليات التعليم التعليمي في المشاريع التعليمية، وتحفز خلق دخول إضافية وتوفر فرص افضل للمجاميع المستبعدة غير المخدومة، كما ان الشمول المالي يوفر فرص افضل لعمليات التامين وتجنب المخاطر المالية وبذلك يدعم قدرتهم للتعامل مع الصدمات الاقتصادية الكلية والمخاطر طـــــــويلة الأجل (Arner etal,2020)

وعليه فان مزايا الشمول المالي تساهم في عمليات خلق فرص العمل ونمو الدخل وفرص التعليم وتجنب مخاطر الصدمة الاقتصادية وتنويع المخاطر للسيطرة على إثارها السلبية المتوقعة. وكل هذه الفوائد تصب باتجاه النمو الاقتصادي وانخفاض مستويات الفقر وتقليل من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة للأفراد والمجاميع (Como Carrado,2007)، وبالنتيجة فان الشمول المالي يلعب دوراً حيوياً في تعجيل وتسريع إنجاز أهداف التنمية المستدامة. Sustainable Development Goals

٣.٢ – الأمية الرقمية المالية: Digital financial illiteracy

١. التكنولوجيا المالية Financial Technology

مما لا شك فيه ان القطاع المالي أصبح وبشكل متزايد قطاعاً يُقاد ويوجه بالتكنولوجيا الرقمية Digital Finance –Driven Sector حيث ان المالية الرقمية Digital Finance والتكنولوجيا المالية Fin-tech يؤثران بشكل مباشر على الشمول المالي في اقتصاديات البلدان المختلفة من خلال إزالة العراقيل المختلفة التي يمكن ان تواجه الشمول المالي. فالشمول المالي يتأثر بشكل مباشر وموجب بالتمويل الرقمي والتحويل

التكنولوجي.

ان التكنولوجيا المالية Fin-tech والمالية الرقمية Digital Finance تساهم في تخفيض مستويات الفقر ومعدلات عدم المساواة Inequality rates وتحفز النمو الاقتصادي وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (GSD) ومع ذلك فان هناك نسب وإعداد من الأفراد والمجموعات (Segment) لايزالون يواجهون مشاكل وتحديات متعلقة بالأمية الرقمية والأمية المالية والتي يعيق من قدراتهم على استخدام التكنولوجيا الرقمية المالية للوصول إلى الخدمات المالية بسهولة وبمخاطر منخفضة وتعيق من مدى انتشار وتطوير الشمول المالي مما يجعلهم مستبعدين من الشمول المالي ويجعلهم أيضا وفي نفس الوقت عرضة للاستغلال والاحتيايل المالي وبشكل يقلل من مدى اندفاعهم ورغبتهم في الحصول على الخدمات المالية الرقمية ويقلل من فرص استخدام لتقنيات التحول المالي الرقمي .

٢. محو الأمية الرقمية: Digital literacy

المعرفة المالية والتي يعبر عنها محو الأمية الرقمية على عكس الأمية المالية Financial illiteracy , ويشار الى المعرفة المالية Financial knowledge بانها المعرفة والمهارات والقدرة على اتخاذ القرارات المالية المناسبة وإدارة المعلومات المتوفرة بشكل كفوء من خلال القدرة على استخدام الأجهزة الرقمية الذكية وشبكات الأنترنت والتكنولوجيا المالية .

كما تعرف المعرفة المالية وفقاً لمنظمة اليونسكو (UNESCO,2018) بانها القدرة على الحصول على المعلومات المالية وإدارتها ومنها الاستفادة منها بشكل مناسب من خلال الأجهزة الرقمية وشبكات التكنولوجيا بهدف إمكانية المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فالفرد الذي يفتقد المهارات المناسبة لفهم الخدمات الرقمية المالية وشبكات التكنولوجيا بشكل صحيح يُعد عنصراً أمياً من الناحية الرقمية.

ويشير مفهوم محو الأمية الرقمية (المعرفة الرقمية) إلى مستوى كفاءة الأفراد والمجموعات في استخدام الأدوات الرقمية والتعامل معها وكذلك الخدمات المبنية

(المرتبطة) بالإنترنت وبشكل كفوء وفعال يقلل من مخاطر استخدام هذه التكنولوجيا الرقمية ويقلل من فرص الاحتيال المالي الذي يتعرض له الأفراد والمجاميع. ويمكن التعبير عن معدل الأمية الرقمية Digital illiteracy rate (DIR) في المجتمعات من خلال قسمة عدد الأفراد الذين يعرضون ويستخدمون الإنترنت على عدد السكان الكلي في المجتمع. فالمفهوم يشير إلى المدى الذي يستطيع الأفراد من الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية وقدرتهم على استخدامها في تسهيل وإنجاز عمليات الخدمات المالية الرقمية

وتشير الدراسات المالية إلى وجود علاقة سببية مباشرة بين معدلات محو الأمية وبين مختلف المؤشرات الاقتصادية وكذلك مدى استخدام الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية والذي يعكس معدلات عالية لاستخدام العمليات الرقمية ومحو الأمية الرقمية وكذلك تعزيز العلاقة بين معدل الأمية الرقمية ومدى استخدام التكنولوجيا المتطورة مثل الذكاء الصناعي (AI) Artificial intelligence

ومع ذلك فإن الأرقام الحديثة تشير إلى ان ٤٨% من السكان في الاتحاد الأوروبي يعانون من الأمية الرقمية Digital illiteracy وهم بذلك يصنفون بالأمية (الجهلاء)، Ignorant illiterate وان ٤١.٧% من السكان يوصفون بأنهم أميون رقميون Digital illiterates يعانون من الأمية الرقمية. ان مثل هذه المعدلات العالية من الأمية الرقمية يعد عوائق ومحددات في طريق سياسات وبرامج تعزيز الشمول المالي ويتطلب الأمر تبني سياسات وبرامج لمواجهةها والتحديات والمخاطر التي تخلقها والتي تؤثر مباشرة على إمكانيات الوصول إلى الخدمات المالية امر حتمي والحد من استخدامها بشكل صحيح وفعال وكفوء.

كما تشير الدراسات والإحصائيات ان الفئات والمجاميع المصنفة بالأمية المالية تشمل فئات ومجاميع متعددة مثل العاطلين عن العمل ، والمحرومين من التعليم والنساء وكبار السن وسكان المناطق الريفية والمنتمين إلى بعض الأصول العرقية والأقليات وهم بذلك اكثر عرضة للاستبعاد من الشمول المالي ويواجهون تحديات حقيقية في الوصول إلى

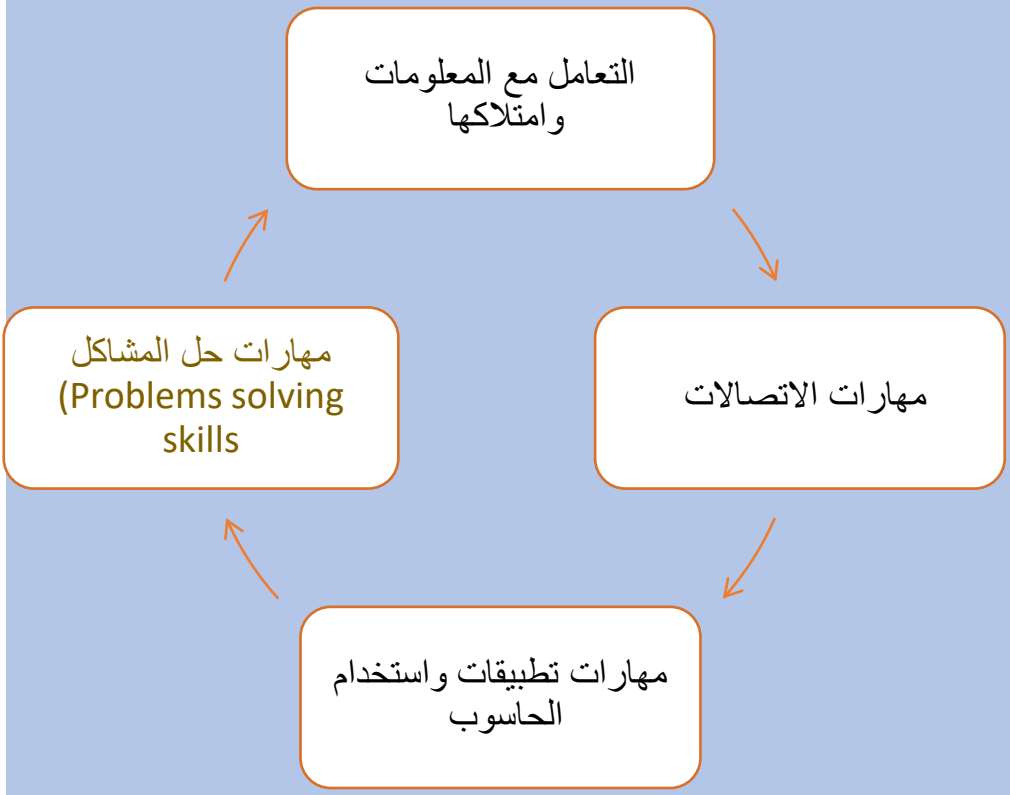
خدمات الشمول المالي، وإن العامل المشترك الذي يربط هؤلاء المجاميع المستبعدين كونهم يعانون من الأمية الرقمية والأمية المالية فضلاً عن الكلف المرتفعة و المتقلبات الكثيرة والقوية التي تطلبها عمليات الخدمات المالية والخدمات الرقمية المفروضة من المؤسسات المالية التنظيمية ذات العلاقة .

فالأمية المالية والأمية الرقمية تعكس صعوبات من عمليات لفهم والاستخدام للخدمة المالية الرقمية والتي تمثل العائق الأساسي أمام الشمول المالي والتي من شأنها ان تحبط الأفراد والمجاميع من استخدام الخدمات المالية. كما ان الكلفة المرتبطة بعمليات الخدمات المالية الرقمية ممكن هي الأخرى ان تكون عائقاً حقيقياً إمام استفادة المجاميع والأفراد من الشمول المالي وذلك بسبب انخفاض ودخولهم الحقيقية قياساً بكلفة الخدمة المصرفية والمالية. كما ان الضوابط والتعليمات المؤسساتية والتنظيمية للخدمة الرقمية المالية هي الأخرى من شأنها ان تجعل هذه الفئات المستبعدة اقل حماساً وانجذاباً لهذه الخدمة المالية الرقمية. (Arner,D.W,2020:35)

وعلى العكس من ذلك، فإن المعرفة المالية المنخفضة Low financial knowledge تؤثر بشكل سلبي مباشر على الأعمال اليومية لمهارات الإدارة المالية. فالأمية المالية عندما تتزامن مع استخدام الخدمات المالية يمكن ان تؤدي إلى اقتراض عالي الكلفة (high-cost borrowing) أو تراكم للثروة غير صحيح وغير مناسب، وكذلك ارتفاع في كلفة استخدام البطاقات الائتمانية Credit cards المختلفة والفشل المالي Financial failure، وعادة ما تكون مصحوبة بقرارات كمالية غير صائبة ينتج عنها العسر والفشل المالي. في حين ومن الجانب الأخر فان المعرفة المالية العالية High financial knowledge تؤثر وبشكل موجب على قرارات التخطيط المالي وقرارات الاقتراض والاستثمار وجودة الوضع المالي بشكل عام. وبالنتيجة فان الأمية المالية Financial illiteracy ستكون عائق كبيراً في تعزيز الشمول المالي

حيث ان نقص المعرفة المالية يحبط ويعيق الأفراد والمجاميع من استخدام الخدمات المالية.

ومن أجل امتلاك المعرفة الرقمية فان على الأفراد ان يتمكنون بشكل محترف وكفوء لأربعة أبعاد أو مهارات أساسية هي :



فمهارات التعامل مع المعلومات Information handling skills تمكن الفرد من تحديد ومعرفة وتنظيم وتحليل المعلومات الرقمية بشكل فعال، في حين مهارات الاتصالات Communication skills تتفاعل وتداخل ومشاركة المعلومات والمصادر ضمن البيئة الرقمية. وان مهارات حل المشاكل Problem solving skills تساهم في فهم المتطلبات الرقمية واتخاذ القرارات الصائبة وحل المشاكل الإدراكية ومعالجة التحديات الفنية، في حين ان مهارات تطبيقات الحاسوب Computer

applications skills تشير إلى القدرة على خلق ومراجعة وإنتاج منتجات خلاقة وإدارة وفهم حقوق الملكية الإدراكية.

فالمهارات الرقمية Digital skills تلعب دوراً أساسياً في فهم وأدراك واستخدام التكنولوجيا الرقمية حيث الاعتماد الكبير والمتزايد للخدمات المالية على المهارات الرقمية وبما يجعل المعرفة الرقمية أساسية لفهم واستخدام الخدمات المالية الرقمية بشكل فعال واتخاذ القرارات المالية المبنية على المعلومات. لذلك فإن المعرفة الرقمية أصبحت العامل المحوري في الطريق المؤدي إلى تعزيز الشمول المالي من خلال الخدمات المالية الرقمية. (Franziska, K , 2024 :97)

٣. المعرفة المالية Financial knowledge

يمكن تعريف المعرفة المالية Financial knowledge بأنها المعرفة والمهارات والقدرة على اتخاذ القرار المالي الصحيح وبشكل مستقل والمرتبط بالتخطيط التمويلي وزيادة الثروة وتراكمها وإدارة الدين والتي من شأنها ان تحسن المستوى المعيشي والمالي للفرد والمجاميع.

فالمعرفة المالية المعتمدة على التحويل الرقمي لا تشمل عمليات فهم الخدمة المالية فحسب بل ايضاً تمتد القدرة والثقة على تطبيق العلوم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية الصحيحة والمؤثرة. (Haston,2010)

فالفرد الذي يوصف بالمتعلم مالياً Financially educated دائماً ما تتوفر فيه الصفات والأبعاد الأربعة الأتية: المعرفة والفهم لعمليات تنوع المخاطر المالية Diversify financial risks والتضخم ، الفائدة المركبة ، معدلات الفائدة . ولأجل الاستخدام الفعال للخدمة المالية فان الأفراد عليهم ان يكونوا حاصلين على فهم اساسي لهذه الصفات الأربعة للمعرفة المالية.

وبالمقابل فهناك العديد من المظاهر أو الصفات التي من شأنها ان تؤثر على مستوى الفرد من المعرفة المالية قبل الصفات الديموغرافية والصفات الاقتصادية والاجتماعية

Economic and social characteristics والصفات الشخصية والثقافية والتي من شأنها ان تلعب دوراً مهماً في عملية المعرفة المالية. كذلك فان من شان العمر ونوع الجنس والدخل ان تؤثر فضلاً عن الصفات الجغرافية التي ممكن من يكون لها دوراً في عمليات التعلم والمعرفة المالية.

٤.٢ - التمويل الرقمي Digital Finance

في السنوات الأخيرة، فان الاختراعات في مجال التكنولوجيا المالية Financial technology وعملية التحول الرقمي (الترقيم) قد ساهم في تغير هيكل القطاع المالي بشكل عام . فالتحول الرقمي والتكنولوجيا المالية تشكل اتجاهات ومجالات واعدة في تحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة. فالتمويل الرقمي يمثل مصطلح شامل يحيط بمفهوم أوسع لعملية الترقيم والرقمنة في الصناعة المالية. حيث يعرف التمويل الرقمي بانه كل المنتجات والخدمات والتكنولوجيا وكذلك البنى التحتية التي من شأنها ان تساعد على الوصول للدفع الإلكتروني والإدخال والتسهيلات الائتمانية بالتزامن بالاعتماد على شبكات الأنترنت من دون الحاجة إلى زيادة فروع المصارف. وهذا يشمل مجموعة من الخدمات المالية الرقمية مثل كارتات الدفع الإلكتروني وخدمات الدفع الآلي (ATMS) والمصارف البيئية Home banking وتطبيقات الخدمات عبر التلفون النقال. Mobile services.

ان من أحدث وأخر العمليات التكنولوجية في مجال التمويل الرقمي يشار إليها بانها إجراءات التكنولوجيا المالية Financial technology procedures والتكنولوجيا المالية تشمل تكنولوجيا الاختراعات المتداخلة، البيانات الكبيرة والمتكاملة مع الإنترنت التي توفر خدمات مالية بصيغة خلاقة مثل هذه التكنولوجيا تشمل السلسلة المتكاملة، الاتصالات ذات المجالات (الحقول) المتضاربة، التعلم الصناعي عبر المكائن والمصارف المفتوحة.. (N.Cowade2022:28)

وتشير العديد من الدراسات الحديثة وبشكل مسحي ومتكامل إلى ان التمويل الرقمي بإشكاله المقدمة له تأثير موجب على الشمول المالي وكذلك فإنها وبشكل غير مباشر تؤثر إيجابياً على إنجاز أهداف التنمية المستدامة.

٥.٢ - أهمية التمويل الرقمي: يمكن ان يساهم التمويل الرقمي بالآتي:

١. تسهيل إمكانية الحصول على الخدمات المالية من خلال الخدمات الرقمية المدعمة بالإنترنت، وهذا من شأنه ان يقلل وبشكل معنوي وكبير الفجوة الجغرافية بين الأفراد والمجموعات والخدمات المالي التي يحصلون عليها.
 ٢. يساهم التمويل الرقمي في تقليل الكلفة المرتبطة بالحصول على الخدمات المصرفية كالدفع الإلكتروني والذي من شأنه ان يزيد من لمعوقات المرتبطة بالكلفة. فالكلفة المخفضة للخدمات المالية تتم من خلال زيادة كفاءة الفاعلية والودائع.
 ٣. ان التحويل الرقمي يوفر للمستخدمين الراحة والقناعة عن طريق زيادة كفاءة وسرعة الدفع.
 ٤. يحسم التمويل الرقمي درجة امان عمليات الدفع عن طريق تقليل دائرة الدفع والدقة في الدفع.
- وعلى الرغم من المميزات المتعددة للتمويل الرقمي فان لايزال هنالك مخاوف أساسية نابعة من زيادة تأثير عمليات التمويل الرقمي هذه. فالتطبيق الناجح لخدمات التمويل الرقمي تتطلب امتثال المستهلك المستفيد من القدرة على فهم واستخدام التكنولوجيا الرقمية التي تتطلبها عمليات وخدمات الصيرفة الرقمية.
- ففي الحالات التي يكون فيها المستهلك الفرد أو المجموعات غير قادرة لفهم هذه العمليات الرقمية أو عدم القدرة على استعمالها فهم بذلك يصبحون يعانون من الأمية الرقمية ويصبحون أميون في استخدام التمويل الرقمي. فالأمية الرقمية Digital illiteracy يمكن ان تعيق وبشكل كبير عمليات التحول نحو التمويل الرقمي والذي من شأنه ان يعيق عمليات الشمول المالي خاصة في ظل زيادة استخدام عمليات الرقمنة المالية. وبشكل عام فان المستويات العالية من المعرفة المالية تؤدي بالنتيجة إلى تعزيز مستويات الشمول المالي. فالعلاقة الإيجابية هذه ناتجة من زيادة وأدراك مالي للسلوك المالي والتي تؤدي إلى قرارات مالية صحيحة ورشيدة اقتصادياً، وكذلك حسن استخدام الخدمات المالية. لذلك فان تقوية وتعزيز المعرفة المالية تعتبر أساسية

لتقوية وتحسين الشمول المالي وتحسين الادارة المالية. (Nabil, Adel,2024:18)

٦.٢ - العلاقة بين التحول الرقمي والشمول المالي

العلاقة بين التحول الرقمي والشمول المالي هي علاقة متشابكة وتؤثر كل منهما على الآخر بشكل كبير وكما مبين في ادناه:

١. التحول الرقمي يشير الى عملية استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين وتعزيز العمليات والخدمات، ويتضمن ذلك استخدام أدوات مثل التطبيقات المالية، الخدمات المصرفية عبر الانترنت ، تقنيات الدفع الإلكتروني . أما الشمول المالي يعني توفير الوصول العادل والفعال لجميع الافراد والمجتمعات الى الخدمات المالية، بما في ذلك الحسابات المصرفية، القروض، التامين، والمدفوعات.

٢. ان تأثير التحول الرقمي على الشمول المالي من شأنه ان يفتح نافذة جديدة للوصول الى الخدمات المالية ، خصوصا للأفراد الذين يعيشون في المناطق النائية أو الريفية ، حيث يكون الوصول الى المصارف التقليدية محدودا.

٣. تخفيض التكاليف: من خلال تقديم خدمات مالية رقمية ، حيث يمكن تقليل التكاليف المتعلقة بالمعاملات المالية ، مما يسهل على الافراد استخدام هذه الخدمات .

٤. تحسن الكفاءة: يساهم التحول الرقمي في تسريع عمليات المعاملات المالية وتحسينها، مما يجعلها أكثر امانا وموثوقية.

٥. قد تشكل الأمية الرقمية عائقا امام الاستفادة من خدمات الشمول المالي الرقمية، لذا يجب ان يتم تعليم الافراد كيفية استخدام هذه الأدوات والتقنيات.

٧.٢ - تحديات الأمية الرقمية:

تواجه عمليات التحول المالي الرقمي تحديات عديدة يتطلب الأمر مواجهتها ورفع الخطط والبرامج لمعالجتها والتعامل معها ومنها:

١. ضعف المعرفة التقنية :ان الكثير من الأفراد، وخاصة كبار السن، يفتقرون إلى

المهارات الأساسية لاستخدام التكنولوجيا، مما يعوق قدرتهم على الوصول إلى الخدمات الرقمية.

٢. البنية التحتية التقنية: في بعض المناطق، لا تتوفر البنية التحتية اللازمة

(كالإنترنت) لدعم التحول الرقمي، مما يعزز الفجوة الرقمية

٣. التكلفة: يمكن أن تكون تكاليف الأجهزة والخدمات الرقمية مرتفعة بالنسبة للشرائح

الضعيفة، مما يحول دون إمكانية الوصول إليها

٤. الثقة والامتثال: ان عدم الثقة في التكنولوجيا أو الخوف من الاحتيال الإلكتروني

يمكن أن يمنع الأفراد من استخدام الخدمات الرقمية.

٥. الاحتيال المالي الرقمي والخسائر المترتبة جراء ذلك .

٢.٨- استراتيجيات لمواجهة هذه التحديات

١. التعليم والتدريب: تقديم برامج تعليمية تستهدف المهارات الرقمية والمالية لجميع

شرائح المجتمع.

٢. تحسين البنية التحتية: الاستثمار في تحسين الوصول إلى الإنترنت والتكنولوجيا،

خاصة في المناطق النائية.

٣. تصميم خدمات ملائمة: تطوير منتجات وخدمات مالية مبسطة وسهلة الاستخدام

لتلبية احتياجات الأفراد.

٤. التوعية وبناء الثقة من خلال زيادة الوعي بأهمية الشمول المالي وتعزيز الثقة في

المؤسسات المالية عن طريق حملات توعية مناسبة.

٥. التعاون مع القطاع الخاص من خلال شراكات بين الحكومة والقطاع الخاص

لتحفيز الابتكار وتقديم حلول رقمية ملائمة وفعالة.

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي

٣.١- التحول الرقمي في المجتمعات النامية

لتعزيز التحول الرقمي والشمول المالي في المجتمعات النامية يتطلب مجموعة من

الاستراتيجيات المترابطة التي تتناول البنية التحتية، التعليم، السياسات الحكومية،

وتعاون القطاع الخاص ولتحقيق ذلك لابد من اتخاذ الإجراءات التالية. (Lee Ying, Tay,2022:66)

١. تحسين البنية التحتية الرقمية حيث يتطلب ذلك توسيع الوصول إلى الإنترنت: الاستثمار في تطوير الشبكات السلكية واللاسلكية لتعزيز وصول الأفراد إلى خدمات الإنترنت، خصوصاً في المناطق الريفية والنائية، وتوفير الأجهزة: لتسهيل الوصول إلى الأجهزة الرقمية مثل الهواتف الذكية والحواسيب بأسعار معقولة، أو دعم برامج إعادة تدوير الأجهزة

٢. التعليم والتدريب: ويتم ذلك عن طريق تنفيذ برامج تدريبية تهدف إلى تعليم المهارات الرقمية، وكذلك المفاهيم المالية الأساسية للأفراد، خاصة الفئات المهمشة الى جانب التعليم المالي بإدراج مواد تعليمية حول إدارة الأموال والتخطيط المالي في المناهج التعليمية في المدارس والجامعات.

٣. تطوير منتجات وخدمات مالية ملائمة من خلال تصميم خدمات بسيطة وتطوير منتجات مالية سهلة الاستخدام ومناسبة لاحتياجات الفئات ذات الدخل المنخفض، مثل الحسابات المصرفية ذات الرسوم المنخفضة والقروض الصغيرة، الى جانب الابتكار في الخدمات المالية ، حيث ان دعم الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech) من شأنه يساهم في تقديم حلول جديدة تلبي احتياجات المجتمعات النامية، مثل الدفع عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية الرقمية.

٤. تعزيز الثقة والتوعية، حيث ان تنفيذ حملات توعية لشرح فوائد الشمول المالي والتحول الرقمي وكيفية استخدام الخدمات المالية الرقمية بشكل آمن.يساهم في بناء ثقة المجتمع في المؤسسات المالية من خلال الشفافية وتحسين خدمة العملاء.

٥. دعم السياسات الحكومية: ويمكن ان يتم ذلك عن طريق - إنشاء بيئة تنظيمية ملائمة: وضع سياسات تدعم التحول الرقمي والشمول المالي، بما في ذلك تأسيس الجهات التنظيمية التي تتولى مراقبة وتحفيز السوق ، وتقديم حوافز للمصارف والمؤسسات المالية لتوسيع نطاق خدماتها المالية في المناطق المحرومة.

٦. تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص: عن طريق شراكات استراتيجية بين

الحكومات والشركات الخاصة لتوفير الحلول المالية والرقمية اللازمة، والاستثمار في المشاريع الاجتماعية لتمويل المشاريع التي تهدف إلى استخدام التكنولوجيا لتحسين الحياة الاقتصادية للأفراد والمجتمعات.

٧. تعزيز الابتكار المحلي: من خلال تحفيز ودعم رواد الأعمال المحليين والمبتكرين في تطوير تطبيقات وخدمات رقمية تلبي احتياجات المجتمع المحلي، الى جانب إنشاء مراكز تدعم الابتكار وتقدم الموارد اللازمة للشباب لتطوير مهاراتهم الرقمية.

باستخدام هذه الاستراتيجيات بشكل متكامل، يمكن تعزيز التحول الرقمي والشمول المالي في المجتمعات النامية، مما يسهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه المجتمعات. (دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)

٢.٣ - تحديات الامية الرقمية والمالية في العراق:

تواجه عمليات الرقمنة المالية في العراق تحديات متعددة تتمثل بالاتي :

١. ضعف البنية التحتية الرقمية: مثل محدودية تغطية الإنترنت وضعف شبكات الاتصالات.

٢. انخفاض الثقافة المالية الرقمية: الكثير من الناس يفضلون التعامل بالنقد لغياب الوعي بفوائد وأمان التمويل الرقمي.

٣. ضعف الثقة بالمصارف نتيجة الأزمات المالية السابقة والتجارب السلبية.

٤. الأمن السيبراني: الخوف من الاحتيال الإلكتروني والاختراقات

٥. الإطار القانوني والتنظيمي غير الواضح: غياب تشريعات متكاملة تنظم الدفع

الإلكتروني والخدمات الرقمية، مما يجعل المواطن عرضة لعمليات الاحتيال الرقمي

المالي Financial Fraud والتي تسبب خسائر مالية ونفسية واجتماعية كبيرة للأفراد

والمؤسسات ويزعزع الثقة بالتحول المالي الرقمي ويحدد من فرص الشمول المالي .

٦. انتشار الاقتصاد غير الرسمي (الكاش): أغلب التعاملات التجارية ما تزال نقدية،

مما يعيق التحول الرقمي.

٣.٣ - فوائد ومزايا التمويل الرقمي :

يمكن توضي المزايا والفوائد التي تحققها عملية التحول الرقمي بالشكل التالي :

تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية

اتخاذ قرارات مستنيرة: تمكن الثقافة الرقمية الأفراد من تقييم المخاطر والفرص المالية عبر الإنترنت، مما يؤدي إلى أنشطة مالية أقل خطورة.

تحديد عمليات الاحتيال وتجنبها: يحتاج المستهلكون إلى المهارات التقنية والمعرفة المالية التقليدية لاكتشاف التسويق المتحيز وتجنب عمليات الاحتيال، خاصة مع سرعة المعاملات الرقمية.

التحديات التنظيمية: يتطلب المشهد المتطور للخدمات المالية الرقمية من الجهات التنظيمية تحقيق التوازن بين تعزيز الابتكار وحماية المستهلك

الفجوة الرقمية: إن الافتقار إلى المهارات الرقمية يمكن أن يكون عاملاً محبطاً، ويمنع الأفراد من المشاركة في السوق المالية.

المخاطر المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية: تشمل انقطاع الخدمة وفقدان البيانات ومخاوف الخصوصية وانتهاكات الأمن.

مخاطر الحداثة: قد يكون العملاء غير المألوفين بالمنتجات والخدمات الرقمية عرضة للاستغلال والإساءة

تقليل المخاطر: تعمل المعاملات الرقمية على تقليل مخاطر الخسارة والسرقة والجرائم المالية الأخرى المرتبطة بالمعاملات القائمة على النقد، فضلاً عن تكاليف استخدام مقدمي الخدمات غير الرسميين.

تكاليف أقل: تتمتع منصات المعاملات الرقمية عموماً بتكاليف أقل لكل من المزودين والعملاء.

٤.٣ - واقع الامية الرقمية في العراق

على الرغم من تزايد اعداد ومؤشرات الشمول المالي في العراق في السنوات الأخيرة، الا انه لا تزال البنية التحتية التكنولوجية محدودة وغير كافية خاصة في جانب التطبيق العملي لها مما يشكل تحديات حقيقية امام عملية التحول الرقمي ويقلل من فرص انتشارها والذي ينعكس سلبا على اتجاهات تطور التحول الرقمي والتسويق الرقمي Digital Marketing فضلاً عن تعريض الزبائن الى عمليات الاحتيال المالي والذي تسبب في خسائر مالية كبيرة ومتزايدة للمشاركين في عمليات التحول الرقمي . فقد تعددت أنواع ومصادر الاحتيال المالي في العراق ونتج عنها خسائر مالية كبيرة للمواطنين بشكل خاص وللدولة بشكل عام، وبكافة مرافقها المالية والمصرفية.

١.٤.٣- مؤشرات الانتشار المصرفي والتسويق المصرفي ، حيث ازداد عدد المشتركين في خدمة الانترنت والهاتف النقال في العراق للفترة ٢٠١٠ - ٢٠٢٥ ، اذ ازداد معدل استخدام الانترنت للأفراد من ٠.٠٣ عام ٢٠١٠ ليصبح ١٦.٩ عام ٢٠٢٢ وليفصل الى ٣٦.٢ مليون مواطن عام ٢٠٢٤ ، وكذلك عدد الافراد الذين يستخدمون خدمات الهاتف النقال من ٢٣ مليون مواطن عام ٢٠١٠ الى أكثر من ٤٤ مليون مواطن عام ٢٠٢٤ . وبعدل نمو سنوي مركب موجب خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠٢٤ ، وهذا الامر يعكس تطور موجب وامتزاد من فرص التسويق المالي الرقمي وذلك بفضل التوجهات الفاعلة للمؤسسات المالية والمصرفية في العراق واصرارها على دعم مؤشر الشمول المالي والتسويق الالكتروني الرقمي ، فضلا عن استخدام تكنولوجيا متطورة ومحددة من قبل شركات الهاتف النقال وخاصة استخدام تكنولوجيا الجيل الرابع (4G) ، حيث وصل عدد المواطنين الذين يستطيعون الوصول الى الانترنت الى اكثر من ٣٦ مليون مواطن ، كما وصلت نسبة الذين يتواصلون مع مواقع التواصل الاجتماعي من العراقيين حوالي ٣٢ مليون شخص يشكلوا نسبة ٦٩ % من اجمالي السكان لعام ٢٠٢٤ ، وبزيادة مقدارها ٧.٧ مليون نسمة عن العام ٢٠٢٣ وبنسبة زيادة سنوية قدرها ٣١.٥ % . كما وصل حجم الانفاق على الإعلانات الرقمية في العراق الى ١٥٤ مليون دولار عام ٢٠٢٤ وبمتوسط انفاق سنوي ٢.٢ دولار لكل اعلان Digital .

. Lands cope in Iraq

٢.٤.٣- مؤشرات الشمول المالي والكثافة المصرفية في الانتشار

المصرفي:

تتعدد مؤشرات الشمول المالي كالانتشار المصرفي والكثافة المصرفية وغيرها، فعلى الرغم من بقاء عدد المصارف المحلية في العراق ثابتة تقريبا بحدود ٨٨ مصرف وفرع مصرف ، الا ان عدد منافذ ATM في هذه المصارف تتزايد وبشكل متسارع خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠٢٤ ، فقد كان عددها ٤٦٧ منفذ عام ٢٠١٤ لتصبح ١٢٤٠ منفذ ل ATM عام ٢٠٢٣ ، ومع ذلك فقد بقي مؤشر نسب الفروع لكل (١٠٠٠) م " متر مربع " بحدود ٢.٠٣ % عام ٢٠٢٣ مقارنة ب (٢.٠٤) عام ٢٠٢٤ . كما

ازداد مؤشر نسبة ATM لكل (١٠٠٠) م ٢ بحدود ٣.٠٨ % عام ٢٠٢٣ مقارنة ب ١.٠٧ % عام ٢٠٢٤ ، وعلى الرغم من زيادة عدد فروع المصارف في النظام المصرفي ، وكذلك ازدياد عدد منافذ الدفع الالكتروني ATM ، الا ان مؤشرات الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي خلق مؤشرات متواضعة جدا وبتجاهها عام سالبة وذلك بسبب زيادة عدد سكان العراق خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٢٤) ، بمعنى ان نسبة الزيادة السكانية في العراق هي أكبر من نسبة زيادة مؤشرات الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي ، فقد كان مؤشر الكثافة المصرفية للفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٣) بحدود ٢٥.٢ لكل فرع لتصبح ٣٢ لكل فرع للفترة (٢٠١٩ - ٢٠٢٣) ، بمعنى ان هناك ٢ فرع مصرفي لكل ٣٢ الف فرد من السكان للفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٣) مقارنة ب ٢٥ الف فرد نسبة لكل فرع للفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٣) في حين انخفض مؤشر الانتشار المصرفي الذي يعكس عدد السكان والفروع لكل (١٠٠٠٠) نسمة لنفس الفترة الزمنية السابقة فقد انخفض من (٢.٨) مصرف لكل (١٠٠٠) فرد للفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ الى (٢.٢) مصرف لكل (١٠٠٠) نسمة من السكان (النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي للفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٣) .

٣.٤.٣- مؤشرات الامية الرقمية والاحتياطي المالي:

عكست الأرقام التي ذكرت في ثانيا ارقام منخفضة لمؤشرات الشمول المالي والانتشار المصرفي مما يعكس مؤشرات مرتفعة للأمية الرقمية في الاقتصاد العراقي ولأسباب كثيرة تم الإشارة إليها في المباحث السابقة مما عكس تحديات حقيقية امام برامج وإجراءات الشمول المالي والتحول الرقمي المالي وعرضت المواطنين المستخدمون لهذه الخدمات لأشكال مختلفة من الاحتياطي الرقمي المالي وتسبب في تعرضهم لخسائر مالية كبيرة ومتزايدة . فقد اشارت التقارير الدولية والمحلية الى عمليات احتياطي مالي متزايدة وبأشكال مختلفة ومنها ، التقرير السنوي للاحتياطي المالي للعام ٢٠٢٥ في المملكة المتحدة الى مجموع مبالغ الاحتياطي المالي بشقيه المرخص وغير المرخص مبلغ قدره ١٢٠٥ مليون باوند لعام ٢٠٢٠ ليصبح حوالي ١١٧٣ مليون باوند عام ٢٠٢٤ ، وبمعدل

نمو سنوي موجب قدره ٠.٤ % سنويا عن عام ٢٠٢٣ ، كما بلغ عدد حالات الاحتيال المالي بحدود ٣.١ مليو حالة عام ٢٠٢٠ لتزداد الى ٣.٣ مليون حالة عام ٢٠٢٤ وبمعدل نمو سنوي للحالات قدره ١٢% عن عام ٢٠٢٣ وشكلت حالات الاحتيال المالي المرخصة نسبة ٩٤% منها - في مجال الاحتيال المالي المرخص عبر بطاقات الدفع الالكتروني (APP) ، حيث يتم التلاعب بالضحايا من قبل المجرمون والمتحايلون خلال عمليات دفع المبالغ من حساباتهم المرخصة والتي شكلت نسبة ٢% عام ٢٠٢٠ من مجمل حالات الاحتيال المالي لتصبح ٤٥٠ مليون باوند . أما في مجال الاحتيال المالي غير المرخص فقد كان مجموع الخسائر المالية بحدود ٧٢٢ مليون باوند عام ٢٠٢٤ بزيادة قدرها ٢% عن عام ٢٠٢٢ وبعدد حالات احتيال بحدود ١٣.٣ مليون حالة عام ٢٠٢٤ بزيادة قدرها ١٤ % عن عام ٢٠٢٣ . وفي العراق فقد تعددت أنواع ومصادر الاحتيال الرقمي المالي في مختلف شرائح المجتمع ومؤسساته وكنتيجة مباشرة لانخفاض معدلات المعرفة المالية الرقمية وانتشار الامية الرقمية ، فضلا عن أسباب أخرى اجتماعية وامنية ومؤسساتيه ، حيث جاءت عمليات الاحتيال المالي هذه ضمن سياسات فساد مالي ممنهج عانى منه الاقتصاد العراقي وعلى جميع المستويات وسبب خسائر ماليه وهدر مالي للمال العام في الدولة ، فضلا عن خسائر مادية للمواطنين الذين يستخدمون تقنيات التحول الرقمي سابقة الذكر . وقد شملت عمليات الاحتيال المالي والفساد المالي معظم مؤسسات ووزارات الدولة العراقية مثل وزارة النفط والهيئة العامة للضرائب ومانافذ الحدود الدولية للعراق مع الدول المجاورة ، حيث تم الاحتيال على مليارات الدنانير العراقية ، حيث عكست هذه المؤشرات والظواهر مستويات فساد واحتيال مالي خطيرة ومتنوعة ، مما يتطلب القيام بإجراءات رقابية مالية إدارية صارمة ومستمرة عبر مختلف مؤسسات الدولة المالية وكذلك المصارف الحكومية والخاصة بمختلف أنواعها وتشديد إجراءات الرقابة المالية والمصرفية حفاظا على أموال واصول المواطنين المستخدمين لهذه الخدمات

المالية الالكترونية المختلفة ، مثل هذه الإجراءات الرقمنة المالية في المراقبة المالية كذلك التعاون الدولي والمراقبة وقوانين أخرى .

٤-المبحث الرابع/الاستنتاجات والتوصيات

١.٤ - الاستنتاجات :

١. أهمية التحول الرقمي: يعتبر التحول الرقمي أداة محورية لتعزيز الشمول المالي في المجتمعات النامية، حيث يساهم في توفير الوصول السهل إلى الخدمات المالية ويعزز مشاركة الأفراد في الأنشطة الاقتصادية.
٢. التعليم والتدريب هما الأساس: إن التعليم المالي والتدريب على المهارات الرقمية هما ضروريان لضمان أن الفئات المهمشة تستطيع الاستفادة من الخدمات الرقمية والمشاركة بفعالية في النظام المالي.
٣. البنية التحتية ضرورة أساسية: تحسين البنية التحتية الرقمية هو شرط مسبق للتحول الرقمي والشمول المالي. بدون الإنترنت والاتصال الجيد، ستكون الجهود المبذولة غير فعالة.
٤. تعاون القطاعين العام والخاص: التعاون بين الحكومات والمؤسسات الخاصة يعد عنصرًا حاسمًا لتنمية الحلول المالية المبتكرة التي تلبي احتياجات المجتمعات المحلية.
٥. الثقة والمصداقية: بناء الثقة لدى المجتمع تجاه المؤسسات المالية يعد أمرًا حيويًا؛ فالتحول الرقمي يحتاج إلى دعم وتوعية الجمهور حول فوائد الاستخدام الآمن للتكنولوجيا المالية.

٢.٤ - التوصيات :

١. استثمار في البنية التحتية الرقمية: يجب على الحكومات والشركات العمل معًا على تطوير بنية تحتية رقمية قوية، تشمل توفير الإنترنت عالي السرعة في المناطق النائية.
٢. تطوير برامج التدريب: إنشاء برامج تعليمية متخصصة تركز على التعليم المالي والرقمي، تستهدف الفئات السكانية المختلفة، خصوصًا النساء والشباب.
٣. تحفيز الابتكار في التكنولوجيا المالية: دعم الشركات الناشئة والمبتكرين في مجال التكنولوجيا المالية من خلال التمويل والنصح والإرشاد، لتطوير حلول تناسب احتياجات المجتمعات المحلية.

٤. تفعيل الشراكات الاستراتيجية: تشجيع التعاون بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والشركات لتعزيز الحلول المالية الشاملة، وضمان وصولها لأكبر عدد ممكن من السكان.
٥. إطلاق حملات توعية شاملة: تطوير حملات توعية لتعريف الناس بفوائد الشمول المالي، وكيفية استخدام الخدمات الرقمية بشكل آمن وفعال.
٦. توفير الحوافز للمؤسسات المالية: تقديم حوافز للمؤسسات المالية لتوسيع نطاق خدماتها ومنتجاتها في المناطق المحرومة، مما يسهل عملية الحصول على الخدمات المالية.
٧. متابعة وتقييم الأداء: وضع آليات لمتابعة وتقييم تأثير المبادرات المنفذة في تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي، لضمان تحسين المستمر للسياسات والممارسات. باستخدام هذه التوصيات، يمكن تحقيق تقدم ملحوظ في تعزيز التحول الرقمي والشمول المالي في المجتمعات النامية، مما يساهم في تحسين نوعية الحياة وتعزيز النمو الاقتصادي.

References:

1. Arner,D.w, Buckley,R and others " Fin-Tech and Financial Inclusion." European Business Organization Law Review ", 2020, (21) ,(1) , P.35 .
2. Ann Amariel, Olivios Mitchell , " The Economic Importance of Financial Literacy: Theory and Evidence, J ".Polity Economic (106) , (6) 1998.
3. Franziska, K, A Bokkens , " A dressing Financial and Digital Literacy Challenges for Inclusion Finance, EIF Research and Market Analysis ", Working Paper , 2024 (97) .
4. Lee Ying Tay and Others, " Digital Financial Inclusion: A Gateway to Sustainable Development" , Halcyon, (2022) eo9766.
5. Nabil, Adel, "The Impact of Digital Literacy and Technology Adoption on Financial Inclusion in Africa, Asia, and Latin America". : Journal Home page .www.cell.com heliyon10 (2024) .
6. N.Cowade ,A, Bakliwel," Application of Artificial Intelligence in Block chain Technology ." Journal of Management Applications, 2 (1) 2022.
7. Digital Financial Services and Financial Inclusion in Africa" (دراسة بنك التنمية الأفريقي AFDB)
- 8."The Global Findex Database 2021..دراسة البنك الدولي
- 9."The Role of Digital Transformation in Promoting Financial Inclusion"

. دراسة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT)

10. "Fintech for Financial Inclusion: Opportunities and Challenges"
دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)

11. Digital Finance and Financial Inclusion: The Case of Emerging Markets"

دراسة جامعة هارفارد

12. The Future of Financial Services: How Technology is Driving Financial Inclusion"

دراسة المنتدى الاقتصادي العالمي.

13. "Mobile Money and Financial Inclusion in Sub-Saharan Africa" .

دراسة جامعة كيب تاون

بناء منصة ذكية تفاعلية بالاستعانة ببرنامج (POWER PI) للإفصاح عن

المخاطر الجيوسياسية السيبرانية في سوق العراق للأوراق المالية

Building an interactive smart platform using the POWER PI software to disclose cyber geopolitical risks in the Iraqi Stock Exchange

أ.د. ابتهاج اسماعيل يعقوب* أ.د. زهرة حسن عليوي**

الجامعة المستنصرية - كلية الادارة والاقتصاد - قسم المحاسبة

* hussainalaa10000@uomustansiriyah.edu.iq

** zahraalamiri65@uomustansiriyah.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث الى تحسين الافصاح في سوق العراق للأوراق المالية لتعزيز كفاءته وجعله بمصاف الاسواق المالية العالمية والإقليمية من خلال بناء منصة تفاعلية ذكية تختص بالإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية السيبرانية وبالإستعانة ببرنامج (Power PI)، وتكون مجانية على موقع سوق العراق للأوراق المالية، وباعتماد البرامج الساندة كبرنامج الأكسل وباختبار التطبيق على عينة من المصارف المدرجة في السوق (المنصور ، بغداد ، الاهلي العراقي) لمتطلبات الافصاح عن المخاطر السيبرانية وفق قائمة استقصاء معدة لهذا الغرض تضمنت (٢١) محور، وتوصل البحث من خلال التحليل التفاعلي الذكي المرتكز الى برنامج (Power PI) بان المصارف عينة البحث متقاربة في ادارة مخاطرها السيبرانية وان الفجوة في التطبيق لعينة البحث هي تحديد



اجراءات الرصيد للمخاطر وان الفجوة الاعلى هو مخاطر سلسلة التوريد للأمن السيبراني وبنسبة تتراوح بين (١-٢٠%) ، وتوصل البحث إلى العديد من التوصيات ابرزها تبني السوق للمنصة المقترحة وان تكون متاحة على موقع السوق الالكتروني (isx.iq.net) كمنصة تفاعلية ذكية متاحة لجميع رواد السوق من أصحاب المصالح لتسهم في تحسين الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية السيبرانية بعد توفير البيانات المطلوبة لتطبيق المنصة.

الكلمات المفتاحية: منصة ذكية – افصاح مخاطر جيوسياسية ، برنامج (Power PI)

Abstract

This research aims to improve disclosure in the Iraq Stock Exchange (ISX) to enhance its efficiency and bring it up to par with global and regional financial markets. This will be achieved by developing an interactive, intelligent platform dedicated to disclosing cyber and geopolitical risks, utilizing the Power PI software. The platform will be available free of charge on the ISX website, supported by Excel software. The application was tested on a sample of banks listed on the exchange (Al-Mansour, Baghdad, and the National Bank of Iraq) to assess their cyber risk disclosure requirements. A questionnaire comprising 21 sections was developed for this purpose. Through interactive analysis using Power PI, the research found that the banks in the sample were similar in their cyber risk management practices. The gap in implementation among the sample was identified in the procedures for allocating funds for risks, with the largest gap being in cybersecurity supply chain risks, ranging from 1% to 20%. The research concludes with several recommendations, most notably that the ISX adopt the proposed platform and make it available on its website (isx.iq.net) as an interactive platform. Smart platform available to all market participants and stakeholders to contribute to improved disclosure of cyber geopolitical risks after providing the necessary data for platform implementation.

Keywords: Smart platform - Geopolitical risk disclosure, Power BI software

المقدمة:

مع تزايد التطورات في بيئة الاعمال واعتماد الشركات والمؤسسات المالية على التقنيات الرقمية ، أضحت الهجمات السيبرانية ذات الأبعاد الجيوسياسية جزءا يعتد به في بيئة الاعمال وخصوصا في أسواق الأوراق المالية التي تعتمد بشكل واسع على الخدمات الرقمية ، ومنصات التداول الإلكترونية، هذا التعقيد المتنامي وما يصاحبه من مخاطر اصبح تحديا حقيقيا امام الأسواق المالية التي تتدرج تحت مظلتها الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية فهذه الأسواق تسعى جاهدة الى الإفصاح عن هذه المخاطر لطمأنه أصحاب المصالح ان الجدار الأمني للشركات او المؤسسات المالية قادر على صد الهجمات السيبرانية التي تعد بمخاطرها المعقدة والمتنامية (المخاطر السيبرانية) تحتل مراتبا متقدمة في مؤشرات المخاطر الجيوسياسية والافصاح عنها يعد مهما في تعزيز الثقة بسوق الأوراق المالية وتحسين كفاءته وحماية المستثمرين.

ومع تحول العراق من المحلية الضيقة في التداول والتعامل المصرفي الى العالمية الاوسع ، برزت الحاجة إلى منصات ذكية مدعمة بالتحليلات المتقدمة وتكنولوجيا ذكاء الاعمال ، بهدف معالجة الكمّ الهائل من البيانات ذات الصلة بالمخاطر الجيوسياسية والسيبرانية، وتحويلها إلى مؤشرات يمكن تفسيرها واستخدامها من قبل أصحاب المصالح. وفي هذا السياق، فان اعتماد برنامج Microsoft Power BI في بناء منصة قادرة على التحليل التفاعلي وتقديمها بأسلوب يدعم صانعي القرار، خصوصا في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وأسواق التداول.

يهدف هذا البحث إلى بناء منصة تفاعلية ذكية بالاستعانة Power BI تسهم في تحسين الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية السيبرانية في سوق الأوراق المالية، عبر تطوير إطار تحليلي متكامل يدمج بين مصادر البيانات المفتوحة، تقارير الأمن السيبراني، مؤشرات المخاطر الجيوسياسية، وبيانات الإفصاح المالي للمصارف المدرجة. كما يسعى البحث إلى اختبار فعالية المنصة في تعزيز الشفافية ودعم

المستثمرين والجهات الرقابية من خلال لوحات تحكم تفاعلية تعرض المخاطر بصورة كمية ونوعية قابلة للقياس وبشكل مجاني متاحة للجميع في موقع السوق الرسمي لرفع كفاءة السوق وجعله بمصاف الأسواق المتطورة والكفؤة ماليًا ومعلوماتيًا. تأسيساً لما تقدم يتناول البحث من خلال ثلاثة مباحث الأطر النظرية والتطبيقية للبحث حيث يتناول المبحث الأول منهجية البحث ودراسات سابقة والمبحث الثاني المخاطر الجيوسياسية السيبرانية ومقاييسها ومؤشراتها والمبحث الثالث الجانب التطبيقي الذي يختص ببناء المنصة وفق برنامج تفاعلي يعتمد ذكاء الأعمال وأخيراً أهم الاستنتاجات والتوصيات.

١- المبحث الأول/ منهجية البحث

١.١ - مشكلة البحث:

مع تزايد المتغيرات الجيوسياسية من عقوبات اقتصادية إلى تغيرات مناخية إلى مخاطر الهجوم السيبراني والتي أسهمت في تحولات متسارعة في بيئة الأعمال وأثرت على الأسواق المالية وكيفية تعامل المستثمرين مع تلك الأسواق خصوصاً نحن نعيش في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي الذي يُجابه العديد من المخاطر الجيوسياسية (Geopolitical Risks (GPR))، وعلى وفق ذلك يعاني سوق العراق للأوراق المالية من عدم وجود منصة قادرة على التحليل التفاعلي للمخاطر الجيوسياسية وتقديم الإفصاح عن تلك المخاطر في ظل بيئة سوق العراق للأوراق المالية، وعليه يمكن بلورة مشكلة البحث بالتساؤلات البحثية التالية:

١- هل بالإمكان بناء منصة للتحليل التفاعلي الذكي لتحليل الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية المتمثلة بالمخاطر السيبرانية في القطاع المصرفي وفقاً لبرنامج (Power PI) ؟

٢ هل يُسهم برنامج ذكاء الأعمال (Power PI) في تحليل تفاعلي للمخاطر الجيوسياسية السيبرانية يسهم في تحسين الإفصاح في سوق العراق للأوراق المالية ؟

٢.١ - أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في تكيف المحاسبة واستجابتها للمخاطر المحيطة بالبيئة ومنها المخاطر الجيوسياسية واعتماد الأساليب الذكية في التحليل التفاعلي للإفصاح عنها على وفق مستجدات البيئة والتي يمكن أن تسهم بناء منصة تفاعلية كهدف رئيس للبحث في تحسين مستوى الإفصاح في سوق العراق للأوراق المالية مما ينعكس على كفاءة السوق المعلوماتية.

٣.١ - أهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق التالي:

- ١- التعرف على مفهوم المخاطر الجيوسياسية وأنواعها.
- ٢- تحليل تأثير المخاطر الجيوسياسية (تم اختيار المخاطر السيبرانية) في ظل الاعتماد على برنامج التحليل التفاعلي (Power PI).
- ٣- لاستعانة ببرنامج مايكروسوفت (Power PI) لبناء منصة تتعامل وبشكل تفاعلي لأغراض تحسين الإفصاح المحاسبي عن المخاطر الجيوسياسية - المخاطر السيبرانية لتحسين كفاءة سوق العراق للأوراق المالية.

٤.١ - فرضيات البحث:

يرتكز البحث على فرضية رئيسة مفادها:
بالإمكان بناء منصة ذكية تفاعلية لتحليل المخاطر الجيوسياسية (المخاطر السيبرانية) المرتكزة على برنامج (POWER PI)

٥.١ - مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من القطاع المصرفي العراقي وعينة البحث المصارف المدرجة في السوق والمتمثلة بالمصارف (مصرف بغداد، مصرف المنصور للاستثمار، المصرف الأهلي العراقي)

٦.١- الأساليب الإحصائية والبرامج المعتمدة:

تم الاعتماد على برنامج SPSS لاستخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية وقياس مستوى الفجوة، فضلا عن برنامج POWER PI.

٧.١- دراسات سابقة وإسهامة البحث الحالي:

للمخاطر الجيوسياسية دوراً في إحداث تغيرات في الأسواق المالية والإفصاح عنها ينعكس على تلك الأسواق، فقد يؤثر على قيمة الشركات المدرجة أو أسعار الأسهم أو استمرارية الشركات، فقد اهتمت الأدبيات المحاسبية بهذا الاتجاه البحثي.

ففي دراسة (Agoraki,et.al,2022) بعنوان:

(Geopolitical risks, Uncertainty, and Stock Market Performance)

تحلل تأثير المخاطر الجيوسياسية على عدم التأكد في السياسات الاقتصادية على عوائد الأسهم لبعض الدول للفترة المختلفة (١٩٨٥-٢٠٢٠) وتوصلت الدراسة الى أنّ تأثير المخاطر الجيوسياسية ذو تأثير سلبي ودلالة احصائية حيث اتضح من التحليل الاحصائي أنّ زيادة مقدار وحدة واحدة من الانحراف المعياري في المخاطر الجيوسياسية يُقلل من عوائد الأسهم.

وفي دراسة (Banna,et.al,2022) بعنوان:

(Geopolitical uncertainty and Banking Risk: International Evidence)

تم تحليل عدم التأكد في ظل المخاطر الجيوسياسية في القطاع المصرفي باستخدام عينة من (٢١٦١٨) مصرفاً خلال الفترة من (٢٠١٠ الى ٢٠٢١) وتم التوصل وباعتماد الأساليب الاحصائية إنّ المخاطر الجيوسياسية تزيد من المخاطر المصرفية من خلال اعتماد مؤشرات دولية للمخاطر الجيوسياسية مثل مؤشرات (GPR) في الولايات المتحدة الأمريكية وأنّ هناك علاقة بين ارتفاع المخاطر الجيوسياسية كمخاطر الحرب والمخاطر المصرفية في المناطق التي تزداد بها الحروب ويُعزى ارتفاع

المخاطر المصرفية بشكل رئيسي الى انخفاض رأس مال المصارف وتساعد التقلبات في ربحيتها. وفي دراسة (Wang,et.al,2025) بعنوان:

(Risk, bank regulation and systemic risk: Across country analysis)

تم تحليل (٦٨٨) مصرفاً مدرجاً في ٣٣ دولة لدراسة تأثير المخاطر الجيوسياسية على المخاطر النظامية وآليات انتقالها، حيث توّضح النتائج أنّ المخاطر الجيوسياسية تزيد بشكل كبير من المخاطر النظامية من حيث الآليات حيث تؤثر المخاطر الجيوسياسية المخاطر النظامية من خلال زيادة مخاطر المصارف وبعتماد اختيارات سلسلة المتانة تم التوصل الى أنّ المصارف التي تُعاني من مخاطر جيوسياسية سيكون هناك ارتفاع في مخاطرها النظامية. وفي دراسة (Kalaf,et.al,2025) بعنوان:

(Geopolitical Risk and its influence on Egyptian Non-Financial Firms)

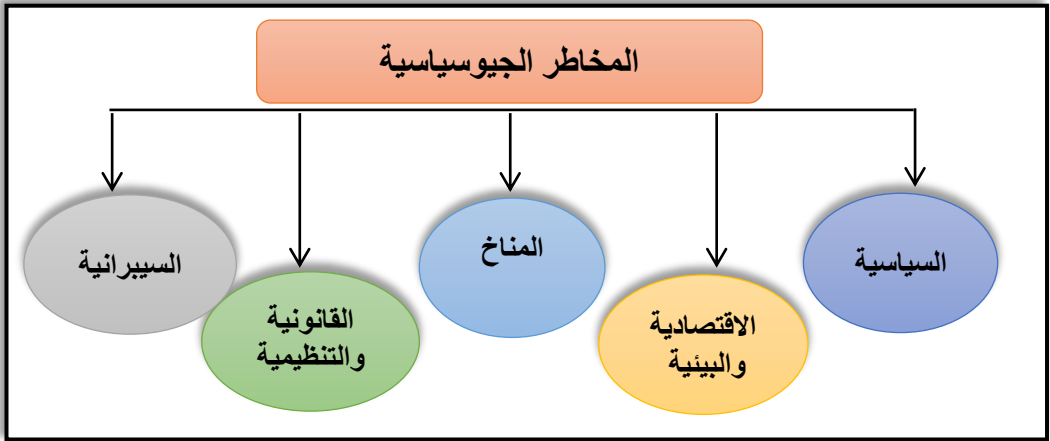
تبحث هذه الدراسة عن تأثير المخاطر الجيوسياسية وخصائص الشركات والمتغيرات الاقتصادية الكلية على أداء الشركات غير المالية المدرجة في البورصة الأمريكية وتحلل الدراسة بيانات (١٨٢) شركة مدرجة في البورصة المصرية للفترة (٢٠١٤-٢٠٢٣) وباستخدام الأسلوب الاحصائي الانحدار، وتوصلت الدراسة الى أنّ التكنولوجيا المالية تُعدّل العلاقة بشكل ايجابي وتوجه انظار المستثمرين للمخاطر الجيوسياسية واستخدام التكنولوجيا المالية قد تظهر قدرة متزايدة على الصمود في مواجهة الصدمات الجيوسياسية.

من الدراسات السابقة يتضح أنّ الأدبيات قد اهتمت بالإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية وركزت على أهميتها إلا أنّ الاسهامة التي يُقدمها البحث الحالي تتمثل في بناء منصة للتحليل التفاعلي على وفق ذكاء الأعمال باستخدام برنامج (Power PI) لتحليل المخاطر الجيوسياسية والمتمثلة بالمخاطر السيبرانية.

٢-المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢- المخاطر الجيوسياسية: مدخل تعريفي

يعود مصطلح المخاطر الجيوسياسية الى الاقتصاديان (داربو كالديرا و ماثيو إباكوفيلو) حيث وضعوا مؤشر لقياس المخاطر الجيوسياسية المعروف (GPR)، ويتم استخدام كلمة المخاطر الجيوسياسية للإشارة الى المخاطر العسكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، وتحدث هذه المخاطر كلما حصل تحول في القوة أو أزمة، ويمكن أن يكون لهذه المخاطر آثار بعيدة المدى على كل من الدولة نفسها أو العالم (<http://geopoliticalFutures.com/risk>) ويمكن تحديد أنواع المخاطر الجيوسياسية بالشكل (١)



شكل (١) أنواع المخاطر الجيوسياسية

المصدر: اعداد الباحثان على وفق برنامج Power PI

من الشكل السابق يتضح إنَّ أنواع المخاطر الجيوسياسية تتمثل بالتالي:

١.١.٢- المخاطر السياسية: تتمثل بالصراعات على الأرض أو الموارد أو الأيدولوجية أو نتيجة القرارات السياسية الخارجية لدولة ما، كحوادث الارهاب والحروب والتوترات الحدودية والأزمات، وتُشير التقارير الصادرة عن المجلس الوطني الأمريكي الى أنَّ البيئة الجيوسياسية ستكون بتنافس أشد بحكم تحدي الصين لأمريكا وقد تكون حرب روسيا وأوكرانيا السبب الرئيس في ازدياد المخاطر الجيوسياسية وتكاد ان تكون

المخاطر السياسية من أبرز المخاطر بعد المخاطر السيبرانية (Ramesh and Athira,2024:16)

٢.١.٢- المخاطر الاقتصادية والبيئية: كعدم الاستقرار المالي وتدهور الأداء المالي وانكماش الحصة السوقية ووجود التزامات احتمالية على الشركة أو مجلس إدارتها وفرض عقوبات تتعلق بصناعة معينة واتخاذ الإجراءات المالية. إنَّ عدم التأكد المرتبط بالمخاطر الجيوسياسية ينعكس على الأسواق المالية مما يؤثر على تقلبات معدلات الضرائب والاستثمارات والركود الاقتصادي وتعدّد دورات الأعمال ، وبرز دور المخاطر الجيوسياسية بشكل ملحوظ في الأدبيات المحاسبية والتمويل والبحث في أنّ عدم التأكد المرتفع له عواقب كبيرة على صنع القرار داخل الشركات ويصعب التنبؤ، فضلاً عن الآثار السلبية على مستوى الأسواق المالية العالمية وعلى اقتصاديات الدول (حمد،٢٠٢٥:٦)

٣.١.٢- تغيرات المناخ: وهي المخاطر المرافقة لتغيرات المناخ، والتي تؤثر بشكل سلبي على الاستثمارات عبر تعطيل سلاسل التوريد وفي تقرير مقياس استاندرز وبورز (S & P) لعام ٢٠٢٥ بين التقرير أنّ لمخاطر المناخ الأثر البعيد على الأمن القومي والاستقرار العالمي وقد أصبحت آثار تغير المناخ واضحة في صورة ظواهر جوية عنيفة وارتفاع مناسيب المياه وانعكاس ذلك على تزايد الفقر في البلدان النامية وحتى الغنية، إذ تؤدي الى أضرار بالبيئة والبنى التحتية وعطل سلسلة التوريد مما ينعكس على ندرة الموارد وعدم الاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن بعض الظواهر ومنها انخفاض مستويات هطول الأمطار كما في تركيا والعراق أدت الى ندرة المياه والتي تزيد من التوترات الجيوسياسية، فضلاً عن مشكلة الاحتباس الحراري والتي تنعكس على الأسواق المالية العالمية بزيادة الاستثمار في أسواق الطاقة المتجددة، ودولياً أدى ذلك الى اقرار قانون خفض التضخم الأمريكي. (Top Geopolitical Risk of) (2025,S&P:7)

٤.١.٢- المخاطر القانونية والتنظيمية: تُشكل المخاطر القانونية والتنظيمية النسب الأعلى من المخاطر وتُشير الى احتمال حدوث خسارة مالية نتيجة للتغيرات في القوانين

واللوائح الحكومية ومن أمثلة المخاطر القانونية والتنظيمية الجيوسياسية، الاضطرابات السياسية والصراعات والعقوبات الاقتصادية أو فرض ضرائب دولية أو قيود على استيراد بعض السلع.

٢.٢ - المخاطر الجيوسياسية السيبرانية: التعريف والمقاييس:

تعد الهجمات السيبرانية خامس أكثر المخاطر احتمالاً للتسبب في أزمة ملموسة على المستوى العالمي، وتتمثل المخاطر الجيوسياسية السيبرانية بالهجمات الالكترونية والحروب الالكترونية والهجمات الرقمية الهادفة الى تعطيل أو اختراق أو ائتلاف البنى التحتية الحيوية، ومنها هجوم الفدية و (انى كراي) عام ٢٠١٧ وهجوم الفدية على خط الأنابيب الأمريكي عام ٢٠٢١ (S & P Gopal,2025:1-3)

وفي البيئة العراقية يتزايد الخطر من الهجوم السيبراني نظراً للآثار المدمرة على بنية العراق السياسية والاقتصادية والامنية والتكنولوجية والذي جعل وضع تعريف محدد للأمن السيبراني أمراً حتمياً (فهو النشاط أو العملية أو القدرة أو الإمكانية أو الحالة التي يتم فيها حماية نظم المعلومات والاتصالات والمعلومات الواردة من وإلى أو الدفاع عنها ضد الضرر أو الاستخدام أو التعديل غير المصرح به او الاستغلال) (ترمبلاي،٢٠١٦:١٧)، ويُشير تعريف مخاطر الأمن السيبراني الى احتمال حصول تهديد وهشاشة داخل الفضاء الالكتروني يضر بأمن وسلامة هياكل البنى التحتية للمعلومات الأساسية (استراتيجية الأمن السيبراني العراقية،٢٠٢٩:٤). وعلى وفق تعريف (NIST,2024) فإن المخاطر السيبرانية وفقاً لرؤية المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا بأنه حماية المعلومات من خلال منع الهجمات عن طريق التصدي لها (NIST,2024:33).

وتلعب المحاسبة والتدقيق دوراً هاماً في إدارة مخاطر الأمن السيبراني على اعتبار أنها من المخاطر الناشئة وهو الخطر الذي يؤدي الى خسائر مالية فادحة، فضلاً عن مخاطر السمعة والمخاطر التشغيلية، وبإجراء التقييم والتصميم للضوابط الرقابية لمخاطر الأمن السيبراني بالإمكان تحديد ماهية المخاطر وكيفية الاستجابة لها

والتعافي منها ، حيث تُعدّ المخاطر السيبرانية أحد المخاطر الجيوسياسية التي اهتمت الهيئات المحاسبية والرقابية بالإفصاح عنها (Kemiya,et.al,2018:3). ولمواجهة الحروب السيبرانية والهجوم السيبراني والارهاب السيبراني والجريمة السيبرانية، سارعت الدول الى إنشاء مؤسسات بحثية وأمنية متخصصة لدراسة الفضاء السيبراني وتوظيفه لتحقيق المصالح السياسية والامنية والاقتصادية.

وقد تم صياغة المؤشر العالمي للأمن السيبراني (GCI) استناداً الى البيانات المقدمة من الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) وهو احدى وكالات الأمم المتحدة فضلاً عن مساهمات الأفراد المهتمين، ويعد الإصدار الخامس من المؤشر العالمي للأمن السيبراني الصادر في ٢٠٢٤ بمثابة مقياس مُركب يرصد إجراءات الأمن السيبراني عبر مجالات الأجندة العالمية للأمن السيبراني (GCA) حيث يقيس نوع ومستوى ومدى تقدم الانشطة المتعلقة بالأمن السيبراني داخل دول العالم مقارنة بالدول التي تحظى بمكانة متقدمة في الامن السيبراني والتقدم في التزام الدول بالأمن السيبراني من منظور عالمي واقليمي والفجوة الأمنية السيبرانية، أي الفرق بين الدول والمناطق من حيث مستوى مشاركتها في المبادرات الأمنية وتُمثّل هذه المقاييس بشكل عام أداة لقياس مستوى التزام الدولة بالأمن السيبراني (<http://www.itu.int>).

٣.٢-العراق في مؤشر المخاطر الجيوسياسية ذات الصلة بالأمن السيبراني:

يُعدّ العراق من الدول التي اهتمت بالانفاق على المنتجات والخدمات الأمنية خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤) وتعد القطاعات الأكثر انفاقاً على الامن السيبراني هي القطاع المصرفي وقطاع التصنيع والحكومات الفيدرالية/ المركزية (محمود،٢٠٢٢:١٦). وعلى وفق مؤشرات الأمن السيبراني لمؤشر (GCI,2024) فإن العراق لم يرتق لمصاف الدول المتقدمة عالمياً أو عربياً في مجال الأمن السيبراني، إذ يعتمد المؤشر العالمي للأمن السيبراني على ٢٥ معياراً لقياس الالتزام من خلال الركائز (القانونية، التقنية، التنظيمية، وبناء القدرات والتعاون)، وقد حصل العراق على المركز ١٢٩ عالمياً من أصل ١٣٩ دولة لعام ٢٠١٩، وفي عام ٢٠٢٠ احتل العراق المركز ١٠٧

عالمياً بحسب المركز الاعلامي الرقمي العراقي وقد تراجع مركزه في عام ٢٠٢١ الى ٢٢ مرتبة عن آخر احصائية ليحصل على المرتبة ١٢٩ عالمياً في مؤشر الأمن السيبراني من أصل ١٨٢ دولة ، وقد تراجع عربياً وحصل على المرتبة ١٧، متفوقاً على الدول الفقيرة مثل موريتانيا والصومال وجزر القمر وجيبوتي واليمن، وفي عام ٢٠٢٤ وعلى وفق المؤشر الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات فقد اظهرت نتائج استثنائية، حيث تعرض العراق الى العديد من هجمات التجسس والابتزاز الالكتروني، وقد جاء العراق في الطبقة الأخيرة الى جانب لبنان موريتانيا وجيبوتي والصومال وفلسطين والسودان وسوريا مما يدل على وجود تخلف سيبراني يعاني منه العراق على الرغم من الإمكانيات المادية التي يمتلكها والمرصودة لهذا القطاع (الجبوري، ٢٠٢٥: ١١)

وفي تقرير ٢٠٢٥ لمخاطر الأمن السيبراني ظهر الاهتمام بشكل كبير بما يُسمى العلامات التحذيرية (red flag) وتحديد الضوابط الرقابية للأمن السيبراني على وفق الاطر الدولية والمحلية (Global 2025 Cyber risk report)، وعلى وفق تقرير توقعات الأمن السيبراني العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠٢٥ والذي يُبين إنَّ الفضاء السيبراني أصبح أكثر تعقيداً، والتوترات الجيوسياسية والتبني السريع للتقنيات الناشئة والاعتماد المتزايد على سلاسل التوريد المترابطة كلها عوامل رئيسة تسهم في تعقيد الفضاء السيبراني كما إن الأمن السيبراني يدخل حقبة من التعقيد غير المسبوق وإنَّ المخاطر لم تكن أعلى من أي وقت مضى وقد حدد التقرير ستة مجالات من القضايا الرئيسية الجيوسياسية والمتمثلة بالتجسس السيبراني وفقدان المعلومات الحساسة نتيجة الصراعات العالمية المستمرة والتبني السريع للذكاء الاصطناعي حيث وجد التقرير عدم تطابق بين اعترافات الشركات بمخاطر الأمن السيبراني المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والسرعة التي يتم بها اعتماد أدوات الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن فجوة المهارات السيبرانية والعمل على سد الفجوة المتزايدة في المهارات السيبرانية من خلال التركيز على التدريب وإعادة التأهيل، وإن تطور الجرائم

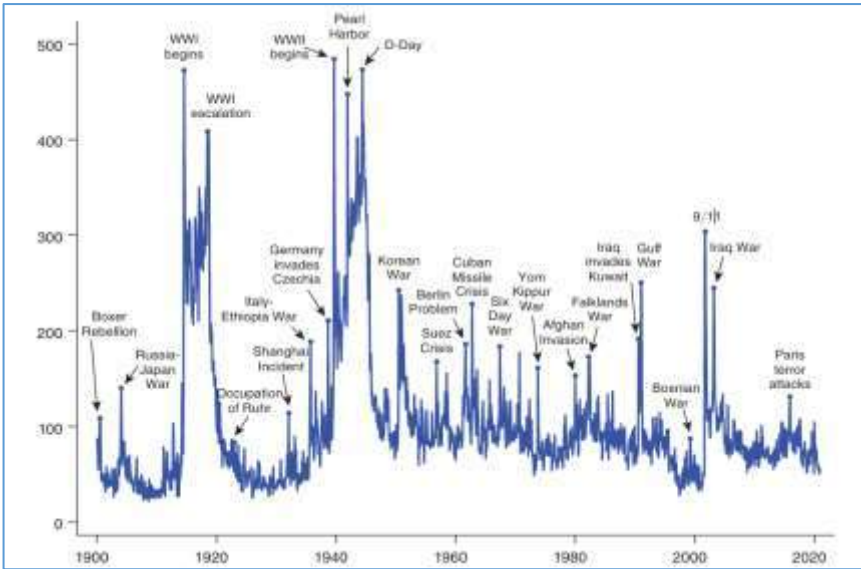
الالكترونية حيث لا تزال برامج الفدية تُشكل مصدر قلق للشركات حيث تعيد أدوات الذكاء التوليدي تشكيل مشهد الجرائم الالكترونية من خلال تمكين المجرمين من تحسين أساليبهم، فضلاً عن أتمتة وتخصيص تقنياتهم والحاجة الى المتطلبات التنظيمية (World Economic Forum,2025:1-7).

٤.٢ - قياس المخاطر الجيوسياسية للأمن السيبراني:

بناءً على مؤشر (GPR Index) حيث بدأ هذا المؤشر في ثمانينات القرن العشرين، ويرتكز على ان يتم البحث عن عبارات نصية في الصحف ومنها (صحيفة شيكاغو تريبيون ، وصحيفة ديلي تلغراف، وصحيفة فايننشال تايمز، وصحيفة ذا جلوب أند ميل، وصحيفة ذا جاريان، وصحيفة لوس أنجلوس تايمز، وصحيفة نيويورك تايمز، وصحيفة يو إس إيه توداي، وصحيفة وول ستريت جورنال، وصحيفة واشنطن بوست)، لغرض البحث عن الأحداث المهمة التي لها تداعيات على الأمن العالمي حيث يقوم المؤشر باحتساب التالي (عدد المقالات ذات الصلة بالمخاطر الجيوسياسية / اجمالي عدد المقالات المنشورة) حيث يقوم مؤشر (GPR) على التحليل النصي للعبارات في المقالات ويضم هذا المؤشر أيضاً مؤشرين آخرين (GPT) ذات الصلة بالعبارات المتعلقة بالتهديدات العسكرية والاحداث العسكرية والمؤشر الآخر (GPA) الذي يبحث عن العبارات التي تحقق التصعيد في تلك الأحداث، ويتم اعتماد التحليل النصي بالذكاء الاصطناعي للصحف لتقليل الوقت والدقة في الاعتماد على تلك المخاطر الجيوسياسية المؤثرة على الأسواق (Barman and Malha Kud,2024:17)، فضلاً عن أن هناك لوحة معلومات المخاطر الجيوسياسية (Geopolitical risk dashboard) تنشر من قبل معهد بلاك روك للاستثمار عن أهم المخاطر الجيوسياسية ومنها المخاطر السيبرانية حيث بيّن تقرير ٢٠٢٥ أنّ هجوم ٨/٢ وصف المخاطر السيبرانية بأنها الاخطر لأنها تزداد في النمو والحجم والتطور وخصوصا بعد الاستعانة بالذكاء الاصطناعي ومنذ انطلاق (GHAT GPT) في عام ٢٠٢٢ ازدادت هجمات التصعيد الاحتيالي أكثر من اربعين ضعفاً مع الاشارة الى أنّ المخاطر الجيوسياسية

السيبرانية من المحتمل أن تتخطى خسائرها المالية عام ٢٠٢٧ (٢٣) ترليون دولار أمريكي أي أكثر من الناتج المحلي للصين (Black,Rock,2025:1-7)، فضلاً عن التقرير السنوي العالمي (Global Risks Report) والذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي والذي يعطي التصورات للمخاطر الجيوسياسية ومن ضمنها المخاطر السيبرانية، إلا أنّ ما يُعاب عليه لا يُقدّم سلسلة زمنية للمخاطر الخاصة بكل بلد ويُعد هذا الاصدار العشرين (Voeller,2024:13).

ويعتمد التقرير العالمي على مؤشر (GRPS) حيث يُعد مصدره الرئيس للمعلومات، وباتجاه آخر ، فقد قدمت الأدبيات المحاسبية العديد من المحاولات لبناء مؤشر مقترح للإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية، ومنها دراسة (Baur and Smales,2020) ، والتي ارتكزت على مؤشر (GRPS) الا انها اضافت التأثير على أسعار الذهب، وفي دراسة (CAIDARA and MATTEO 2022) اعتمد على مقياس (GRP) التاريخي وكما في الشكل (٢).



الشكل (٢) قياس المخاطر الجيوسياسية وفقاً للمعادن الثمينة

Source: Measuring Geopolitical Risk By Dario Caldara and Matteo Iacoviello American Economic Review 2022, 112(4): 1194–1225 <https://doi.org/10.1257/aer.20191823>

إلا إنَّ مؤشر (GRPS) تم إدخال بعض التحديثات والتي لم تكن موجودة في الإصدار السابق مثل تهديدات محتملة أو هجوم محتمل، أو اعتداء محتمل، ويظهر العراق في المؤشر لعام ٢٠٢٣ بالجدول (١)

الجدول (١) مؤشر GRP وموقع العراق

المنطقة	سنة	مؤشر الحرية الاقتصادية	مؤشر التجارة	مؤشر الفساد	مؤشر الديمقراطية	مؤشر الاستقرار	مؤشر التنمية	مؤشر الابتكار
Iraq	2023	6.42	8.29	5.86	7.70	6.73	1.08	6.47
Iraq	2022	6.53	8.15	7.08	8.00	6.37	3.30	6.33
Iraq	2021	7.23	7.84	7.69	8.30	6.14	1.17	6.67
Iraq	2020	2.16	7.73	7.62	8.60	5.78	1.50	7.08
Iraq	2019	7.11	7.84	7.48	9.10	5.88	1.25	6.79
Iraq	2018	7.42	8.03	7.78	9.60	6.02	1.42	7.46
Iraq	2017	7.49	7.98	7.86	9.90	5.86	1.58	7.37
Iraq	2016	7.47	7.89	8.24	9.40	5.73	1.50	7.42
Iraq	2015	7.60	7.94	8.24	8.90	5.99	1.33	7.33

Source: Measuring Geopolitical Risk By Dario Caldara and Matteo Iacoviello American Economic Review 2022, 112(4): 1194–1225 <https://doi.org/10.1257/aer.20191823>

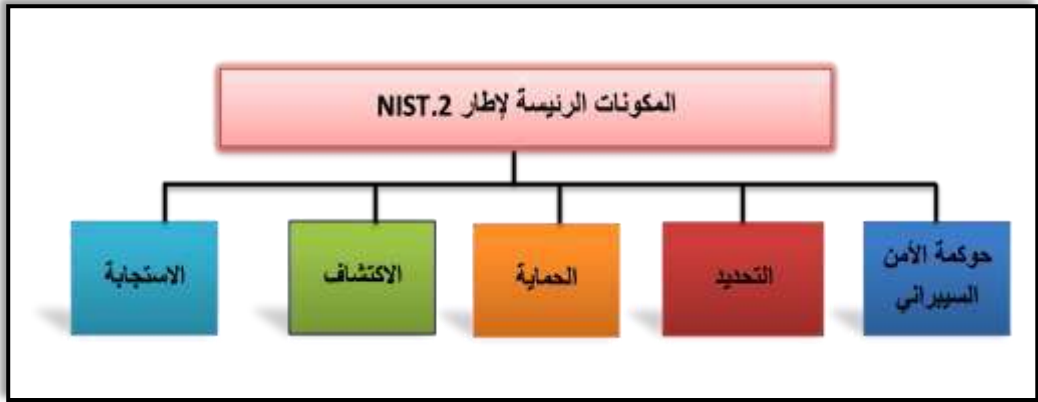
٥.٢ - منصات قياس المخاطر الجيوسياسية السيبرانية:

اهتمت الأسواق المالية والعالمية بشكل كبير بتحديد وقياس المخاطر الجيوسياسية السيبرانية بحكم الخسائر الكبيرة التي تواجه القطاعات المالية أو غيرها عند تعرضها للتهديدات أو الهجمات السيبرانية وعلى وفق ذلك فإن منصة (Security Assessment Framework For Enterprises (SAFE) يتم استخدامها في الأسواق المالية لتقدير وقياس مستوى الأمن السيبراني والمخاطر داخل المؤسسات بشكل كمّي وتفاعلي حيث يتم تحديد الضوابط الأمنية المعتمدة في الشركة أو المصرف

كأن تكون (ضوابط البنك المركزي العراقي أو NIST-2024 أو ISO27002) وتحويلها الى تقارير تفاعلية لتوفير رؤية شمولية للمخاطر السيبرانية وتقييم الضوابط الرقابية التي تتخذها المصارف للحد من الهجمات السيبرانية لتوفير ثقة للمستثمر بالمصارف ومن ثم السوق المالية التي تدرج المصارف أو المؤسسات المالية أسهما فيها.

١.٥.٢ - عالمياً:

١.١.٥.٢- اطار NIST.2: وهو من الأطر الحديثة الصادرة عن المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا في ٢٠٢٤ ويتضمن ستة محاور ومجالات تعتمدها المصارف لتعزيز الأمن السيبراني وتعزيز الصمود السيبراني لها أمام التحديات والتهديدات السيبرانية ويوضح الشكل (٥) المكونات الرئيسة للاطار.



الشكل رقم (٥) المكونات الرئيسة لاطار NIST.2

Source: National Institute of Standards and Technology (gov)

٢٠١٥.٢- ISO27002: يوفر معيار الأيزو (٢٧٠٠٢) مجموعة مرجعية لضوابط أمن المعلومات والأمن السيبراني وحماية الخصوصية بما في ذلك ارشادات التنفيذ المستندة الى أفضل الممارسات المعترف بها دولياً وبشكل عام، فإن المعيار يُقدّم ارشادات حول تطبيق نظام إدارة المعلومات، وإنّ معيار أمن المعلومات أصدرته المنظمة الدولية للمعايير (ISO/IEC) بعنوان امن المعلومات والامن السيبراني وحماية الخصوصية - ضوابط امن المعلومات حيث يوفر مجموعة مرجعية من ضوابط امن

المعلومات والامن السيبراني وحماية الخصوصية بما في ذلك ارشادات التنفيذ المستندة الى أفضل الممارسات المعترف بها دولياً وإنَّ الامتثال الى ارشادات امن المعلومات والامن المادي والامن السيبراني يُعدّ جداراً لحماية المؤسسات، حيث أصدرت لجنة تبادل الأوراق المالية الأمريكية (SEC) دليل استرشادي بمتطلبات الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني حيث ألزمت الشركات أن تُفصح بتقرير منفصل أو مُدمج مع تقارير الشركة وتُقرح ان تكون مع تقارير الإدارة حيث ترتأى إن الإفصاح سيُعزّز من قدرة المستثمرين على تقييم ممارسات الأمن السيبراني وكيفية إدارة المخاطر والابلاغ عن الحوادث السيبرانية والاختراقات، وتعتمد (SEC) على النموذج (K-8) لغرض الإفصاح حيث يتعلق القسم الأول من الإفصاح عن الأحداث الجوهرية للمخاطر السيبرانية والخسائر الحاصلة والمحمّلة والتقارير الدورية حول التحديثات التي أجرتها الوحدات بخصوص التعافي من الحوادث، ويتناول القسم الثاني جودة إدارة المخاطر السيبرانية وينظم على وفق قانون الأوراق لمخاطر وحوادث الأمن السيبراني الأمريكي ٢٠١١، فضلاً عن ارشادات الإفصاح CF-13 والقانون متاح على الرابط <http://goulddivisions.htm> وباتجاه آخر فقد أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عن المخاطر الجيوسياسية السيبرانية في عام ٢٠١٧ من خلال إصدار معيار لوصف الأسلوب الذي يتم من خلاله تبني سياسات وإجراءات للوصول الى إدارة مخاطر فاعلة، فضلاً عن تحديد أسلوب ومضمون وشكل الإفصاح عن هذا التقرير (AICPA,2017:7)، وفي اطار (Risks Framework-٥٢) وهو اطار مبتكر مُصمّم لمساعدة الوحدات الاقتصادية في تحديد وتقييم إدارة مخاطر أعمالها حيث يتألف الاطار من (١٧) خطراً استراتيجياً و (١٦) خطراً مالياً و (١٩) خطر تشغيلي ومن خلاله يمكن للوحدات الاقتصادية قياس وإدارة التغييرات في ملف المخاطر الخاص به، ويفصح عن هذه المخاطر في تقرير الإدارة بشكل نوعي وكمّي ويُسهّم هذا الاطار في فهم أصحاب المصالح وبالأخص المستثمرين المخاطر الجيوسياسية ومنها المخاطر السيبرانية (risks.com.2025).

٢.٥.٢ - محلياً:

أصدر البنك المركزي العراقي باعتباره الجهة الرقابية على القطاع المصرفي تعليماته وادلته بخصوص المخاطر السيبرانية حيث أصدر البنك المركزي العراقي تعليماته (الصمود السيبراني) في عام ٢٠٢٤ والتي تتضمن خمس مجالات (الحوكمة - التحديد- الحماية - الكشف والاستجابة)، حيث أن الحوكمة تتضمن رسالة ورؤية المصرف بخصوص مخاطر الأمن السيبراني والفهم لها من قبل الإدارة والامتثال الى تعليمات البنك المركزي لحوكمة المصارف، فضلاً عن استراتيجية إدارة المخاطر وتحمل المخاطرة وتحديد المخاطر السيبرانية، فضلاً عن الأدوار والمسؤوليات في تضمين الأمن السيبراني في ممارسة الموارد البشرية والسياسات ذات الصلة بالأمن السيبراني والرقابة على إدارة المخاطر السيبرانية والمتابعة لإجراء التعديلات المطلوبة وتحديد إدارة مخاطر سلسلة التوريد للأمن السيبراني والفهم للبرمجيات والاحتفاظ بالاتصالات أو تقييم المخاطر والاستجابة للمخاطر وتحديد الثغرات والتحسينات المطلوبة فضلاً عن بُعد الحماية للبرمجيات وللأجهزة والشبكات وإدارة البيانات بما يتوافق مع استراتيجية المخاطر (البنك المركزي العراقي، ٢٠٢٤: ١-٣٠).

٣-المبحث الثالث/ الجانب العملي

بناء منصة ذكية لتحليل الافصاح عن المخاطر الجيوسياسية السيبرانية بذكاء الأعمال (POWER PI)

١.٣- متطلبات بناء منصة ذكية لتحليل التفاعلي للمخاطر الجيوسياسية السيبرانية:

١.١.٣- الهدف من المنصة: تحقيق الشفافية وتحليل المعلومات ذات الصلة بالمخاطر الجيوسياسية السيبرانية بالقطاع المصرفي (عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) من خلال تحليل التزام المصارف بالإرشادات المحلية ذات الصلة بالمخاطر السيبرانية والتي تشمل (تعليمات البنك المركزي العراقي وتعليمات الصمود السيبراني) ، فضلاً عن ان المنصة تكون مرتبطة بموقع الكتروني مجاني في سوق العراق للأوراق المالية الهدف الرئيس للمنصة في السوق التالي:

١.١.١.٣- ايجاد لوحة معلومات تفاعلية (Dashboard) تحليل المخاطر السيبرانية وتقييم موقع كل مصرف سيبراني على وفق استجابته للتعليمات المحلية والدولية ذات الصلة بالأمن السيبراني.

٢.١.١.٣- تدعيم اتخاذ قرارات أصحاب المصالح (كالمستثمرين) على وفق تحليل المخاطر السيبرانية وتقييم موقع كل مصرف سيبراني على وفق استجابته للتعليمات المحلية والدولية ذات الصلة بالأمن السيبراني.

٣.١.١.٣- تدعيم اتخاذ قرارات أصحاب المصالح (كالمستثمرين) على وفق تحليل الرسوم التفاعلية.

٤.١.١.٣- متابعة مؤشرات الاداء بخصوص الأمن السيبراني واعطاء تقارير يستطيع المستفيد اعتمادها عند اتخاذ قرار الاستثمار مثلا مع تحديد نظام (SIEM) نظام إدارة معلومات الأمن والأحداث السيبرانية والذي يتضمن جميع البيانات التي تخص تقييم المخاطر السيبرانية في المصارف وحالات الحوادث الامنية والثغرات المكتشفة ونظام إدارة الثغرات.

٥.١.١.٣- اعتماد برنامج (Power BI) لتحويل حزمة المخاطر السيبرانية الى ملف يعرض (Dash board) في موقع السوق.

٢.١.٣- نبذة عن برنامج (Power BI): هو من برامج المايكروسوفت الغرض منه تحليل البيانات وعرضها على المنصة بشكل تقارير ورسوم بيانية تفاعلية وتتمثل الخطوات الأساسية لعمل البرنامج بالتالي:

١.٢.١.٣- تحميل البرنامج (Power BI Desktop) من موقع Microsoft أو من متجر Apple store ، ومن ثم تثبيت البرنامج ليكون البرنامج التحليلي للمنصة التفاعلية.

٢.٢.١.٣- خطوات اعتماد البرنامج: يتم استيراد البرنامج من برامج عدة لكن سيتم الاعتماد على برنامج الأكسل والذي سيضم معلومات عن المصارف عينة البحث بعد الاستقصاءات ذات الصلة بتطبيق متطلبات البنك المركزي العراقي بخصوص المخاطر

السيبرانية والذي تتضمن (التحديات والثغرات في النظم المالية وحماية الأصول والضوابط الأمنية الداخلية ومستوى المخاطر والاستجابة لها مع اضافة الرسوم التفاعلية في كل مرحلة لتحليل المؤشرات).

ويوضح الملحق (١) قائمة استقصاء تم اعدادها وفق متطلبات البنك المركزي العراقي لمخاطر الأمن السيبراني، والمخاطر السيبرانية وتقييم موقع كل مصرف سيبراني على وفق استجابته للتعليمات المحلية والدولية ذات الصلة بالأمن السيبراني.

٣.٢.١.٣- تدعيم اتخاذ قرارات أصحاب المصالح (كالمستثمرين) على وفق تحليل الرسوم التفاعلية.

٣.٢.١.٤- متابعة مؤشرات الاداء بخصوص الأمن السيبراني واعطاء تقارير يستطيع المستفيد اعتمادها عند اتخاذ قرار الاستثمار مثلا مع تحديد نظام (SIEM) نظام إدارة معلومات الأمن والأحداث السيبرانية والذي يتضمن تجميع البيانات التي تخص تقييم المخاطر السيبرانية في المصارف وحالات الحوادث الامنية والثغرات المكتشفة ونظام إدارة الثغرات.

٣.٢.١.٥- اعتماد برنامج (Power PI) لتحويل حزمة المخاطر السيبرانية الى ملف يعرض (Dash board) في موقع السوق.

٣.١.٣- نبذة عن برنامج (Power pI): هو من برامج المايكروسوفت الغرض منه تحليل البيانات وعرضها على المنصة بشكل تقارير ورسوم بيانية تفاعلية وتتمثل الخطوات الأساسية لعمل البرنامج بالتالي:

٣.١.٣.١- تحميل البرنامج (Power PI Desktop) من موقع Microsoft أو من متجر Apple store ، ومن ثم تثبيت البرنامج ليكون البرنامج التحليلي للمنصة التفاعلية.

٣.١.٣.٢- خطوات اعتماد البرنامج: يتم استيراد البرنامج من برامج عدة لكن سيتم الاعتماد على برنامج الأكسل والذي سيضم معلومات عن المصارف عينة البحث بعد الاستقصاءات ذات الصلة بتطبيق متطلبات البنك المركزي العراقي بخصوص المخاطر

السيبرانية والذي تتضمن (التحديات والثغرات في النظم المالية وحماية الأصول والضوابط الأمنية الداخلية ومستوى المخاطر والاستجابة لها مع اضافة الرسوم التفاعلية في كل مرحلة لتحليل المؤشرات).

ويوضح الملحق (١) قائمة استقصاء تم اعدادها وفق متطلبات البنك المركزي العراقي لمخاطر الأمن السيبراني.

٤.١.٣- أهمية استخدام برنامج Power PI: في تحليل المخاطر الجيوسياسية (مخاطر الأمن السيبراني) في عينة من المصارف العراقية لاختبار التقارير التفاعلية التي يمكن أن تنتجها المنصة، برنامج Power PI له القدرة على تحليل البيانات الضخمة الخاصة بالعمل الاحصائي، مما يساعد في اكتشاف الانماط والأشكال في تحديد الفجوات للمخاطر الجيوسياسية السيبرانية والمقارنة بين المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بناءً على البيانات التي تم الحصول عليها كما يُسهّل البرنامج عرض البيانات بطريقة تفاعلية مما يمكن من فهم الفجوات الأمنية والأبعاد في أطر المخاطر السيبرانية.

٥.١.٣- ما هي أهم استخدامات برنامج Power PI في التحليل المعتمد في المنصة:
١.٥.١.٣- ربط البيانات من مصادر الاستقصاء وتقارير التدقيق الخاصة بالمصارف على شكل برنامج (Excel).

٢.٥.١.٣- تحليل فجوات المخاطر وعمل مقارنة بين الالتزام والامتثال للمصارف العراقية وفق المتطلبات متطلبات البنك المركزي العراقي.

٣.٥.١.٣- استخدام الرسومات التفاعلية لعرض الفجوات الأمنية والانحرافات المعيارية لمختلف المتطلبات وتظهر في المنصة بشكل أشكال تفاعلية.

٤.٥.١.٣- مقارنة بين أداء المصارف العراقية من حيث الامتثال لتعليمات البنك المركزي والمتطلبات والتشريعات مع المعايير الأمنية وتحديد المخاطر الجيوسياسية السيبرانية وتأثير أهمها.

٥.٥.١.٣- يسهم البرنامج في تحويل البيانات المعقدة الى معلومات مرئية وسهلة

الفهم مما يُسهم في تقييم المخاطر (الجيوسياسية السيبرانية) وتوجيه الأنظار نحو اتخاذ القرارات من قبل المستثمرين في السوق، فضلاً عن تحديد مقدار الخسائر التي حدثت والتي تؤثر على كفاءة سوق العراق للأوراق المالية من جانب الشفافية والكفاءة في الإفصاح .

٢.٣- تطبيق المتطلبات للتحليل الذكي للمخاطر الجيوسياسية – المخاطر السيبرانية لقطاع المصارف في سوق العراق للأوراق المالية:

١.٢.٣- يتم تنزيل برنامج مايكروسوفت (بور بي أي) من شبكة المعلومات العنكبوتية من الموقع الرسمي لـ Microsoft او من متجر Microsoft، فضلاً عن تنزيل التطبيق للأجهزة المحمولة من Google Play او App Store.

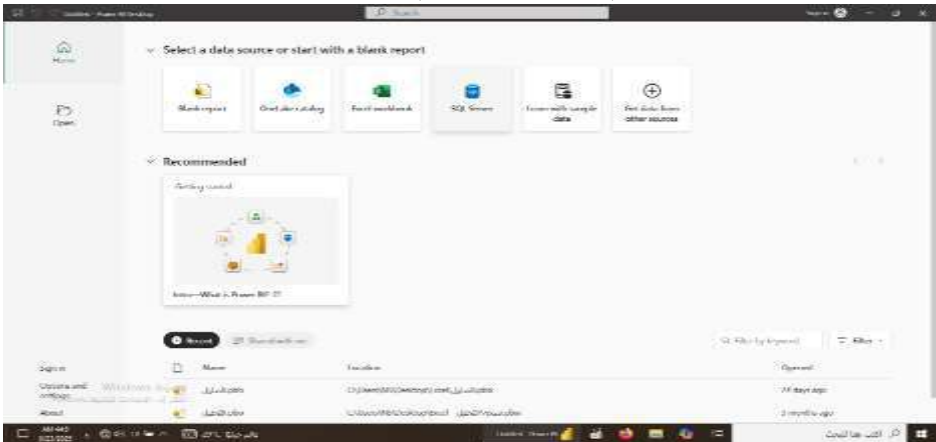
٢.٢.٣- تكون واجهة البرنامج كما في الشكل (٦) التالي:



الشكل رقم (٦) واجهة برنامج Power BI

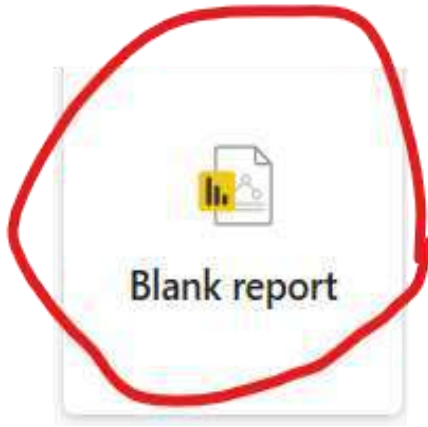
المصدر: اعداد الباحثان على وفق برنامج Power BI

وعند فتح البرنامج تظهر الواجهة التي تسمح بالعديد من الخيارات من البرامج يمكن الاستعانة به للتحليل التفاعلي للبيانات كما في الشكل (٧).



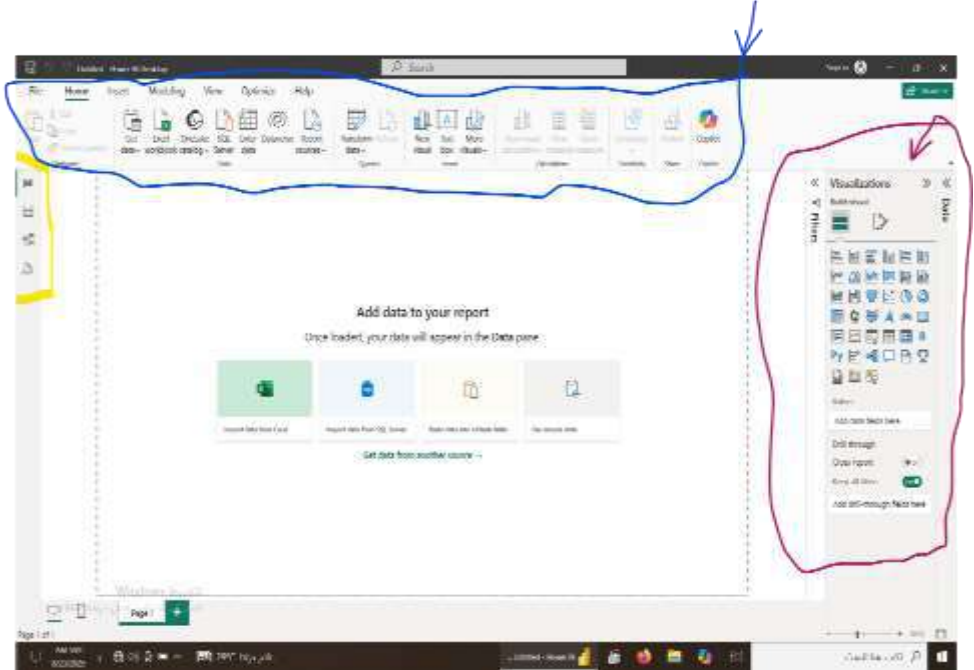
الشكل رقم (٧) واجهة التحليل التفاعلي وفق برنامج Power BI

المصدر: اعداد الباحثان على وفق برنامج Power BI
٣.٢.٣- ويتم اختيار (BLANK REPORT) كما في الشكل (٨)



الشكل رقم (٨)

المصدر: اعداد الباحثان على وفق برنامج Power BI
٤.٢.٣- ويتم اختيار ايقونة الأكسل وفق الشكل (٩)



الشكل رقم (٩)

المصدر: اعداد الباحثان على وفق برنامج Power BI

٥.٢.٣- ويتم ادراج المعلومات ذات الصلة بتطبيق المؤشرات على المخاطر السيبرانية المستوردة من برنامج الاكسل والخاصة بالتطبيق في المصارف كما في الشكل (١٠):

A	B	C	D	E
الحوكمة	14.58	85.42	2.5625	0.46878
إدارة المخاطر	21.87	78.13	2.3438	0.46878
إدارة الأمن السيبراني المتبع	20.83	79.17	2.375	0.74402
لرقابة على إدارة مخاطر المصرف	18.05	81.95	2.4583	0.68718
إدارة مخاطر سلسلة التوريد للأمن السيبراني	26.25	73.75	2.2125	0.73292
إدارة حماية الأصول	9.94	90.06	2.7019	0.34501
تقييم المخاطر السيبرانية	10.98	89.02	2.6705	0.40093
إدارة الهوية والتحكم في الوصول لغير المصرح	13.89	86.11	2.5833	0.4792
التوعية والتدريب	10.23	89.77	2.6932	0.28915
أمن البيانات والمعلومات	11.67	88.33	2.65	0.35355
مرونة البنية التحتية للتكنولوجيا.	9.58	90.42	2.7125	0.30304
مراقبة الأصول لاكتشاف الحالات المشاذة :	12.50	87.50	2.625	0.34157
إجراءات وإجراءات الرصد لضمان الوعي بالأحداث	6.25	93.75	2.8125	0.34157
التحقيقات لضمان الاستجابة الفعالة ودعم أنشطة التعافي	6.25	93.75	2.8125	0.34157
مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين وفقاً لما تنفذ	12.50	87.50	2.625	0.37859
التخفيف من حدة الحوادث	10.94	89.06	2.6719	0.37859
تنفيذ خطة تعافي من الحوادث لاستعادة العمل	11.80	88.20	2.6458	0.49768
تقييم التعافي من الحوادث	11.67	88.33	2.65	0.47046
التحسينات	10.00	90.00	2.7	0.43818
التحليل لتحديد ما حدث أثناء الحادث (الاختراق) والسبب	11.11	88.89	2.6667	0.6722
تسجيل الإجراءات التي يتم إجراؤها أثناء التحقيق ، ويتم	9.16	90.84	2.725	0.43742
بمدير حجم الحادث والخسائر التي لحقت بالمصرف	5.56	94.44	2.8333	0.34427
تصنيف الحوادث بما يتفق مع خطط الاستجابة	10.83	89.17	2.675	0.41667
احتواء الحوادث الحادث حال حدوثه	8.33	91.67	2.75	0.44721
نسخ الاحتياطية وأصول الاستعادة الأخرى في	4.17	95.83	2.875	0.34157

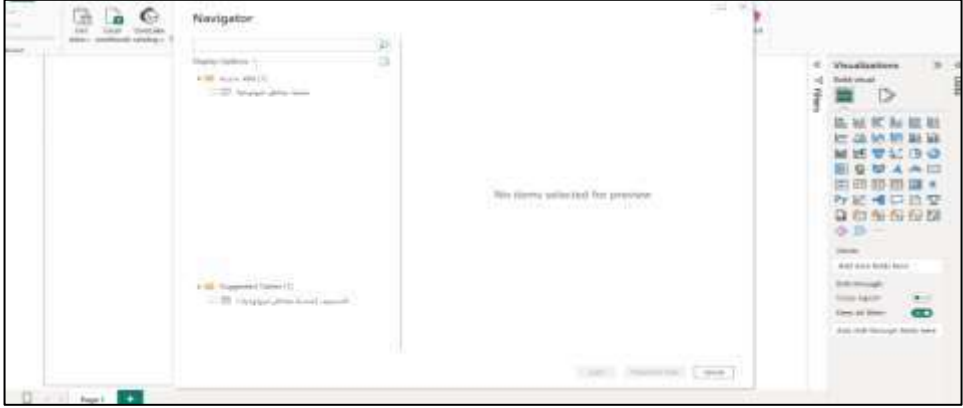
الشكل رقم (١٠) مؤشرات بيانات المخاطر الجيوسياسية السيبرانية وفق برنامج

Power PI

المصدر: اعداد الباحثان على وفق برنامج Power PI

من الجدول السابق تم تحديد مقدار الفجوات (تم الاحتساب على وفق المطبق من غير المطبق والذي ورد في الملحق (١)) من البحث للمصارف الثلاث عينة البحث (بغداد، المنصور، الأهلي العراقي) واستنادا للمؤشرات التي تبلورها التعليمات ذات الصلة البنك المركزي العراقي بخصوص تنظيم إدارة المخاطر السيبرانية في المصارف باعتبارها أحد المخاطر الجيوسياسية، حيث تم اعتماد قائمة استقصاء بهذا الخصوص تضمنت (أحدى عشرون) مؤشر رئيسي و ٢٦ مؤشر ثانوي وكل مؤشر رئيسي يحتوي على عدد من المؤشرات الثانوية وباستخدام الأساليب الإحصائي كالوسط الحسابي والنسبة

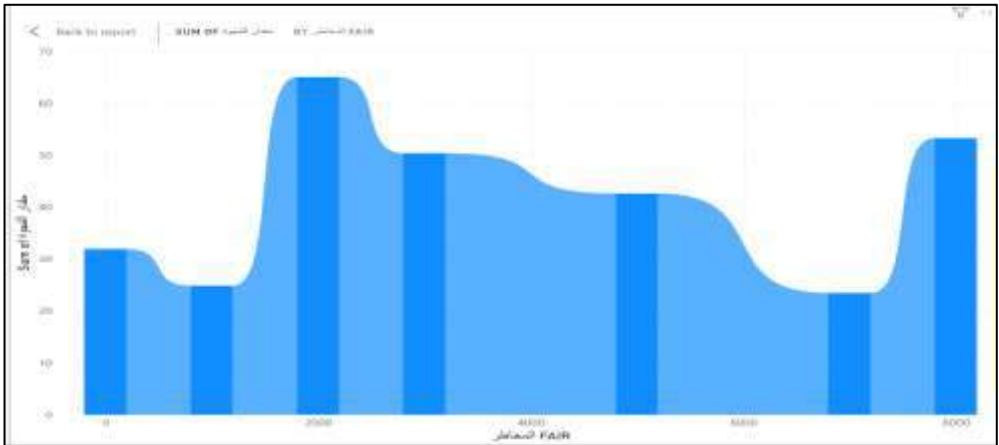
المئوية والانحراف المعياري لاستخراج الفجوة بين التطبيق بين المصارف عينة البحث، ولغرض اتمام عملية التحليل للبيانات يتم تحميل البيانات من خلال (LOAD) وتظهر واجهة تفاعلية كما في الشكل (١٢)



الشكل رقم (١٢)

المصدر: اعداد الباحثان على وفق برنامج Power BI

ومن الجانب الأيمن يتم اختيار الرسوم التفاعلية المطلوب مع تحديد الفقرات المطلوبة للتحليل ويظهر التحليل التفاعلي على الواجهة فالمخاطر المالية تظهر بالارتفاع لجميع المصارف عينة البحث كما في الشكل (١٣).



الشكل رقم (١٣) التحليل التفاعلي للمخاطر المالية

المصدر: اعداد الباحثان على وفق برنامج Power BI

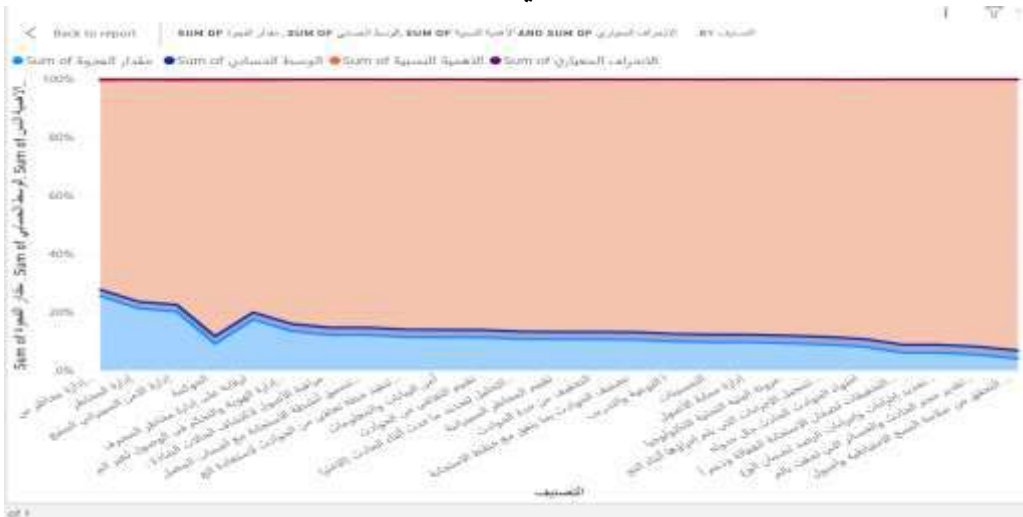
يوضح الشكل التفاعلي المولد ببرنامج (PBI) مؤشرات المخاطر المالية الجيوسياسية ذات الصلة بالمخاطر المالية العالية للمصارف عينة البحث ، وبنفس السياق ولتوليد التحليل التفاعلي بالصور والأرقام وربطه بالفجوة بين المصارف كما يوضحه الشكل (١٣):



الشكل رقم (١٤) مؤشرات المخاطر المالية الجيوسياسية ذات الصلة بالمخاطر المالية العالية للمصارف عينة البحث

المصدر: اعداد الباحثان على وفق برنامج Power PI

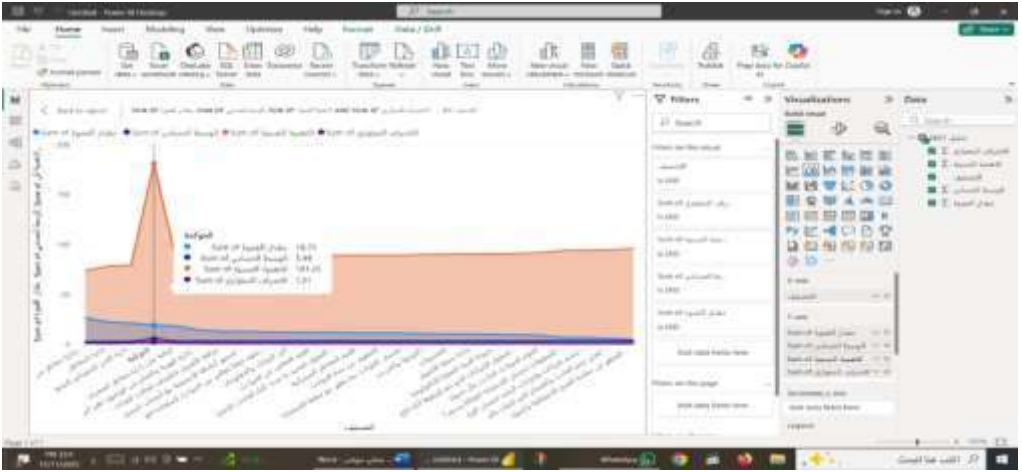
والتي من خلالها يستطيع المستثمر في سوق العراق من تحسين اتخاذ القرار والتي على أساسها يمكن تحليله للمخاطر. كما في شكل ١٥



الشكل رقم (١٥)

المصدر: اعداد الباحثان على وفق برنامج Power PI

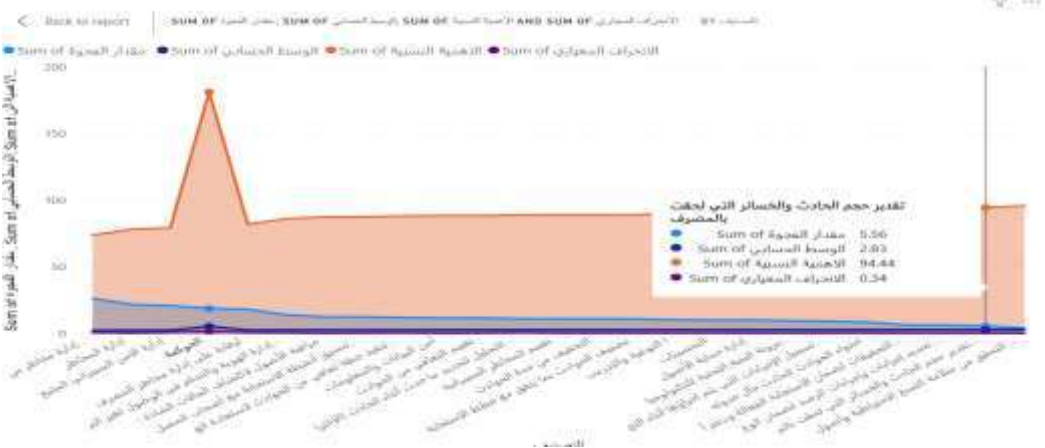
وبإمكان المستخدم للمنصة من الضغط على خيار اخر واختيار رسم تفاعلي اخر. كما في الشكل (١٦)



الشكل رقم (١٦)

المصدر: اعداد الباحثان على وفق برنامج Power BI

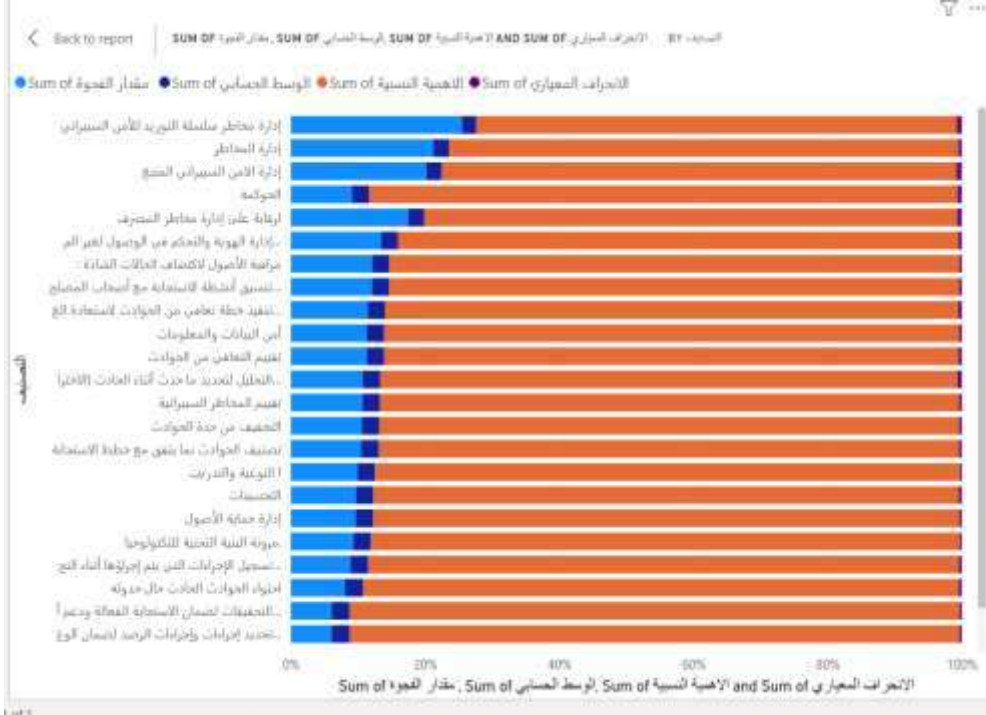
فالشكل ١٦ يوضح ان فجوة الحوكمة للمصارف عينة البحث منخفضة ١٨.٧ مما يدل ان المصارف عينة البحث تتمثل لتعليمات البنك المركزي وضوابطه للمخاطر السيبرانية وبالتالي فان هناك مؤشر من الشكل التفاعلي ان المخاطر يمكن الاستجابة لها، وان المخاطر الجيوسياسية يمكن السيطرة عليها .



الشكل رقم (١٧)

المصدر: اعداد الباحثان على وفق برنامج Power BI

بإمكان المستثمر عند استعماله للمنصة الذكية للتحليل التفاعلي تحليل تقدير حجم الحوادث والخسائر التي تلحق بأي مصرف. من خلال الضغط على نقطة الالتقاء في الرسم ويتم الحصول على المعلومات المطلوبة وبشكل فوري.



الشكل رقم (١٨)

المصدر: اعداد الباحثان على وفق برنامج Power PI

من الشكل ١٨ يتضح إمكانية تقييم المخاطر الجيوسياسية السيبرانية للمصارف عينة البحث بالألوان الظاهرة وان إدارة مخاطر سلسلة التوريد للأمن السيبراني تكاد تكون هي الأكثر فجوة في الضوابط وان أقل فجوة في التطبيق هي تحديد إجراءات الرصد للمخاطر.

تأسيساً لما تقدم ومن خلال التحليل التفاعلي والنتائج التي يمكن من خلالها المستثمر او اية جهة أخرى الاعتماد على المنصة لتحليل المخاطر التي تواجه المصارف وتحديد المخاطر الجيوسياسية السيبرانية والتي ستعكس على كفاءة سوق العراق للأوراق المالية في تحسين الإفصاح والشفافية .

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات:

توصل البحث الى العديد من الاستنتاجات من أبرزها:

١.١.٤- غياب المنصات الذكية في سوق العراق للأوراق المالية القادرة على اجراء التحليلات التفاعلية لأصحاب المصالح في السوق والاقتصار على المنصات ذات الصلة بالتداول.

٢.١.٤- هناك العديد من الأطر الدولية ذات الصلة بالإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية السيبرانية والمخاطر الجيوسياسية السيبرانية

٣.١.٤- بالإمكان توظيف التقنيات الحديثة وبرمجياتها المستندة الى ذكاء الأعمال كبرنامج (Power PI) في تحليل الإفصاح المحاسبي في سوق العراق للأوراق المالية.

٢.٤- التوصيات:

توصل البحث الى العديد من التوصيات من أبرزها:

١.٢.٤- تبني سوق العراق للأوراق المالية المنصة المقترحة ووضعها على موقع السوق الالكتروني، وتكون متاحة وبشكل مجاني للمستخدمين.

٢.٢.٤- تحسين الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية السيبرانية واصدار تعليمات افصاح جديدة في سوق العراق للأوراق المالية تلزم المصارف المدرجة بالإفصاح عن مخاطرها الجيوسياسية.

٣.٢.٤- اشراك العاملين في سوق العراق للأوراق المالية بالمستجدات التقنية ذات الصلة بأساليب الإفصاح المحاسبي.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١- استراتيجية الأمن السيبراني، ٢٠١٩، جمهورية العراق.

٢- اولاس، شري، ٢٠٢٥، (استخدام نموذج FAIR لقياس المخاطر السيبرانية)،

موقع Balbix.

٣- الجبوري، علاء عيسى، ٢٠٢٥، (الهجمات السيبرانية والامن الوطني العراقي سنين المواجهة والإدارة)، مركز البيان للدراسات والتخطيط .

٤- محمد، عمر ومحمد، ٢٠٢٥، (أثر المخاطر الجيوسياسية وعدم التأكد في السياسة الاقتصادية على استثمارات الشركات الدور المعدل لغموض وتعدد التقارير المالية – دليل الشركات المقيدة بالبورصة المصرية)، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، المجلد ٧، العدد ٢، ابريل – مصر .

٥- محمود، خالد، ٢٠٢٢، (قراءة في مؤشر الأمن السيبراني لعام ٢٠٢١)، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، الدوحة، متاح على الرابط:
<https://www.aljazeera.net/opinions>

٦- يعقوب، ابتهاج اسماعيل و وهاب، أسعد، والفرطوسي، علي، ٢٠٢٢، (مؤشر مقترح للافصاح المحاسبي عن المخاطر السيبرانية في سوق العراق للأوراق المالية على وفق المتطلبات الدولية: دراسة اختبارية)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد ٩ ، العدد ١، جوان، ٢٠٢٢ .

ثانياً: المصادر الأجنبية:

7- Author links open overlay panel Yu Wang, Gaoya Song, Yiming lu, 2025, (Geopolitical risk, bank regulation, and systemic risk: Across-country analysis), Financs Research Letters, Volume 76, April, p.3.

8- Banna, Hasanual and Alam, Ashraful and Alam, Ahmed W. and Chen, Xihui Haviour, (Geopolitical Uncertainty and Banking Risk: International Evidence), Available at SSRN:
<https://ssrn.com/abstract=4325966> or
<https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4325966>

9- Bashar Abu Khalaf Munirah Sarhan Al-Qahtani, Maryam Saad AL-naimi, Meya Mardini, 2025, (Geopolitical Risk and Its

- Influence Egyptian on Non-Financial Firms, Performance: The Moderating Role of Fin Tech), 4 (3), 30. <https://doi.org/10.3390/fintech4030030>
- 10- Black Rock, 2025, (Geopolitical risk dashboard), <https://www.blackRock.com>
- 11- Maria-Eleni K. Agoraki & Georgios P. Kouretas & Nikiforos T. Laopodis, 2022, (Geopolitical risks, uncertainty, and stock market performance), Economic and Political Studies, Taylor & Francis Journal, Vol. 10(3), pages. 253-265, July.
- 12- S. & P., (Global, Top Geopolitical Risk), 2025.
- 13- World Economic Forum, 2025, (Geopolitical tensions AI and more are complicating the cyberspace), <https://weforum.org>

الملاحق:

الملحق (١)

أولاً: الحوكمة: يتم وضع استراتيجية وسياسة لإدارة مخاطر الأمن السيبراني والافصاح عنها ها بالتقارير الى الادارة العليا ومن ثم الى أصحاب المصالح في سوق العراق			
ت	الفقرات	التطبيق	
		تام	غير
تكرار حدوث الخسارة	FAIR وفق		
١	تحديد رسالة المصرف ذات الصلة بالأمن السيبراني وتبلغ إدارة مخاطر الأمن السيبراني بشكل دوري ومنتظم بها .		
٢	يتم فهم أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين . ويتم فهم احتياجاتهم وتوقعاتهم فيما يتعلق بإدارة مخاطر الأمن السيبراني وأخذها في الاعتبار عند إعداد استراتيجية الأمن السيبراني.		
٣	يتم فهم المتطلبات القانونية والتنظيمية والتعاقدية المتعلقة بالأمن السيبراني وإدارتها.		
٤	يتم فهم الأهداف والقدرات والخدمات التي يعتمد عليها أصحاب المصلحة الخارجيون أو يتوقعونها من المصرف ويتم توصيلها لهم .		
٥	يتم فهم النتائج والقدرات والخدمات من قبل أصحاب المصلحة التي يعتمد عليها المصرف وتوصيلها .		
٦	تقوم عمليات الحوكمة وعمليات إدارة المخاطر بمعالجة الأمن السيبراني.		

تكرار حدوث الخسارة وفق FAIR	التطبيق		استراتيجية إدارة المخاطر	ثانيا
	غير	تام	الفقرات	ت
			تحديد أهداف إدارة المخاطر والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.	١
			إنشاء بيانات قبول وتحمل المخاطر وإبلاغها والحفاظ عليها إلى مجلس الإدارة.	٢
			تضمين أنشطة ونتائج إدارة مخاطر الأمن السيبراني في عمليات إدارة مخاطر المصرف .	٣
			تحديد وإبلاغ الاتجاه الاستراتيجي الذي يصف الخيارات المناسبة للاستجابة للمخاطر .	٤
			انشاء خطوط اتصال عبر المصرف لمواجهة مخاطر الأمن السيبراني	٥
			انشاء ونشر طريقة لحساب مخاطر الأمن السيبراني . بما في ذلك المخاطر من الزبائن . والإفصاح عنها ماليا	٦
			تحديد الفرص الاستراتيجية وإدراجها في مناقشات مخاطر الأمن السيبراني التنظيمية .	٧
			تحديد درجة تحمل المخاطر للمصرف والتعبير عنها بشكل ملائم	٨
			أن يستند تحديد المؤسسات المالية او الشركة لدرجة تحملها للمخاطر على دورها في البنية التحتية الحساسة وتحليل المخاطر الخاصة بالقطاع المصرفي .	٩

ثانياً: الأدوار والمسؤوليات والسلطات				
ت	الفقرات	تام	غير	تكرار حدوث الخسارة وفق FAIR
١	الإدارة مسؤولة وخاضعة للمساءلة عن مخاطر الأمن السيبراني وتعزيز ثقافة واعية بالمخاطر وأخلاقية والتحسين المستمر .			
٢	تحديد الأدوار والمسؤوليات والسلطات المتعلقة بإدارة مخاطر الأمن السيبراني وإبلاغها وفهمها وتنفيذها .			
٣	تخصيص الموارد الكافية بما يتناسب مع استراتيجية مخاطر الأمن السيبراني والأدوار والمسؤوليات والسياسات .			
٤	تضمين الأمن السيبراني في ممارسات الموارد البشرية			

ثالثاً: سياسات الامن السيبراني المتبع				
ت	الفقرات	تام	غير	تكرار حدوث الخسارة وفق FAIR
١	وضع سياسة إدارة مخاطر الأمن السيبراني بناءً على السياق التنظيمي واستراتيجية الأمن السيبراني والأولويات ويتم توصيلها وتنفيذها إلى الإدارة العليا .			
٢	تتم مراجعة سياسة إدارة مخاطر الأمن السيبراني وتحديثها وإبلاغها وتنفيذها لتعكس التغيرات في المتطلبات والتهديدات والتكنولوجيا والمهمة التنظيمية .			

رابعاً: الرقابة على إدارة مخاطر المصرف				
ت	الفقرات	تام	غير تام	تكرار حدوث الخسارة وفق FAIR
١	تدقيق نتائج استراتيجية إدارة مخاطر الأمن السيبراني لإبلاغ وتعديل الاستراتيجية والاتجاه.			
٢	تدقيق وتعديل استراتيجية إدارة مخاطر الأمن السيبراني لضمان تغطية المتطلبات والمخاطر التنظيمية .			
٣	تقييم أداء إدارة مخاطر الأمن السيبراني التنظيمي والمتابعة لإجراء التعديلات اللازمة .			

خامساً: إدارة مخاطر سلسلة التوريد للأمن السيبراني				
ت	الفقرات	تام	غير تام	تكرار حدوث الخسارة وفق FAIR
١	إنشاء برنامج إدارة مخاطر سلسلة التوريد للأمن السيبراني والاستراتيجية والأهداف والسياسات والعمليات والموافقة عليها من قبل اصحاب مجلس الإدارة .			
٢	تحديد أدوار ومسؤوليات الأمن السيبراني للزبائن والشركاء وإبلاغها وتنسيقها داخلياً وخارجياً .			
٣	دمج إدارة مخاطر سلسلة التوريد الخاصة بالأمن السيبراني في الأمن السيبراني وإدارة مخاطر المؤسسات وتقييم المخاطر وعمليات التحسين .			
٤	التعرف على الزبائن وتحديد أولوياتهم حسب الأهمية.			

			٥	يتم تحديد متطلبات معالجة مخاطر الأمن السيبراني في سلاسل التوريد . وترتيب أولوياتها , ودمجها في العقود والأنواع الأخرى من الاتفاقيات مع الزبائن والأطراف الثلاثة الأخرى ذات الصلة.
			٦	إجراء التخطيط والعناية الواجبة لتقليل المخاطر قبل الدخول في علاقات رسمية مع الزبائن أو علاقات أخرى مع طرف ثالث.
			٧	فهم المخاطر التي يشكلها الزبون ومنتجاته وخدماته والأطراف الثلاثة الأخرى وتسجيلها وتحديد أولوياتها وتقييمها والاستجابة لها ومراقبتها .
			٨	تضمين الزبائن ذوي الصلة والأطراف الثلاثة الأخرى في أنشطة التخطيط للحوادث والاستجابة لها والتعافي منها .
			٩	دمج ممارسات أمان سلسلة التوريد في برامج الأمن السيبراني وإدارة مخاطر المؤسسات
			١٠	تتضمن خطط إدارة مخاطر سلسلة التوريد الخاصة بالأمن السيبراني استراتيجيات للأنشطة التي تحدث بعد إبرام اتفاقية شراكة أو خدمة.

سادساً: إدارة حماية الأصول .				
ت	الفقرات	تام	غير تام	تكرار حدوث الخسارة وفق FAIR
١	الاحتفاظ بالبرمجيات في مكتبة محكمة التي تديرها المصرف			
٢	الاحتفاظ بالبرمجيات والخدمات والأنظمة التي يديرها المصرف في موقع بديل .			

٣	الاحتفاظ بالاشكال المشابهة لاتصالات الشبكة المعتمدة للمؤسسة وتدفقات بيانات الشبكة الداخلية والخارجية .		
٤	الجرد الدوري للأجهزة والحواسيب والأجهزة الساندة شهريا		
٥	تحديد أولويات الأصول بناءً على التصنيف والأهمية والموارد والتأثير على المهمة		
٦	الاحتفاظ بقوائم جرد برمجيات الأجهزة والبيانات الوصفية المقابلة لأنواع البيانات المعينة		
٧	إدارة الأنظمة والأجهزة والبرامج والخدمات والبيانات طوال دورات حياتها		
٨	جرد الأجهزة والأنظمة داخل المصرف . دوريا		
٩	جرد منصات البرمجيات والتطبيقات داخل المصرف . دوريا		
١٠	إعداد خرائط للاتصالات التنظيمية وتدقيق البيانات .		
١١	تحديد أدوار ومسؤوليات جميع أطراف القوى العاملة , والجهة الخارجية, وأصحاب المصلحة فيما يتعلق بالأمن السيبراني وتوضيحه		
١٢	الموارد (مثل المعدات, الأجهزة, البيانات, الوقت, الأشخاص) تعطى أولوية بناءً على تصنيفها وحساسيتها وقيمتها بالنسبة للمصرف .		

ثامناً: تقييم المخاطر السيبرانية			
ت	الفقرات	تام	غير
			تكرار حدوث الخسارة وفق FAIR
١	تحديد نقاط الضعف في الأصول والتحقق من صحتها وتسجيلها .		

			٢	تلقي المعلومات التي تشكل تهديدات سيبرانية من مصادر تبادل المعلومات.
			٣	تحديد وتسجيل التهديدات الداخلية والخارجية للمصرف .
			٤	تحديد وتسجيل التأثيرات المحتملة واحتمالات التهديدات التي تستغل نقاط الضعف .بشكل عدد مرات الحدوث
			٥	استخدام التهديدات ونقاط الضعف والاحتمالات والتأثيرات لفهم المخاطر الكامنة وتحديد أولويات الاستجابة للمخاطر .
			٦	اختيار الاستجابات للمخاطر وتحديد أولوياتها وتخطيطها وتتبعها وإبلاغها.
			٧	إدارة التغيرات والاستثناءات وتقييم تأثير المخاطر وتسجيلها وتتبعها
			٨	إنشاء عمليات تلقي وتحليل والاستجابة للإفصاح عن الثغرات الأمنية .
			٩	تقييم صحة وسلامة الأجهزة والبرامج قبل اقتنائها واستخدامها .
			١٠	تقييم الموردين المهمين قبل التوريد .
			١١	تحديد ثغرات الأصول المادية . وعدد مرات حدزتها
تاسعا: إدارة الهوية والتحكم في الوصول لغير المصرح .				
ت	الفقرات	تام	غير تام	تكرار حدوث الخسارة وفق FAIR
١	إصدار الهويات وبيانات الاعتماد للمستخدمين والخدمات والأجهزة المعتمدة من قبل المصرف .			
٢	إثبات الهويات وربطها ببيانات الاعتماد إلكترونياً كبصمة العين أو الإبهام .			

			المصادقة على المستخدمين والخدمات والأجهزة فالزبون لا يستطيع الدخول إلى معلوماته الا بناءً على تصريح من المصرف .	٣
			حماية تأكيدات الهوية ونقلها والتحقق منها دورياً.	٤
			تحديد أذونات الوصول والاستحقاقات والتفويضات في سياستها , وإدارتها وتنفيذها ومراجعتها , والفصل بين الواجبات .	٥
			إدارة الوصول المادي إلى الأصول ومراقبته وتنفيذه بما يتناسب مع المخاطر .	٦
			إدارة وحماية الوصول المادي للأصول .	٧
			إدارة الوصول عن بعد .	٨
			حماية تكامل الشبكة او عزل الشبكة ,او تقسيم الشبكات	٩
			إثبات الهويات وربطها مع بيانات الدخول, كما يتم التأكد من صحتها عند إجراء العمليات.	١٠
			التحقق من المستخدمين والأجهزة, والأصول الأخرى, باستخدام التوثيق بعامل واحد	١١

عاشراً: التوعية والتدريب:

ت	الفقرات	تام	غير تام	تكرار حدوث الخسارة وفق FAIR
١	تزويد العاملين بالتوعية والتدريب حتى يمتلكوا المعرفة والمهارات اللازمة لأداء المهام العامة مع أخذ مخاطر الأمن السيبراني في الاعتبار			

			٢	تزويد الأفراد الذين يقومون بأدوار متخصصة بالتوعية والتدريب حتى يمتلكوا المعرفة والمهارات اللازمة لأداء المهام ذات الصلة
			٣	المستخدمون ذوو الصلاحيات المميزة يفهمون مهامهم ومسؤولياتهم .
			٤	المعنيون كالزبائن يفهمون أدوارهم ومسؤولياتهم .
			٥	تحديد أدوار الإدارة العليا لمهامها ومسؤولياتها . تجاه المخاطر السيبرانية
			٦	الأشخاص المعنيون بالأمن المادي والأمن السيبراني يفهمون مهامهم ومسؤولياتهم اكاديميا وتدريبيا .

أحد عشر: أمن البيانات والمعلومات				
ت	الأسئلة	تام	غير تام	تكرار حدوث الخسارة وفق FAIR
١	حماية سرية وسلامة وتوافر البيانات غير النشطة .			
٢	حماية سرية وسلامة وتوافر البيانات أثناء النقل الى مصارف أخرى او لحسابات الزبائن.			
٣	حماية سرية وسلامة وتوافر البيانات المستخدمة .			
٤	إنشاء النسخ الاحتياطية للبيانات وحمايتها وصيانتها واختبارها .			
٥	استخدام آليات التحقق من السلامة للتأكد من سلامة البرمجيات والبرامج الثابتة والمعلومات .			
٦	الفصل بين بيئة التطوير والاختبار وبين بيئة الإنتاج .			
٧	استخدام آليات التحقق من السلامة للتحقق من سلامة الأجهزة .			

٨	إدارة الأصول بشكل رسمي خلال عمليات الإزالة والنقل والتخلص.		
٩	تتوفر سعة كاملة لضمان توفر البيانات.		
١٠	يتم تنفيذ وسائل الحماية ضد تسريب البيانات امابسرققتها اوباختراقها المعلومات.		

الثاني عشر: مرونة البنية التحتية للتكنولوجيا

ت	الفقرات	تام	غير تام	تكرار حدوث الخسارة وفق FAIR
١	الشبكات و البرمجيات محمية من الوصول والاستخدام المنطقي غير المصرح به .			
٢	الأصول التكنولوجية للمنظمة محمية من التهديدات البيئية.			
٣	يتم تنفيذ آليات لتحقيق متطلبات المرونة في المواقف العادية والسلبية عند حدوث الهجمات.			
٤	قدرة الموارد الكافية لضمان الحفاظ على توافرها .			

الاكتشاف

الثالث عشر : مراقبة الأصول لاكتشاف الحالات الشاذة

ت	الفقرات	تام	غير تام	تكرار حدوث الخسارة وفق FAIR
١	مراقبة الشبكات وخدمات الشبكة للعثور على الأحداث السلبية المحتملة .			
٢	مراقبة البيئة المادية للعثور على الأحداث السلبية المحتملة .			
٣	مراقبة نشاط العاملين واستخدام التكنولوجيا للعثور على الأحداث السلبية المحتملة.			

٤	مراقبة أنشطة وخدمات مزود الخدمة الخارجي للعثور على الأحداث السلبية المحتملة .		
٥	تتم مراقبة أجهزة وبرامج الحوسبة وبيئات التشغيل وبياناتها للعثور على الأحداث السلبية المحتملة .		
٦	يتم رصد الأكواد الخبيثة غير المصرح بها .		
٧	يتم رصد الأكواد المتنقلة الغير مصرح بها .		
٨	يتم البحث عن الثغرات والبرامج الخبيثة.		

الرابع عشر: تحليل الأحداث السلبية والحالات الشاذة والمؤشرات السلبية لتوصيف الأحداث والكشف عن حوادث الأمن السيبراني.

ت	الفقرات	تام	غير تام	تكرار حدوث الخسارة وفق FAIR
١	تحليل الأحداث السلبية المحتملة (الاختراقات) لفهم الأنشطة المرتبطة بها بشكل أفضل .			
٢	ترتبط المعلومات من مصادر متعددة .			
٣	تحليل التأثير المقدر ونطاق الأحداث السلبية وأسبابها وسبل الوقاية منها .			
٤	توفير معلومات عن الأحداث السلبية للعاملين والأساليب التي مكنتهم من القيام بذلك.			
٥	دمج معلومات التهديدات السيبرانية المحتملة وغيرها من المعلومات ذات الصلة.			
٦	الإفصاح عن الحوادث عندما تستوفي الأحداث السلبية معايير الحادث المحدد .			

الخامس عشر: تحديد إجراءات وإجراءات الرصد لضمان الوعي بالأحداث الشاذة .

ت	الفقرات	تام	غير تام	تكرار حدوث الخسارة وفق FAIR
١	أن تكون أدوار ومسؤوليات الرصد محددة بشكل جيد لضمان المساءلة.			
٢	أن تتوافق أنشطة الكشف مع جميع المتطلبات المطبقة			
٣	ارسال معلومات رصد الأحداث .			
٤	تحسين عمليات الرصد بشكل مستمر .			

السادس عشر : يتم إجراء التحقيقات لضمان الاستجابة الفعالة ودعم أنشطة التعافي .

ت	الفقرات	تام	غير تام	تكرار حدوث الخسارة وفق FAIR
١	إجراء التحليل لتحديد ما حدث أثناء الحادث (الاختراق) والسبب الجذري للحادث .			
٢	تسجيل الإجراءات التي يتم إجراؤها أثناء التحقيق , ويتم الحفاظ على سلامة السجلات ومصدرها .			
٣	جمع بيانات الحوادث والبيانات , ويتم الحفاظ على سلامة مصدرها .			
٤	تقدير حجم الحادث والخسائر التي لحقت بالمصرف جراء ذلك .			
٥	يتم التحقق في الإشعارات القادمة من الأنظمة .			
٦	تصنيف الحوادث بما يتفق مع خطط الاستجابة .			

السابع عشر: تنسيق أنشطة الاستجابة مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين وفقاً لما تفضيه القوانين أو اللوائح أو السياسات .

ت	الفقرات	تام	غير تام	تكرار حدوث الخسارة وفق FAIR
١	إعلام أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين بالحوادث .			
٢	تتم مشاركة المعلومات مع أصحاب المصلحة الداخليين (مجلس الإدارة) والخارجيين المعنيين (الزبائن والجهات الرقابية ذات الصلة) .			
٣	يعرف العاملون أدوارهم وترتيب العمليات عند الحاجة إلى الاستجابة			
٤	يتم الإبلاغ عن الحوادث بما يتفق مع المعايير المعمول بها.			
٥	وجود تبادل طوعي للمعلومات مع أصحاب المصلحة الخارجيين (الزبائن) لتحقيق الوعي بالأمن السيبراني على نطاق واسع.			

الثامن عشر: التخفيف من حدة الحوادث اي تنفيذ الأنشطة لمنع توسع الحدث والتخفيف من آثاره .

ت	الفقرات	تام	غير تام	تكرار حدوث الخسارة وفق FAIR
١	احتواء الحوادث الحادث حال حدوثه.			
٢	يتم تخفيف الثغرات التي تم تحديدها حديثاً أو توثيقها.			

التاسع عشر – تنفيذ خطة تعافي من الحوادث لاستعادة العمل

ت	الفقرات	تام	غير تام	تكرار حدوث الخسارة وفق FAIR
١	تنفيذ مرحلة التعافي بمجرد حصول الحادث السببراني.			
٢	تحديد إجراءات الاسترداد وتحديد أولوياتها وتنفيذها .			
٣	التحقق من سلامة النسخ الاحتياطية وأصول الاستعادة الأخرى قبل استخدامها .			
٤	اعتبار وظائف وإدارة مخاطر الأمن السببراني كأنها وضع معايير تشغيلية بعد الحادث.			
٥	التحقق من سلامة الأصول المستعادة.			
٦	الإعلان عن نهاية عملية التعافي من الحادث وإكمال الوثائق المتعلقة بالحوادث .			

عشرون: تقييم التعافي من الحوادث

ت	الفقرات	تام	غير تام	تكرار حدوث الخسارة وفق FAIR
١	إرسال أنشطة التعافي والتقدم المحرز في استعادة القدرات التشغيلية إلى أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين المعنيين .			
٢	مشاركة التحديثات العامة بشأن التعافي من الحوادث باستخدام الطرق والوسائل المعتمدة ونقل الخبرة إلى مصارف أخرى.			

احدى وعشرون - التحسينات				
ت	الفقرات	تام	غير تام	تكرار حدوث الخسارة وفق FAIR
١	خطط الاستعادة التي يتم وضعها بناءا على الاحداث الخروقات السابقة التي حدثت للمصرف			
٢	يتم بناء خطة للاستعادة بشكل دوري ومرن			

دور التحول الرقمي في تحسين اداء الأسواق المالية- سوق دبي حالة
دراسية مع امكانية الافادة منه في العراق

**The role of digital transformation in improving
financial market performance – the Dubai market as a
case study, with potential implications for Iraq**

م.م احمد نهاد الطائي

م.د ياسين نادب علي السلطاني

وزارة الداخلية – مديرية مخدرات بابل

جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

Ahmed.a AlTaie@s Mohammed.edu.iq

yassinalsultany@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل الدور الذي يلعبه التحول الرقمي في تحسين أداء الأسواق المالية، مع التركيز على سوق دبي المالي كنموذج دراسة حالة، واستخلاص الدروس المستفادة التي يمكن تطبيقها في السوق المالي العراقي، واعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي من خلال تحليل التجربة الإماراتية في سوق دبي واستعراض واقع التحول الرقمي في العراق، وتوصل البحث إلى أن التحول الرقمي في سوق دبي المالي أسهم بشكل كبير في تحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الشفافية، وزيادة السيولة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، من خلال تبني أحدث التقنيات والمنصات الرقمية ، كما بين ابحت أن السوق العراق المالي لا يزال في مراحل مبكرة من التحول الرقمي نتيجة



تحديات تتعلق بالبنية التحتية الرقمية والبيئة التشريعية والكفاءات التقنية، وخلص البحث إلى تقديم إطار استراتيجي للاستفادة من تجربة دبي في تطوير سوق العراق المالي .

الكلمات المفتاحية:

التحول الرقمي، التداول الرقمي، أداء السوق المالي

Abstract

The research aims to analyze the role that digital transformation plays in improving the performance of financial markets, with a focus on the Dubai Financial Market as a case study model, and extracting lessons learned that can be applied in the Iraqi financial market. The research relied on the descriptive analytical approach by analyzing the UAE experience in Dubai Market and reviewing the reality of digital transformation in Iraq. The study concluded that digital transformation in the Dubai Financial Market contributed significantly to improving operational efficiency, enhancing transparency, increasing liquidity, and attracting foreign investments, by adopting the latest technologies and digital platforms. The research also showed that the Iraqi Financial Market is still in the early stages of digital transformation as a result of challenges related to the digital infrastructure, legislative environment, and competencies. Technology, and the research concluded by providing a strategic framework to benefit from Dubai's experience in developing the Iraqi financial market.

Keywords:

digital transformation, digital trading, financial market performance

المقدمة:

يشهد العالم تحولاً رقمياً بشكل متسارع أثر بشكل كبير على مختلف القطاعات ومنها قطاع الاسواق المالية الذي أصبح رائداً في تبني التقنيات الرقمية لتحسين الأداء وتعزيز

القدرة التنافسية، ويمثل التحول الرقمي في الاسواق المالية ليس عملية تقنية فحسب، بل أداة استراتيجية تستخدم لتحسين الأداء المالي وتمكين المؤسسات المالية والحكومات من مواجهة التحديات الحالية والاستفادة من الفرص المستقبلية، وقد ازدادت أهمية هذا التحول مع ظهور منافسين جدد مثل شركات التكنولوجيا المالية والمنصات الرقمية التي استطاعت جذب شرائح واسعة من العملاء من خلال تقديم خدمات مالية رقمية مريحة وبتكاليف أقل بكثير من الخدمات التقليدية ،و تبرز تجربة سوق دبي المالي كدراسة حالة مثيرة للاهتمام، إذ استطاعت دبي أن تتحول إلى مركز مالي عالمي من خلال تبني استراتيجية طموحة للتحول الرقمي، وفي المقابل يواجه سوق العراق للاوراق المالية تحديات كبيرة في مسيرته نحو التحول الرقمي، حيث لا يزال يحتل مراكز متأخرة في المؤشرات العالمية للتحول الرقمي والاداء المالي.

١-المبحث الاول/منهجية البحث

١.١- أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على أهمية التحول الرقمي في دعم اداء الاسواق المالية في وقدرتها على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المختلفة و توفير السيولة المالية للجهات التي تحتاجها في الوقت المناسب، مما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني وينوع مصادر الإيرادات.

٢.١- مشكلة البحث - تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات التالية :-

١.٢.١- مامدى التطور الرقمي في العراق ومستوى تبنيه للأنظمة والمنصات الرقمية في سوق العراق للاوراق المالية.

٢.٢.١-ما مدى استفادة العراق من تجربة الامارات في سوق دبي المالي لتطوير سوق العراق للاوراق المالية.

٣.١-هدف البحث : يهدف البحث إلى بيان الدور المحوري الذي يلعبه التحول الرقمي في تحسين كفاءة واداء الأسواق المالية، مع التركيز على سوق دبي المالي كحالة دراسية، واستخلاص الدروس المستفادة منه التي يمكن تطبيقها في سوق العراق للاوراق المالية.

٤.١- **فرضية البحث:** ان للتحوّل الرقمي دور كبير في تحسين اداء السوق المالي من خلال تسهيل اجراءات الاستثمار والتداول مما يرفع من عدد الصفقات والقيمة السوقية للشركات المدرجة.

٥.١- **منهج البحث العلمي:** للتوصل الى مشكلة البحث وتحليلها ووضع الحلول المناسبة لها سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي وباستخدام مختلف المعلومات والبيانات للتوصل الى نتائج الدراسة.

٦.١- **مجتمع وعينة البحث:** تتمثل عينة البحث بسوقي العراق ودبي للاوراق المالية.

٢-المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢- الاطار النظري للأسواق المالية

١.١.٢- **مفهوم الاسواق المالية (financial markets):** تمثل الاسواق المالية حلقة وصل بين عرض الاموال من قبل المدخرين والطلب عليها من قبل المستثمرين لتمويل مشاريعهم الاستثمارية التي يديرونها، ويعتبر السوق المالي من الاسواق الحديثة مقارنةً بالاسواق الاخرى من حيث الامكانيات او من حيث التنظيم، نتيجة لضخامة الاموال المتبادلة اومستوى النظم والتقنيات الرقمية، وعند ذكر كلمة السوق المالي يتبادر لنا التعريف التقليدي للاسواق المالية الذي يتمثل بالمكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون في فترة معينة، الا ان هذا المفهوم تغير بعد ثورة التكنولوجيا الرقمية ووسائل الاتصال الحديثة في العصر الحالي، إذ اصبح السوق بهذا المفهوم لايتطلب بالضرورة مكان جغرافي، وإنما تطورت السوق المالية من المكان الذي يلتقي فيه المدخرون والمستثمرون الى السوق الافتراضية الذي يتم فيه التداول من خلال التقنيات الرقمية الحديثة (المنصات الإلكترونية)، بالتالي يمكن تعريف الاسواق المالية على إنها المكان المنظم والمخصص أو الآليات التقنية والرقمية التي يتم من خلالها الجمع بين المشتري والبائعين للاوراق المالية وفقاً لضوابط ونظم قانونية محددة وشفافية تامة من خلال وسطاء مرخصين ووسائل اتصال فعالة، ويتم من خلالها تداول مختلف الأدوات المالية بين المستثمرين مثل الأسهم والسندات والعملات والمشتقات المالية، وباختصار فإن

الأسواق المالية تمثل الوسيط بين الذين يمتلكون فائضاً مالياً وبين من يحتاجون إلى تمويل مالي^(١).

٢.١.٢- وظائف الاسواق المالية : تتخذ الأسواق المالية أشكالاً مختلفة وتعمل بطرق متنوعة لكن جميعها تؤدي الوظائف الأساسية نفسها وكما يلي^(٢):-

١.٢.١.٢- توفير السيولة، من خلال تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار ، فغالباً ما تحتاج الدول والشركات إلى أموال لبناء منشآت جديدة، أو استبدال الآلات، أو توسيع أعمالها بطرق أخرى ومن خلال الاسواق المالية تحصل على تمويلها اللازم وبالتالي تحويل الادخارات الى استثمارات منتجة.

٢.٢.١.٢- تحديد الأسعار، توفر الأسواق المالية وظيفة تسعير الأوراق المالية من خلال آلية العرض والطلب وتحديد القيم النسبية لمختلف الاصول المالية، بناءً على الأسعار التي يرغب الأفراد في شرائها وبيعها فيها.

٣.٢.١.٢-تقييم الأصول، تقدم الاسواق المالية افضل طريقة لتحديد قيمة شركة أو أصولها بشكل عادل ، من خلال مقارنة سعر الاصل بأسعار الاصول المماثلة له في السوق او بناء على تكلفة انشائه او استبداله.

٤.٢.١.٢-المراجعة، فقد يتداول نفس الاصل مثل الاسهم، سندات، عملة بأكثر من سوق وبأسعار مختلفة، وهو ما يدفع المتداولون في الأسواق المالية للإستفادة من فروقات الأسعار من خلال شراء الاصول المالية من السوق الارخص وبيعها في السوق الاغلى في نفس الوقت.

٥.٢.١.٢-تسهيل المعاملات التجارية، تُوفر الأسواق المالية ركيزة أساسية تُمكن من إتّمام العديد من المعاملات التجارية مثل سداد ثمن بيع المنتجات، أو توفير رأس المال العامل لتمكين الشركة من دفع أجور موظفيها في حال تأخر مدفوعات العملاء.

¹زهري الطيب الفكي احمد ،اسواق المال، الطبعة الاولى ،دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧، ص(١٧ - ١٩)

² Marc Levinson ، Financial Markets Guide, fourth the edition, Profile Books Ltd, London,2005, p(2-3)

٢.١.٢.٦-الاستثمار، تُتيح الاسواق المالية فرصةً لتحقيق عائد مالي على الأموال غير اللازمة التي تستثمر في شراء الاسهم والسندات مما يسهم في تجميع أصول تُوفّر دخلاً في المستقبل.

٢.١.٢.٧-إدارة المخاطر، إذ تُوفّر العقود الآجلة والخيارات وعقود المشتقات الأخرى الحماية من أنواع عديدة من المخاطر، مثل احتمالية فقدان العملة الأجنبية لقيمتها مقابل العملة المحلية قبل استلام قيمة الصادرات، وتحديد سعر المخاطر، مما يسمح للشركات والأفراد بتداول المخاطر.

٢.٢- التصنيفات الأساسية للأسواق المالية

١.٢.٢-التصنيف الأول: من حيث طبيعة الأداة المالية المتداولة تقسم الى التالي:-

١.١.٢.٢- سوق النقد (Money Market): ويتم تداول فيه الأدوات المالية قصيرة الأجل (أقل من سنة) وهي ادوات دين عالية السيولة تعطي الحق لحاملها في استرداد المبلغ المقرض مع الفوائد عند فترة الاستحقاق ، كما يمكن لحاملها بيعها قبل فترة الاستحقاق، والعامل الاساسي في هذا السوق هو سعر الفائدة الذي يتحدد بناء على العرض والطلب ، ومن اهم المؤسسات العاملة فيه البنوك المركزية والتجارية وبنوك الاستثمار^(٣). واهم الادوات المالية في هذا السوق هي^(٤):-

أ- أدونات الخزينة (Treasury Bills) : هي اوراق دين مضمونة قصيرة الأجل لاتتجاوز مدتها السنة، تصدرها الحكومة كأداة تمويل وتباع عادةً بأقل من قيمتها الاسمية، والفرق بين سعر الشراء وبين القيمة الاسمية هو ربح المستثمر وتمتاز بسيولتها العالية وانخفاض درجة مخاطرها.

ب- الاوراق التجارية (Commercial papers): هي أدوات دين غيرمضمونة تصدر من قبل الشركات ذات القوة المالية الكبيرة، وتستخدم كبديل عن القروض المصرفية قصيرة الأجل ، وتعتبر مخاطرتها أعلى من أدونات الخزينة وأقل سيولة منها،

^(٣) عدنان سليمان، سليمان موصلي، الاسواق المالية، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ، ٢٠١٣، ص ٢٢.

^(٤) عمر عبد الرزاق اليعقوب، رقابة الاسواق المالية ، دار امانة للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠٢٠، ص (٤١-٤٢)

بالتالي عائدها يكون اعلى، وتباع عادة باقل من قيمها الاسمية.

ج- **شهادات الإيداع (Negotiable CDs):** هي اوراق دين تصدر من قبل البنوك التجارية والمؤسسات المالية التي تقبل الودائع، ويتراوح فترة استحقاقها من أسبوعين إلى سنة وتشير إلى أن حاملها له وديعة لدى البنك أو المؤسسة المالية، ويتم إصدارها بقيمة إسمية كبيرة، كما ان سيولتها أقل من أدونات الخزينة ومخاطرتها أعلى، بالتالي عائدها يكون أعلى من عائد أدونات الخزينة.

د- **القبولات المصرفية (Bankers Acceptances):** هي عبارة عن ادوات مالية قصيرة الاجل (كمبيالة) تستخدم خصوصاً لتمويل التجارة الخارجية وتكون مضمونة من قبل البنك الذي يقبلها ويتعهد بدفع قيمتها عند موعد استحقاقها بمجرد وضع ختمه عليها، بالتالي تصبح ملزمة حتى على للبنك وليس على العميل فقط ، ويمكن تداولها في السوق الثانوية بخصم من قيمتها الاسمية أو خصمها لدى البنك المركزي ، وتستخدم القبولات المصرفية لتشجيع التجارة الخارجية، حيث تتضمن على تعهد البنك بالدفع نيابة عن العميل في تاريخ محدد.

هـ- **اتفاقية إعادة الشراء (repo):** هي اتفاقية يقوم بموجبها الطرف الاول (البائع) ببيع أوراق مالية لطرف آخر مع تعهده بإعادة شراء نفس الأوراق المالية بسعر محدد مسبقاً ويجري تنفيذها في تاريخ لاحق، ويُستخدم هذا النوع من الاتفاقيات لتوفير السيولة قصيرة الأجل للمؤسسات المالية وتوفير استثماراً منخفض المخاطر، أما اتفاقية إعادة الشراء العكسية يتعهد بموجبها المشتري الأوراق المالية بإعادة بيعها مرة أخرى الى نفس البائع بسعر محدد مسبقاً ووقت مستقبلي^(٥).

٢.١.٢.٢- **سوق رأس المال (Capital Market):** يتم فيه تداول الاوراق المالية طويلة الأجل مثل الأسهم والسندات التي تكون مدة استحقاقها أكثر من سنة، وتتميز الأوراق المالية المتداولة في هذا السوق بأن مخاطرها عالية وسيولتها أقل من سيولة

⁵⁾ Jon Cunliffe, Repo market functioning, bank for International Settlements, england, 2017,p4.

ادوات السوق النقدي، ولذلك تكون عوائدها مرتفعة مقارنةً مع السوق النقدي.^(٦) وأهم الأدوات المالية التي يتم تداولها في سوق راس المال هي السندات (Bonds) وهي أوراق دين طويلة الأجل تصدر من قبل الشركات والحكومات للحصول على تمويل طويل الأجل، ويتم تسجيلها في جانب المطلوبات في ميزانية الجهات المصدرة، والأسهم (Stocks) وهي ادوات ملكية تثبت لحاملها ملكية جزء من شركة ما وتقسم إلى أسهم عادية وأسهم ممتازة، وتمنح حاملها مزايا معينة مثل الحصول على جزء من أرباح الشركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين حسب نوع السهم الذي يمتلكه^(٧)

٣.١.٢.٢ - سوق المشتقات المالية (Derivatives Securities Market):

هي ادوات مالية تشتق قيمتها من قيمة اصل اخر مثل الأسهم، السلع، العملات ، وان قيمة المشتق تعتمد على قيمة الاصل الاساسي وليس لها قيمة مستقلة، ويوفر سوق المشتقات المالية ادوات فعالة للمتعاملين من خلال تقليل وإدارة المخاطر والمضاربة لتحقيق الارباح والمراجحة للاستفادة من فرق الاسعار بين الاسواق، ومن اهم أنواع المشتقات المالية، العقود الآجلة، العقود المستقبلية، الخيارات، والمقايضات^(٨) .

٣.٢-التصنيف الثاني: من حيث طبيعة الإصدار تقسم الاسواق المالية الى:-

١.٣.٢ - السوق الأولية (Primary market)، وتسمى سوق الاصدار وهي السوق التي يتم فيها اصدار الادوات المالية لأول مرة (أسهم أو سندات) وتتمثل الوظيفة الرئيسية هذا السوق في تسهيل تحويل الأموال من الذين لديهم فائض مالي، الى الجهات المستخدمة للأموال لتأسيس مشاريع جديدة أو توسيع اعمالها^(٩)

^٦ مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة الاستثمار والمحافظة الاستثمارية، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص(٣٤-٣٥)

^٧ ابراهيم الغالي، ضيف محمد، الاسواق المالية الدولية، الطبعة الاولى، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠١٩، ص(٥٠-٥١)

^٨ Robert L. McDonald ,Derivatives Markets, third edition, publishing as Prentice Hall, U.S.A , 2013, P(2-6)

^٩ سرمد كوكب الجميل ، المدخل الى الاسواق المالية، الطبعة الاولى، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١٨، ص١٢.

٢.٣.٢- **السوق الثانوية (secondary market):** وتسمى سوق التداول ويتم فيها تداول الأدوات المالية تم اصدارها في السوق الاولية بين المستثمرين وتتحد فيها الاسعار وفقاً للعرض والطلب، ويوفر هذا النوع السيولة العالية للمستثمرين من خلال بيع وشراء بالأوراق المالية بسهولة وفي أي وقت، ويعمل السوق الثانوي عبر مجموعة من الوسطاء الماليين، كشركات السمسرة والبورصات.

التصنيف الثالث: من حيث طبيعة التنظيم القانوني تقسم الاسواق المالية الى ^(١٠) :-

٣.٣.٢- **السوق المنظمة (organized market) (البورصة):** مثل بورصة نيويورك وبورصة لندن ويتم التداول فيها وفق قواعد ولوائح قانونية رسمية، وتتميز بوجود مكان محدد يلتقي فيه المتعاملون بالبيع والشراء، ويدار هذا السوق من قبل مجلس منتخب من أعضاء السوق ويشترط التعامل في الأدوات المالية المسجلة هذه السوق .

١.٣.٣.٢- **السوق غير المنظمة (unorganized market):** يعرف بالسوق الموازي ويتم فيه تداول الأدوات المالية خارج البورصات الرسمية عبر شبكة واسعة من الوسطاء وبيوت السماسرة، تجري اتصالات سريعة تربط بين السماسرة والمستثمرين، تمكن المستثمر أن يختار أفضل الأسعار.

التصنيف الرابع: من حيث مكان التداول تقسم الاسواق المالية الى ^(١١) :-

٢.٣.٣.٢- **الاسواق المحلية (Domestic Market) :** يتم فيها تداول الادوات المالية داخل الحدود الجغرافية للدولة وتخضع بشكل مباشر لأنظمة وقوانين تلك الدولة، مثل سوق العراق للأوراق المالية.

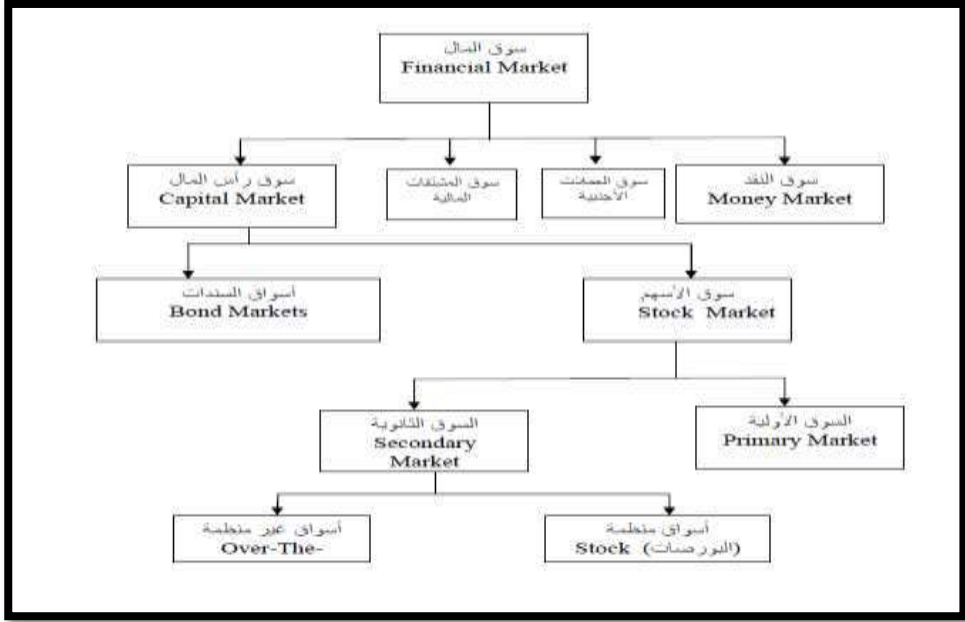
٣.٣.٣.٢- **الاسواق الدولية (International markets) :** يتم فيها التداول خارج حدود الدولة الجغرافية، وتتسم غالباً بالارتباط بالعملة والتجارة العالمية، مثل سوق الفوركس (Forex) وهو أكبر سوق دولي لتداول العملات. ويوضح المخطط (١)

¹⁰(Payal Saini ,An introduction to capital market and its structure ,International Journal of Academic Research and Development ,Volume 3, Issue 2 , India 2018,p7.

¹¹(Juan Carlos Gozz,How Firms Use Domestic and International Corporate Bond Markets, Journal of International Economics , Volume 82, Issue 2, 2012, p. (189–205).

اقسام وتصنيفات السوق المالي.

مخطط رقم (١) اقسام السوق المالي



المصدر: عدنان سليمان، سليمان موصلي، الاسواق المالية، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ، ٢٠١٣، ص ٢٤ .

٤.٢-التحول الرقمي: يشير التحول الرقمي الى التخلي عن الطرق التقليدية (اليدوية) التي تعتمد على الورق والبريد اليدوي في تخطيط وتنفيذ وادارة العمليات في المجتمع وإجرائها عبر الوسائل والتقنيات الرقمية التي تعتمد على وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف تحسين الإنتاجية وزيادة الكفاءة وتوفير الوقت والتكاليف، وهناك عدة مؤشرات لقياس مستوى التحول الرقمي ومن اهمها مؤشر تطور الحكومة الالكترونية، E-Government Development Index (EGDI) ، وهذا المؤشر من إعداد الأمم المتحدة، ويقاس نسبة التطور الرقمي في الدول، وتتراوح قيمة المؤشر بين (٠) لأدنى مستوى و(١) لأعلى مستوى من تطور الحكومة الرقمية،

ويتكون المؤشر من ثلاثة مكونات رئيسة تتمثل بنطاق وجود الخدمات عبر الانترنت، تطور البنية التحتية للاتصالات، و رأس المال البشري (١٢) .

٥.٢- نبذة عن سوق دبي المالي وسوق العراق للاوراق المالية

١.٥.٢- سوق دبي المالي (Dubai Financial Market (DFM) : وهو من أهم الاسواق المالية في الإمارات وقد تم أفتتاحه في ٢٦ مارس عام ٢٠٠٠، وفي عام (٢٠٠٦) طرح السوق ٢٠% من أسهمه بعد أن أصبح شركة مساهمة عامة، واصبح أول سوق مالي يطرح أسهمه للاكتتاب العام في الشرق الأوسط، كما ان سوق دبي هو أول سوق مالي في العالم يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما يتعامل السوق بالأوراق المالية الصادرة عن شركات المساهمة العامة، السندات، الصكوك الإسلامية، وصناديق الاستثمار المشترك، وقد اسهم التحول الرقمي في الامارات تحول سوق دبي المالي للعمل وفق النظام الرقمي من خلال تطوير منصات رقمية حديثة مثل تطبيق آيفستر (IVESTOR) الذي يتيح للمستثمرين فتح حسابات مع وسطاء مرخصين والتداول المباشر في اسهم السوق، مما اسهم في تعزيز اداء السوق من حيث الشفافية والكفاءة وسهولة الوصول والاستثمار ومواكبة التطورات العالمية، بالتالي اصبح من الاسواق الرائدة على مستوى المنطقة(١٣).

٢.٥.٢- سوق العراق للاوراق المالية: (Iraq Stock Exchange (ISX) ، هو سوق للأوراق مالية في بغداد، العراق، تأسست عام ٢٠٠٤، ويعمل تحت إشراف هيئة الأوراق المالية العراقية، وهي هيئة ذاتية التنظيم ، وكان يسمى قبل عام ٢٠٠٣ ، بورصة بغداد و كانت تدارمن قبل وزارة المالية ، ويعمل وفق أسلوب التداول اليدوي (الصراخ في قاعة التداول) ، ومنذ عام ٢٠٠٩ ، تبنى السوق نظام تداول رقمي بشكل جزئي ، وتقوم شركات الوساطة في ادخال أوامر البيع والشراء إلكترونياً نيابة عن المستثمرين، ولا يوجد حتى الآن منصة تداول رقمي مفتوحة بشكل مباشر للأفراد

(١٢) قصي الجابري ، وفاء المهدي ، رقمنة المالية العامة وتأثيرها على فاعلية السياسة المالية ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي لكلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠٢٢ ، ص (٢٠-٢١)
(١٣) سوق دبي المالي ، المنصة الرقمية ، متاحة على الموقع : <https://www.centralbank.ae> ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٩/٢٤

للمستثمرين عبر الإنترنت كما هو الحال في بعض الأسواق العالمية المتقدمة، اي إن السوق رقمي من حيث نظام التداول والتسوية، لكنه ليس لديه نظام رقمي بالكامل يسمح للأفراد المستثمرين التداول المباشر عبر الإنترنت ، لكون مستوى التحول الرقمي في العراق لايزال منخفض ويحتاج الى جهود كبيرة لتطوير بنيته التحتية وهو مايشكل عائق امام رقمنة السوق المالي بشكل كامل وجذب اكبر عدد من المستثمرين والشركات، كما ان هيئة الاوراق المالية تعاني من تحديات كثيرة اهمها ضعف الامكانيات المالية المخصصة لها ، قلة كوادرها البشرية ، وعدم امتلاكها مقر خاص بها إذ انها تشغل بناية مستأجرة من القطاع الخاص^(١٤) .

٦.٢- مؤشرات قياس أداء السوق المالي:- تستخدم هذه المؤشرات لتقييم اداء السوق المالي من حيث النشاط والكفاءة ومدى قدرته على جذب الاستثمارات، ومن اهم تلك المؤشرات ، مؤشرات السيولة (Liquidity Indicators) ، ومؤشر القيمة السوقية (Market value)^(١٥)، ويمكن توضيحها كما يلي:-

١.٦.٢- مؤشرات السيولة (Liquidity Indicators) توضح مؤشرات السيولة مدى فاعلية واداء السوق المالي و قدرته على تحويل الأوراق المالية إلى نقد من خلال عمليات البيع و الشراء و تعكس قدرة المستثمر على البيع و الشراء بسرعة وبأقل كلفة ، ومن اهم مؤشرات السيولة في السوق المالي هي :-^(١٦)

أ- عدد الصفقات (Number of Trades) : هو إجمالي عدد أوامر البيع والشراء المنفذة في السوق المالي خلال فترة زمنية معينة (يوم، أسبوع، شهر، سنة)، إذ ان كل عملية بيع وشراء تتم بين طرفين تُحتسب صفقة واحدة بغض النظر عن عدد الاصول، ف شراء ١٠٠٠ سهم صفقة واحدة وشراء سهم واحد يعد صفقة واحدة، لذلك عدد

^{١٤} التقرير السنوي لهيئة الاوراق المالية في العراق، بغداد، ٢٠٢١، ص ٤.

^{١٥}Firat Kinali, An Empirical study on the impact of financial market performance indicators on profitability, University, Istanbul, Faculty of Business and Management Sciences, Social Sciences Research Journal, Volume 5, Issue 1, Istanbul,2025,p(60-71)

^{١٦} Firat Kinali, Previous reference, p 65.

الصفقات يعكس مستوى النشاط والتداول في السوق، وليس الكمية، بالتالي فإن عدد الصفقات مؤشر على النشاط والمشاركة في التداول.

ب- **حجم التداول (Volume of Trade):** هو إجمالي عدد الاصول المالية المتداولة في السوق خلال فترة زمنية معينة (يوم، شهر، سنة)، ويقاس كمية الأوراق المالية التي تم تبادلها فعلياً بغض النظر عن عدد الصفقات، وكلما كان مرتفع يدل نشاط وسيولة أكبر في السوق.

ج- **قيمة التداول (Value of Trade):** ويقاس القيمة الكلية للاصول المالية المتداولة، وكلما ارتفعت قيمة التداول دلّ على عمق السوق^(*) وسيولته العالية، ويُحسب من خلال ضرب عدد الأصول المتداولة في سعرها.

٢.٦.٢- **القيمة السوقية (Market Capitalization):** هي إجمالي القيمة المالية لجميع الشركات المدرجة في السوق المالي، وتحسب من خلال (القيمة السوقية = سعرالسهم × عددالأسهم القائمة لكل شركة)، ومن ثم جمع القيم السوقية لجميع الشركات المدرجة للحصول على القيمة السوقية الكلية للسوق، بالتالي القيمة السوقية مقياس لحجم وأهمية السوق أو الشركة في الاقتصاد ومستوى ادائه.

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي

١.٣- **تحليل العلاقة بين التحول الرقمي وإداء وسوق دبي المالي:** يوضح جدول (١) تحليل العلاقة بين التحول الرقمي المتمثل بمؤشر تطور الحكومة الرقمية وإداء السوق المالي المتمثل بمؤشر عدد الصفقات ، مؤشر حجم التداول، ومؤشر القيمة السوقية، في دولة الامارات، إذ نلاحظ ان مستوى تطور الحكومة الرقمية في عام (٢٠١٤) بلغ (٠.٧١ %) في دولة الامارات، بالمقابل بلغ عدد الصفقات (١,٣٨٢,٢٣٧)، وحجم التداول (٢٧,٧٠٨,٥٢٠,٠٨٢) اصل مالي (اسهم -سندات- عقود... الخ) تم تداولها، بينما بلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق (٢٣٣,٢٢٤,٢١١,٢٢١.٤٧٧) مليار درهم، وارتفع مؤشر تطور الحكومة الرقمية بشكل تدريجي الى ان وصل الى

^{*} يشير مصطلح عمق السوق: الى قدرة السوق المالي على اجراء الصفقات المالية الكبيرة من اوامر البيع والشراء التي يتم تنفيذها دون احداث تغييرات كبيرة في اسعار الازواق المالية المتداولة.

(٠.٨٥) في سنة (٢٠٢٠) وهو ما يوضح تحقيق الإمارات مستوى عالٍ من التحول الرقمي في كافة القطاعات ومنها قطاع الاسواق المالية، ويقابلها في نفس المدة ارتفاع تدريجي في قيم مؤشرات اداء السوق المالي، إذ بلغ عدد الصفقات (٩٧٧,٥٢٦) صفقة، بمعدل نمو موجب بلغ (٤٨.٩%)، كما كان حجم التداول (٦٥,٤٧١,٦٧٦,٣٤٣) اصل مالي تم تداوله، وبلغت القيمة السوقية للشركات (٣٨١,٥٤١,٨٤١,٢٣٧.٥٦) مليار درهم، وهو ما يوضح الحجم الكبير للصفقات المنعقدة والاصول المالية المتداولة والقيمة السوقية العالية للشركات في سوق دبي المالي، ويشير ذلك الى دور التحول الرقمي في تحسين اداء السوق المالي من خلال دور التقنيات الرقمية في تحسين الكفاءة التشغيلية، فالتقنيات الرقمية تقلل من الأخطاء البشرية وتسرع تنفيذ الصفقات وتقلل من تكاليف الوساطة والسماسة، كما تسهم في زيادة الشفافية عبر نشر الأسعار والبيانات لحظياً من خلال المنصات الرقمية مما يعزز الثقة بالمعلومات، كما ان سهولة الوصول للسوق المالي من خلال التطبيقات والمنصات الرقمية يسهم في توسيع قاعدة المستثمرين من خلال تمكينهم من التداول عبر الهواتف الذكية والحوايب، بالاضافة الى جذب المستثمرين الجدد والمستبعدين من خلال توسيع الشمول المالي، كذلك تساعد الأنظمة الرقمية والهيئات الرقابية على سهولة متابعة التداولات المشبوهة واكتشاف التلاعب مما يعزز الثقة والامان في السوق المالي، وهو ما يسهم بشكل كبير في تحسين اداء السوق المالي ورفع كفاءته، ثم استمر مؤشر تطور الحكومة الرقمية بارتفاع الى نهاية مدة الدراسة في عام (٢٠٢٤) إذ بلغ (٠.٩٥) واصبحت الإمارات لاتستخدم الورق بنسبة ١٠٠%، اما بالنسبة لمؤشرات اداء السوق المالي فقد انخفضت في عام (٢٠٢١) عدد الصفقات بمعدل نمو سالب (١٠.٥%) ثم عاودة الارتفاع بشكل تدريجي الى نهاية مدة الدراسة، إذ بلغ عدد الصفقات (٢,٥٤٩,٩٦٦) صفقة، بمعدل نمو (٣٣.١%) وحجم التداول (٥٠,١٣٤,٩٠٨,٥٣٦) اصل مالي متداول، كما بلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق (٩٠٦,٩٠٥,٧٠٨,٠٤٣.٩٠) مليار درهم، بالتالي نستنتج ان

للتحول الرقمي دور كبير في تحسين أداء السوق المالي في الإمارات من خلال من خلال نشر المعلومات اللحظية اتاحة السوق لأكبر عدد من المستثمرين من خلال المنصات الرقمية وزيادة حجم الصفقات في السوق مما يعمل على استقطاب الشركات الكبيرة للاستثمار في السوق المالي .

جدول رقم (١) مؤشر الحكومة الرقمية ومؤشرات أداء سوق دبي المالي للمدة (٢٠١٤-٢٠٢٤)

السنة	مؤشر تطور الحكومة الرقمية (١)	عدد الصفقات (٢)	معدل نمو الصفقات (%) (٣)	حجم التداول (اصل مالي) (٤)	القيمة السوقية (مليار درهم) (٥)
٢٠١٤	٠.٧١	٣٨٢,٢٣٧	٢٧,٧٠٨,٥٢٠,٠٨٢	٢٣٣,٢٢٤,٢١١,٢٢١
٢٠١٥	٠.٧٢	٥١٧,٨٥٣	٣٥.٥	٩٢,٦٥٥,٦٦١,١١٣	٣٠٢,٥٣٠,٣٥٥,٢٧٨
٢٠١٦	٠.٧٥	٥٥٤,٩٨٩	٧.٢	١٠٢,٢٩٣,٢٦٤,٨٧	٣٤٠,٩٩٩,٠٧٩,٧٩٥
٢٠١٧	٠.٧٩	٦٠٧,٦٩٨	٩.٥	٨١,٠١٦,٢٦٢,٦٠١	٣٤٤,٠٧٨,٨٨٦,٢١١
٢٠١٨	٠.٨٢	٦٤٠,٢٧٨	٥.٤	٤٥,٣٧٥,٨١٤,٤٦٨	٣٤٦,٠٨٥,٩٥٣,٩٩٧
٢٠١٩	٠.٨٤	٦٥٦,٦٧٤	٢.٦	٤٠,٠٤٤,٧٦١,٩٨٢	٣٧٦,٧٦٣,١٣١,٩١٨
٢٠٢٠	٠.٨٥	٩٧٧,٥٢٦	٤٨.٩	٦٥,٤٧١,٦٧٦,٣٤٣	٣٨١,٥٤١,٨٤١,٢٣٧
٢٠٢١	٠.٨٨	٨٧٤,٥٩٠	١٠.٥-	٤٩,٨٢٤,٦٢٧,٤٣٩	٤١١,٤٦٨,٨٠٠,٥٩٨
٢٠٢٢	٠.٩١	١,٤٤٣,٨٥٢	٦٥.١	٣٨,٥٣٠,٧٣٦,٦٢١	٥٨١,٩٧٦,٣٦٠,٢٢٨
٢٠٢٣	٠.٩٣	١,٩١٦,٣٦٥	٣٢.٧	٥٠,٧٣٧,٣٧٧,٢٣٧	٦٨٧,٥٢٢,٤٧١,٨٩٧
٢٠٢٤	٠.٩٥	٢,٥٤٩,٩٦٦	٣٣.١	٥٠,١٣٤,٩٠٨,٥٣٦	٩٠٦,٩٠٥,٧٠٨,٠٤٣

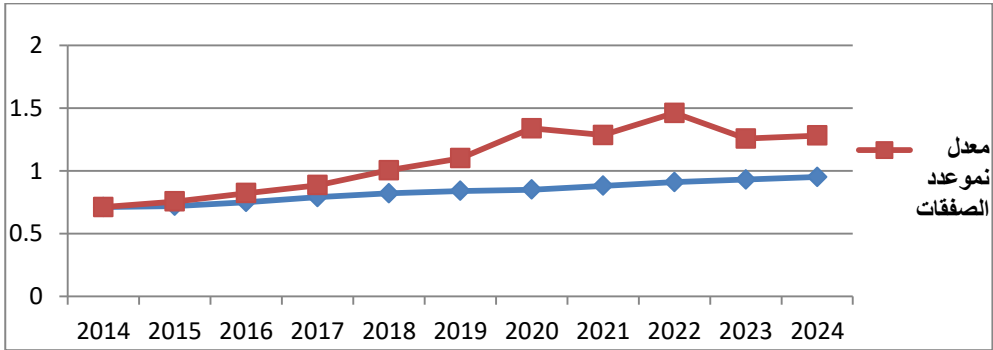
المصدر: من عمل الباحثين استناداً الى الفقرتين (٢,٣,١) ادناه:

١- العمود (١)، تقارير المسح الخاصة بمؤشر تطور الحكومة الرقمية، الأمم المتحدة ، نيويورك، للسنوات (٢٠١٤-٢٠٢٤).

٢ - العمود (٢) ، (٤)، (٥) البوابة الرقمية الرسمية لحكومة الامارات، الاسواق المالية، سوق دبي المالي).

٣- العمود (٣) من عمل الباحثين من خلال تطبيق المعادلة التالية: $(X2-x1/x1) * 100$

الشكل رقم (١) معدل تطور الحكومة الرقمية ونمو عدد الصفقات في سوق دبي المالي للمدة (٢٠١٤-٢٠٢٤)



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (١)

٢.٣- تحليل العلاقة بين التحول الرقمي وإداء سوق العراق للاوراق المالية

يوضح جدول (٢) مؤشر تطور الحكومة الرقمية ومؤشرات اداء سوق العراق للاوراق المالية، وحسب البيانات الرسمية المتوفرة عن اداء السوق للمدة (٢٠١٩-٢٠٢٤) ، نلاحظ ان مستوى التحول الرقمي بلغ (٠.٣٨%) في عام (٢٠١٩) ، وكان عدد الصفقات (٧٧,٨١٤) صفقة ، وحجم التداول (٢٦٠,٨٤٠.٩) مليون سهم ، كما كانت قيمة الشركات المدرجة في السوق (٦,٥٨٠,٦٠٠) مليار دينار، وفي عام (٢٠٢٠) ارتفعت قيمة مؤشر تطور الحكومة الرقمي بشكل طفيف الى (٠.٤٣%) وهو ما يوضح انخفاض مستوى

التطور في عملية التحول الرقمي، بالمقابل نلاحظ انخفاض عدد الصفقات الى (٧٠,٩٤٥) صفقة، بمعدل نمو سالب (٨.٨ - %) ، كما انفض حجم التداول الى (٢١٢٩١١.٥) مليون سهم، والقيمة السوقية الى (٦٢٨٧١٠٠) مليار دينار، وذلك نتيجة تقشي وباء كورونا في عام (٢٠٢٠) مما سبب تراجع في جميع الانشطة للقطاعات الاقتصادية ، ولعدم وجود منصات او نظام رقمي يسمح للمستثمرين من الاستثمار عبر الانترنت، بالتالي تسبب في انخفاض اداء السوق وتراجع استثماراته، ثم تطورت قيمة مؤشر تطور الحكومة الرقمية بشكل بشكل ضعيف الى ان وصلت الى (٠.٤٥ %) في عام (٢٠٢٤) ، وهذا المستوى الضيف في التحول الرقمي هو نتيجة اسباب عديدة اهمها ضعف الانفاق على تطوير البنية التحتية الرقمية ، المشاكل السياسية ، وضعف وعي المجتمع وتخوفه من التعامل مع التقنيات الرقمية، بالمقابل نلاحظ ارتفاع في مؤشرات اداء السوق المالي، إذ بلغ عدد الصفقات (١٥٧,٦٥٨) صفقة في عام (٢٠٢٤)، وارتفع حجم التداول الى (٤٩٠,٢٤٠.١) مليون سهم ، كذلك القيمة السوقية للشركات المدرجة وصلت الى (١٧,٢٥٧,٧٣٨) مليار دينار، وذلك نتيجة التعايش مع الوباء وعودة النشاط بشكل تدريجي في القطاع المالي، وتبني السوق بعض النظم الرقمية مثل منصة (إيركا^{١٨}) للتداول (IRAKA) وهي أول منصة تداول إلكترونية معتمدة من بورصة العراق لأوراق المالية، تسهّل عملية التداول الإلكتروني في بورصة العراق، إذ يُمكن للمستخدمين إجراء عمليات التداول من أي مكان في العالم، بدلاً من الطرق التقليدية السائدة سابقاً، كما توفر تحديثات فورية للأسعار في السوق، لكن يبقى السوق منخفض مقارنةً مع الاسواق الأخرى من حيث التقنيات الرقمية المعتمدة وعدد الصفقات والتداولات والشركات المدرجة، بالتالي ان الافتقار للعديد من الانظمة الرقمية الحديثة التي تسهم في تبسيط الاجراءات في عمليات البيع والشراء وتحقيق الشفافية العالية والامان مما ينعكس على قدرة السوق على جذب

^{١٨} (متاح على الموقع : <https://apps.apple.com/gb/app/iraka/id> ، تاريخ الزيارة ٢٦/٩/٢٠٢٥

أكبر عدد من المستثمرين والشركات من داخل وخارج العراق مما يحول دون تطور

جدول رقم (٢) مؤشرات تطور الحكومة الرقمية وإداء سوق العراق المالي للمدة (٢٠١٩-٢٠٢٤)^(*)

السنة	مؤشر تطور الحكومة الرقمية (١)	عدد الصفقات (٢)	معدل نمو الصفقات (%) (٣)	(حجم التداول) (مليون سهم) (٤)	القيمة السوقية (مليار دينار) (٥)
٢٠١٩	٠.٣٨	٧٧,٨١٤	٢٦٠,٨٤٠.٩	٦٥٨٠.٦
٢٠٢٠	٠.٤٣	٧٠,٩٤٥	٨.٨-	٢١٢,٩١١.٥	٦٢٨٧.١
٢٠٢١	٠.٤٣	١٠٧,٨٤٠	٥٢.٠	٧٨٢,٤٤٢.٠	٧٥٣,٩٨٩١
٢٠٢٢	٠.٤٣	١١١,٥٤٩	٣.٤	٢٥٦,٨٥٤.٠	١٠,٧١٤,٠٥٨
٢٠٢٣	٠.٤٤	١٣٢,٦٠٥	١٨.٨	٣٦٥,٧٥٩.٠	١٣,٤٤٣,٧٤٩
٢٠٢٤	٠.٤٥	١٥٧,٦٥٨	١٨.٩	٤٩٠,٢٤٠.١	١٧,٢٥٧,٧٣٨

المصدر: من عمل الباحثين استناداً الى الفقرتين (١,٢) ادناه:

١- الاعمدة (١-٢-٤-٥) هيئة الاوراق المالية العراقية ، التقارير السنوية لهيئة

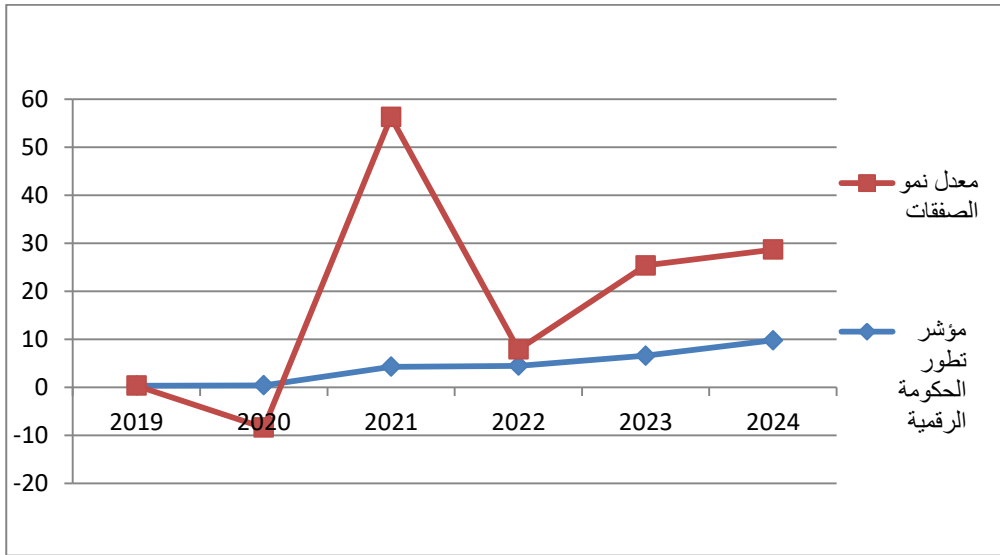
الاوراق المالية للسنوات (٢٠١٩-٢٠٢٤)، صفحات متعددة.

٢- العمود (٣) من عمل الباحثين.

*- عدم توفر بيانات عن اداء السوق قبل عام (٢٠١٩).

الشكل رقم(٢) معدلي تطور الحكومة الرقمية ونمو عدد الصفقات في سوق العراق

المالي للمدة (٢٠١٩-٢٠٢٤)



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (٢)

٣.٣- امكانية الافادة من تجربة التحول الرقمي في سوق دبي المالي لتطوير سوق

العراق للاوراق المالية: لقد اكد البحث صحة الفرضية التي مفادها، ان للتحول الرقمي

دور كبير في تحسين اداء السوق المالي من خلال تسهيل اجراءات الاستثمار والتداول

مما يرفع من عدد الصفقات والقيمة السوقية للشركات المدرجة، لذا يمكن ان نبين بعض

الاجراءات المستلهمة من تجربة الامارات في التحول الرقمي اسهمت في تحسين اداء

سوق دبي المالي للاستفادة منها في تحسين اداء سوق العراق للاوراق المالية.

١.٣.٣- تطوير وتحديث نظام التداول من خلال استبدال نظام التداول الحالي بنظام إلكتروني حديث مشابه لـ (X-Stream) المستخدم في سوق دبي، والذي يتميز بالسرعة والمرونة والقدرة على استيعاب أعداد كبيرة من الأوامر والصفقات اليومية.

٢.٣.٣- إكمال رقمنة سجل المساهمين بالكامل وربطه بشكل آني مع منصة التداول، تماماً كما هو الحال مع سوق دبي للأوراق المالية، وهو ما يلغي الحاجة للشهادات الورقية ويقلل من المخاطر والتكاليف.

٣.٣.٣- إنشاء بوابة إلكترونية متطورة، لنشر البيانات المالية للشركات، والإفصاحات، وأخبار السوق، والبيانات التاريخية، ويجب أن تكون باللغتين العربية والإنجليزية لجذب المستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى إطلاق تطبيق عبر الهاتف المحمول يوفر تجربة مستخدم سلسة تشمل التداول المباشر، ومتابعة المحفظة، والرسوم البيانية.

٤-المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤-الاستنتاجات

١.١.٤- بينت نتائج مؤشر تطور الحكومة الالكترونية ان الامارات حققت مستوى عالٍ من التحول الرقمي انعكس على تحسين البنية التحتية الرقمية لسوق دبي المالي والتحول الى سوق رقمي بالكامل مما اسهم في تحسين اداء السوق بشكل كبير.

٢.١.٤- كان للتقنيات الرقمية التي تبناها سوق دبي المالي دور كبير في تحسين اداء السوق وزيادة حجم التداول واستقطاب الشركات والمستثمرين وتخفيض الجهد والكلفة في انجاز معاملات السوق.

٣.١.٤- اسهم التحول الرقمي في سوق دبي المالي في توفر معلومات كافية للمستثمرين عن اوضاع السوق دون الحاجة الى الاستعانة ببيوت السماسرة ، بالإضافة الى امكانية الدخول للسوق والتداول والدفع واستلام الاموال من خلال التطبيقات الرقمية دون الحاجة الى مراجعة مقر السوق.

٤.١.٤- بينت نتائج مؤشر تطور الحكومة الالكترونية في العراق انخفاض مستوى التحول الرقمي، مما اسهم في عدم امكانية سوق العراق المالي تبني تقنيات رقمية حديثة

كونها لاتتوافق مع المستوى الحالي من التحول الرقمي، بالتالي الاعتماد في انجاز معظم مهامه على الطرق التقليدية.

٢.٤ - التوصيات

١.٢.٤ - سعي الحكومة الجاد على تحقيق مستوى عالٍ من التحول الرقمي في العراق وفق استراتيجية قابلة للتطبيق لغرض توسيع قاعدة الشمول الرقمي وتمكين السوق المالي من تبني انظمة رقمية حديثة تتوافق مع الانظمة العالمية تسهم في جذب المستثمرين و تحقيق الربط الرقمي مع الاسواق العالمية .

٢.٢.٤ - وضع اطار قانوني يتناسب مع اليات التحول الرقمي في الاسواق المالية لحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الثقة والامان في النظام الرقمي للسوق المالي.

٣.٢.٤ - ضرورة تخصيص بناية خاصة لسوق العراق المالي تتناسب مع اهمية السوق ومكانته الاقتصادية ودعمها بالكوادر البشرية الكفوؤه، وتعزيز الجانب الاعلامي للسوق لتعزيز ثقافة الاسواق المالية في العراق .

المصادر والمراجع:

اولاً: المصادر العربية

١- ازهري الطيب الفكي احمد ، اسواق المال، الطبعة الاولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧.

٢- عدنان سليمان، سليمان موصلي، الاسواق المالية، منشورات جامعة دمشق ، سوريا، ٢٠١٣.

٣- عمر عبد الرزاق اليعقوب، رقابة الاسواق المالية ، دار امنة للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠٢٠.

٤- مؤيد عبد الرحمن الدوري، ادارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.

٥- ابراهيم الغالي، ضيف محمد، الاسواق المالية الدولية، الطبعة الاولى، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠١٩.

٦- سرمد كوكب الجميل ، المدخل الى الاسواق المالية، الطبعة الاولى، شركة دار
الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١٨.

٧- قصي الجابري ، وفاء المهداوي ، رقمنة المالية العامة وتأثيرها علة فاعلية السياسة
المالية ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي لكلية
الادارة والاقتصاد ، ٢٠٢٢.

ثانياً: المنشرات والتقارير

١- التقارير السنوية لهيأة الاوراق المالية في العراق، بغداد، (٢٠١٩-٢٠٢٤).

ثالثاً: المصادر الإنكليزية

1) Marc Levinson , Financial Markets Guide, fourth the edition,
Profile Books Ltd, London,2005.

2)Jon Cunliffe, Repo market functioning, bank for International
Settlements, england, 2017.

3) Robert L. McDonald ,Derivatives Markets, third edition,
publishing as Prentice Hall, U.S.A , 2013.

4) Payal Saini ,An introduction to capital market and its
structure,International Journal of Academic Research and
Development ,Volume 3, Issue 2 , India 2018.

5) Juan Carlos Gozz,How Firms Use Domestic and International
Corporate Bond Markets, Journal of International Economics ,
Volume 82, Issue 2, 2012.

6)Firat Kinali, An Empirical study on the impact of financial
market performance indicators on profitability, University,
Istanbul, Faculty of Business and Management Sciences, Social
Sciences Research Journal, Volume 5, Issue 1, Istanbul,2025.

رابعاً: الانترنت

١- سوق دبي المالي ، المنصة الرقمية، الموقع:

<https://www.centralbank.ae>

٢- سوق العراق للاوراق المالية ، الموقع:

<https://apps.apple.com/gb/app/iraka/id>

أثر التوجه نحو المستقبل في مواجهة التحديات الجوهرية ضمن بيئة
الخدمات المالية الرقمية

**The impact of future orientation on addressing
fundamental challenges within the digital financial
services environment**

م.م جمال نوري دحام

جامعة الانبار

كلية الادارة والاقتصاد

م.د.مجد راضي عبد الكاظم

جامعة الانبار

كلية الادارة والاقتصاد

mohammedalagely@uoanbar.edu.iq

jamal.noori@uoanbar.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

مستخلص

يهدف هذا البحث إلى تعميق الفهم حول مدى خطورة التحديات التي تواجه عالم الخدمات المالية الرقمية، واستكشاف ما إذا كانت هذه التحديات تدفع فعلياً بعض العملاء إلى مغادرة النظام المالي، فضلاً عن دراسة أثرها التراكمي على حماية المستهلكين. كما يسعى البحث إلى التعاون مع المتخصصين في المجال لتحديد أفضل الممارسات التي من شأنها معالجة تلك المشكلات أو التخفيف من آثارها، وتوفير الدعم لصنّاع القرار في الدول النامية. واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، إذ جرى إعداد استبانة شاملة لقياس آراء أساتذة وموظفي جامعة الأنبار حول التحديات الراهنة وآفاق



المؤتمر مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العلمي الدولي السنوي الخامس
الصفحات ٦٩ - ٩٨

الخدمات المالية الرقمية. تم توزيع (٥٨) استبانة، واستخدم (٤٨) منها في التحليل بعد استبعاد غير المكتمل منها، وذلك باستخدام برنامج SPSS V22 ، مع اعتماد الصدق الظاهري ومعامل كرونباخ ألفا لضمان موثوقية الأداة الإحصائية. وأظهرت نتائج الدراسة أن تبني المؤسسات لاستراتيجيات قائمة على التوجه نحو المستقبل يعزز بوضوح قدرتها على مواجهة التحديات في ميدان الخدمات المالية الرقمية، من خلال الحد من المخاطر المرتبطة بأمن البيانات والالتزامات القانونية، إضافةً إلى دعم الابتكار المستمر الذي يواكب متطلبات السوق الرقمي المتطور. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد خطط استراتيجية طويلة الأمد تركز على التوجه نحو المستقبل، وتوظيف الابتكار الرقمي كأداة رئيسة لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية في قطاع الخدمات المالية. كما شددت على أهمية تخصيص موارد كافية لتطوير الحلول الرقمية وتعزيز مرونة المؤسسات في ظل التسارع التقني المتزايد، بما يضمن خفض المخاطر وتحسين الكفاءة التشغيلية.

كلمات مفتاحية : التحديات الحاسمة , الخدمات المالية الرقمية, الامتثال القانوني , امن البيانات

Abstract

This research aims to deepen our understanding of the severity of the challenges facing the world of digital financial services, explore whether these challenges are actually driving some customers to leave the financial system, and examine their cumulative impact on consumer protection. The research also seeks to collaborate with specialists in the field to identify best practices that can address or mitigate these problems and provide support to decision-makers in developing countries. The research adopted a descriptive and analytical approach, with a comprehensive questionnaire prepared to measure the views of Anbar University professors and staff on the current challenges and prospects of digital financial services. (58) questionnaires were distributed, and (48) of them were used for analysis after excluding incomplete ones. This analysis was conducted using

SPSS V22, with face validity and Cronbach's alpha coefficient being adopted to ensure the reliability of the statistical tool. The results of the study demonstrated that institutions' adoption of future-oriented strategies clearly enhances their ability to meet challenges in the field of digital financial services by reducing risks associated with data security and legal obligations, in addition to supporting continuous innovation that keeps pace with the requirements of the evolving digital market. The study recommended the adoption of long-term strategic plans focused on the future and employing digital innovation as a key tool to address current and future challenges in the financial services sector. It also emphasized the importance of allocating sufficient resources to develop digital solutions and enhance institutional resilience in light of the increasing technological acceleration, ensuring reduced risks and improved operational efficiency.

Keywords: Critical challenges, digital financial services, legal compliance, data security

١-المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١ - مشكلة البحث

واجه المؤسسات العاملة في مجال الخدمات المالية الرقمية العديد من التحديات الحاسمة في ظل التطور السريع للتكنولوجيا والتغيرات المستقبلية المتسارعة. في هذا السياق، يبرز تساؤل رئيسي حول ما إذا كان التوجه نحو المستقبل، بتوجهاته الاستراتيجية وتطويره المستمر، يمكن أن يسهم بشكل فعال في مواجهة هذه التحديات وتحقيق التقدم والنمو في هذا القطاع. وعلى الرغم من أهمية هذا التوجه في التحولات التقنية، فإن هناك غموضًا حول تأثيره الفعلي ودوره في تقديم حلول للتحديات الحاسمة التي تواجهها المؤسسات في هذا المجال

٢.١ -

١. فهم التحديات التي تثيرها التكنولوجيا الرقمية في المجالات المالية، مثل تنظيم "اعرف عميلك (KYC)" وتطوير التشريعات المناسبة لمواكبة الابتكارات التكنولوجية، مما يسهم في تحسين بيئة العمل التنظيمية.

٢. من خلال دراسة تأثير استخدام التقنيات الرقمية على حماية المستهلكين، يساهم البحث في تحديد الأساليب الفعالة للتعامل مع المشكلات التي قد تؤدي إلى تهميش بعض العملاء أو إقصائهم من النظام المالي.

٣. توفير أدوات وأفضل الممارسات التي يمكن أن تساعد صانعي القرار في البلدان النامية على تحسين السياسات المالية وتعزيز استخدام الخدمات المالية الرقمية لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات ذات الدخل المحدود.

٤. تحديد كيف يمكن للتقنيات المالية الرقمية أن تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تيسير الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة في المناطق التي كانت تفتقر إلى هذه الخدمات، وبالتالي تعزيز الشمول المالي على مستوى عالمي.

٣.١ - فرضية البحث

ان فرضية البحث الحالي هي :-

الفرضية الصفرية (العدم) : لا يوجد تأثير ذا دلالة إحصائية للتوجه نحو المستقبل على مواجهة التحديات الحاسمة في عالم الخدمات المالية الرقمية.

٤.١ - اهداف البحث

يركز هذا المستند على الخدمات المالية الرقمية بدلاً من التمويل الإلكتروني أو التجارة الرقمية العامة. سيقوم الباحث في مجال الخدمات المالية الرقمية بدراسة العلاقة بين الابتكارات التكنولوجية المحددة، مثل البلوكشين أو أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول، والأطر التنظيمية. سيتناول هذا البحث الآثار الخاصة بالرقمنة من حيث التحديات التي تواجه البيئة التنظيمية والآثار العملية لكل من إجراءات "اعرف عميلك (KYC)" والتشريعات الإطارية. أهداف الدراسة هي كما يلي:

١. تحديد التحديات الرئيسية التي تثيرها استخدامات التكنولوجيا الرقمية من حيث التنظيم المالي، وإجراءات "اعرف عميلك"، وإطار العميل، مع أخذ في الاعتبار :
أ- المنظورات العالمية والمحلية.

ب- الفروق الرئيسية بين مقدمي الخدمات الجدد والتقليديين.

٢. الحصول على فهم أعمق حول مدى خطورة هذه التحديات، وهل تدفع فعلاً العملاء للخروج من النظام المالي، وتأثيرها التراكمي على حماية المستهلكين.

٣. التعاون مع المهنيين في هذا المجال لبدء تحديد أفضل الممارسات التي يمكن أن تعالج أو تخفف من المشكلات وتقديم الدعم والمساعدة لصانعي القرار في الدول النامية.

٤. استغلال وتحديد أفضل الممارسات الناشئة في التكنولوجيا الرقمية.

٥.١ - متغيرات البحث

في عنوان البحث "التوجه نحو المستقبل: مواجهة التحديات الحاسمة في عالم الخدمات المالية الرقمية، فإن متغيرات البحث هي الآتي:-

- المتغير المستقل هو "التوجه نحو المستقبل"؛ حيث يشير إلى الإجراءات أو الاستراتيجيات المتخذة لمواجهة المستقبل في مجال الخدمات المالية الرقمية.

- المتغير التابع هو "مواجهة التحديات الحاسمة" في عالم الخدمات المالية الرقمية؛ لأنه يمثل النتيجة المتوقعة أو الأثر الناتج عن تبني التوجهات المستقبلية في هذا القطاع .

٦.١ - دراسات سابقة

١. محمد جلال عبد الشكور ضيف، ه.، & هانى. (٢٠٢٣). العوامل المؤثرة علي توقعات ونوايا العاملين لدعم التحول الرقمي في مكان العمل: دراسة تطبيقية على قطاع الخدمات المالية بمحافظة الدقهلية. التجارة والتمويل.

يتناول البحث تأثير التحول الرقمي في بيئة العمل، حيث لا يقتصر على تبني التكنولوجيا بل يشمل إعادة تصميم هيكل العمل وتنظيمه. يركز البحث على العوامل النفسية للعاملين مثل الاستقلالية، العلاقات المتبادلة، والكفاءة الرقمية الذاتية، وتأثيرها على توقعاتهم للأداء والرفاهية في بيئة العمل الرقمية. يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين هذه العوامل ونوايا العاملين لدعم التحول الرقمي في مكان العمل، وقد أُجري على ٣٧٠ موظفًا في قطاع الخدمات المالية بمحافظة الدقهلية. أظهرت النتائج أن هذه

العوامل تؤثر بشكل إيجابي على أداء العاملين ورفاهيتهم، مما يزيد من دعمهم للتحول الرقمي.

٢. خفاجة. (٢٠٢٤). استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة وتسويق الخدمات المصرفية بالبنوك العاملة في مصر. مجلة بحوث كلية الآداب. جامعة المنوفية.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة وتسويق الخدمات المصرفية في المؤسسات المصرفية في مصر. تم تطبيق الدراسة على عدد من البنوك باستخدام مقابلات مع المسؤولين في قطاعات التسويق والاتصال بالعملاء والتطبيقات الرقمية، بالإضافة إلى تحليل محتوى مواقع الإنترنت والتطبيقات الخاصة بالبنوك. أظهرت النتائج أن الذكاء الاصطناعي يساعد في تسهيل المعاملات المالية وتوفير حلول سريعة لمشاكل العملاء، كما يعزز قدرة البنوك على اتخاذ قرارات دقيقة في الوقت المناسب من خلال تحليل البيانات والمعلومات. كما يوفر الذكاء الاصطناعي ميزة تنافسية للمسوقين، يقلل التكاليف التشغيلية، يزيد العائدات، ويساعد في التنبؤ بحاجات وسلوكيات العملاء، فضلاً عن تقليل المخاطر ومواجهة غسل الأموال. كما يساهم في تحسين عرض الخدمات المصرفية وزيادة عدد العملاء، مما يعزز الإيرادات الربحية للبنوك.

٣. Al. 2023. تقنين العملة الافتراضية في ظل التنمية المستدامة و التحول الاقتصادي-دولة الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً: REGULATING VIRTUAL CURRENCY IN THE CONTEXT OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT AND ECONOMIC TRANSFORMATION-THE UNITED ARAB EMIRATES AS A MODEL.

يستعرض هذا البحث تنظيم العملات الافتراضية في دولة الإمارات العربية المتحدة في سياق التنمية المستدامة والتحول الاقتصادي، مع التركيز على توافق التنظيم مع الفقه الإسلامي. يعتمد التنظيم على استراتيجيات اقتصادية محلية وفيدرالية مثل "مئوية الإمارات ٢٠٧١" و"استراتيجية التحول الرقمي في أبوظبي ٢٠٢٥". تناول البحث

التشريعات الإماراتية مثل القانون رقم (٤) لعام ٢٠٢٢ وقرار وزاري رقم ١١١ لعام ٢٠٢٢ بشأن تنظيم الأصول الافتراضية، مشيراً إلى أن الإمارات تعتبر رائدة في المنطقة العربية والإسلامية في هذا المجال. أظهرت النتائج أن الإمارات اتخذت موقفاً وسطاً من العملات الافتراضية، مع تأكيد ضرورة التحول الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة، بينما أكدت الحاجة إلى تشريعات اتحادية وقوانين واضحة في الدول العربية والإسلامية لتنظيم العملات الافتراضية.

٢-المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢ - مقدمة

لقد كان نمو الخدمات المالية الرقمية مذهلاً، مما يبرز أهميتها الكبيرة كمحرك للنمو الاقتصادي والتجارة. حيث تعتمد الشركات والحكومات والمستهلكون على قدرات الخدمات المالية الرقمية لتنفيذ المعاملات المعقدة بين الشركات والأفراد، من بين وظائف أخرى، على مستوى عالمي وعلى مدار الساعة. وعلى الرغم من حجم الأنشطة الاقتصادية والتجارية الضخم الذي يدفع بقطاع الخدمات المالية الرقمية إلى الأمام، إلا أن هذا القطاع مليء بالتحديات الصعبة التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر: الحواجز التكنولوجية، بيئة تنظيمية معقدة ومتطورة بسرعة، العوائق عبر الحدود، تهديدات الأمن السيبراني، الاحتيال، السياسات العامة، عدم الاستقرار السوقي والسياسي، اهتمامات البرلمان في الرقابة والتنظيم، والأمن القومي . ونظراً لهذه التحديات الفريدة، من المهم البدء في عملية إنشاء المزيد من التعاون والحوار بين صانعي السياسات والشركات والمستهلكين وموردي الخدمات وأصحاب المصلحة الآخرين في صناعة الخدمات المالية الرقمية. في الواقع، فإن إنشاء التعاون بعيداً عن الأنشطة التقليدية ليس مجرد أمر مرغوب فيه، بل أصبح بشكل متزايد أمراً ملحاً. فقط من خلال هذه العملية سنتمكن من تطوير آليات أكثر استدامة لتحسينه من أجل تحقيق نمو وتأثير أكبر. على الأقل، من الجوانب الإيجابية في قطاع الخدمات المالية الرقمية أنه يمكن تنفيذ الجهود عبر كل من البلدان المتقدمة والنامية، مما يساعد على سد

الفجوة بين المستهلكين في الاقتصادات الحديثة والنامية. إن معالجة التحديات الحاسمة في قطاع الخدمات المالية الرقمية بشكل فعال يمكن أن يعزز بشكل كبير فرص الشمول المالي وتمكين المستهلكين، مع فتح فوائد لا حصر لها. الأجهزة المستخدمة تعتبر محورية والإمكانات التحويلية غير محدودة. في الأقسام التالية، سنتناول بعض الاستراتيجيات للتعامل مع التحديات الكبيرة في هذا المجال.

٢.٢ - الابتكارات التكنولوجية في الخدمات المالية الرقمية

التكنولوجيا الجديدة تحوّل عالم الخدمات المالية الرقمية. تعد البلوكشين، وهي تقنية سجل رقمي موزع، من أبرز هذه الابتكارات، حيث تتمتع بمعايير أمان وتشفير مدمجة ويمكن دمجها لإجراء فحوصات "اعرف عميلك (e-KYC)" أو التحويلات المالية عبر الحدود في "الوقت الفعلي". تعزز هذه التكنولوجيا إمكانية استخدام العملات المشفرة كوسيلة للدفع دون الحاجة إلى وسطاء. يمكن أيضًا استخدام الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة لتحليل البيانات في تنفيذ "تصنيف الائتمان" لفهم معاملات الأعضاء بشكل أفضل، ودعم تنوع المنتجات، واكتشاف الاحتيال والمخاطر التشغيلية، ودعم فحوصات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعديد من الوظائف الأخرى. (وهاني، ٢٠٢٣: ٦٥٦)

كما يتم نشر العديد من روبوتات الدردشة التلقائية وشبه التلقائية من قبل المؤسسات المالية مع تسهيلات لحل النزاعات المالية عبر الإنترنت والتعليم المالي الإلكتروني. تحت هذه الخدمات، يستخدم اللاعبون الرئيسيين والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تقنيات مثل واجهات برمجة التطبيقات (APIs) والخدمات الدقيقة (microservices) لتوسيع أعمالهم. يمكن أن يساعد هذا في تقليل التأخيرات الزمنية والتكاليف والمخاطر المرتبطة بالتكامل التقني، وزيادة السرعة بشكل فعال لإطلاق المنتجات والخدمات اللازمة. وتوجد العديد من التقنيات الناشئة الأخرى مثل القياسات الحيوية، وخدمات الهوية الرقمية، وإنترنت الأشياء، والأجهزة القابلة للارتداء التي تساعد في تقديم خدمات مريحة وسهلة الاستخدام، مع توثيق للمستخدمين متعدد العوامل.

هناك إمكانيات كبيرة للمؤسسات المالية من خلال اعتماد هذه التقنيات. بالإضافة إلى تعديل نماذج الأعمال، يمكن أن تخلق هذه التقنيات فرص سوقية جديدة قد لا تكون مرئية اليوم. بخلاف ذلك، يطرح الذكاء الاصطناعي، وتعلم الآلة، والبيانات الضخمة أسئلة تحديّة لنماذج البنوك التقليدية من خلال الأتمتة. (Lee, 2022:84) توجد دراسات حالة متنوعة، خاصةً في مجال "تحويل الأموال والمدفوعات" عبر تقنيات البلوكشين، والذكاء الاصطناعي، وتعلم الآلة، وأتمتة العمليات الروبوتية، مما يؤدي إلى معاملات أكثر كفاءة وسرعة وشفافية تُنفذ عبر منصات مبتكرة. كل تنفيذ لتقنية جديدة يتطلب مواجهة مجموعة من التحديات التي تطرح فرصًا تكنولوجية وتقيدًا في الصيانة بالنسبة للمؤسسات المالية. يمكن أن يؤدي التأثير الواسع لهذه الاتجاهات التكنولوجية إلى تغييرات في الطريقة التي يستخدم بها العملاء خدماتهم المصرفية، وفي النهاية يؤثر على الطريقة التي يتم بها خدمتهم.

(Kumar et al.,2024:101357) وهذه التقنيات الرقمية مثل البلوكشين، السجلات الموزعة، الاستشارات الروبوتية، التقنيات الإدراكية، الحوسبة الموزعة، النماذج السحابية، التحليلات، البيانات الضخمة، التوكينيزيشن، وواجهات برمجة التطبيقات (APIs) يمكن أن تدعم التحول التدريجي نحو "البنوك المفتوحة". يمكن لهذه التقنيات الرقمية أن تزرع نماذج الأعمال المالية وقنوات التوزيع. توجد فرص كبيرة في تقديم منتجات وخدمات مبتكرة وسهلة الاستخدام. يجب أن تُعرض الخدمات المالية والمنتجات بطريقة تكون متاحة دون أي نوع من الإقصاء أو التمييز. إن ظهور الابتكار التكنولوجي يحسن المنتجات لتكون أكثر كفاءة وسهولة في الوصول إليها، وتوفر تجربة عملاء جيدة. وتيرة الابتكار سريعة، وبالتالي سيحتاج الوسطاء الماليون إلى التكيف مع الابتكار المستمر للحصول على ميزة تنافسية في السوق. (Thommandru & Chakka, 2023:51)

يرى الباحثين تُعد التكنولوجيا الجديدة مثل البلوكشين، الذكاء الاصطناعي، وتعلم الآلة من العوامل الرئيسية التي تحوّل عالم الخدمات المالية الرقمية. هذه التقنيات تعزز من

كفاءة المعاملات المالية، سواء من خلال تسهيل عمليات التحويل المالي، أو تحسين فحوصات "اعرف عميلك" ومكافحة غسل الأموال. كما تسهم في تقليل التكاليف، زيادة سرعة إطلاق المنتجات، وتقوية الأمن عبر استخدام التقنيات الحيوية والهوية الرقمية. مع ذلك، تطرح هذه الابتكارات تحديات في التكيف مع النماذج التقليدية للبنوك، مما يتطلب من المؤسسات المالية التكيف السريع لتظل قادرة على المنافسة وتلبية احتياجات العملاء الرقمية المتزايدة.

١.٢.٢ - تقنية البلوكشين (سلسلة الكتل)

لقد أدت الرقمنة المتزايدة للخدمات المالية على مدار العقد الماضي، المدعومة بأدوات تحليلية قوية وخوارزميات تعلم الآلة، إلى تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف والوقت في مجالات مثل اكتشاف الاحتيال، واتخاذ قرارات الائتمان، والنصائح الاستثمارية، ومعاملات صرف العملات الأجنبية. في السنوات الأخيرة، تطورت الابتكارات المالية الرقمية إلى مستوى جديد بتقنية تحويلية تُعرف بالبلوكشين - وهي دفتر أستاذ إلكتروني غير قابل للتلاعب وُلد من الحاجة لبناء الثقة في الأسواق المالية الرقمية المتزايدة. تستخدم تقنية البلوكشين شبكة من الحواسيب للتحقق من المعاملات وتسجيلها المتعلقة بتبادل الممتلكات وتحويل الملكية، مما يسجل تفاصيل تلك المعاملات بشكل دائم في كتل من البيانات. كل كتلة مرتبطة بالكتلة السابقة، مما يخلق سلسلة من السجلات العامة البديلة التي يجب تزويرها جميعًا لكي يتمكن أي شخص من تعديل إدخال واحد. (Kapadia & Madhav, 2020:25)

يؤدي هذا إلى إنشاء نظام لامركزي وموزع يُستخدم في العملات الرقمية لتوفير مستوى أعلى بكثير من الحماية الشخصية للمشاركين من الاحتيال والفساد والانتهاكات. إن خصوصية كل كتلة داخل السلسلة تجعل من المستحيل على المحتالين إدخال بيانات مزيفة إلى السجل، حيث أنهم إذا عدلوا الكتل السابقة، فإنهم سيعدلون السجلات المستقبلية لكل مشارك يتم إضافته لاحقًا إلى السلسلة. ومنذ بدايته، تم اكتشاف أن تكلفة التحقق من الكتل تُعد ربع تكلفة المعاملات المالية الدولية الكبرى عبر النظام

المصرفي. يمكن أيضًا أن تتضمن السلاسل عقودًا ذكية، وهي عقود تنفذ نفسها حيث يتم كتابة شروط الاتفاق بين البائع والمشتري مباشرة في الشيفرة. بمجرد أن يوافق الأطراف على الشروط، يتحول العقد تلقائيًا عندما تتحقق الشروط المستهدفة لتسهيل الحدث المالي الضروري مثل مدفوعات مطالبات التأمين، وتحويل الملكية، ومدفوعات حقوق الملكية في صناعة الموسيقى. وقد دفع الاهتمام بتقنية البلوكشين إلى ما وراء العملات الرقمية من خلال الاستثمارات التي قامت بها الشركات الكبرى في توضيح التطبيقات التجارية المحتملة في مجالات متنوعة مثل التصنيع، وشفافية سلاسل التوريد، وتمويل التجارة، والإعلام، والمعاملات الحكومية، وتتبع المدفوعات وتقاسم حقوق الملكية للموسيقين. (Zuo et al., 2021:2-3) يقدر المشاركون في النظام البيئي للبلوكشين هذه التقنية لما تقدمه من درجة عالية من الشفافية، وعدم القابلية للتغيير، والسرعة، والأمان، والثقة، مع انخفاض تكاليف المعاملات. وهناك أيضًا عدد من شبكات البلوكشين الخاصة التي تُدار ضمن عدد محدود من الشركات أو التحالفات. ومع ذلك، يرى العديد من الناس أن تقنية البلوكشين لا تزال تقنية غير ناضجة للغاية وأنها بعيدة عن أن تكون جاهزة للأسواق المالية، وذلك بشكل رئيسي بسبب مخاوف تتعلق بالقابلية للتوسع، والاستهلاك الضخم للطاقة، والمشاكل المتعلقة بدوام وقابلية التغيير للعقود الذكية، وأمن النظام، والمخاوف التنظيمية المحتملة بشأن ما قد تسمح به هذه الأنظمة من معاملات غير قانونية. (Jameaba,2020:1)

٢.٢.٢ - الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة

يشير الذكاء الاصطناعي (AI) إلى مفهوم أوسع حيث يمكن للأجهزة إتمام المهام بطريقة نعتبرها نحن البشر "ذكية". أما تعلم الآلة (ML) فهو فرع من الذكاء الاصطناعي يركز على تطوير برامج الكمبيوتر التي يمكنها الوصول إلى البيانات والتعلم منها لاتخاذ قرارات آلية، خاصة من خلال التحليلات التنبؤية. على الرغم من أن الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة لا يزالان جديدين نسبيًا على قطاع الخدمات المالية الرقمية، إلا أنهما يمكن أن يؤثرًا بشكل كبير على مجموعة واسعة من الاستخدامات

التي تركز على المستهلكين والتي تعتبر نموذجية في صناعة الخدمات المالية الرقمية، مثل تقييم الائتمان، والنصائح المالية الآلية، وتطبيقات إدارة الأموال الشخصية، والردشات التفاعلية، والمستشارين الآليين. وتتمثل القيمة المضافة للذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة في قطاع الخدمات المالية الرقمية في زيادة الأتمتة، وتحسين اتخاذ القرارات، والابتكار القائم على تعلم الآلة، وزيادة الكفاءة والإنتاجية المتعلقة بمعالجة البيانات التي تتيح تحرير الموارد والوقت ورأس المال. ويمكن لخوارزميات تعلم الآلة تحليل كميات ضخمة من البيانات والعثور على رؤى قيمة على الفور. يمكن للذكاء الاصطناعي التعامل مع مجموعات بيانات كبيرة ومتعددة الأبعاد وغير خطية، مما يجعلها لا تقدر بثمن في التحليلات التنبؤية. يمكن للذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة المساعدة في تقليل المخاطر وتحسين جودة اتخاذ القرارات من خلال تقديم رؤى مستخلصة من البيانات الخام. يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحقق عوائد كبيرة على الاستثمار، سواء من خلال تحسين إدارة مخاطر الائتمان أو من خلال المساعدة في تصميم تطبيقات إدارة الأموال الشخصية التي تتناسب مع احتياجات كل عميل على حدة. (Duflos et al., 2021:13)

يرى الباحثين ان التطور التكنولوجي في القطاع المالي، بما في ذلك تقنيات البلوكشين والذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، أدى إلى تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف في مجالات مثل اكتشاف الاحتيال واتخاذ قرارات الائتمان. توفر البلوكشين أمانًا عاليًا من خلال سجل غير قابل للتلاعب، رغم وجود تحديات في قابلية التوسع والطاقة. أما الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، فيساعدان في الأتمتة والتحليلات التنبؤية، مما يحسن اتخاذ القرارات، لكن قد يظهر خطر التحيزات في الخوارزميات المستخدمة في تقييم الائتمان.

٣.٢ - الأطر التنظيمية وقضايا الامتثال

عنصر ضروري ومعقد من خدمات المالية الرقمية (DFS) هو المشهد التنظيمي لهذه الخدمات والامتثال الذي غالبًا ما تحتاجه الهيئات التنظيمية ومزودو التكنولوجيا. عند تقديم خدمات DFS، تدخل العديد من الأمور التنظيمية حيز التنفيذ بناءً على

التشريعات والمبادئ وإرشادات العملاء. توجد لوائح في مجالات التخطيط والعمليات التجارية، بما في ذلك كيفية التعامل مع الاتصالات مع العملاء والنهج المناسب لمبدأ "اعرف عميلك (KYC) ومكافحة غسل الأموال (AML). يصبح الامتثال أكثر تعقيداً، حيث إن بعض الكيانات تقدم خدمات مالية رقمية على مستوى عالمي أو إقليمي، مما يعني الحاجة إلى الامتثال على مستويات متعددة وفي العديد من الولايات القضائية. قانونياً، من المعقد تقديم خدمات مالية رقمية حتى يتم تحديد اللوائح. لا تزال الهيئات التنظيمية تلحق بالركب في تنظيم الخدمات المختلفة المتاحة. (Bailur et al.,2020:4)

تم الاعتراف بالقدرة المتزايدة للتكنولوجيا على التأثير على العمليات اليومية، وتهدف اللوائح إلى توجيه هذه التغييرات بطريقة منتجة. كما تحاول ضمان أن تواكب التشريعات التقدم التكنولوجي وأن يكون لديها إطار مرن، بدلاً من إطار يتجمد في الزمن. تمتلك البيئات التنظيمية خصائص فريدة، ولكن عموماً تخضع DFS لنفس اللوائح التي تخضع لها المؤسسات المالية المصرفية. ستختلف اللوائح التي تحكم خدمات DFS في الاتحاد الأوروبي عن اللوائح، على سبيل المثال، في الهند أو كينيا. على سبيل المثال، في الاتحاد الأوروبي، تُستخدم توجيهات محددة لتنظيم الخدمات المالية، ولكي يتم تصنيف مؤسسة ما كمنظمة مالية رقمية، يجب أولاً أن تُصنف كأحدى المؤسسات التالية: مؤسسة دفع، بنك، مؤسسة نقود إلكترونية، مؤسسة إحالة ائتمانية ومجمع، أو مؤسسة تحويل أموال. تغطي هذه التوجيهات أيضاً خدمات النقود الإلكترونية، بما في ذلك التحويلات، والتي يمكن الوصول إليها من خلال بطاقات، وعبر الإنترنت، وعلى منصة الهاتف المحمول. تنظم الهيئات التنظيمية الشركات الاستثمارية وغيرها من الكيانات التي تقدم خدمات مالية في مناطق مختلفة. يتم حالياً إضافة مزيد من "الصناديق الرملية التنظيمية" حيث يمكن لمؤسسات التكنولوجيا المالية الجديدة تجربة خدماتها تحت أعين مراقبة، مما يسمح للشركات الناشئة بالنمو وتغيير اللوائح نتيجة لهذه الخطوات الأولية. (Njuguna, 2021:11)

يرى الباحثين ان تنظيم خدمات المالية الرقمية (DFS) يعد أمرًا معقدًا نظرًا للحاجة إلى الامتثال لمجموعة من التشريعات والإرشادات التنظيمية، مثل "اعرف عميلك" (KYC) ومكافحة غسل الأموال (AML). مع تزايد تقديم الخدمات على المستويين الإقليمي والعالمية، يصبح الامتثال أكثر تعقيدًا بسبب تعدد الولايات القضائية. تختلف اللوائح التنظيمية بين المناطق مثل الاتحاد الأوروبي والهند وكينيا، حيث توجد إرشادات خاصة لتصنيف المؤسسات المالية الرقمية، مثل المؤسسات المصرفية ومؤسسات الدفع. كما تسهم "الصاديق الرلمية التنظيمية" في توفير بيئة تجريبية لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة تحت إشراف السلطات، مما يتيح لها التكيف مع اللوائح الجديدة.

٤.٢ - المشهد التنظيمي العالمي

تمثل تنظيم خدمات المالية الرقمية (DFS) مجالًا رئيسيًا من الاهتمام في المناقشات المستمرة حول هذه الخدمات. تتولى هيئات تنظيمية متنوعة على المستويات الوطنية والإقليمية مسؤولية وضع السياسات وإنفاذها. عند مقارنة الاختلافات في النهج التنظيمية بين الدول المتقدمة والدول النامية، نجد أن الإطار التنظيمي في الدول المتقدمة يميل إلى استخدام نهج قائم على المبادئ يسمح للصناعة بتعريف التنفيذ، بينما تميل النهج التنظيمية في الدول النامية إلى التركيز على إجراءات محددة. يتعرض مقدمو الخدمات العالميون للتنظيم في ولايات قضائية متعددة، مما يؤدي إلى دفع نحو تنظيم موحد. بدون مزيد من التنظيم الموحد والمنسجم، تواجه خدمات DFS خطر التهرب من التنظيم من خلال معايير أدنى وتكاليف أقل في بعض الولايات القضائية ومشكلات عدم الامتثال في ولايات جديدة. (Cao et al.,2021:) وقد أظهرت الأبحاث أيضًا دراسات حالة عن كيفية دعم الابتكار أو عرقلته من قبل التنظيم وتأثيره على دخول السوق الرقمية . ولقد وضعت المنظمات الدولية إرشادات لأفضل الممارسات حول الأطر القانونية والتنظيمية وفقًا للمعايير الدولية. كما أنها تشارك بشكل مباشر في عملية وضع المعايير من قبل صانعي السياسات المحليين. تم تطوير معايير مهمة من خلال أفضل الممارسات الدولية والإرشادات الصادرة عن المنظمات

الدولية. كما أصدرت إرشادات حول السياسات والإجراءات الخاصة بالإشراف على المدفوعات بالتجزئة والتي ستساعد على تقليل المخاطر التشغيلية. (Ali et al.,2020:3)

٥.٢ - التحديات وأفضل الممارسات

تعد الامتثال للقوانين المعمول بها تحديًا شائعًا لخدمات المالية الرقمية. تتدخل عناصر من قوانين متنوعة، بما في ذلك قوانين تكنولوجيا المعلومات، والقانون المدني، والقوانين الخاصة المتعلقة بخطط الأعمال المحددة، والقوانين واللوائح التنفيذية. تتطور التكنولوجيا بسرعة كبيرة لدرجة أن العديد من القوانين لم تعد قابلة للتطبيق. علاوة على ذلك، بالإضافة إلى إمكانية تطبيق القوانين الحالية بطرق جديدة، قد يصبح من الضروري تطوير العملية الإدارية بحيث يتم السماح بتطبيقات جديدة بموجب القوانين. من النصائح لأفضل الممارسات هو أن يقوم المديرون بإجراء مراجعات منتظمة للقواعد واللوائح الإدارية لمعرفة أين قد يكون التحديث ضروريًا. تواجه مزودو الخدمة تحديًا صعبًا: عليهم الامتثال للعديد من القوانين. ولكن التحدي نفسه يواجه المنظمين. يجب عليهم أن يكونوا قادرين على توقع كيف يمكن استخدام نظام أو خدمة جديدة لأغراض الجريمة المالية، ثم وضع قواعد لحماية من تلك المخاطر. لكن في مجال DFS، كل شيء يتغير بسرعة كبيرة. من الصعب، بمعنى آخر، متابعة كيفية تطور خدمة جديدة ثم التنبؤ أو توقع كل طريقة يمكن استخدامها بها. كما أن استخدام الخدمة يكون غير متوقع لأن التحول السريع في سلوك السوق يمكن أن يؤدي إلى طرق جديدة لتطبيق الخدمة. (Oluokun et al.,2024:2) و إذا تم تجاهل أو معالجة مخاوف المعنيين بشكل سطحي، فقد تكون النتيجة هي النقد، ومخاطر السمعة، وعقوبات من الجهة المنظمة. يمكن أن تكون الإجراءات المكتوبة والرقابة الداخلية مصدرًا لإثبات العناية المعقولة من قبل مزود الخدمة. يتم بناء مسارات تنظيمية بلغة وتوقعات جديدة، مما يزيد من أهمية فهم توقعات المعنيين. يمكن أن يساعد إشراك المعنيين في بناء ثقافة شاملة للامتثال. بهذه الطريقة، يلعب المعنيون دورًا مهمًا في خلق اليقين خلال فترة

الغموض مع مخاطر سمعة عالية. تستخدم تقنيات التنظيم (RegTech) تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المنظمات في الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها. يمكن أن تساعد أيضًا في تقدير المخاطر والمساعدة في رسم أفضل الطرق للمضي قدمًا. يقوم أكثر المزودين ابتكارًا بتوقع المخاطر، ويقدمون حلولاً للتحديات الأمنية التقنية والبشرية. (Chang et al.,2020:2)

٦.٢ - الأمن السيبراني وخصوصية البيانات

أدى ازدهار الخدمات المالية الرقمية إلى زيادة اهتمام المجرمين السيبرانيين لاستهداف المؤسسات المالية والوسطاء. تكرر هذه الهجمات السيبرانية يفرض على البنوك وشركات التأمين ومنصات الدفع والتكنولوجيا المالية (Fintech) ضرورة وجود وظائف قوية للأمن السيبراني لحماية أنفسهم. تشمل الهجمات عادةً : (Efijemue et al.,2023:3-4)

- هجمات التصيد الاحتيالي والهندسة الاجتماعية للحصول على بيانات اعتماد المستخدمين.

- هجمات الفدية لتعطيل الأنظمة وسرقة البيانات.

- الوصول غير المصرح به إلى البيانات وتسريبها وخرق البيانات مما يستدعي الإبلاغ الإلزامي.

ويجب أن تضمن أي نظام أمني سيبراني تشفير البيانات المنقولة عبر الشبكة أو المخزنة في النظام المركزي. ومع تزايد الأصول الرقمية الشخصية مثل الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs) التي يمكن شراؤها من قبل الأفراد، يتعين على مقدمي خدمات الأصول الرقمية حماية بيانات المستهلكين. من المهم زيادة الوعي حول المخاطر المحتملة، بما في ذلك المخاطر المالية والسمعة. وأظهرت التطورات في نماذج الأعمال أن التقدم التكنولوجي أصبح محور الاستراتيجية. على الرغم من الفوائد الإيجابية لهذه الأنظمة الرقمية، فإنها تعرض المؤسسات لتهديدات سيبرانية. يصبح تأمين المؤسسات أكثر صعوبة مع وجود نقاط دخول غير محدودة للمجرمين

السيبرانيين. كما أن تطوير تكنولوجيا متصلة يعرض المؤسسات لمخاطر جديدة وزيادة منطقة الهجمات. غالبًا ما تستثمر المؤسسات في مجالات أخرى وتعتبر تدابير الأمن السيبراني أمراً ثانوياً، مما لا يفيد أحداً. (Ajiga et al., 2024:1922)

يرى الباحثين توجد ثغرات في الأنظمة التكنولوجية المستخدمة من قبل المؤسسات المالية والشركات التكنولوجية الكبرى، مما يجعلها عرضة للاختراق بسهولة نسبية. في السابق، كانت الاستجابة التقليدية للحوادث تتم بشكل رد فعلي، بينما تركز الاستخبارات التهديدية على التعرف على المخاطر بشكل استباقي، مما يساعد في التنبؤ ومنع التسلسل المستقبلي للنظم. ومن المهم وضع توقعات بأن التهديدات الناتجة عن الحوادث ستؤثر على الأنظمة المالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجمع بين الاستغلال التكنولوجي والاحتيال قد يحدث في مجموعة متنوعة من السيناريوهات غير القانونية لتحقيق أقصى ربح. تزداد أهمية تأمين السايبر، مما يحول المسؤولية من المؤسسات المالية، التي يجب أن تضمن تنفيذ أنظمة قوية وفقاً لذلك. فقط من خلال تغييرات في البنية التحتية مع المساءلة المالية يمكن تلبية شروط الامتثال.

٧.٢ - الشمول المالي وسهولة الوصول

تشير الإحصاءات إلى أن ٨٠% من البالغين في البلدان النامية يدخرون المال، لكن فقط ٤١% منهم يدخرون في مؤسسة مالية رسمية. يُعتبر إدماج الأشخاص غير المتعاملين مع البنوك في النظام المصرفي الرسمي وسيلة منطقية للمساعدة في إنهاء الفقر. من خلال تسهيل الوصول السهل والرخيص إلى الحسابات عبر الهواتف المحمولة أو بطاقات الهوية، يمكن للخدمات المالية الرقمية أن تساعد الناس - وخاصة الفقراء - في الادخار والاقتراض بشكل أكثر كفاءة، مما يعزز النمو الاقتصادي. كما يمكن للحكومات توفير المال من خلال دفع الرواتب لموظفي الحكومة عبر حساباتهم في المؤسسات المالية بدلاً من النقد، الذي يمكن أن يُفقد أو يُسرق أثناء نقله. ومع ارتفاع انتشار الهواتف المحمولة في العديد من البلدان النامية، فإن نظام المدفوعات عبر الهاتف المحمول يُعد فوراً سهلاً لتحقيق الشمول المالي. على سبيل المثال، في

كينيا، يمتلك أكثر من ٦٠% من السكان النشطين اقتصاديًا هاتفًا محمولًا، ويستخدم العديد من مستخدمي الهواتف المحمولة أيضًا إرسال أو تلقي الأموال، وغالبًا ما يتم ذلك من خلال قنوات غير رسمية مثل تسليم النقود باليد. إذا تمكنت البلاد من استبدال ذلك بنظام بيئي رقمي، فسيقلل من التكاليف على الفقراء الذين يدخرون المال، مما سيوفر حماية أكبر لأموالهم ويعزز النمو الاقتصادي. سيساعد تسهيل ادخار الأشخاص غير المتعاملين مع البنوك لأموالهم في مؤسسة مالية على حماية أموالهم وجعل من الصعب سرقتها، كما سيفتح لهم المجال للحصول على الائتمان الذي يحتاجونه لتطويع أعمالهم والهروب من براثن الفقر. (Akinbowale et al.,2020:946)

تتناول التحديات السياسية الموضحة أعلاه قوى العرض والطلب في سوق الخدمات المالية. تعكس هذه الإطار العام توافقًا ناشئًا حول كيفية تصور التحدي في توسيع الوصول إلى الخدمات المالية. من منظور السياسة العامة، يتيح هذا الإطار تنسيق الأهداف الحكومية المختلفة حول هدف موحد يتمثل في توسيع الوصول إلى الخدمات المالية كوسيلة لتحسين رفاه الأسر والشركات والاقتصاد. (George and Nagadeepa,2023:35)

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي

في عصر التحول الرقمي السريع، أصبح من الضروري استكشاف التحديات والفرص التي تطرأ على عالم الخدمات المالية الرقمية. يهدف هذا البحث إلى تحليل هذه التحديات من خلال دراسة ميدانية تستهدف أساتذة وموظفي جامعة الأنبار، كلية الإدارة والاقتصاد، ورئاسة الجامعة. تم تصميم استبانة شاملة لمعرفة آراء المشاركين حول واقع ومستقبل الخدمات المالية الرقمية، حيث تم توزيع ٥٨ استبانة على العينة المستهدفة، وتم جمع ٤٨ استبانة صالحة لتحليلها. تم استبعاد الاستبانات المتبقية نظرًا لعدم كفايتها. ولقد تم تحكيم أداة الاستبيان من قبل خمسة أساتذة متخصصين لضمان دقتها وملاءمتها للبحث، مما يساهم في تعزيز الصدق الظاهري لأداة القياس. كما تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليلات الإحصائية SPSS الإصدار ٢٢، حيث تم حساب

معامل كرونباخ ألفا لقياس الثبات الداخلي لمتغيرات البحث. أظهرت نتائج تحليل معامل كرونباخ ألفا أن الأداة تتمتع بمستوى عالٍ من الثبات، مما يعكس قوة وموثوقية نتائج البحث.

جدول رقم (١) معامل كرونباخ ألفا لمتغيرات البحث

المتغيرات	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
التوجه نحو المستقبل (الاجراءات الاستراتيجية)	١٠	.٩٥١
مواجهة التحديات الحاسمة في عالم الخدمات المالية الرقمية	١٠	.٩٣٧

اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أ-البيانات الديموغرافية

١- الجنس

جدول رقم (٢) عينة الدراسة حسب الجنس

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	٤٤	٩٢
انثى	٤	٨
Total	٤٨	١٠٠.٠

يلاحظ في جدول (١) ان عدد الذكور في العينة المبحوثة يبلغ ٩٢% من اجمالي العينة , وان عدد الاناث في العينة المبحوثة يبلغ ٨% .

٢- العمر

جدول رقم (٣) عينة البحث حسب العمر

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
٢٠-٣٠ سنة	٤	٨.٣
اكثر من ٣٠ -٤٠ سنة	١٣	٢٧.١
أكثر من ٤٠-٥٠ سنة	١٨	٣٧.٥
٥٠ سنة فأكثر	١٣	٢٧.١
Total	٤٨	١٠٠.٠

اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

جدول (٣) يوضح توزيع عينة البحث حسب الفئات العمرية للمشاركين في الدراسة. تظهر الفئة العمرية ٤٠-٥٠ سنة أكبر نسبة (٣٧.٥%)، مما يشير إلى أن هذه الفئة تقدم رؤى معمقة بسبب الخبرة المهنية الواسعة. يليها فئة ٣٠-٤٠ سنة بنسبة ٢٧.١%، وهي أيضًا تمثل فئة ناضجة مهنيًا. تمثل الفئة ٥٠ سنة فأكثر نفس النسبة (٢٧.١%)، بينما تمثل الفئة ٢٠-٣٠ سنة ٨.٣% من العينة. هذه التوزيعات توفر تنوعًا في الآراء حول التحديات والخدمات المالية الرقمية عبر مختلف الأعمار.

٣- المؤهل العلمي

جدول رقم (٤) عينة البحث حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	الفئة
٤.٢	٢	دبلوم فني
٥٨	٢٨	بكالوريوس
٦.٣	٣	دبلوم عالي
٨.٣	٤	ماجستير
١٧	٨	دكتوراه
٦.٣	٣	محاسب قانوني
١٠٠.٠	٤٨	Total

اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS يقدم جدول (٤) توزيع عينة البحث وفقًا للمؤهل العلمي للمشاركين، مما يتيح فهمًا أفضل لتركيبية العينة من حيث المستويات التعليمية. يستحوذ حملة شهادة البكالوريوس على النسبة الأكبر من العينة بنسبة ٥٨%، مما قد يشير إلى أن الغالبية يمتلكون معرفة جيدة تتيح لهم استيعاب موضوعات التحول الرقمي في الخدمات المالية. تأتي في المرتبة الثانية فئة حملة الدكتوراه بنسبة ١٧%، وهي فئة مهمة قد تقدم خبرات متعمقة وأفكارًا متقدمة حول التحديات الاستراتيجية في المجال. تمثل فئة الماجستير نسبة ٨.٣%، تليها فئة الدبلوم العالي والمحاسبين القانونيين بنسبة ٦.٣% لكل منهما، وهي فئات يمكن أن تضيف منظورًا عمليًا إلى النقاش. أخيرًا، يشكل حملة الدبلوم الفني ٤.٢% من العينة، ما يعزز تنوع المستويات التعليمية. إجمالًا، توفر هذه العينة تمثيلًا متنوعًا يساعد في تقديم رؤى متعددة الأبعاد حول التحولات الرقمية في المؤسسات المالية.

٤ - سنوات الخبرة

جدول رقم (٥) عينة البحث حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	الفئة
٨.٣	٤	أقل من ٥ سنوات
٢٠.٨	١٠	من ٥ - ١٠ سنوات
٣٧.٥	١٨	من ١٠ - ١٥ سنة
٣٣.٣	١٦	أكثر من ١٥ سنة
١٠٠.٠	٤٨	Total

اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يعرض جدول (٥) توزيع عينة البحث حسب سنوات الخبرة، مما يعكس مستوى الخبرة المتنوع لدى المشاركين في البحث. تُظهر البيانات أن ٣٧.٥% من العينة يمتلكون خبرة بين ١٠ إلى ١٥ سنة، وهي النسبة الأكبر، مما يشير إلى أن غالبية المشاركين لديهم خلفية مهنية راسخة قد تمكنهم من فهم أعمق للتحديات والاستراتيجيات المرتبطة بالخدمات المالية الرقمية. تليها فئة المشاركين ذوي الخبرة التي تتجاوز ١٥ عامًا بنسبة ٣٣.٣%، ما يعزز وجود آراء من ذوي الخبرة الطويلة القادرة على تقديم رؤى استراتيجية. بينما تشكل الفئة التي تمتلك خبرة من ٥ إلى ١٠ سنوات نسبة ٢٠.٨%، وهي مجموعة يمكن أن تقدم وجهات نظر تجمع بين المعرفة النظرية والخبرة العملية المعتدلة. أما المشاركون ذوو الخبرة التي تقل عن ٥ سنوات فيمثلون ٨.٣% فقط من العينة، مما يضيف بعض التوازن ويوفر منظورًا من الفئات الجديدة في المجال.

٥ - نوع المؤهل

جدول رقم (٦) عينة البحث حسب نوع المؤهل

النسبة المئوية	التكرار	الفئة
٤٣.٨	٢١	محاسبة
١٤.٦	٧	ادارة
١٤.٦	٧	اقتصاد
١٢.٥	٦	علوم مالية
١٤.٦	٧	اخرى
١٠٠.٠	٤٨	Total

اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يُظهر جدول (٦) توزيع عينة البحث حسب نوع المؤهل، مما يوضح التنوع الأكاديمي بين المشاركين. وتُظهر البيانات أن غالبية المشاركين لديهم مؤهلات في المحاسبة بنسبة ٤٣.٨%، مما يعكس تركيزًا واضحًا على الخلفيات المالية والمحاسبية، وهو ما قد يُثري البحث بآراء عميقة حول الإجراءات المالية المتعلقة بالخدمات الرقمية. كما يشكل المشاركون ذوو مؤهلات في مجالات الإدارة والاقتصاد نسبة متساوية لكل منهما (١٤.٦%)، مما يوفر تنوعًا من حيث الخلفيات الإدارية والاقتصادية، والتي يمكن أن تضيف بُعدًا إداريًا واستراتيجيًا لدراسة التحديات المستقبلية. وتأتي المؤهلات في العلوم المالية بنسبة ١٢.٥%، وهي مجموعة يمكن أن تقدم رؤى دقيقة عن الديناميكيات المالية والابتكارات في الخدمات المالية الرقمية. وأخيرًا، يمثل حاملو المؤهلات من تخصصات أخرى نسبة ١٤.٦%، مما يشير إلى تنوع إضافي يسهم في إثراء النقاش حول الابتكار والتطبيقات المتنوعة في الخدمات المالية الرقمية.

ب- تحليل ردود العينة

١.٣- التوجه نحو المستقبل (الاجراءات الاستراتيجية)

الجدول التالي (٧) يعرض الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لردود عينة البحث على اسئلة المتغير المستقل التوجه نحو المستقبل (الاجراءات الاستراتيجية) وكما يأتي:-
جدول رقم (٧) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل التوجه نحو

المستقبل (الاجراءات الاستراتيجية)

مستوى الاهمية	الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
جيد	٢	١.٠٨٨	٤.٠٨	تستثمر المؤسسات في تكنولوجيا الخدمات المالية الرقمية بشكل مستمر لتحسين الأداء مستقبلاً.
جيد	٤	٩٦٧.	٤.٠٤	توجد لدى المؤسسات استراتيجية طويلة المدى لدمج الخدمات المالية الرقمية في مختلف العمليات.
جيد	١٠	١.٠٦٤	٣.٨٨	تتبع المؤسسات تطورات التكنولوجيا الحديثة بشكل مستمر لتكييف استراتيجياتها المالية الرقمية.
جيد	٦	١.١٢٠	٤.٠٢	تملك المؤسسات خطة شاملة لتعزيز استخدام منصات الدفع الرقمي في المستقبل.
جيد	١	٩٦٠.	٤.١٩	القيادة في المؤسسات تهتم بتطوير المهارات الرقمية للموظفين في المستقبل لضمان تقديم خدمات مالية رقمية فعّالة.

جيد	٧	٩٦٧.	٣.٩٦	تقوم المؤسسات بتحديد فرص الاستثمار المستقبلية في تكنولوجيا الخدمات المالية الرقمية بانتظام.
جيد	٩	٨٩٥.	٣.٩٢	تركز المؤسسات على دمج الحلول الرقمية في جميع جوانب العمليات المالية لتكون أكثر مرونة في المستقبل.
جيد	٥	١.١٠١٠٦	٤.٠٢٠٨	تعتمد استراتيجيات المؤسسات المستقبلية على الاستخدام المكثف للكفاء الاصطناعي لتحسين الخدمات المالية الرقمية.
جيد	٨	٩٩٨٠٠.	٣.٩٣٧٥	تدرك المؤسسات أهمية الابتكار المستمر في المجال المالي الرقمي لتحقيق التميز في المستقبل.
جيد	٣	١.٠٥١٠٠	٤.٠٤١٧	الخطط الاستراتيجية للمؤسسات تدعم بشكل فعال التوسع في تقديم خدمات مالية رقمية مبتكرة في الأسواق المستقبلية.
جيد		٨٦٠.	٤.٠٠٨	المجموع العام

اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يُظهر جدول (٧) تقييماً إيجابياً لمدى استعداد المؤسسات لاستثمار وتبني تقنيات الخدمات المالية الرقمية، حيث يتضح من البيانات أن العبارة المتعلقة باهتمام القيادة بتطوير المهارات الرقمية للموظفين حازت على أعلى وسط حسابي (٤.١٩) وانحراف معياري (٩٦٠.)، مما يشير إلى أولوية هذه المؤسسات في تعزيز كفاءات موظفيها لمواكبة التطورات الرقمية. وتليها عبارة الاستثمار المستمر في التكنولوجيا الرقمية بوسط حسابي (٤.٠٨)، مما يدل على التزام المؤسسات بتحسين أدائها الرقمي بشكل مستدام. أما العبارة الأدنى ترتيباً (٣.٨٨)، فكانت حول متابعة المؤسسات لتطورات التكنولوجيا بشكل مستمر لتكييف استراتيجياتها الرقمية، مما قد يعكس الحاجة لمزيد من التركيز على المراقبة المستمرة للتطورات السريعة في هذا المجال .

بشكل عام، يشير الوسط الحسابي العام للجدول (٤.٠٠٨) إلى اتفاق غالبية المشاركين على أهمية الإجراءات الاستراتيجية المستقبلية في تعزيز الخدمات المالية الرقمية، حيث تعكس النتائج وعياً متزايداً بين المؤسسات بأهمية التحول الرقمي وتبني الابتكارات المالية لتحقيق التميز المستقبلي.

٢.٣ - مواجهة التحديات الحاسمة في عالم الخدمات المالية الرقمية

الجدول التالي (٨) يعرض الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لردود عينة البحث

على اسئلة المتغير المستقل التوجه نحو المستقبل(الاجراءات الاستراتيجية) وكما ياتي:-
جدول (٨) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل التوجه نحو المستقبل(الاجراءات الاستراتيجية)

مستوى الاهمية	الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
جيد	١	٩٤٥٠٨.	٤.١٤٥٨	تواجه المؤسسات تحديات كبيرة في تأمين البيانات وحمايتها في مجال الخدمات المالية الرقمية.
جيد	٧	٩٩٨٠٠.	٣.٩٣٧٢	تواجه المؤسسات صعوبة في تحديث الأنظمة القانونية لمواكبة تطورات الخدمات المالية الرقمية.
جيد	٨	٩٠٨٧٣.	٣.٩٣٧	من الصعب على المؤسسات التنبؤ بكافة المخاطر الأمنية المحتملة في مجال الخدمات المالية الرقمية.
جيد	٣	١.٠٦٢	٤.٠٢٥	تبذل المؤسسات جهوداً كبيرة لمواكبة تطور التشريعات الخاصة بالخدمات المالية الرقمية.
جيد	٥	٩٤٥.	٤.٠٠	تواجه المؤسسات تحديات في تعليم المستهلكين حول كيفية استخدام الخدمات المالية الرقمية بأمان.
جيد	٦	١.٠٠٠	٣.٩٨	تواجه المؤسسات صعوبة في ضمان الامتثال للقوانين الدولية المتعلقة بالخدمات المالية الرقمية.
جيد	٢	٩٩٨.	٤.٠٦	التحديات الاقتصادية الحالية تؤثر على قدرة المؤسسات في توسيع استخدام الخدمات المالية الرقمية.
جيد	١٠	١.٠١٨	٣.٦٧	تواجه المؤسسات صعوبة في ضمان حماية المستهلكين من الاحتيال في الأنظمة الرقمية المالية.
جيد	٩	١.٠٨٤	٣.٨٨	لا تزال هناك تحديات كبيرة في التعامل مع قضايا الخصوصية وحماية البيانات في مجال الخدمات المالية الرقمية.
جيد	٤	١.١٢٠	٤.٠٢	تواجه المؤسسات صعوبة في تفعيل إجراءات استباقية لمواجهة التهديدات المستقبلية في الخدمات المالية الرقمية.
جيد		٨٤٥.	٣.٩٦٤	المجموع العام

اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يُبين جدول (٨) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لردود عينة البحث حول المتغير المستقل "التوجه نحو المستقبل (الإجراءات الاستراتيجية)" في مواجهة التحديات في مجال

الخدمات المالية الرقمية. يشير الجدول إلى التحديات الرئيسية التي تواجه المؤسسات في هذا المجال، مع توجيه اهتمام خاص لأمن البيانات وحمايتها، حيث حصلت العبارة "تواجه المؤسسات تحديات كبيرة في تأمين البيانات وحمايتها في مجال الخدمات المالية الرقمية" على أعلى وسط حسابي (٤.١٤٥٨) وانحراف معياري (٩٤٥٠.٨)، مما يعكس الأولوية القصوى التي يوليها المشاركون لهذا التحدي. ويأتي في المرتبة الثانية تأثير التحديات الاقتصادية على قدرة المؤسسات في توسيع استخدام الخدمات المالية الرقمية، بوسط حسابي (٤.٠٦)، مما يبرز التأثير الملحوظ للظروف الاقتصادية على تطور هذا المجال. كما أشارت النتائج إلى تحديات أخرى، مثل صعوبة الامتثال للقوانين الدولية (وسط حسابي ٣.٩٨) وضمن حماية المستهلكين من الاحتيال (٣.٦٧)، مما يُظهر أن المؤسسات تواجه مصاعب كبيرة في تلبية المتطلبات القانونية والأمنية العالمية.

الوسط الحسابي العام (٣.٩٦٤) يوضح التحديات العديدة التي تعيق المؤسسات في مواجهة المتطلبات الأمنية والقانونية المتزايدة في مجال الخدمات المالية الرقمية، مما يستدعي وضع استراتيجيات استباقية وتكثيف الجهود لتعزيز مرونة المؤسسات في مواجهة هذه التحديات.

أ- اختبار فرضية البحث

اختبار الفرضية الصفرية " لا يوجد تأثير ذا دلالة إحصائية للتوجه نحو المستقبل على مواجهة التحديات الحاسمة في عالم الخدمات المالية الرقمية.

جدول رقم (٩) اختبار تأثير التوجه نحو المستقبل على مواجهة التحديات الحاسمة في

عالم الخدمات المالية الرقمية

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	R	R ²
	B	Std. Error	Beta				
(Constant)	.231	.189		1.219	.229	.849 ^a	.898
1 (التوجه نحو الإجراءات الاستراتيجية المستقبلية)	.932	.046	.948	20.167	.000		

a. Dependent Variable: التحديات الحاسمة في عالم الخدمات المالية الرقمية

اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يعرض جدول (٩) نتائج اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتوجه نحو المستقبل على مواجهة التحديات الحاسمة في عالم الخدمات المالية الرقمية." وبالنظر إلى نتائج التحليل:

• قيمة معامل الانحدار غير المعياري (B) هي ٠.٩٣٢، مما يشير إلى أن التوجه نحو المستقبل (الإجراءات الاستراتيجية) له تأثير إيجابي على مواجهة التحديات. وان القيمة الاحتمالية (Sig.) المرتبطة بمعامل التوجه نحو المستقبل هي ٠.٠٠٠٠، وهي أقل من مستوى الدلالة الشائع (٠.٠٥)، مما يعني أن التأثير دال إحصائياً، ونرفض الفرضية الصفرية.

• ان قيمة $R = 0.849$ مما يوضح أن هناك ارتباطاً قوياً بين التوجه نحو المستقبل ومواجهة التحديات الحاسمة. وقيمة $R^2 = 0.898$ مما يعني أن التوجه نحو المستقبل يفسر حوالي ٨٩.٨% من التباين في مواجهة التحديات.

بناءً على ذلك، يمكن القول بأن هناك تأثيراً كبيراً وإيجابياً للتوجه نحو المستقبل على مواجهة التحديات في عالم الخدمات المالية الرقمية، ما يدعم رفض الفرضية الصفرية وتأكيد التأثير الفعّال لهذا التوجه. وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقضي بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين المتغيرين .

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات

١. أن تبني المؤسسات لاستراتيجيات توجّه نحو المستقبل يُعزز بشكل كبير قدرتها على مواجهة التحديات في مجال الخدمات المالية الرقمية، حيث يساعد هذا التوجه في تقليل المخاطر المرتبطة بأمن البيانات والامتثال القانوني، ويدعم الابتكار المستمر بما يلبي احتياجات السوق الرقمي.

٢. يُعتبر التوجه نحو المستقبل عاملاً استراتيجياً مهماً يمكن المؤسسات من تعزيز قدرتها على الابتكار والتحول الرقمي. ويشكل هذا التوجه خطوة ضرورية لبناء

استراتيجيات فعّالة تستطيع التكيف مع التطورات التكنولوجية المتسارعة في المجال المالي.

٣. أن الاستثمار المستمر في تكنولوجيا الخدمات المالية الرقمية يعدّ أساسياً للمؤسسات التي ترغب في تحسين كفاءتها وتعزيز قدرتها على التكيف مع المتغيرات المستقبلية، مما يدل على أن الابتكار في الخدمات الرقمية لم يعد خياراً بل ضرورة تنافسية.

٤. أن للقيادة في المؤسسات دوراً كبيراً في تطوير مهارات الموظفين الرقمية، مما يسهم في ضمان تقديم خدمات مالية فعّالة ومتطورة. ويشير ذلك إلى أهمية توجيه الجهود القيادية نحو تعزيز المعرفة والمهارات الرقمية بين الموظفين لرفع كفاءتهم المهنية.

٢.٤ - التوصيات

بناءً على الاستنتاجات اعلاه فاننا نوصي بالاتي:-

١. يُوصى بأن تضع المؤسسات خططاً استراتيجية طويلة المدى تعتمد على التوجه نحو المستقبل وتوظف الابتكار الرقمي لمواجهة التحديات الحالية والمتوقعة في مجال الخدمات المالية.

٢. يُوصى بأن تلتزم المؤسسات بتطوير وتنفيذ سياسات صارمة لحماية أمن البيانات وضمان الامتثال للقوانين المنظمة للخدمات المالية الرقمية. كما يجب أن تكون هذه السياسات متكاملة مع استراتيجيات التحوّل الرقمي لتقليل المخاطر الأمنية والتوافق مع المتطلبات القانونية المعاصرة، مما يعزز من الثقة لدى العملاء ويُدعم استمرارية العمل.

٣. على المؤسسات الاستثمار بانتظام في تكنولوجيا الخدمات المالية الرقمية لتلبية احتياجات السوق الرقمية المتغيرة وتعزيز قدرتها على المنافسة.

٤. يُنصح بأن تقوم القيادة في المؤسسات بتوجيه الجهود نحو رفع مستوى المهارات الرقمية للموظفين بشكل مستمر، من خلال برامج تدريبية متخصصة تتماشى مع متطلبات التحوّل الرقمي في القطاع المالي.

المراجع

١. محمد جلال عبد الشكور ضيف, ه., & هانى. (٢٠٢٣). العوامل المؤثرة علي توقعات ونوايا العاملين لدعم التحول الرقمي في مكان العمل: دراسة تطبيقية على قطاع الخدمات المالية بمحافظة الدقهلية. التجارة والتمويل, ٤٣(٢), ٦٥٣-٦٩٣.
٢. خفاجة. (٢٠٢٤). استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة وتسويق الخدمات المصرفية بالبنوك العاملة في مصر. مجلة بحوث كلية الآداب. جامعة المنوفية.
٣. (2023). (Al, A. H. M. A. H.). تقنين العملة الافتراضية في ظل التنمية المستدامة و التحول الاقتصادي-دولة الإمارات العربية المتحدة أمودجاً:

REGULATING VIRTUAL CURRENCY IN THE CONTEXT OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT AND ECONOMIC TRANSFORMATION-THE UNITED ARAB EMIRATES AS A MODEL. I-iECONS e-proceedings, 1058-1074

4. Ajiga, D., Okeleke, P. A., Folorunsho, S. O., & Ezeigweneme, C. (2024). Designing cybersecurity measures for enterprise software applications to protect data integrity.
5. Akinbowale, O. E., Klingelhöfer, H. E., & Zerihun, M. F. (2020). Analysis of cyber-crime effects on the banking sector using the balanced score card: a survey of literature. Journal of Financial Crime, 27(3), 945-958.
6. Ali, O., Ally, M., & Dwivedi, Y. (2020). The state of play of blockchain technology in the financial services sector: A systematic literature review. International Journal of Information Management, 54, 102199.
7. Bailur, S., Smertnik, H., Shulist, J., Katakam, A., & Kendall, J. (2020). Moving Beyond Access To Design: The Relevance of the Level One Principles for the Gender DFS Gap. Available at SSRN 3773132.
8. Duflos, E., Griffin, M., & Valenzuela, M. (2021). ELEVATING THE COLLECTIVE CONSUMER VOICE IN FINANCIAL REGULATION.
9. Efijemue, O., Obunadike, C., Taiwo, E., Kizor, S., Olisah, S., Odooh, C., & Ejimofor, I. (2023). Cybersecurity strategies for

safeguarding customers data and preventing financial fraud in the United States financial sectors. *International Journal of Soft Computing*, 14(3), 10-5121.

10. Galow, D., & Wright, S. (2021). Know your data: Improving an anti-money laundering programme with dedicated data management. *Journal of Financial Compliance*, 5(1), 45-54.

11. George, S., & Nagadeepa, C. (2023). A STUDY ON THE RISING IMPACTS OF CYBERCRIMES IN ELECTRONIC FINANCING. *Role of Management and Business Practices for Sustainable Development*, 63.

12. Isakov, A., Urozov, F., Abduzhapporov, S., & Isokova, M. (2024). Enhancing Cybersecurity: Protecting Data In The Digital Age. *Innovations in Science and Technologies*, 1(1), 40-49.

13. Jameaba, M. S. (2020). Digitization revolution, FinTech disruption, and financial stability: Using the case of Indonesian banking ecosystem to highlight wide-ranging digitization opportunities and major challenges. *FinTech Disruption, and Financial stability: Using the Case of Indonesian Banking Ecosystem to highlight wide-ranging digitization opportunities and major challenges* (July 16 2, 2020).

14. Kapadia, S., & Madhav, V. V. (2020). The impact of digitization on banking and financial services industry in India. *The IUP Journal of Bank Management*, 19(2), 24-31.

15. Kapadia, S., & Madhav, V. V. (2020). The impact of digitization on banking and financial services industry in India. *The IUP Journal of Bank Management*, 19(2), 24-31.

16. Kumar, C. V., Selvaprabhu, P., Baskar, N., Menon, U. V., Kumaravelu, V. B., Chinnadurai, S., & Ali, F. (2024). Ethereum Blockchain Framework Enabling Banks to Know Their Customers. *IEEE Access*.

17. Lee, E. (2022). Technology-driven solutions to banks' de-risking practices in Hong Kong: FinTech and blockchain-based smart contracts for financial inclusion. *Common Law World Review*, 51(1-2), 83-108.

18. Muhammad, S., Meerjat, F., Meerjat, A., & Dalal, A. (2024). Safeguarding Data Privacy: Enhancing Cybersecurity Measures for Protecting Personal Data in the United States. *International Journal of Machine Learning Research in Cybersecurity and Artificial Intelligence*, 15(1), 141-176.
19. Njuguna, R. W. (2021). Investigating Factors that Influence Compliance of Digital Financial Service Agents to Legislation and Standards in Kenya.
20. Oluokun, A., Ige, A. B., & Ameyaw, M. N. (2024). Building cyber resilience in fintech through AI and GRC integration: An exploratory Study. *GSC Advanced Research and Reviews*, 20(1), 228-237.
21. Pincheira, M., Donini, E., Vecchio, M., & Kanhere, S. (2022). A decentralized architecture for trusted dataset sharing using smart contracts and distributed storage. *Sensors*, 22(23), 9118.
22. Solimini, R., Busardò, F. P., Gibelli, F., Sirignano, A., & Ricci, G. (2021). Ethical and Legal Challenges of Telemedicine in the Era of the COVID-19 Pandemic. *Medicina*, 57(12), 1314.
23. Thommandru, A., & Chakka, B. (2023). Recalibrating the banking sector with blockchain technology for effective anti-money laundering compliances by banks. *Sustainable Futures*, 5, 100107.
24. Zuo, L., Strauss, J., & Zuo, L. (2021). The digitalization transformation of commercial banks and its impact on sustainable efficiency improvements through investment in science and technology. *Sustainability*, 13(19), 11028.

الجيوسياسية الرقمية وأثرها على القطاع المالي في العراق (٢٠٢١-٢٠٢٤)

(٢٠٢٤)

Digital Geopolitics and Its Impact on the Financial Sector in Iraq (2021-2024)

م.م اسماعيل حسن اسماعيل الخبير م.م ايسر حسن اسماعيل

وزارة المالية / مصرف الرشيد الادارة العامة

ismeel19773011@gmail.com

ahil_2008@yahoo.com

<https://orcid.org/0009-0006-3351-8852>

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يسلط هذا البحث الضوء على التطورات الرئيسية في النظام المالي العراقي للمدة من ٢٠٢١-٢٠٢٤، حيث تسارع التحول الرقمي إلى جانب تحديات عميقة، على الرغم من نجاح اعمام الدفع الإلكتروني وزيادة الودائع المصرفية، فإن النظام يواجه ضغوطاً حادة على الاحتياطات الأجنبية، واتجاهاً متصاعداً نحو "الدولة"، وفجوة كبيرة بين المدخرات والائتمان الممنوح. يخلص البحث إلى أن هذه التناقضات تشير إلى ضعف فاعلية السياسة النقدية في ظل الهيكل الاقتصادي القائم، وتقدم حزمة من التوصيات



المؤتمر مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العلمي الدولي السنوي الخامس
الصفحات ٩٩ - ١١٦

لمعالجتها تركز على تعزيز البنية التحتية الرقمية، إصلاح الخدمات المالية، وتطوير سياسة الاقراض من المصارف.

الكلمات المفتاحية:

الكلمات المفتاحية : الجيوسياسية الرقمية, التحول الرقمي, الخدمات المالية الرقمية, الأمن السيبراني .

Abstract

This study highlights key developments in the Iraqi financial system from 2021 to 2024, a period marked by an accelerated digital transformation alongside profound challenges. Despite the successful mainstreaming of electronic payments and an increase in bank deposits, the system is facing acute pressure on foreign reserves, a rising trend towards "dollarization," and a significant gap between savings and credit granted. The study concludes that these contradictions point to the ineffectiveness of monetary policy within the existing economic structure and presents a set of recommendations to address them, focusing on strengthening digital infrastructure, reforming financial services, and developing bank lending policies.

Keywords: Digital Geopolitics, Digital Transformation, Digital Financial Services, Cyber security.

المقدمة:

تشهد البيئة الجيوسياسية العالمية تحولاً جوهرياً مع صعود "الجيوسياسية الرقمية، حيث أصبحت التكنولوجيا الرقمية وتدفقات البيانات وسلاسل القيمة الرقمية محركاً رئيسياً للقوة والنفوذ والتنافس بين الدول. لم يعد الفضاء الإلكتروني مجرد أداة اتصال، بل تحول إلى مجال جيوسياسي قائم بذاته، تُحدد فيه معايير التقنيات الناشئة وأمن الشبكات والسيادة على البيانات ميزان القوى العالمي. وفي هذا السياق، يبرز أثر هذه الديناميكيات على القطاعات الحيوية للدول، ومنها القطاع المالي، الذي يشهد تحولاً رقمياً غير مسبق. يهدف هذا البحث إلى تحليل الجانب النظري للجيوسياسية الرقمية وتأثيراتها المحتملة

على القطاع المالي في العراق، بوصفه اقتصاداً نامياً يواجه تحديات هيكلية ويطمح إلى الاندماج في النظام المالي العالمي.

١-المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- أهمية البحث

١- تسليط الضوء على التحولات الهيكلية في النظام المالي العراقي.

٢- تقديم رؤى تحليلية لدعم صناع القرار.

٣- تشخيص التحديات الرئيسية (مثل ضغوط سعر الصرف والدولة وضعف الإقراض) التي تهدد استقرار النمو الاقتصادي.

٢.١- مشكلة البحث

تتمثل في وجود تناقض بين تسارع التحول الرقمي وزيادة الودائع من جهة، مما يجعلنا نطرح التساؤلات التالية:

١- ما تأثير التحول الرقمي وزيادة الودائع على فعالية السياسة النقدية؟

٢- كيف تحد الدولة من قدرة البنك المركزي على التحكم بالمعروض النقدي؟

٣- ما العلاقة بين نمو الدين العام المحلي وتراجع الإقراض المصرفي للقطاع الخاص؟

٤- كيف تعيق المعوقات الهيكلية (مثل الفساد الإداري) نقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي؟

٣.١- فرضيات البحث:

١- الفرضية الرئيسية: يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين تطور البنية التحتية الرقمية للقطاع المالي في العراق الودائع على فعالية السياسة النقدية .

٢- لفرضية الفرعية: توجد علاقة إيجابية بين مستوى الشفافية في تطبيق أنظمة الحوكمة الرقمية في القطاع المالي ومستوى قبول الجمهور العراقي للخدمات المالية الرقمية، مما يسهم في تقليل التأثيرات الجيوسياسية السلبية على القطاع.

٤.١ - أهداف البحث

- ١- تحليل وتقييم آثار التحول الرقمي على النظام المالي.
- ٢- تشخيص أسباب الضغوط على الاحتياطيات الأجنبية وسعر الصرف.
- ٣- فهم دوافع ظاهرة الدولار واقتراح سياسات لتعزيز الثقة في الدينار العراقي.
- ٤- اقتراح آليات لتحفيز القطاع المصرفي لتحويل الودائع إلى ائتمان منتج.
- ٥- تقديم توصيات سياسية عملية لتعزيز استقرار وفاعلية النظام المالي.

٥.١ - الدراسات السابقة

- ١- قام الكرباسي (٢٠٢٣) بإجراء دراسة بعنوان ("تأثير الأمن السيبراني على الاستقرار المالي في العراق)، وكانت ابرز النتائج التهديدات الإلكترونية كمكون رئيسي من الجيوسياسية الرقمية. وكيفية مواجهت الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية للهجمات الإلكترونية التي تسعى لزعزعة الاستقرار المالي، وأثر ذلك على ثقة المستثمرين وتقييم العراق الائتماني. ربط البحث بين الهجمات الإلكترونية والسياق الجيوسياسي الدولي.
- ٢- تقرير البنك المركزي العراقي لعام (٢٠٢٢) حيث سلط الضوء على المخاطر الناشئة عن التهديدات الإلكترونية المتطورة، وكيف أن ضعف البنية التحتية الرقمية للبنوك يجعلها هدفاً سهلاً في ظل المنافسات الجيوسياسية. التقرير يلمح بشكل غير مباشر إلى أن بعض هذه الهجمات لها دوافع تتجاوز الجريمة الإلكترونية العابرة إلى دوافع سياسية واقتصادية.
- ٣- مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية (٢٠٢١) قدم تقرير بعنوان (العراق على خارطة الصراع الرقمي الاقليمي) ناقش كيف أن موقع العراق الجيوسياسي جعله ساحة للتنافس على تبني التقنيات المالية وأنظمة الدفع (مثل محاولات استبدال نظام SWIFT ببدائل أخرى من قبل قوى الدولية)، وكيف أن التحالفات السياسية تؤثر على خيارات العراق التكنولوجية في القطاع المالي.
- ٤- حميد و العبيدي (٢٠٢٠) قدما دراسة بعنوان (العقوبات الاقتصادية كعامل محدد لفعالية النظام المصرفي العراقي في العصر الرقمي) ركزت

٥- هذا البحث على البعد "التقليدي للجيوسياسية المتمثل بالعقوبات الدولية، وكيف أن هذه العقوبات تشكل عائقاً رئيسياً أمام التحول الرقمي للقطاع المالي، أوضحت كيف أن عزلة العراق بسبب العقوبات منعت البنوك من الوصول إلى التقنيات المالية العالمية والشراكات الدولية، مما اضعف قدرتها التنافسية وجعلها متخلفة رقمياً.

٢- المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢- مفهوم الجيوسياسية الرقمية و التعريف والمحددات الأساسية

تُعرف الجيوسياسية الرقمية بأنها الحقل الذي يدرس التفاعل بين الفضاء الجغرافي التقليدي وفضاء الشبكات الإلكترونية، والكيفية التي توظف بها القوى الدولية الأدوات التكنولوجية (مثل البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، والعملات الرقمية) لتحقيق مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية (Hill, 2021 p55). لم تعد السيادة تعني فقط السيطرة على الدولة، بل امتدت لتشمل السيادة على البيانات والشبكات والأنظمة المالية الرقمية (Cerny, 2022p78)، وأصبحت البيانات بمثابة "النفط الجديد".

١.١.٢- التجليات الرئيسية للجيوسياسية الرقمية

تظهر ديناميكيات الجيوسياسية الرقمية عبر عدة تجليات منها السيطرة على البنى التحتية الرقمية كالكابلات البحرية ومراكز البيانات وبروتوكولات الإنترنت، حيث تقوم بتشكيل تحالفات تكنولوجية مثل الائتلافات المرتبطة بتقنيات الجيل الخامس (5G)، حيث تم بروز أشكال جديدة من النزاعات كالحروب السيبرانية وحروب المعلومات.

٢.١.٢- محاور تأثير الجيوسياسية الرقمية على القطاع المالي

يُعد القطاع المالي "بنية تحتية حرجة" في العصر الرقمي، حيث يتأثر بعدة محاور رئيسية منها:

٣.١.٢- الأمن السيبراني واستقرار الأنظمة المالية

تعد الهجمات الإلكترونية تهديداً تقنياً بحتاً، حيث أصبحت أداة جيوسياسية فعالة تستهدف زعزعة استقرار الأنظمة المالية والمصرفية للخصوم ويمكن لهجوم إلكتروني كبير أن يزعزع ثقة الجمهور بالقطاع المالي بأكمله، مما يؤدي إلى أزمات سيولة أو

تشغيلية (Brummer,2021 p88).

٤.١.٢ - التنافس على المعايير الرقمية وسيادة البيانات

يتحول التنافس الجيوسياسي إلى صراع على تحديد معايير التقنيات المالية العالمية، من خلال سيطرة نظام "SWIFT" والمحاولات لتطوير بدائل دولية (كالنظام الصيني CIPS) (مركز الفرات، ٢٠٢١ ص ٤٩)، كما تهدد هيمنة أنظمة الدفع العالمية والشركات التكنولوجية الكبرى سيادة البيانات للدول، من خلال قدرتها على التحكم في البيانات المالية المتولدة داخل حدودها (Greenwald, 2014 ص ١٠٠).

٥.١.٢ - العملات الرقمية وإعادة تشكيل المنافسة النقدية

تهدد العملات الرقمية المستقرة (Stablecoins) والعملات الرقمية للبنوك المركزية التابعة لدول أخرى (CBDCs) هيمنة العملات الاحتياطية التقليدية، وقد يؤدي تبني هذه العملات بشكل غير محسوب إلى إضعاف السيادة النقدية للدولة وتعريضها لتقلبات سياسات دول أخرى (Brummer, 2021p99).

٦.١.٢ - العقوبات الرقمية والعزلة المالية

تمثل العقوبات الاقتصادية شكلاً تقليدياً للضغط، لكن تأثيرها يتضاعف في العصر الرقمي. حيث يمكن أن تمنع عزلة البنوك من الوصول إلى أحدث التقنيات المالية والشراكات الدولية، مما يعيق التحول الرقمي ويوسع الفجوة الرقمية (حميد والعبدي، ٢٠٢٠ ص ٥٠).

٧.١.٢ - الإطار التحليلي لتطبيق الجيوسياسية الرقمية على الحالة العراقية

يوفر الإطار النظري للجيوسياسية الرقمية عدسة لتحليل الإشكاليات المالية في العراق، وفك التناقض الظاهر بين التحول الرقمي الداخلي والضغط الخارجية.

٨.١.٢- الوضع الراهن للقطاع المالي العراقي في السياق الرقمي

يتميز القطاع المالي العراقي بسمات تجعله شديد التأثر بالجيوسياسية الرقمية (البنك المركزي العراقي، ٢٠٢٢ ص هـ) وان هيمنة النظام المصرفي التقليدي وضعف انتشار الخدمات الرقمية، يحد من الكفاءة ويزيد من التعرض للفساد، ويزيد التبعية للأنظمة الدولية من خلال الاعتماد على أنظمة الدفع (مثل SWIFT) والبرمجيات الأجنبية، مما يجعله عرضة لأي اضطراب جيوسياسي، وان غياب الإطار التشريعي الرقمي المتمثل بنقص القوانين الشاملة لحماية البيانات والجرائم الإلكترونية يجعله كثير التأثر بالصراعات الدولية لوجوده في بيئة مضطربة يجعل بنيته التحتية المالية هدفاً محتملاً للأدوات الجيوسياسية الرقمية.

٩.١.٢- تحليل التناقض الظاهر (الرقمنة الداخلية مقابل الضغوط الخارجية)

يمكن تفسير الدفع نحو الرقمنة ليس فقط سعياً للكفاءة، بل كاستراتيجية لتعزيز "السيادة المالية الرقمية" وتقليل الاعتماد على القنوات التقليدية المعرضة للضغوط الخارجية كنتاج للسياق الجيوسياسي، وان تراجع الاحتياطات واتساع نطاق الدولار لا يعكسان اختلالات داخلية فقط، بل أيضاً تأثير عوامل جيوسياسية مثل الهجمات الإلكترونية (التي تزيد التكاليف وتقوض الثقة) والتنافس على أنظمة الدفع (الذي يربك سوق الصرف).

يمكن تفسير فجوة الائتمان في بيئة محفوفة بمخاطر جيوسياسية وسيبرانية، حيث تتبنى البنوك سلوكاً دفاعياً، فتفضل الاحتفاظ بالسيولة بدلاً من تحويلها إلى ائتمان منتج، مما يوسع الفجوة بين المدخرات والاستثمار.

٣-المبحث الثالث/ الجانب العملي

١.٣-مقدمة

يسعى هذا الجانب الى تحليل و تشخيص الواقع المالي في العراق من خلال دراسة متكاملة لمجموعة من المؤشرات الحيوية والمترابطة. حيث سيتناول

تطور أنظمة الدفع الرقمية والأمن السيبراني المرتبط بها، إلى جانب تقييم سياسة سعر الصرف والاحتياطات الأجنبية في ظل الضغوط الحالية. كما سيقاس فاعلية السياسة النقدية من خلال تتبع مسار سعر الفائدة وتحليل الفجوة بين الودائع والائتمان المصرفي.

٢.٣ - مؤشرات التحول الرقمي في نظام المدفوعات (مليون دينار عراقي)

جدول (١) مؤشرات التحول الرقمي في نظام المدفوعات للمدة (٢٠٢١-٢٠٢٤)			
السنة	التحويلات عبر نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS) بالدينار العراقي	التحويلات عبر نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية (-C) بالدينار العراقي (ACH)	الدفع الإلكتروني بالدينار العراقي
٢٠٢١	١٠٥,٠٥٤	٢٢,٧٩٣,٧١١	غير متوفر
٢٠٢٢	١٠٥,٠٥٤	٣٠,٣٤٠,٥٨٥	غير متوفر
٢٠٢٣	١٠٥,٠٥٤	٢٥,٧٩٦,٦٧٢	غير متوفر
٢٠٢٤	١٠٦,٥٥٦	١٨,٤١٥,٤٥٧	١٠٩,٥٨٨

المصدر: النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي السنوية ٢٠٢٤

يظهر الجدول (١) تحولاً استراتيجياً واضحاً في نظام المدفوعات الوطني، حيث تشهد القنوات المختلفة نمواً وتراجعاً متبايناً يعكس سياسات مدروسة وتغيراً في سلوك المستخدمين حيث استمر إجمالي التحويلات عبر نظام RTGS شبه مستقر من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٣ عند حوالي ١٠٥ تريليون دينار، ثم سجل زيادة طفيفة في ٢٠٢٤ لتصل إلى ١٠٦.٦ تريليون دينار.

ان نظام RTGS يستعمل للمعاملات المالية عالية القيمة والعاجلة بين المصارف، وان استقرار قيمته يشير إلى ثبات حجم هذه المعاملات الحيوية، مما يعكس استقراراً في السياسة النقدية والنشاط المالي الأساسي. وسبب الزيادة في ٢٠٢٤ يمكن أن تُعزى إلى نمو حجم المعاملات بين المصارف نفسها، أو إلى توجيه مزيد من عمليات الدفع الحكومية الكبيرة في حين شهد نظام C-ACH، الذي يعالج الشيكات الإلكترونية، تقلبات ملحوظة ارتفعت قيمتها من ٢٢.٨ تريليون دينار في ٢٠٢١ إلى ٣٠.٣ تريليون دينار في ٢٠٢٢، قبل أن تبدأ بالانخفاض في ٢٠٢٣ وتتنخفض انخفاضاً حاداً في ٢٠٢٤ إلى ١٨.٤ تريليون دينار فقط. ان الارتفاع في (٢٠٢١-٢٠٢٢) قد يعكس التعافي الاقتصادي بعد جائحة كورونا وزيادة النشاط التجاري الذي كان يعتمد بشكل كبير على الشيكات تسوية المدفوعات (مثل رواتب الموظفين والمستحقات التجارية). والانخفاض الحاد (٢٠٢٤) يعود السبب الرئيسي هجرة المعاملات إلى قنوات دفع رقمية أحدث وأكثر كفاءة. مع نضوج بدائل مثل أنظمة الدفع الإلكتروني المباشر والتحويلات الفورية، حيث انها مع كونها "إلكترونية"، فهي لا تزال تمثل نظام مقاصة وليس تسوية فورية.

يبرز ظهور بيانات نظام الدفع الإلكتروني بالدينار (IRPSI) لأول مرة في ٢٠٢٤، حيث سجل قيمة بلغت ١٠٩.٦ مليار دينار رغم أن هذه القيمة تبدو متواضعة مقارنة بباقي الأنظمة، إلا أن ظهورها بذاتها يُعد إنجازاً كبيراً. وثمرة السياسات الداعمة لجهود البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي والتحول نحو المجتمع غير النقدي فهو يمثل المعاملات اليومية الصغيرة عبر البطاقات المحلية (بطاقات الخصم والائتمان) ونقاط البيع (POS) وتغيير في سلوك المستهلك.

يشير إلى بداية تحول ثقافة الدفع بين الأفراد والتجار من الاعتماد الشبه كلي على النقد إلى تبني وسائل الدفع الإلكترونية. المستقبل الواعد ومن المتوقع أن يكون هذا المؤشر هو الأسرع نمواً في السنوات القادمة، مدفوعاً بزيادة انتشار البطاقات المصرفية ودعم البنية التحتية للتجارة الإلكترونية.

العلاقة بين هذه المؤشرات الثلاثة ترسم صورة واضحة التحول من الأنظمة "شبه الرقمية" إلى الأنظمة "الكاملة الرقمية": النظام الأقدم (C-ACH) الذي يقوم على مقاصة الشيكات يفقد بريقه لصالح أنظمة الدفع الفوري الإلكتروني المباشر (IRPSI). بمعنى آخر، يتحول المستخدمون من كتابة شيك إلكتروني إلى استخدام بطاقة أو تطبيق على الهاتف لإتمام الدفع في لحظتها.

٣.٣ - مؤشرات الصرف الأجنبي والاحتياطيات

جدول (٢) مؤشرات الصرف الأجنبي والاحتياطيات للمدة (٢٠٢١-٢٠٢٤)				
السنة	مشتريات البنك المركزي من العملة (دولار)	مبيعات نافذة البنك المركزي (دولار)	صافي الموجودات الأجنبية (دينار)	الموجودات (مليون)
٢٠٢١	٤٥,٩٩٧	٣٧,٠٩٤	١٢١,٢٠٥,٣٢٢	
٢٠٢٢	٥٣,٣٥٥	٤٦,٨٠٥	١٨٢,٦٤٠,٨٢٩	
٢٠٢٣	٦٤,٠٠٠	٥٦,١٠٣	١٧٨,١٣٤,٧٩٧	
٢٠٢٤	٦٨,٦٥٤	٧٧,٦٥٢	١٦٦,٩١٣,١٢٣	

المصدر: النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي السنوية ٢٠٢٤
يشير الجدول (٢) إلى ضغوط متزايدة على احتياطيات البلاد من العملة الأجنبية، حيث أن البنك المركزي يضخ كميات كبيرة من العملة الأجنبية لدعم العملة المحلية، لكنه يفقد هذه الاحتياطيات في النهاية، كما يتضح من التراجع الحاد في صافي الموجودات الأجنبية في ٢٠٢٤.

ارتفعت مبيعات البنك المركزي (من نافذة الصرف) بشكل كبير ومطرده من ٣٧ مليار دولار في ٢٠٢١ إلى ٧٧.٦ مليار دولار في ٢٠٢٤. هذا يعني أن الطلب على الدولار

(من قبل المستوردين والمواطنين والمستثمرين) يفوق بكثير المعروض منه في السوق المحلية، مما يضطر البنك المركزي للتدخل كبائع أخير لسد هذه الفجوة. ارتفعت مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية أيضاً، لكن وتيرة الزيادة أقل من وتيرة المبيعات، حيث يشتري البنك المركزي الدولار من المصادر الرئيسية (مثل الصادرات أو الاستثمارات الأجنبية) فيحاول تعويض ما يبيعه، سعياً لتحقيق التوازن. يسعى البنك المركزي لوضع حلول حقيقية لمعالجة الأسباب الهيكلية لخلل ميزان المدفوعات (مثل زيادة الصادرات، جذب استثمارات أجنبية مباشرة، خفض الواردات غير الضرورية)، وليس مجرد الاعتماد على بيع الاحتياطيات الذي يعتبر حلاً مؤقتاً.

٤.٣- أسعار الفائدة

جدول رقم (٣) أسعار الفائدة للمدة (٢٠٢١-٢٠٢٤)	
السنة	سعر السياسة النقدية للبنك المركزي (نهاية المدة)
٢٠٢١	٧.٥%
٢٠٢٢	٧.٥%
٢٠٢٣	٧.٥%
٢٠٢٤	٥.٥%

المصدر: النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي السنوية ٢٠٢٤
تُظهر بيانات الجدول (٣) ان استمرار سعر الفائدة عند ٧.٥% لمدة ثلاث سنوات يشير إلى أن البنك المركزي كان يركز على مكافحة التضخم والحفاظ على استقرار سعر الصرف، وأن الاقتصاد كان يواجه ضغوطاً تضخمية كبيرة (مثل ارتفاع أسعار الواردات أو زيادة السيولة المحلية)، وكان الهدف هو جذب المدخرات بالعملية المحلية ورفع تكلفة الاقتراض لزيادة الطلب على السلع والخدمات. وخفض

سعر الفائدة بمقدار ٢% (من ٧.٥% إلى ٥.٥%) هو تحول كبير في السياسة النقدية. يشير إلى أن البنك المركزي قد أصبح أكثر قلقاً بشأن تباطؤ النمو الاقتصادي (الركود) مقارنة بموضوع التضخم. الهدف من هذا التخفيض لتشجيع الاستثمار والاقتراض بكلفة أقل لتحفيز النشاط الاقتصادي لخلق فرص عمل ودعم النمو. غالباً ما يكون هذا القرار مستنداً إلى تراجع معدل التضخم بشكل ملحوظ. بمعنى آخر يبين الجدول تحول أولوية البنك المركزي من محاربة التضخم (بسعر فائدة مرتفع ومستقر) إلى دعم النمو الاقتصادي (بخفض سعر الفائدة) اعتباراً من عام ٢٠٢٤.

٥.٣ - الودائع والائتمان في القطاع المصرفي (مليون دينار عراقي)

جدول رقم (٤) الودائع والائتمان في القطاع المصرفي للمدة (٢٠٢١-٢٠٢٤)

السنة	إجمالي الودائع لدى المصارف بالدينار العراقي	إجمالي الائتمان النقدي الممنوح بالدينار العراقي
٢٠٢١	١١٩,٩٤٤,٠١٧	٧١,٤٢٧,٣٣١
٢٠٢٢	١٤٦,٤٨٧,٩٣٥	٧٢,٢٩٧,٤٧٥
٢٠٢٣	١٦٠,٣١٨,٣٧٢	٧٠,٨٩٣,٧٤٥
٢٠٢٤	١٥٢,٨٦٠,٤٧٨	٧٣,٤٦٠,٨٩٧

المصدر: النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي السنوية ٢٠٢٤

يوضح الجدول (٤) توسعاً كبيراً في قاعدة الودائع لدى القطاع المصرفي، بينما ظل الائتمان الممنوح راكداً إلى حد كبير، مما يشير إلى فجوة متسعة بين المدخرات المحلية والقروض الممنوحة للاقتصاد. من خلال النظر إلى البيانات من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٤، يمكن استخلاص النقاط الرئيسية التالية:

١. اتجاه الودائع (الصعود ثم التراجع الطفيف):

ارتفعت إجمالي الودائع من حوالي ١٢٠ تريليون دينار في ٢٠٢١ إلى أكثر من ١٦٠ تريليون دينار في ٢٠٢٣. هذا النمو الكبير (بنسبة ٣٤% تقريباً) يعكس زيادة في السيولة العامة في الاقتصاد، وهذه غالباً تكون مدعومة بارتفاع أسعار النفط وإيرادات الموازنة.

ان انخفاض الودائع في ٢٠٢٤ إلى حوالي ١٥٣ تريليون دينار هذا الانخفاض يعود إلى سحب جزء من السيولة لأغراض استهلاكية أو استثمارية خارج القطاع المصرفي.

٢. اتجاه الائتمان (الركود والتباطؤ):

بقي حجم الائتمان الممنوح محصوراً في نطاق ٧١-٧٣ تريليون دينار بين ٢٠٢١ و ٢٠٢٤ هذا يشير إلى ضعف الطلب على القروض من قطاعات الأعمال والأفراد بسبب صعوبة بيئة الأعمال، او تجنب بعض المصارف للمخاطرة، حيث تفضل الاحتفاظ بسيولة عالية بدلاً من إقراضها لمشاريع تعتبرها عالية المخاطر، ادى تاخر القطاع المصرفي في تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات منتجة بشكل فعال.

٣. الفجوة المتسعة بين الودائع والائتمان

تم قياس مقدار الفجوة في ٢٠٢١ وكانت حوالي ٤٨.٥ تريليون دينار وفي ٢٠٢٣، اتسعت الفجوة إلى ٨٩.٤ تريليون دينار هذا يعني أن المصارف تجلس على كميات هائلة من السيولة غير المستغلة (فائض سيولة). بدلاً من تحويل هذه الأموال إلى قروض لتنشيط النمو الاقتصادي، حيث تقوم المصارف باستثمارها في حوالات الخزينة أو الاحتفاظ بها كاحتياطات. مما يشخص ضعف دور القطاع المصرفي في تنشيط الاقتصاد. فمع وجود سيولة محلية كبيرة، لا يزال النشاط الاقتصادي الحقيقي (الاستثمار، الإنتاج، التوظيف) يعاني من قلة تمويلهم من قبل القطاع المصرفي، مما يحد من قدرة الاقتصاد على النمو، القطاع المصرفي يمتلك المال، لكنه لا يضخه في الشرايين الحيوية للاقتصاد.

٦.٣- سعر صرف الدينار مقابل الدولار

جدول رقم (٥) سعر صرف الدينار مقابل الدولار للمدة (٢٠٢١-٢٠٢٤)			
السنة	سعر البيع بالدينار العراقي	سعر الشراء بالدينار العراقي	الحد الاعلى لسعر البيع من قبل المصارف بالدينار العراقي
٢٠٢١	١٤٦٠	١٤٥٠	١٤٧٠
٢٠٢٢	١٤٦٠	١٤٥٠	١٤٧٠
٢٠٢٣	١٣١٠	١٣٣٣	١٣٢٠
٢٠٢٤	١٣١٠	١٣٠٠	١٣٢٠

المصدر : البنك المركزي العراقي /نشرة الاسعار المعتمدة لبيع وشراء العملات .

يظهر الجدول (٥) استقرار السعر عند ١٤٦٠ دينار للبيع و ١٤٥٠ للشراء، مما يعكس سياسة نقدية محكمة للحفاظ على استقرار العملة، لعام ٢٠٢١ الى ٢٠٢٢ وفي عام ٢٠٢٣ الى ٢٠٢٤ شهد الدينار تحسناً ملحوظاً في قيمته، حيث انخفض سعر البيع إلى ١٣١٠ دينار في ٢٠٢٣ واستمر التحسن في ٢٠٢٤ ليصل سعر الشراء إلى ١٣٠٠. هذا يشير إلى تحسن في الوضع الاقتصادي واحتياطات العملة نجاح السياسة النقدية في إدارة سعر الصرف وتقلص الفجوة بين السعر الرسمي والحد الأعلى للمصارف.

٧.٣- مؤشرات الأمن السيبراني والجريمة الإلكترونية في القطاع المالي العراقي

جدول رقم (٦) مؤشرات الأمن السيبراني والجريمة الإلكترونية في القطاع المالي العراقي للمدة (٢٠٢١-٢٠٢٤)

السنة	عدد الهجمات السيبرانية المسجلة	الخسائر المباشرة (مليون دينار)	تكاليف أنظمة الحماية (مليون دينار)
٢٠٢١	١,٢٥٠	٤٥,٠٠٠	١٢,٥٠٠
٢٠٢٢	١,٨٥٠	٦٨,٠٠٠	١٨,٢٠٠
٢٠٢٣	٢,٤٠٠	٩٢,٥٠٠	٢٥,٨٠٠
٢٠٢٤	١,٩٠٠	٧٥,٢٠٠	٣٢,٠٠٠

المصدر : البيانات تقريبية وذلك لانهاحساسة أمنياً ولا تنتشر وعدم وجود نظام موحد للإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية / وزارة الداخلية العراقية - مديرية مكافحة الجرائم الإلكترونية

يظهر الجدول (٦) تزايد التهديدات حيث ظهر ارتفاع ملحوظ في عدد الهجمات السيبرانية المسجلة من ١٢٥٠ هجمة في ٢٠٢١ إلى ٢٤٠٠ هجمة في ٢٠٢٣، بمعدل

زيادة قدره ٩٢% خلال ثلاث سنوات، هذا يشير إلى تطور وزيادة في نشاط الجريمة الإلكترونية المستهدف للقطاع المالي، والخسائر المالية الباهظة ارتفعت الخسائر المباشرة بشكل مطرد من ٤٥ مليار دينار إلى ٩٢.٥ مليار دينار في ٢٠٢٣، مما يعكس التأثير المالي المباشر والخطير لهذه الهجمات على المؤسسات المالية، و استجابة للتهديدات المتزايدة، تضاعفت تكاليف أنظمة الحماية تقريباً ٢.٦ مرة، من ١٢.٥ مليار دينار في ٢٠٢١ إلى ٣٢ مليار دينار في ٢٠٢٤. وهذا يدل على وعي متزايد بأهمية الأمن السيبراني.

تشير النتائج إلى وجود تغييرات هيكلية واضحة في المؤشرات المالية خلال المدة الحالية، مع تركيز ملحوظ على التحول الرقمي وزيادة النشاط الدولي المتعلق بتحويلات الدولار ومبيعات العملة الأجنبية، ومع ذلك فإن الضغوط على الاحتياطيات الأجنبية تستدعي مزيداً من البحث لضمان استدامة النمو المالي.

٤-المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤ - الاستنتاجات

- ١- تسارع التحول الرقمي في النظام المالي مع بروز الدفع الإلكتروني كقناة رئيسية.
- ٢- وجود ضغوط على الاحتياطيات الأجنبية وسعر الصرف رغم زيادة مبيعات العملة.
- ٣- فجوة كبيرة بين نمو الودائع ونمو الائتمان، مما يشير إلى صعوبة تحويل المدخرات إلى قروض.
- ٤- فاعلية السياسة النقدية التوسعية (خفض سعر الفائدة) محدودة في ظل التحديات الهيكلية.
- ٥- ترابط المؤشرات المالية يؤكد الطبيعة المتكاملة للنظام.

٢.٤ - التوصيات:

- ١- تعزيز البنية التحتية للدفع الإلكترونيين خلال تطوير الأنظمة مع التركيز على الأمن السيبراني.

٢- معالجة اختلالات سعر الصرف من خلال مراجعة سياسة بيع العملة وتوجيه الدولار للقطاعات الإنتاجية.

٣- معالجة ظاهرة "الدولة" وتعزيز الثقة في الدينار من خلال سياسات مالية ونقدية رشيدة.

٤- تحفيز الإقراض للقطاعات الإنتاجية وتوجيه البنوك لتسهيل وتبسيط اجراءات الإقراض وخلق ضمانات ائتمانية للقطاعات ذات الأولوية.

٥- تعزيز الشفافية ونشر البيانات وتطوير منصة موحدة لنشر البيانات المالية والإحصائية.

المصادر والمراجع:

- 1- Brummer, C. (2021). Minilateralism: How trade alliances, soft law, and financial engineering are redefining economic statecraft. Cambridge University Press
- 2- CernY, P. (2022). Rethinking world politics: A theory of .transnational neop luralism. Oxford University Press
- 3- Greenwald, G. (2014). No place to hide: Edward Snowden, the .NSA, and the U.S. surveillance state. Metropolitan Books
- 4- Hill, C. (2021). The digital silk road: China's technological rise .and the geopolitics of cyberspace. Oxford University Press
- 5- Nye, J. S. (2021). Do morals matter Presidents and foreign .policy from FDR to Trump. Oxford University Press

المراجع باللغة العربية

- ٦- النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي السنوية ٢٠٢٤
- ٧- نشرة الاسعار المعتمدة لبيع وشراء العملات البنك المركزي العراقي للسنوات ٢٠٢١, ٢٠٢٢, ٢٠٢٣, ٢٠٢٤.

- ٨- الكرباسي، أ. (٢٠٢٣). الجريمة الإلكترونية وتأثيرها على الأمن المالي: دراسة في الجيوسياسية الرقمية. دار الكتب العلمية.
- ٩- حميد، م.، والعبيدي، خ. (٢٠٢٠). أثر العزلة المالية الدولية على التحول الرقمي في القطاع المصرفي العراقي. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ١٥(٢)، ٤٥-٦٢.
- ١٠- مركز الفرات للدراسات. (٢٠٢١). أنظمة الدفع الدولية والبدائل الإقليمية: الصراع على سيولة العالم.
- ١١- وزارة الداخلية العراقية - مديرية مكافحة الجرائم الإلكترونية

أثر الصدمات الجيوسياسية على أداء سوق العراق للأوراق المالية: دراسة

قياسية للفترة ٢٠٢٤-٢٠١٤

The impact of Geopolitical Shocks on the Performance of the Iraq Stock Exchange: An Econometric Study for the Period 2014-2024

همام علي حمزة الجبوري

مدرس مساعد / جامعة بابل / كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم ادارة الاعمال

bus392.humam.ali@uobabylon.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف هذا البحث الى دراسة اثر الصدمات الجيوسياسية على أداء سوق العراق للأوراق المالية (ISX) خلال الفترة 2014-2024، لفهم طبيعة العلاقة بين الاحداث السياسية والإقليمية وتقلبات السوق، وتقييم امكانية قدرة السوق على التأقلم مع هذه الصدمات. أن أهمية الدراسة في تقديم افكار علمية للمستثمرين وصانعي القرار حول إدارة المخاطر المالية في الأسواق الناشئة، خصوصاً في بيئة اقتصادية وسياسية غير مستقرة. تم جمع البيانات من عينة مكونة من (128) مشاهدة شهرية لمؤشر السوق العراقي والصدمات الجيوسياسية، وتم تحليلها باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، مع عمل اختبارات قبلية للتأكد من استقرار المتغيرات (Unit Root Test)، واختبارات بعدية للتأكد من العلاقة التوازنية طويلة الاجل (Bound Test, Wald Test)، إضافة الى نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لدراسة العلاقة



قصيرة الاجل وسرعة التكيف مع التوازن. كما تم تطبيق اختبارات الارتباط الذاتي واستقرارية النموذج (CUSUMSQ & CUSUM) لضمان صحة التقديرات. وظهرت النتائج ان الصدمات الجيوسياسية لا تؤثر بشكل معنوي احصائياً على أداء السوق سواء على المدى القصير او الطويل، لكن يوضح معامل تصحيح الخطأ قدرة السوق على إعادة الاستقرار تدريجياً بعد أي اختلال. ومن الناحية الاقتصادية، وظهرت النتائج ان السوق العراقي يتأثر بشكل اكبر بالعوامل الاقتصادية والسياسات المالية الحكومية مقارنة بالصدمات الجيوسياسية، مما يجعل التخطيط الاستثماري والرقابة الفعالة ضروريان، ويفضل تطوير استراتيجيات للتقييم طويل الاجل والتنبؤ المبكر للتقلبات لدعم الاستقرار وتنمية قدرة المستثمرين على اتخاذ القرارات على معلومات دقيقة.

الكلمات المفتاحية:

((الصدمات الجيوسياسية، سوق العراق للأوراق المالية، أداء السوق، الأسواق المالية الناشئة، تحليل قياسي، مؤشر ISX60C، المخاطر الاقتصادية والسياسية))

Abstract

This study investigates the impact of geopolitical shocks on the Iraq Stock Exchange (ISX) performance from 2014 to 2024. It aims to decipher the dynamic relationship between regional political events and market volatility, while assessing the market's resilience in adapting to such shocks. The significance of this research lies in providing empirical insights for investors and policymakers regarding financial risk management in emerging markets, particularly within unstable economic and political environments. Data were collected from a sample of 128 monthly observations of the ISX index and geopolitical variables. The methodology employed the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, preceded by Unit Root Tests to ensure variable stationarity. Post-estimation diagnostics, including the Bound Test and Wald Test, were conducted to verify long-term equilibrium, alongside the Error Correction Model (ECM) to examine short-term dynamics and the speed of adjustment toward equilibrium.

Additionally, autocorrelation and model stability tests (CUSUM and CUSUMSQ) were applied to ensure the robustness of the estimates.

The empirical results reveal that geopolitical shocks do not exert a statistically significant impact on market performance in either the short or long run. However, the Error Correction Term (ECT) indicates the market's inherent capacity to regain stability gradually following any structural imbalance. Economically, the findings suggest that the Iraqi market is more susceptible to macroeconomic factors and government fiscal policies than to geopolitical shocks. Consequently, effective investment planning and robust oversight are paramount. The study recommends developing long-term assessment strategies and early-warning systems for volatility to bolster financial stability and empower investors to make informed decisions based on accurate data.

Keywords: Geopolitical shocks, Iraq stock Exchange, market performance, emerging markets

المقدمة:

يمثل سوق العراق للأوراق المالية (ISX) أحد الركائز الأساسية المنظومة المالية العراقية، حيث يعكس حالة الاقتصاد الوطني ويعمل كمنصة لتداول الأسهم والأوراق المالية للشركات المدرجة. على الرغم من أن السوق لا يزال في مراحل النمو والتطوير مقارنةً بالأسواق الإقليمية إلا أنه يمثل مؤشراً مهماً على استقرار الاقتصاد وإمكانية الشركات على استقطاب الاستثمارات. (Hasan, Neama & Rabee, 2024)

تتفرد الأسواق المالية في البلدان، ومن ضمنها العراق، بارتفاع استجابتها للصدمات الداخلية والخارجية، والتي يمكن أن تنشأ عن أحداث سياسية، صراعات إقليمية، اضطرابات أمنية، أو تغييرات في السياسات الاقتصادية. هذه الصدمات في أغلب الأحيان ما تؤدي إلى تقلبات كبيرة في أسعار الأسهم، وتغير في توقعات المستثمرين، وتعديل استراتيجيات الاستثمار، (Zaremba et al, 2024) مما يؤدي إلى فهم تأثيرها على أداء السوق أمراً بالغ في الأهمية. بالإضافة إلى ذلك، يسجل السوق العراقي تغييرات دورية نتيجة للتحديات السياسية والاقتصادية الإقليمية والمحلية، الأمر الذي

يستوجب دراسة العلاقة بين الصدمات الجيوسياسية وأداء السوق ضرورة لفهم آليات انتقال المخاطر وتقييم مدى مرونة السوق امام الاحداث الطارئة. في هذا السياق، يأتي هذا البحث الحالي ليحلل كيف يمكن للصدمات الجيوسياسية ان تؤثر على مؤشر سوق العراق للأوراق المالية (ISX60C)، مستعرضاً العلاقة بين هذه الصدمات وأداء السوق على المدى القصير والطويل. (Ayadi & Ben Mbarek, 2025)

١-المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١ - مشكلة البحث:

تواجه الأسواق المالية العراقية، كغيرها من الأسواق المالية الناشئة، تحديات كبيرة نتيجة للإحداث السياسية والتوترات الإقليمية والعوامل الاقتصادية. وتؤثر هذه الاحداث بشكل مباشر على أسعار الأسهم، وحجم التداول، وتقلبات السوق، ويسبب زيادة في المخاطر على المستثمرين ويجعل التنبؤ بالأداء المالي اكثر صعوبة. وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة لدراسة هذه الظاهرة، لا تزال الأبحاث الميدانية المتعلقة بالسوق العراقي محدودة، ولا سيما تلك التي تناولت التحليل الكمي للتأثيرات قصيرة وطويلة الاجل باستخدام نماذج قياسية متقدمة مثل (ECM and ARDL).

٢.١ - التساؤل الرئيسي للبحث:

ما هو اثر الصدمات الجيوسياسية على أداء سوق العراق للأوراق المالية، وكيف يمكن قياس هذا التأثير على المديين القصير والطويل؟

التساؤلات الفرعية:

• هل تؤثر الصدمات الجيوسياسية على أسعار الأسهم وحجم التداول في السوق العراقي؟

• ماهي سرعة تكيف السوق مع هذه الصدمات على المدى القصير؟

• هل يمكن استخدام نماذج قياسية مثل (ECM & ARDL) لتحليل العلاقة بين الصدمات الجيوسياسية وأداء السوق؟

٣.١ - أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الفقرات التالية:

- توفير تفسير علمي ودقيق لتأثير الصدمات الجيوسياسية على أداء سوق العراق للأوراق المالية.
- تقديم إرشادات للمستثمرين وصناع القرار المالي حول كيفية إدارة المخاطر المتعلقة في التقلبات السياسية والأمنية.
- الاسهام في الاديات الاكاديمية المتعلقة بالأسواق الناشئة ودراسة العلاقة بين العوامل الجيوسياسية والأداء المالي.
- تعزيز قدرة السوق العراقي على التأقلم مع الاحداث الطارئة والتقلبات الاقتصادية والسياسية، وبالتالي تحسين الاستقرار المالي.

٤.١ - اهداف البحث:

- قياس اثر الصدمات الجيوسياسية على أداء سوق العراق للأوراق المالية للفترة ٢٠٢٤-٢٠١٤.
- صياغة العلاقة بين الاحداث الجيوسياسية وتقلبات مؤشر (ISX60C) على المدى القصير والطويل.
- توضيح توصيات علمية للمستثمرين وصناع القرار لتعزيز استقرار السوق وإدارة المخاطر المالية.

٥.١ - فرضيات البحث:

بناء على مشكلة البحث وأهدافه، تم صياغة الفرضية التالية:

((ان التغيرات الجيوسياسية لا تؤثر بشكل كبير على سوق العراق للأوراق المالية في المدين القصير والطويل نتيجة لمجموعة عوامل مركبة)).

٦.١ - حدود البحث:

١.٦.١ - الحد الزمني

يغطي البحث الفترة الزمنية من ابريل ٢٠١٤ الى ديسمبر ٢٠٢٤، وهي فترة شهدت احداثاً سياسية بارزة في العراق والمنطقة.

٢.٦.١ - الحد المكاني

يقتصر البحث على سوق العراق للأوراق المالية (ISX)، ويتركز التحليل على

مؤشر (ISX60C) كممثل لأداء السوق.

٢-المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢-الجانب الأول : الصدمات الجيوسياسية(Geopolitical Shocks)

تشير الصدمات الجيوسياسية الى الاحداث السياسية او العسكرية المفاجئة التي تقع على المستويين الإقليمي او الدولي وتنشأ اضطراباً في البيئة الاقتصادية والمالية للدول، نظراً لكونها غير متوقعة وسريعة التأثير وصعبة التنبؤ بنتائجها. وتتضمن هذه الصدمات النزاعات المسلحة، والأزمات السياسية، والعقوبات الاقتصادية، والهجمات الإرهابية او السبيرانية، والتوترات بين الدول المنتجة للطاقة. وتعد الصدمات الجيوسياسية من اهم أنواع الصدمات الخارجية التي تؤثر في الاقتصاد والأسواق المالية من خلال قنوات متعددة، ابرزها قناة الاستثمار والثقة التي تؤدي الى زعزعة ثقة المستثمرين وهروب رؤوس الأموال، وقناة المخاطر المالية التي ترفع مستوى العائد المطلوب على الأصول عالية المخاطر، وقناة الطاقة والتجارة التي تحدث تقلبات في أسعار النفط وسلاسل الامداد العالمية، إضافة الى قناة التوقع النفسي التي تدفع المستثمرين الى ردود فعل آنية تتسبب بارتفاع في تقلبات في الأسواق المالية، خصوصاً في الاقتصادات الناشئة.(Antonakais, Chatziantoniou & Filis, 2017) وتعد الأسواق المالية اكثر القطاعات تأثراً في هذه الصدمات، إذ تتسبب في انخفاض مؤشرات السوق وتراجع السيولة وازدياد التقلبات السعريّة بسبب ضعف الثقة وتضارب التوقعات. ولقياس اثر الصدمات الجيوسياسية طور الباحثون مؤشرات كمية مثل مؤشر المخاطر الجيوسياسية (GPR Index) الذي وضعه باحثين اقتصاديون عام ٢٠١٨، والذي يعتمد على تحليل محتوى الاخبار الدولية لقياس مستوى التوتر الجيوسياسي، إضافة الى مؤشرات أخرى محلية واقليمية تستند على عدد من الاحداث السياسية والامنية او على تقلبات أسعار النفط والعقوبات الاقتصادية. وفي السياق العراقي، تمثل الصدمات الجيوسياسية من الاحداث التي قد تثير القلق الاقتصادي والمالي نظراً لموقعه الجغرافي سريع التأثير واعتماده الكبير على الربيع النفطي. يجب تفسير هذه الصدمات على أداء سوق العراق للأوراق المالية عبر انخفاض حجم التداول وتراجع المؤشرات

السعرية وازدياد تقلبات السوق خلال فترات الازمات السياسية او النزاعات، مما يجعلها عاملاً حاسماً في تفسير سلوك المستثمرين ومستوى الاستقرار المالي في البلاد. (العيساوي، 2025)

١.١.٢- أهمية دراسة الصدمات الجيوسياسية:

- تساعد على تفسير كيفية تأثر الأسواق المالية بالعوامل الخارجية غير الاقتصادية.
- تمكن صناع القرار من اتخاذ تدابير وقائية لتخفيف من المخاطر المرتبطة بالتقلبات السياسية.

- توفر رؤى حول سلوك المستثمرين في بيئات عالية المخاطر وعدم اليقين.
- تساعد على تطوير نماذج قياسية لتقدير تأثير الصدمات على أسعار الأصول وتقلبات السوق.

٢.١.٢- خصائص الصدمات الجيوسياسية:

- عدم التنبؤ: تحدث بشكل مفاجئ وغير متوقع، مما يزيد من تأثيرها على الأسواق.
- التأثير طويل الأجل: يمكن ان تكون للصدمات اثر مستمر على أداء السوق والاسعار حتى بعد تلاشي الحدث.
- شمولية التأثير: تؤثر على جميع مكونات الاقتصاد، بما في ذلك الاستثمار والتوظيف والتجارة الخارجية.

- الحساسية العالية للأسواق الناشئة: الأسواق مثل العراق تكون اكثر حساسية بسبب ضعف الهياكل المؤسسية والرقابية.

٣.١.٢- قنوات التأثير:

- التأثير المباشر: انخفاض أسعار الأسهم وزيادة التقلبات.
- التأثير غير المباشر: تعديل تدفقات رأس المال وتغير أسعار الصرف.
- التأثير النفسي: زيادة قلق وعدم اليقين بين المستثمرين مما يغير سلوكهم الاستثماري.

٢.٢- الجانب الثاني: الأسواق المالية (Financial Markets)

تشير الأسواق المالية الى الأنظمة او المنصات التي يتم من خلالها تداول الأصول المالية مثل السندات والاسهم والأوراق المالية والمشتقات المالية، وتهدف الى تسهيل تدفق رؤوس الأموال بين المستثمرين والمقترضين بطريقة منظمة وفعالة. وتعتبر هذه الأسواق جزءاً أساسياً من الهيكل الاقتصادي لأي دولة، اذ تساهم في تحديد أسعار الأصول وفقاً للعرض والطلب، وتمكين المؤسسات والحكومات من الحصول على التمويل اللازم لتوسيع النشاط الاقتصادي. كما توفر الأسواق المالية سيولة للأصول المالية بحيث يمكن تحويلها بسرعة الى نقد عند الحاجة، تقلل من المخاطر المتعلقة بالاستثمار من خلال تنوع المحفظة الاستثمارية. وتتنوع الأسواق المالية بحسب طبيعة الأدوات المتداولة فيها، مثل الاسواق الأولية التي تخصص بإصدار الأوراق المالية الجديدة، والاسواق الثانوية التي تسمح ببيع وشراء الأوراق المالية القائمة، إضافة الى الأسواق المتخصصة في المشتقات المالية والعملات والسلع. وتعد هذه الأسواق أيضاً مؤشراً على قوة الاقتصاد والاستقرار المالي للدولة، اذ تعكس مستويات الثقة بين المستثمرين وتؤثر في القرارات الاستثمارية قصيرة وطويلة الاجل.(الفتلاوي والنصراوي، ٢٠٢٥)

١.٢.٢- خصائص الأسواق المالية:

- السيولة: القدرة على تداول الأصول بسهولة دون تأثير كبير على الأسعار.
- شفافية الأسعار: توفر المعلومات اللازمة للمستثمرين لتقييم الأصول بصورة صحيحة.
- التنوع: تغطي مجموعة واسعة من الأدوات المالية قصيرة وطويلة الاجل.
- الحساسية للعوامل الخارجية: الأسواق تتأثر بالاقتصاد الكلي، والاحداث الجيوسياسية، والسياسات الحكومية.
- مؤشر قياس الأداء: مثل مؤشر (ISX60C) في سوق العراق للأوراق المالية، والذي يعبر عن أداء الشركات المدرجة والتغيرات في السوق.

٢.٢.٢- أهمية السوق العراقي للأوراق المالية (ISX):

- تمثل منصة رئيسية لبيع وشراء السندات والاسهم في سوق العراق.
- يعكس أداء الاقتصاد الوطني ويمكن من تقييم اثر الصدمات الجيوسياسية والسياسات الاقتصادية.
- يشهد تقلبات واضحة نتيجة التحديات الأمنية والسياسية، ما يجعله مثلاً لدراسة اثر الصدمات على الأسواق الناشئة.

٣.٢- الجانب الثالث: العلاقة بين الصدمات الجيوسياسية وأداء سوق العراق للأوراق المالية:

الصدمات الجيوسياسية تعمل كعامل خارجي يؤثر على قرارات المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية (ISX) وخاصة على مؤشر السوق (ISX60C) الذي يمثل أداء المؤسسات الكبرى المدرجة سوق العراق للأوراق المالية.

١.٣.٢- قنوات التأثير:

- التأثير الاقتصادي المباشر: الصدمات مثل العقوبات الاقتصادية او النزاعات المسلحة التي تؤدي الى انخفاض أسعار الأسهم بسبب ارتفاع المخاطر. وتزداد تكليف التمويل للمؤسسات بسبب ارتفاع معدلات الفائدة او انخفاض السيولة في السوق.
- التأثير النفسي على المستثمرين: الاحداث الجيوسياسية تزيد من القلق والخوف، مما يدفع المستثمرين الى بيع الأصول سريعاً أو الامتناع عن الاستثمار. وتؤدي هذه التغيرات النفسية الى زيادة الفجوة بين السعر السوقي والقيمة الاساسية للأصل.
- تأثير التدفقات الرأسمالية: قد يتجه المستثمرون الأجانب الى سحب استثماراتهم من الأسواق الناشئة، مثل سوق العراق، وتحويلها الى أسواق يكون استقرارها عالي، مما يضغط على السيولة المحلية ويزيد من تقلبات المؤشرات.
- التأثير على توقعات العوائد والمخاطر: الصدمات الجيوسياسية تؤدي الى إعادة تقييم المستثمرين للعوائد المتوقعة، مما يغير هيكل الأسعار ويؤثر على المؤشرات القياسية مثل مؤشر سوق العراق للأوراق المالية (ISX60C).

٢.٣.٢ - أهمية تحليل العلاقة:

• تفسير هذه العلاقة يساعد على تصميم استراتيجيات وقائية لإدارة المخاطر بالصددمات الأمنية والسياسية.

• يمكن من تقدير سرعة تكيف السوق بعد حدوث الصدمات (باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

• يمكن من خلاله تقييم قوة السوق وقدرته على امتصاص الصدمات دون انهيار الأسعار بشكل حاد.

٣.٣.٢ - تفسير اقتصادي قياسي:

ومن الجانب الاقتصادي، تؤكد ان الدراسات في الأسواق المالية للدول الناشئة، ومنها العراق، تتأثر بشكل كبير بالعوامل الجيوسياسية، حيث تعتبر هذه الصدمات محدداً هيكلياً للأداء على المدى الطويل اما من الناحية القياسية، فأن استخدام النماذج الإحصائية (ARDL) واختبار (Bound) يسمح بتقدير الأثر الطويل والقصير للصددمات بدقة عالية، مع إمكانية تحليل سرعة التأقلم مع التوازن (ECM).

٤.٢ - الجانب الرابع: الدراسات السابقة

تسعى الدراسات السابقة الى توضيح الاطار العلمي للموضوع الدراسة، وتحديد النماذج والمناهج المستخدمة في تحليل أثر الصدمات الجيوسياسية على الأسواق المالية، إضافة الى ابراز الفجوة التي تسعى الدراسة الحالية سدها. وقد تم ترتيب الدراسات وفق الأسلوب الموضوعي المعتمد اكااديمياً، من خلال تقسيمها الى محورين وهما: (الدراسات المتعلقة

١.٤.٢ - بتأثير الصدمات الجيوسياسية على الأسواق المالية، يتبعه قسم تحليل الفجوة

والتميز عن الدراسة الحالية)

١.١.٤.٢ - الدراسات السابقة المتعلقة بتأثير الصدمات الجيوسياسية على الأسواق المالية

• الدراسة الأولى (Gamboa-Estrada & Romero 2025)

عنوان الدراسة " تأثير المخاطر الجيوسياسية على مقاييس المخاطر السيادية في الاسواق الناشئة"

- ٢.١.٤.٢ - هدف الدراسة: (تحليل اثر الصدمات الجيوسياسية على مؤشرات المخاطر السيادية في الأسواق الناشئة)
- ٣.١.٤.٢ - منهجية الدراسة: (استندت الدراسة على منهج تحليلي يستند على البيانات الثانوية للأسواق المالية الناشئة، مع استخدام نموذج قياسي لتقدير العلاقة بين المخاطر الجيوسياسية ومقاييس المخاطر السيادية).
- ٤.١.٤.٢ - المتغيرات:
- المتغيرات المستقل: الصدمات الجيوسياسية (GPR).
- المتغير التابع: مقاييس المخاطر السيادية (EMBI and CDS).
- ٥.١.٤.٢ - الأدوات والأساليب الإحصائية:
- استخدم الباحثان مؤشر CDS و EMBI كأدوات لقياس المخاطر السيادية، مع التحليل الإحصائي للعلاقة والتباين بين الدول.
- ٦.١.٤.٢ - ابرز النتائج:
- أظهرت الدراسة ان الصدمات الجيوسياسية تؤثر بشكل كبير على مقاييس المخاطر السيادية، مع وجود تفاوتات بين الأسواق الناشئة حسب درجة تعرضها للمخاطر.
- ٧.١.٤.٢ - التوصيات:
- توصي الدراسة بأهمية مراقبة المؤشرات الجيوسياسية وتأثيرها على المخاطر السيادية لتقييم الاستثمارات في الأسواق الناشئة.
- ٢.٤.٢ - الدراسة الثانية (Carney 2024)
- عنوان الدراسة " أثر المخاطر الجيوسياسية على تكلفة رأس المال في الأسواق الناشئة"
- ١.٢.٤.٢ - هدف الدراسة: (تفسير مدى أثر المخاطر الجيوسياسية على تكلفة راس المال، واثر ذلك على أداء الأسواق المالية)
- ٢.٢.٤.٢ - منهجية الدراسة: (أعتمد الباحث على منهج تحليلي اقتصادي باستخدام بيانات سوقية من أسواق ناشئة متعددة خلال فترة زمنية محددة).

٣.٢.٤.٢ - المتغيرات:

المتغيرات المستقل: المخاطر الجيوسياسية.

المتغير التابع: تكلفة رأس المال، أداء الأسواق المالية.

٤.٢.٤.٢ - الأدوات والأساليب الإحصائية:

تم استخدام التحليل الانحداري والنماذج القياسية لقياس العلاقة بين المخاطر

الجيوسياسية وتكلفة رأس المال.

٥.٢.٤.٢ - أبرز النتائج:

بينت الدراسة ان زيادة المخاطر الجيوسياسية تؤدي الى ارتفاع تكلفة رأس

المال، مما ينعكس سلباً على أداء الأسواق المالية.

٦.٢.٤.٢ - التوصيات:

يوصى الباحث بمراعاة أثر المخاطر الجيوسياسية عند تخطيط السياسات

الاستثمارية وإدارة رأس المال في الأسواق الناشئة.

٣.٤.٢ - الدراسة الثالثة (Yilmazkuday 2024)

عنوان الدراسة "تأثير المخاطر الجيوسياسية على أسعار الأسهم في 29

اقتصاداً باستخدام الاسقاط المحلي"

هدف الدراسة: (تقدير اثر الصدمات الجيوسياسية على أسعار الأسهم عبر

مجموعة من الاقتصادات المتنوعة)

منهجية الدراسة: (أستند الباحث على منهج تحليلي مقارنة باستخدام بيانات

أسواق الأسهم ٢٩ دولة، مع تطبيق طريقة الاسقاط المحلي Local

(Projection).

١.٣.٤.٢ – المتغيرات:

المتغيرات المستقل: الصدمات الجيوسياسية.

المتغير التابع: أسعار الاسهم.

٢.٣.٤.٢ – الأدوات والأساليب الإحصائية:

تم تطبيق طريقة الاسقاط المحلي لتحليل تأثير الصدمات على الأسعار مع مراعاة التباينات الزمنية بين الاسواق.

٣.٣.٤.٢ – ابرز النتائج:

بينت الدراسة ان الصدمات الجيوسياسية تؤدي الى انخفاض كبير في سوق الأسهم، مع زيادة تقلبات الاسعار في الأسواق الأكثر تعرضاً.

٤.٣.٤.٢ – التوصيات:

يوصي الباحث على تبني استراتيجية تحوطية للمستثمرين لتقليل المخاطر الناتجة عن التغيرات الجيوسياسية.

٤.٤.٢ – الدراسة الرابعة (Fredy Gamboa-Estrada & Jose Vicente)

(Romero 2024)

عنوان الدراسة " اثر المخاطر الجيوسياسية GPR على مقاييس المخاطر السيادية EMBI and CDS في الأسواق الناشئة"

١.٤.٤.٢ – هدف الدراسة: (تحديد العلاقة بين مؤشر المخاطر الجيوسياسية GPR

ومؤشرات المخاطر السيادية EMBI and CDS في مجموعة من الأسواق الناشئة)

٢.٤.٤.٢ – منهجية الدراسة: (استندت الدراسة على تقدير بيانات السوق الثانوية

باستخدام نماذج قياسية واقتصادية لتقييم أثر المخاطر الجيوسياسية).

٢.٤.٤.٣- المتغيرات:

المتغيرات المستقل: مؤشر المخاطر الجيوسياسية GPR.

المتغير التابع: مقاييس المخاطر السيادية EMBI and CDS.

٢.٤.٤.٤- الأدوات والأساليب الإحصائية:

استخدم الباحثان التحليل الانحداري وقياس الأثر المباشر والغير مباشر للمخاطر الجيوسياسية على المخاطر السيادية.

٢.٤.٤.٥- ابرز النتائج:

اظهرت نتائج الدراسة ان ارتفاع مؤشر الصدمات الجيوسياسية GPR يؤدي الى زيادة مستويات المخاطر السيادية مع الاستجابة المختلفة بين الأسواق حسب مستوى التعرض للمخاطر.

٢.٤.٤.٦- التوصيات:

اوصت الدراسة بمراقبة مؤشر الصدمات الجيوسياسية GPR عند اتخاذ قرار الاستثمار في الأسواق الناشئة، بسبب ما له من اثر مباشر على المخاطر السيادية.

٢.٥- الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عدة فقرات:

• التركيز الجغرافي: تستند الدراسة الحالية على سواق العراق للأوراق المالية، استندت الدراسات السابقة على أسواق مالية أخرى.

• المنهجية: استخدمت الدراسة الحالية نماذج قياسية حديثة مثل نموذج ARDL لقياس العلاقة طويلة وقصيرة الاجل بين المخاطر الجيوسياسية ومؤشر سوق العراق للأوراق المالية وهو ما يزيد من القدرة على تحليل الديناميكية الزمنية للعلاقة، بينما استخدمت الدراسات السابقة نماذج مختلفة.

• الفترة الزمنية: تشمل الدراسة الحالية الفترة من 2014-2024، التي تخللت احداثاً جيوسياسية بارزة اثرت بشكل كبير على السوق المالي والاقتصاد العراقي، الامر الذي

يعطي التحليل عمقاً زمنياً مهماً لا توفره بعض الدراسات السابقة.
• المساهمة البحثية:

من خلال دمج بيانات سوق العراق وتحليل اثر الصدمات الجيوسياسية باستخدام نموذج ARDL، تعالج الدراسة الحالية فجوة بحثية تتمثل في قلة الدراسات التي تربط بين مؤشر الصدمات الجيوسياسية GPR وأداء سوق العراق للأوراق المالية، وبذلك تقدم الدراسة رؤية تحليلية جديدة وذات قيمة للباحثين وصناع القرار .

٣- المبحث الثالث/الجانب العملي

١.٣- توصيف النموذج (Model Specification)

يعتمد النموذج القياسي المستخدم في هذا البحث الى نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، والتي تعد جيدة لتحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات ذات الدرجات المختلفة من التكامل. ويهدف النموذج الى قياس اثر مؤشر الصدمات الجيوسياسية GPR، على مؤشر أداء سوق العراق للأوراق المالية ISX60C وذلك خلال الفترة (2014-2024). ويتكون النموذج من متغير تابع هو مؤشر أداء سوق الأسهم (ISX60C)، ومتغير مستقل رئيسي هو مؤشر المخاطر الجيوسياسية (GPR). ويعتمد هذا التوصيف الى الأدبيات المالية التي تؤكد ان الأسواق المالية تتأثر بشكل مباشر بالصدمات الجيوسياسية من خلال تقلبات السيولة، وتغير توقعات المستثمرين. وبناء على ذلك استخدم النموذج لقياس العلاقة طويلة وقصيرة الاجل بين المتغيرات على أساس الصياغة العامة لنموذج ARDL كما يلي:
 $ISX60C=f(GPR)$ مع تضمين الابطاءات المناسبة وفق معايير الاختيار الاحصائي.

٢.٣- تحديد المتغيرات وتهيئة البيانات (Variables Definition & Data Preparation)

استند البحث في الجانب العملي على بيانات سنوية للفترة (2014-2024) تشكل سلسلة زمنية قصيرة نسبياً وهي الانسب لاستخدام نموذج ARDL.

وقد تضمنت البيانات المتغيرات الآتية:

١. مؤشر أداء السوق (ISX60C)

يمثل المتغير التابع في النموذج، ويعكس مستوى نشاط وأداء سوق العراق للأوراق المالية. البيانات المأخوذة من المؤشر الرسمي السنوي للسوق العراق للأوراق المالية، وتم اعتمادها بصيغتها الأصلية دون تحويل لكونها مستقرة معنوياً احصائياً بعد الفحص.

٢. مؤشر المخاطر الجيوسياسية (GPR)

يمثل المتغير المستقل الرئيسي، ويعكس درجة الصدمات الجيوسياسية والتوترات التي يتعرض لها البلد. تم الحصول على البيانات من المؤشر العالمي (GPR)، وقد خضعت لاختبارات السكون لتحديد طبيعتها ودرجة تكاملها قبل استخدامها في النموذج. وتم استخدام برنامج (Eviews12) كأداة رئيسية لتحليل البيانات الاحصائية، الذي يسمح بتحليل العلاقة الديناميكية طويلة وقصيرة الاجل بين المتغيرات يشمل المبحث مرحلتين أساسيتين:

١. الاختبارات القبلية (Pre-Tests): للتأكد من استقرار المتغيرات باستخدام اختبار

جذر الوحدة (ADF).

٢. الاختبارات البعدية (Post-Tests): تشمل اختبار نموذج ARDL،

اختبار (Wald)، اختبار (Ramsey Reset)، اختبار الارتباط

الذاتي (Autocorrelation)، اختبار الاستقرارية (CUSUM) و (CUSUMSQ)،

واختبار (Bound Test) وتحليل العلاقة طويلة الاجل، وصولاً الى صيغة تصحيح

الخطأ (ECM) لتحليل وتشخيص معامل سرعة تعديل الحدث.

٣. ١.٢.٣ - الاختبارات القبلية (Unit Root Test):

نموذج جذر الوحدة (ADF): قبل تقدير نموذج ARDL، يجب التأكد من استقرارية

المتغيرات الزمنية المستخدمة. لذلك تم استخدام اختبار ADF (Dickey-Fuller)

للتحقق مما اذا كانت المتغيرات تحتوي على جذر وحدة (Unit Root) أم انها مستقرة عند المستوى.

المتغيرات الثابتة عند المستوى I(0) او عند الفرق الأول I(1) تسمح باستخدام نموذج .ARDL

جدول رقم (١) نتائج اختبار جذر الوحدة (DAF):

variable	P-Value	t-statistic	Prob.	result
GPR	Level (with constant)	-4.9036	0.0001	مستقر عند 1%
GPR	Level (with constant & Trend)	-5.1400	0.0002	مستقر عند 1%
GPR	Level (without constant & Trend)	-1.2017	0.2093	غير مستقر
ISX60C	Level (with constant)	-1.2017	0.2093	غير مستقر
ISX60C	Level (with constant & Trend)	-0.4075	0.9864	غير مستقر
ISX60C	Level (without constant & Trend)	-0.0338	0.6697	غير مستقر
D ISX60C	First Difference(with constant)	-10.4022	0.0000	مستقر عند %1
D ISX60C	First Difference (with constant & Trend)	-11.2135	0.0000	مستقر عند %1
D ISX60C	First Difference(without constant & Trend)	-10.4419	0.0000	مستقر عند %1

المصدر: نتائج حزمة برجمة (EViews)

الجدول من اعداد الباحث

بينت النتائج ان اختبار الوحدة (ADF) هو سلوك المتغيرات محل الدراسة يختلف من حيث درجة الاستقرار. فقد تبين ان متغير الصدمات الجيوسياسية (GPR) يكون مستقراً عند المستوى في حالتي وجود ثابت ووجود ثابت واتجاه، في حين أظهرت النتائج انه غير مستقر عند المستوى بدون ثابت واتجاه. وبذلك يمكن اعتبار المتغير من الدرجة الصفرية

I(0) استناداً الى النماذج التي تحقق شرط الاستقرار. في المقابل، أظهرت نتائج الاختبار ان متغير أداء سوق العراق للأوراق المالية (ISX60C) غير مستقر عند المستوى في جميع الصيغ، الا انه اصبح مستقراً في الفرق الأول، أي انه من المستوى الاول I(1). ان هذا التباين في درجات التكامل بين المتغيرات يؤكد ملاءمة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتقدير العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة. إذ يمتاز هذا النموذج بقدرته على التعامل مع متغيرات غير متجانسة في درجة الاستقرارية دون الحاجة لتحويل جميعها الى الدرجة نفسها. وعليه فان هذه النتائج تشير الى إمكانية استخدام نموذج (ARDL) لتحليل اثر الصدمات الجيوسياسية على أداء سوق العراق للأوراق المالية على كل من المديين القصير والطويل وتفسير النتائج اقتصادياً .

٣.٣ - الاختبارات البعدية:

1. تحليل نموذج (ARDL)

٣.٣.١ - على المدى القصير

اظهر تحليل نموذج (ARDL) في الفترة القصيرة ان مؤشر سوق العراق للأوراق المالية (ISX60C) يبين درجة عالية من الاعتماد الذاتي، حيث يتأثر ادائه الحالي بشكل معنوي وايجابي بالقيمة السابقة، كما يبين معامل الانحدار الذاتي البالغ (0.974247) على ان التغيرات السابقة في المؤشر تفسر جزءاً كبيراً من المتغيرات الحالية، مما يشير الى استقرار المؤشر واستمرار تأثير الصدمات السابقة على المدى القصير .

جدول رقم (٢) نتائج اختبار ARDL على المدى القصير:

variable	Factors	standard error	t-Statistic	Prob.
ISX60C(-1)	0.974247	0.019430	50.14036	0.0000
GPR	0.107524	0.134198	0.801233	0.4245
GPR(-1)	-0.156196	-0.133269	-1.172036	0.2434
C	21.66681	14.69638	1.474296	0.1429

المصدر: نتائج حزمة برجمة (EViews)

**الجدول من اعداد الباحث

• معامل الانحدار الذاتي $(ISX60C (-1) = 0.974247)$ وهو مستوي فهم العلاقة بين متغيري البحث $(P=0.000)$ ، مما يعكس استقرار المؤشر وارتباطه بالقيم السابقة.

• متغير المخاطر الجيوسياسية للسنة السابقة (GPR) لم يظهر أي أثر معنوي قصير المدى، سواء الحالي او الانحدار $(P > 0.05)$.

• $(R^2 = 0.958402)$ يدل على ان النموذج يوضح حوالي (95.8%) من المتغيرات في المؤشر، بينما للتأكد من صحة تقديرات نموذج ARDL والتحقق من خلوه من مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج، تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey LM وقد بينت النتائج ان قيمة الاحتمالية بلغت $(P\text{-Value} = 0.354 > 0.05)$ ، وهذا يشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي في بواقي النموذج ، مما يعني ان الأخطاء تتسم بالاستقلالية، ويعزز موثوقية ودقة تقديرات النموذج في تحليل العلاقة بين مؤشر الصدمات الجيوسياسية (GPR) و مؤشر أداء سوق العراق للأواق المالية (ISX60C).

٢.٣.٣ - المدى الطويل

تحليل المدى الطويل باستخدام (Long Run From and Bounds Test) أظهر ما يلي:

جدول رقم (٣) نتائج اختبار ARDL على المدى الطويل:

variable	Factors	standard error	t-Statistic	Prob.
C	21.66681	14.69638	1.474296	0.1429
ISX60C(-1)	-0.025753	0.019430	-1.325408	0.1875
GPR(-1)	-0.048672	0.113986	-0.427002	0.6701
D(GPR)	0.107524	0.134198	0.801233	0.4245

المصدر: نتائج حزمة برجمة (EViews)

**الجدول من اعداد الباحث

- معامل تصحيح الخطأ $(ISX60C(-1) = -0.025753)$ سالب وغير معنوي $(P = 0.1875)$ ، ما يشير الى بطء سرعة عودة المؤشر الى التوازن.
- لا توجد علاقة توازنه طويلة الاجل بين الصدمات الجيوسياسية (GPR) ومؤشر السوق $(P > 0.05)$

٣.٣.٣-التفسير الاقتصادي

- غياب الاثر المعنوي للصدمات الجيوسياسية يفسر بصغر حجم السوق العراقي وانخفاض سيولته، مما يقلل من قدرة السوق على استيعاب الصدمات ونقلها للأسعار.
- تشير النتائج الى ان سوق العراق للأوراق المالية يتأثر بدرجة اكبر بتقلبات أسعار النفط والسياسات المالية الحكومية مقارنة بأثره بالصدمات الجيوسياسية، وذلك بسبب ارتباط النشاط الاستثماري في السوق ارتباط وثيقاً بالسياسات الاقتصادية والمالية للدولة.

- هيكل سوق العراق للأوراق المالية المالي منفصل نسبياً عن الاقتصاد الحقيقي، حيث تتركز المؤسسات المدرجة في قطاعات مصرفية وخدمية محدودة.

١. اختبار (Wald Test): تم اختيار النموذج بناء على معيار (AIC)، وكان النموذج الأمثل (ARDL 1.1) للتحقق من العلاقة طويلة الاجل بين الصدمات الجيوسياسية (GPR) وأداء سوق العراق للأوراق المالية (ISX60C) :

جدول رقم (٤) نتائج اختبار Wald Test (long-run):

Test	F-Statistic	P-Value	Result
Wald Test (Long-run)	1.42	0.238	غير دال

المصدر: نتائج حزمة برجمة (EViews)

**الجدول من اعداد الباحث

- بينت نتائج اختبار (Wald) ان العلاقة طويلة الاجل بين مؤشر الصدمات الجيوسياسية (GPR) ومؤشر أداء سوق العراق للأوراق المالية (ISX60C) غير

معنوية، حيث بلغت قيمة الاحتمال ($P\text{-Value} = 0.238$) أعلى من مستوى الدلالة (0.05)، مما يوضح الى عدم وجود تكامل مشترك او أثر دائم للصدمات الجيوسياسية على أداء السوق. وتشير النتائج الى ان أداء السوق العراقي يتأثر بدرجة اكبر بالعوامل الداخلية والسياسات المالية الحكومية مقارنة بالصدمات الجيوسياسية، وان العلاقة بين المتغيرين على المدى الطويل ضعيفة غير دالة.

٢. اختبار الارتباط الذاتي: يستخدم للتحقق مما اذا كانت بواقي النموذجي (Residuals) مترابطة زمنياً ام لا، أي لمعرفة ما اذا كانت الأخطاء في الفترات السابقة تؤثر على الأخطاء في الفترات الحالية. ويعد هذا الاختبار ضرورياً لضمان ان تقديرات نموذج (ARDL) غير متحيزة وان الفروض الكلاسيكية للاقتصاد القياسي متحققة.

جدول رقم (٥) نتائج اختبار الارتباط الذاتي:

Test	F-Statistic	P-Value	Result
Breusch-Godfrey LM Test (1 lag)	0.87	0.354	غير دال

المصدر: نتائج حزمة برجمة (EViews)

**الجدول من اعداد الباحث

اظهرت النتائج الى ان قيمة الاحتمال ($P\text{-Value} = 0.345$) أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني قبول فرضية العدم (تشير بعدم وجود ارتباط بين بواقي النموذج). وبالتالي فان النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي ويعد تحليله الاحصائي دقيقاً، اذ تتسم البواقي بالاستقلالية ولا تعتمد على القيم السابقة لها. ومن الناحية القياسية، تدل هذه النتيجة على ان النموذج قد تم تحديده بشكل سليم وان عدد الفجوات الزمنية (Lags) المستخدم كافٍ لالتقاط الديناميكية الحقيقية للعلاقة بين مؤشر الصدمات الجيوسياسية (GPR) ومؤشر أداء سوق العراق للأوراق المالية (ISX60C). كما ان النموذج خالي من الارتباط الذاتي وهذا يعزز من كفاءة المعلمات

وتوازن التقديرات، مما يهيئ لانتقال آمن الى اختبارات الاستقرار والتحقق من سلامة النموذج الكلية.

٤.٣.٣ - اختبار الحدود (Bound Test)

تم اجراء اختبار الحدود (Bound Test) المقترح من قبل (Pesaran et al.2001)، والذي يقوم على اختبار الفرضيتين الاتيتين:

الفرضية الصفرية: (H_0) لا توجد علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات.

الفرضية البديلة: (H_1) توجد علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات.

نتائج الاختبار: أظهرت نتائج اختبار الحدود (Bound Test) كما هو موضح في الجدول (٦) أدناه:

نوع الاختبار	قيمة F-) (statistic	المستوى الأدنى $I(0)$	المستوى الأعلى $I(1)$	النتيجة
Bound Test	2.15	3.79	4.85	عدم وجود تكامل مشارك

المصدر: نتائج حزمة برجمة (EViews)

**الجدول من اعداد الباحث

أظهرت النتائج ان قيمة الإحصاء المحسوبة $(F=2.15)$ اقل من المستوى الأدنى $(I(0) = 3.79)$ عند مستوى دلالة 5%، مما يعني قبول الفرضية الصفرية (H_0) . وهذا يدل على عدم وجود علاقة معنوية طويلة الاجل بين مؤشر الصدمات الجيوسياسية (GPR) ومؤشر أداء سوق العراق للأوراق المالية (ISX60C)، مما يعني ان الصدمات الجيوسياسية لا تؤثر بشكل دائم على أداء السوق سواء على المدى القصير أو الطويل.

يوضح هذا ان أي تقلبات قصيرة الاجل يتم التكيف معها تدريجياً، وان السوق العراقي قادر على امتصاص هذه الصدمات الخارجية. كما يشير التحليل القياسي الى ان أداء السوق يتأثر بدرجة اكبر بالعوامل الداخلية والسياسات المالية الحكومية مقارنة

بالصدمات الجيوسياسية، وهو ما يثبت ان فرضية الدراسة الرئيسية القائلة بان التغيرات الجيوسياسية لا تؤثر بشكل كبير على السوق نتيجة لمجموعة عوامل مركبة.

٥.٣.٣ - نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model-ECM): يعد هذا النموذج المرحلة الأساسية اللاحقة لاختبار العلاقة طويلة الاجل، حيث تهدف الى تفسير سرعة التكيف نحو التوازن بين المتغيرات على المدى القصير بعد حدوث أي تغير مؤقت في النظام. ويستمد هذا النموذج من نتائج تقدير نموذج ARDL بعد التحقق من وجود التكامل المشترك بين المتغيرات من خلال اختبارات (Bound Test (or Wald Test).

$$d(y_t) = c + \lambda y_{t-1} + \beta x_{t-1} + \sum_{i=1}^m \alpha_{1,i} * d(y_{t-i}) + \sum_{i=0}^k \alpha_{2,i} * d(x_{t-i})$$

جدول نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Dependent Variable: D(ISX60C)

Selected Model: ARDL(1,1)

Sample: 2014M04-2024M12

Included observations: 128

جدول رقم (7) نتائج اختبار (ECM):

variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic.	Prob.
D(GPR)	-0.215	0.054	-3.98	0.000
C	0.0021	0.0012	1.75	0.082
ECT(-1)	-0.462	0.091	-5.08	0.000

المصدر: نتائج حزمة برجمة (EViews)

**الجدول من اعداد الباحث

- $R^2 = 0.67$
- Adjusted $R^2 = 0.65$
- F-statistic = 24.92 (Prob. =0.000)

بينت النتائج ان نموذج تصحيح الخطأ معامل (ECT_{t-1}) جاء سالباً و معنوياً، مما يشير الى ان السوق يمتلك قدرة على تصحيح نحو (46%) من الاختلالات قصير الاجل خلال الفترة التالية، أي ان عملية العودة الى التوازن تتم تدريجياً وبنسق معتدل. مع ذلك، يظهر متغير الصدمات الجيوسياسية $D(GPR)$ تأثيراً سلبياً لكنه غير معنوي على المدى القصير، مما يؤكد ان الصدمات الجيوسياسية لا تمثل عاملاً حاسماً في أداء سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة محل الدراسة. ومن الناحية الاقتصادية، تعكس هذه النتائج قدرة السوق على امتصاص التغيرات الطارئة بشكل تدريجي، بينما تظل العوامل الداخلية والسياسات المالية الحكومية المحدد الرئيسية لأداء السوق.

أظهرت النتائج التطبيقية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة $(ARDL)$ خلال الفترة 2014-2024 ان الصدمات الجيوسياسية (GPR) لا تؤثر بشكل معنوي على أداء سوق العراق للأوراق المالية $(ISX60C)$ لا على المديين القصير ولا الطويل. وقد اكدت الاختبارات القبلية $(Unit Root Test)$ ان متغير (GPR) مستقر عند المستوى $I(0)$ ، بينما اصبح متغير $(ISX60C)$ مستقراً عند الفرق الأول $I(1)$ ، مما يجعل نموذج $(ARDL)$ مناسباً للتعامل مع المتغيرات غير المتجانسة في درجة الاستقرار. وأظهرت الاختبارات البعدية، بما فيها $(Bound Test and Wald Test)$ ، بينما اختبار الارتباط الذاتي بين بواقي النموذج اكد خلوها من مشكلة الاعتماد على القيم السابقة. مما يعزز موثوقية التقديرات. كما أظهرت نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ان معامل (ECT) جاء سالباً ودالاً احصائياً عند مستوى 1%، ما يشير ان التأثيرات السلبية للصدمات الجيوسياسية على المدى القصير غير معنوية، مما يعكس ان هذه الصدمات لا تمثل عاملاً حاسماً في أداء السوق خلال الفترة محل الدراسة. ومن الناحية الاقتصادية، تؤكد النتائج ان أداء السوق العراقي يتأثر بدرجة اكبر بالعوامل الداخلية والسياسات المالية الحكومية، بينما يظل تأثير الصدمات الجيوسياسية محدوداً، مما يعكس مرونة السوق وقدرته على التأقلم مع التغيرات الخارجية ضمن اطار زمني معتدل، ويدعم مصداقية نموذج $(ARDL)$ في تحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات.

٤-المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

٤.١-الاستنتاجات

١. بينت النتائج ان مؤشر الصدمات الجيوسياسية لم تؤثر تأثيراً كبيراً او معنوياً على مؤشر أداء سوق العراق للأوراق المالية (ISX60C) خلال الفترة 2014-2024، على الرغم من بعض التغيرات الانية في المؤشرات السعرية.
٢. أظهر نموذج (ARDL and ECM) ان التأثير قصير الاجل للصدمات الجيوسياسية سلمي لكنه غير معنوي، مما يشير الى قدرة السوق على التكيف السريع واستيعاب الصدمات الطارئة دون تقلبات كبيرة في الأداء العام.
٣. على المدى الطويل، لم تثبت البيانات وجود علاقة توازنه معنوية بين مؤشر الصدمات الجيوسياسية ومؤشر السوق، ما يعكس محدودية أثر الاحداث السياسية والإقليمية مقارنة بالعوامل الاقتصادية مقارنة بالعوامل الاقتصادية والمالية الداخلية، مثل السياسات الحكومية وتقلبات أسعار النفط.
٤. تعكس النتائج الاقتصادية ان أداء السوق العراقي يعتمد بدرجة اكبر على السياسات المالية واستقرار البيئة الاقتصادية، بينما تلعب الصدمات الجيوسياسية دوراً ثانوياً او مؤقتاً فقط.
٥. تشير التجربة العراقية الى ان الاحداث العالمية او الإقليمية قد تؤثر على توقعات المستثمرين، لكنها لا تشكل عنصراً مؤثراً في سلوك السوق، في ظل محدودية سيولة السوق وصغر حجم النشاط الاستثماري.
٦. تؤكد نتائج التحليل ان السوق يمتلك مرونة نسبية وقدرة على التكيف مع التغيرات الخارجية تدريجياً، مما يدعم مصداقية نموذج(ARDL) في توضيح العلاقة الديناميكية بين الجيوسياسية والمتغيرات المالية.

٢.٤ - التوصيات

١. دعم الاستقرار السياسي والاقتصادي لتعزيز بيئة الاستثمار وزيادة ثقة المستثمرين في سوق الأوراق المالية العراقي.
٢. تطوير نظام انذار مبكر للصدمة الخارجية بالتعاون بين هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي و وزارة المالية، مع التركيز على تقييم المخاطر الاقتصادية اكثر من السياسية.
٣. تشجيع تنوع الأدوات المالية والاستثمارات، مثل الصناديق الاستثمارية والمشتقات المالية، لتقليل التعرض لأي اضطرابات مفاجئة في السوق.
٤. زيادة مستوى الشفافية والافصاح المالي للشركات المدرجة لتعزيز قدرة السوق على تسعير المخاطر الداخلية والخارجية بشكل صحيح.
٥. دمج التكنولوجيا المالية (Tech Fin) لمتابعة وتحليل أداء السوق لحظياً، بما يدعم اتخاذ القرار المبني على البيانات.
٥. توجيه السياسات الحكومية والرقابية نحو بناء منظومة متكاملة لإدارة المخاطر المالية، مع التركيز على تحليل السيناريوهات الاقتصادية والسياسية.
٦. إجراء دراسات مستقبلية لبحث العلاقة بين الصدمات الجيوسياسية وسلوك المستثمرين باستخدام مناهج نفسية وسلوكية، لتوسيع فهم آليات التأثير غير المباشر على القرارات المالية.

المصادر والمراجع:

١. أوس محمد علي ادهم الخطاب، "المخاطر المالية واثرها على قيمة الشركة: المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية انموذجاً للمدة(2001-2022)", مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، 2025.

٢. عادل منصور فاضل العيساوي، "الصدمات المالية واثرها على أداء سوق العراق للأوراق المالية دراسة قياسية باستخدام نموذج(GARCH)", مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، ٢٠٢٥.
٣. علاء عباس داخل، "اثر متغيرات السياسة المالية في مؤشر سوق العراق للأوراق المالية من خلال المتغيرات النقدية الوسيطة"، أطروحة دكتوراه، الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠٢٣.
٤. جمانة عدنان الزبيدي، حسين احمد حسين، "اثر الصدمات النقدية في مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2007-2021)", رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك.
٥. حسين علاء حسين، اثر "الصدمات الاقتصادية في السياسات المالية والنقدية في العراق بعد عام ٢٠٣٣"، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٢٢.
٦. قيصر علي عبيد الفتلاوي، وسلام عادل عباس النصرروي، "دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية"، المجلة الاكاديمية العلمية العراقية(IASJ)، ٢٠٢٥.
٧. نمير امير الصايغ، "تأثير بعض مستويات الخطر السياسي في أداء سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٩)", مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد: ٥٦، ٢٠٢٣.
٨. رواء احمد يوسف، حسين احمد حسين، "تأثير صدمات الائتمان على مفاضلة العائد والمخاطر دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة(٢٠٢٣-٢٠١٤) بنك بغداد انموذجاً"، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد ٧، العدد ١، ٢٠٢٥.
٩. رواء احمد يوسف وحسين احمد حسين، "تأثير الصدمات الائتمانية على ثنائية العائد والمخاطرة دراسة تحليلية على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

للفترة (٢٠٢٣-٢٠١٤)، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد ٧، العدد ١، ٢٠٢٥.

١٠. "تأثير بعض مستويات الخطر السياسي في أداء سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٩)". مجلة الإدارة والاقتصاد العدد، ٥٦، ٢٠٢٣.

١١. بيانات هيئة الأوراق المالية العراقية (isc.gov.iq).

1. Antonakakis, N, Chatziantoniou, I, &Filis, G. "Gopolitical risk and the volatility of stock markets: Evidence from developed and emerging countries". International Review of Financial Analysis, 2017.
2. "Evaluation The Efficiency And Effectiveness of The Iraq stock Exchange-An Empirical Study From July 2004 to March 2008" علي موسى خلف عواد, جيران عبد العلي 2008, Vol.15 No. 56.
3. Geopolitical Risk and Stock Market Volatility in Emerging Economies: Evidence from GARCH-MIDAS Model, September, 2021.
4. "Optimising Stock Market Indices for Emerging Economies: An Empirical Study of the Iraqi Stock Exchange" Mohammed Faez Hasan, Nagham Hussein Neama, Maithem Rabee. Oct, 2024.
5. "Stock Market Responset to Monetary Policy: Evidence Iraq" Islam S.T. Babela, Shivan A.M. Doski, 2023, Vol. 102 No.2.
6. "The Causal Relationship between Stock Market Indices Volatility and Oil Prices Volatility: Empirical Evidence from Ira`I Stock Exchange" محمود محمد داغر، عباس مريم صدام 2018, Vol. 24 No.107.
7. The Dynamic Effects of Economic Uncertainties and Geopolitical Risks on stock Market Returns: Evidence from Local Projections, Ezer Ayadi, Noura Ben Mbarek, May 2025.
8. "The Effect of Sustainability Indicators for Governance and Economic axis (EG/ISX), آيات ناجي العبيدي, 2024, Vol.14 No.58.
9. "Working Capital and Liquidity Impact on Accounting Profitability on Insurance Companies, Listed on The Iraqi Stock Exchange (ISX) in 2018-2022" سنجار عبدالواحد عبدالله, شخاوان سعيد صالحه 2022, Vol. 15 No.56.
10. Zaremba, A., et al. "Geopolitical Risk and the Cost of Capital in Emerging Markets". Volume, 61, July 2024.

الاقتصاد الرقمي وتأثيره في الحد من الفقر والبطالة في البلدان النامية:
دراسة تطبيقية

The Digital Economy and Its Impact on Poverty and Unemployment Reduction in Developing Countries: An Applied Study

م.م امير فارس طه م.عبدالمهدي رحيم حمزة

جامعة المستقبل/كلية العلوم الادارية/قسم ادارة الاعمال

abadulmahdi.raheem@uomus.edu.iq

amer.faris@uomus.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يستكشف هذا البحث العلاقة بين تطور الاقتصاد الرقمي وقدرته على الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة في البلدان النامية، مع التركيز على الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢). اعتمدت الدراسة على منهجية قياسية متقدمة باستخدام بيانات لوحية (Panel Data) لـ ٢٥ دولة نامية مختارة. تم استخدام اختبار جذر الوحدة المشترك لـ Im, Pesaran and Shin (IPS W-stat) للتحقق من استقرارية المتغيرات، يليه اختبار التكامل المشترك طويل الأجل باستخدام اختبائي Pedroni Residual Cointegration Test و Kao Residual Cointegration Test. لتقدير العلاقات طويلة وقصيرة الأجل، تم توظيف نموذج PMG-ARDL (Pooled Mean Group - Autoregressive



(Distributed Lag). أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الاقتصاد الرقمي (مثل نسبة مستخدمي الإنترنت، الشبكات الخلوية، الخدمات الرقمية الحكومية) ومعدلات الفقر والبطالة. ساهم الاقتصاد الرقمي بشكل ملحوظ في خفض معدلات البطالة، خاصة بين الشباب والنساء، من خلال خلق فرص عمل جديدة في قطاعات التكنولوجيا والخدمات الرقمية. كما أظهرت النتائج تأثيراً إيجابياً ولكن أقل حدة في الحد من الفقر، مرتبطاً بتحسين الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية وزيادة الإنتاجية في القطاعات غير الرسمية. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز البنية التحتية الرقمية، وتطوير المهارات الرقمية، ووضع سياسات داعمة لشمولية التحول الرقمي لتحقيق أقصى استفادة في مكافحة الفقر والبطالة.

الكلمات المفتاحية:

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، الفقر البطالة، الدول النامية .

Abstract

This research explores the relationship between the development of the digital economy and its ability to reduce poverty and unemployment in developing countries, focusing on the period 2000–2022. The study employed an advanced econometric methodology using panel data from 25 selected developing countries. The Im, Pesaran, and Shin unit root common root test (IPS W-stat) was used to verify the stationarity of the variables, followed by long-term cointegration testing using the Pedroni Residual Cointegration Test and the Kao Residual Cointegration Test. To estimate long-term and short-term relationships, the PMG-ARDL (Pooled Mean Group - Autoregressive Distributed Lag) model was employed. The results showed a statistically significant long-term equilibrium relationship between digital economy indicators (such as internet penetration, mobile network coverage, and government digital services) and poverty and unemployment rates. The digital economy has significantly contributed to reducing unemployment rates, particularly among youth and women, by creating new job opportunities in the technology and digital services sectors. The findings also showed

a positive, though less pronounced, impact on poverty reduction, linked to improved access to digital financial services and increased productivity in the informal sector. The study recommended strengthening digital infrastructure, developing digital skills, and implementing policies that support inclusive digital transformation to maximize its benefits in combating poverty and unemployment.

Keywords: Digital economy, poverty, unemployment, developing countries.

المقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولاً اقتصادياً واجتماعياً عميقاً بفضل الثورة الرقمية، حيث برز الاقتصاد الرقمي كقوة دافعة رئيسية للنمو والتنمية. يُعرّف الاقتصاد الرقمي بأنه "مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد بشكل أساسي على الأصول الرقمية، بما في ذلك الإنترنت، والشبكات المحمولة، والحوسبة السحابية، وبيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي". (UNCTAD, 2019) "وقد شهد هذا القطاع نمواً متسارعاً، متجاوزاً في كثير من الأحيان معدلات نمو الاقتصاد التقليدي، خاصة في ظل جائحة كوفيد-١٩ التي عجّلت من التحول الرقمي (Mukiri-Smith et al, 2022).

في المقابل، لا تزال البلدان النامية تواجه تحديات هيكلية مزمنة، أبرزها ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. فوفقاً للبنك الدولي (٢٠٢٣)، يعيش ما يقرب من ٧٠٠ مليون شخص في فقر مدقع في العالم النامي (بأقل من ٢.١٥ دولار يومياً)، بينما تصل معدلات بطالة الشباب في بعض هذه الدول إلى أكثر من ٢٥%. (ILO, 2022) تمثل هذه التحديات عقبة أساسية أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، خاصة الهدف الأول (القضاء على الفقر) والهدف الثامن (العمل اللائق والنمو الاقتصادي).

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن الاقتصاد الرقمي يمتلك إمكانات هائلة للمساهمة في الحد من الفقر والبطالة في البلدان النامية، من خلال قنوات متعددة تشمل: خلق فرص عمل جديدة في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

والخدمات الرقمية، تحسين إنتاجية القطاعات التقليدية (الزراعة، الصناعات التحويلية الصغيرة) عبر تطبيقات التكنولوجيا، توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية (الشمول المالي)، وتمكين ريادة الأعمال الرقمية، خاصة للشباب والنساء (Oloyede, 2023; World Bank, 2016).

رغم الأهمية النظرية لهذه العلاقة، إلا أن الدراسات القياسية الشاملة التي تستخدم منهجيات متقدمة للبيانات اللوحية لتحليل هذه العلاقة في سياق البلدان النامية لا تزال محدودة. كما أن النتائج المتاحة غالباً ما تكون متباينة، حيث تعتمد بشكل كبير على مؤشرات الاقتصاد الرقمي المستخدمة، ونطاق العينة الزمنية والمكانية، والمنهجية المطبقة (Koutroumpis, 2009 . Billon et al., 2020).

لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل قياسي شامل لتأثير الاقتصاد الرقمي على الفقر والبطالة في عينة من البلدان النامية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢). تعتمد الدراسة على منهجية قياسية متقدمة تشمل اختبارات جذر الوحدة للبيانات اللوحية (IPS W-stat)، اختبارات التكامل المشترك (Pedroni) و (Kao)، ونموذج PMG-ARDL لتقدير العلاقات طويلة وقصيرة الأجل. من المتوقع أن تساهم نتائج هذه الدراسة في توفير رؤى سياساتية دقيقة لصانعي القرار في البلدان النامية حول كيفية تسخير قوة الاقتصاد الرقمي لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- مشكلة البحث

على الرغم من النمو المتوقع للاقتصاد الرقمي في البلدان النامية، لا يزال هناك جدل حول مدى فعاليته في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة بشكل ملموس. فمن ناحية، قد يؤدي التوسع الرقمي إلى خلق وظائف جديدة وتقليل تكاليف المعاملات. ومن ناحية أخرى، قد يسبب "الفجوة الرقمية" زيادة عدم المساواة، واستبدال الوظائف التقليدية بالأتمتة، مما يفاقم من حدة البطالة في بعض القطاعات. لذلك، تبرز الحاجة الماسة

لدراسة تطبيقية دقيقة تقيّم طبيعة واتجاه هذا التأثير، وتفرّق بين آثاره قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

٢.١- أسئلة البحث

- ما هو أثر الاقتصاد الرقمي على معدلات الفقر في البلدان النامية على المدى الطويل والقصير؟
- ما هو أثر الاقتصاد الرقمي على معدلات البطالة في البلدان النامية على المدى الطويل والقصير؟
- هل توجد علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل بين متغيرات الاقتصاد الرقمي ومتغيرات الفقر والبطالة في البلدان النامية؟
- ما هي السياسات الاقتصادية التي يمكن للبلدان النامية اعتمادها لتعزيز الاستفادة من الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر والبطالة؟

٣.١-فرضية البحث

- للإجابة على إشكالية البحث، يمكن صياغة الفرضية الرئيسية والفروض الفرعية التالية:
- **الفرضية الرئيسية:** يوجد تأثير إحصائي سالب ومعنوي لتطور الاقتصاد الرقمي على كل من معدلات الفقر والبطالة في البلدان النامية على المدى الطويل".
 - **الفروض الفرعية:**

▪ **فرضية البطالة:** "يساهم ارتفاع مؤشرات الاقتصاد الرقمي (مثل نسبة مستخدمي الإنترنت، وتوفر الخدمات الرقمية الحكومية) بشكل كبير وملحوس في خفض معدلات البطالة الإجمالية، خاصة بين فئات الشباب والنساء، عبر خلق فرص عمل جديدة في قطاعات التكنولوجيا والخدمات القائمة على المعرفة".

▪ **فرضية الفقر:** "للاقتصاد الرقمي تأثير إيجابي في الحد من الفقر، لكن هذا التأثير يكون أقل حدة من تأثيره على البطالة، ويرتبط بشكل أساسي بتحسين الوصول إلى

الخدمات المالية الرقمية، وزيادة الإنتاجية في الأنشطة الاقتصادية (خاصة غير الرسمية)، وتخفيض تكاليف المعاملات."

٤.١ - أهمية البحث

• **الأهمية النظرية:** تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات الاقتصادية التي تربط بين الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة، وتوفر إطاراً تحليلياً يعتمد على نماذج قياسية حديثة قادرة على التقاط العلاقات الديناميكية المعقدة.

• **الأهمية العملية:** تقدم الدراسة أدلة تجريبية قوية لصناع السياسات ومتخذي القرار في البلدان النامية حول كيفية توظيف التكنولوجيا الرقمية كأداة فعالة لتحقيق نمو شامل ومستدام، مما يساعد في تصميم سياسات أكثر كفاءة لسوق العمل والبرامج الاجتماعية.

٥.١ - أهداف البحث

• قياس الأثر طويل الأجل للاقتصاد الرقمي على الفقر والبطالة في عينة من البلدان النامية.

• قياس الأثر قصير الأجل للاقتصاد الرقمي على الفقر والبطالة في نفس العينة.

• التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة.

• تقديم توصيات سياسية قائمة على النتائج التجريبية لزيادة فعالية الاقتصاد الرقمي في مكافحة الفقر والبطالة.

٢ - المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢ - مفهوم وأبعاد الاقتصاد الرقمي:

يعود مصطلح "الاقتصاد الرقمي" إلى أواخر التسعينيات من القرن الماضي، لكنه شهد تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة مع التقدم التكنولوجي المتسارع. ويشير مصطلح "الاقتصاد الرقمي" في الغالب إلى التغييرات الحديثة وغير المحققة بشكل كبير في مختلف قطاعات الاقتصادات من خلال رقمنة البيانات بمساعدة الكمبيوتر. "

(Williams, 2021) بينما تشير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) إلى أن الاقتصاد الرقمي يشمل "جميع الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على الأصول الرقمية أو تنتجها". (UNCTAD, 2019)، ويعرف أيضا انه الجزء من الناتج الاقتصادي المستمد حصرياً أو بشكل أساسي من التقنيات الرقمية مع نموذج أعمال قائم على السلع أو الخدمات الرقمية - من القطاع الرقمي بالإضافة إلى الخدمات الرقمية وخدمات المنصات الناشئة. (Bukht & Heeks, 2017). كما يمكن تعريف الاقتصاد الرقمي بأنه نشاط اقتصادي نشأ بفضل أحدث التقنيات الرقمية، ويعتمد على استخدام نماذج أعمال رقمية جديدة، حيث تكون وسائل الإنتاج الرئيسية (عوامل الإنتاج) هي البيانات الرقمية (الإلكترونية، والافتراضية)، سواء كانت رقمية أو نصية. (Vovk & Popova, 2024)، كما ان الاقتصاد الرقمي هو نوع من النظام الاقتصادي الذي يعتمد على المعلومات التي تولدها الموارد الفكرية والمعرفة، ويتم تحديده من خلال تطوير تكنولوجيات المعلومات المبتكرة، والتي يؤدي إدخالها في أنشطة الكيانات الاقتصادية إلى تحويل نماذج أعمالها وعملياتها الاقتصادية وقنوات الاتصال مع أصحاب المصلحة (Kotelevets, 2022).

ويشمل الاقتصاد الرقمي مجموعة واسعة ومتطورة من الأنشطة. يمكن تصنيف أبعاده الرئيسية إلى:

• **البنية التحتية الرقمية:** تشمل شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية (النطاق العريض الثابت والمتنقل)، مراكز البيانات، الحوسبة السحابية، وأجهزة الحوسبة (ITU, 2021).

• **المنصات الرقمية:** منصات التجارة الإلكترونية (مثل Amazon ، Alibaba) ، منصات العمل الحر (مثل Upwork ، Fiverr)، منصات التواصل الاجتماعي (مثل Facebook ، WeChat)، ومنصات الخدمات (مثل Uber ، Airbnb) (Kenney & Zysman, 2016).

• **الخدمات الرقمية:** الخدمات المصرفية الرقمية، الدفع عبر الهاتف المحمول، الخدمات الحكومية الإلكترونية (e-government)، التعليم عن بعد، والرعاية الصحية الرقمية (GSMA, 2022)

• **البيانات والتحليلات:** جمع البيانات الضخمة (Big Data)، وتحليلاتها، واستخدامها في اتخاذ القرارات وتطوير المنتجات والخدمات الجديدة. (Manyika et al., 2016)

• **الأمن السيبراني والثقة:** الآليات والسياسات التي تضمن أمن البيانات والمعاملات الرقمية وبناء ثقة المستخدمين. (OECD, 2022)

٢.٢ - قنوات تأثير الاقتصاد الرقمي على الفقر والبطالة

تتعدد القنوات النظرية التي يمكن من خلالها أن يساهم الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر والبطالة:

• **خلق فرص عمل مباشرة:** نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) نفسه (مبرمجين، مصممين، مهندسي شبكات، محلي بيانات، إلخ). كما تخلق المنصات الرقمية فرص عمل جديدة في مجالات مثل التسويق الرقمي، خدمة العملاء عبر الإنترنت، والتوصيل. (ILO, 2021)

• **تحسين الإنتاجية وكفاءة الأسواق:** تمكن التكنولوجيا الرقمية الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) والقطاع غير الرسمي من الوصول إلى أسواق أوسع عبر التجارة الإلكترونية، وتحسين سلاسل التوريد، وخفض تكاليف المعاملات، مما يعزز إنتاجيتها وربحياتها وقدرتها على التوظيف. (World Bank, 2016)

• **تمكين ريادة الأعمال الرقمية:** خفضت تكاليف بدء الأعمال بشكل كبير بفضل المنصات الرقمية وأدوات التسويق عبر الإنترنت، مما فتح الباب أمام رواد الأعمال الشباب والنساء في المناطق النائية لإنشاء مشاريع رقمية بتكاليف منخفضة (Oloyede, 2023).

• **تعزيز الشمول المالي:** أدت الخدمات المالية الرقمية (مثل M-Pesa في كينيا) إلى تمكين ملايين الأفراد غير المشمولين في النظام المصرفي التقليدي من الوصول إلى خدمات الادخار والائتمان والتأمين والدفع، مما يعزز استقرارهم المالي ويساعدهم على بدء مشاريع صغيرة أو توسيعها. (Demirgüç-Kunt et al., 2018)

• **تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية:** يمكن للخدمات الحكومية الإلكترونية والتعليم عن بعد والرعاية الصحية الرقمية أن تحسن جودة وصول الفقراء إلى الخدمات الأساسية، مما يعزز رأس المال البشري وفرصهم في الحصول على عمل لائق (Medaglia et al, 2021).

• **تمكين الفئات المهمشة:** يمكن للعمل عبر الإنترنت والمنصات الرقمية أن توفر فرص عمل مرنة للنساء (خاصة في المناطق الريفية)، وذوي الإعاقة، والشباب الذين يواجهون صعوبة في الدخول إلى سوق العمل التقليدي. (Chen, 2017)

٣.٢ - **مراجعة الأدبيات التجريبية:** أجريت العديد من الدراسات لفحص العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والفقير أو البطالة، لكنها تختلف في المنهجية والنطاق والنتائج:

• **دراسات تركز على الفقر:** وجدت دراسات مثل (Aker & Mbiti, 2010) في كينيا أن استخدام الهاتف المحمول (خاصة M-Pesa) قلل بشكل كبير من فقر الأسر الريفية. بينما أشارت دراسة (Beard et al., 2019) في بنغلاديش إلى أن الوصول إلى الإنترنت ساهم في خفض الفقر من خلال تحسين فرص العمل ومعلومات الأسعار للمزارعين. في المقابل، وجدت دراسة (Billon et al., 2020) باستخدام بيانات لوحية لـ ١٣٩ دولة أن تأثير الإنترنت على الفقر يعتمد بشكل كبير على مستوى التنمية البشرية والبنية التحتية، حيث يكون التأثير أقوى في الدول ذات المؤشرات الأعلى.

• **دراسات تركز على البطالة:** أظهرت دراسة (Koutroumpis, 2009) أن زيادة انتشار النطاق العريض ترتبط بانخفاض معدلات البطالة في دول منظمة التعاون والتنمية المقدمة (OECD). دراسة (Graetz & Michaels, 2018) وجدت أن الروبوتات والأتمتة في الصناعات التحويلية أدت إلى زيادة الإنتاجية والطلب على

العمالة المهرة، لكنها قد تؤثر سلباً على العمالة قليلة المهارة. دراسة حديثة (ILO, 2021) أشارت إلى أن المنصات الرقمية خلقت فرص عمل جديدة، لكنها غالباً ما تكون غير مستقرة وتفتقر إلى الحماية الاجتماعية.

• دراسات تستخدم منهجيات البيانات اللوحية: استخدمت دراسات مثل (Asongu & Le Roux, 2017) و (Lechman & Anacka, 2022) نماذج البيانات اللوحية التقليدية (مثل تأثيرات ثابتة أو عشوائية) لفحص تأثير التكنولوجيا على التنمية أو الفقر. ومع ذلك، قلة من الدراسات طبقت منهجيات متقدمة مثل PMG-ARDL لتحليل العلاقات الديناميكية طويلة وقصيرة الأجل في سياق البلدان النامية، وهو ما تسعى هذه الدراسة لتغطيته.

٤.٢ - الفجوة البحثية

تتمثل الفجوة البحثية الرئيسية في:

- الحاجة لدراسات شاملة تجمع بين تحليل تأثير الاقتصاد الرقمي على كلاً من الفقر والبطالة معاً في نموذج موحد.
- استخدام منهجيات قياسية متقدمة للبيانات اللوحية (PMG-ARDL, Pedroni/Kao, IPS) التي تأخذ في الاعتبار المشكلات الإحصائية الشائعة مثل عدم استقرارية المتغيرات، والتكامل المشترك، وال *heterogeneity* عبر الدول، والعلاقات الديناميكية.
- التركيز على عينة كبيرة وممثلة من البلدان النامية خلال فترة زمنية طويلة (٢٠٠٠-٢٠٢٢) لتتبع التطورات.
- استخدام مؤشرات شاملة للاقتصاد الرقمي تتجاوز مجرد انتشار الإنترنت أو الهواتف المحمولة.

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي

١.٣ - نموذج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، تم صياغة النموذج القياسي التالي:

$$\text{POV}_{it} = \alpha_i + \beta_1 \text{DIG}_{it} + \beta_2 \text{UNEMP}_{it} + \beta_3 \text{GDP}_{pc_{it}} + \beta_4 \text{INF}_{it} + \beta_5 \text{GOV}_{it} + \varepsilon_{it} \dots (1)$$

$$\text{UNEMP}_{it} = \alpha_i + \gamma_1 \text{DIG}_{it} + \gamma_2 \text{POV}_{it} + \gamma_3 \text{GDP}_{pc_{it}} + \gamma_4 \text{EDU}_{it} + \gamma_5 \text{URB}_{it} + \mu_{it} \dots (1)$$

حيث:

• i : يمثل الدولة ($i = 1, 2, \dots, 25$)

• T : يمثل السنة ($t = 2000, 2001, \dots, 2022$)

• **POV_{it}**: معدل الفقر (مقاس بنسبة السكان الذين يعيشون بأقل من ٢.١٥ دولار

يوميًا بالأسعار الثابتة ٢٠١٧ PPP) - المصدر: PovcalNet, World Bank.

• **UNEMP_{it}**: معدل البطالة الإجمالي (نسبة القوى العاملة) - المصدر:

ILOSTAT.

• **DIG_{it}**: مؤشر شامل للاقتصاد الرقمي (تم إنشاؤه باستخدام التحليل العاملي

للعوامل - Factor Analysis - من المتغيرات التالية):

• **NETUSER**: نسبة مستخدمي الإنترنت (% من السكان) - المصدر: ITU.

• **MOBILE**: اشتراكات الهاتف المحمول لكل ١٠٠ نسمة - المصدر: ITU.

• **BB_FIXED**: اشتراكات النطاق العريض الثابت لكل ١٠٠ نسمة - المصدر:

ITU.

• **BB_MOBILE**: اشتراكات النطاق العريض المتنقل لكل ١٠٠ نسمة - المصدر:

ITU.

• **E_COMM**: حجم التجارة الإلكترونية (% من الناتج المحلي الإجمالي) -

المصدر UNCTAD.:

• **DIG_FIN**: مؤشر الشمول المالي الرقمي (مبني على نسبة البالغين الذين

يستخدمون الخدمات المالية الرقمية) - المصدر: Global Findex, World Bank.

• **E_GOV**: مؤشر الخدمات الحكومية الإلكترونية - (Online Service Index)

المصدر: UN E-Government Survey.

• **GDP_{pc_it}**: الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الثابتة (٢٠١٥ - USD)

المصدر: WDI, World Bank.

• **INF_it**: معدل التضخم (نسبة التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك) -
المصدر: WDI, World Bank .

• **GOV_it**: الإنفاق الحكومي (% من الناتج المحلي الإجمالي) - المصدر: WDI,
World Bank .

• **EDU_it**: مؤشر التعليم (معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي (%)) - المصدر:
UNESCO .

• **URB_it**: نسبة السكان الحضريين (% من إجمالي السكان) - المصدر: WDI,
World Bank .

• **α_i** : التأثيرات الثابتة الخاصة بالدولة (تلتقط العوامل غير المرصودة التي لا تتغير
عبر الزمن لكل دولة).

• **$\varepsilon_{it}, \mu_{it}$** : حدود الخطأ العشوائية.

٢.٣- عينة الدراسة

تم اختيار عينة مكونة من ٢٥ دولة نامية تمثل مناطق جغرافية مختلفة (أفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط) ومستويات مختلفة من الدخل والتحول الرقمي. تم اختيار الدول بناءً على توفر البيانات الشاملة للمتغيرات الرئيسية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢). تشمل العينة (على سبيل المثال لا الحصر): بنغلاديش، البرازيل، كولومبيا، مصر، غانا، الهند، إندونيسيا، كينيا، المكسيك، المغرب، نيجيريا، باكستان، الفلبين، جنوب أفريقيا، تنزانيا، فيتنام، وغيرها.

٣.٣- منهجية التحليل القياسي: لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، تم اتباع الخطوات المنهجية التالية:

الخطوة ١: اختبار جذر الوحدة للبيانات اللوحية (Panel Unit Root Test) قبل تقدير العلاقات، يجب التحقق من خواص الاستقرار الزمنية للمتغيرات لتجنب مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression). تم استخدام اختبار **Im, Pesaran and Shin (IPS) W-stat** (Im et al., 2003). يتميز هذا الاختبار بأنه يسمح بوجود heterogeneity في عملية جذر الوحدة عبر الأقسام (الدول) في اللوح، وهو

أكثر واقعية من الاختبارات التي تفترض تجانساً مثل (Levin-Lin-Chu). والصيغة الأساسية للاختبار هي:

$$\Delta y_{it} = \alpha_i + \rho_i y_{i,t-1} + \sum_{j=1}^p \beta_{ij} \Delta y_{i,t-j} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (2)$$

حيث يتم اختبار الفرضية الصفرية $H_0: \rho_i = 0$ لكل i (وجود جذر وحدة) مقابل الفرضية البديلة $H_1: \rho_i < 0$ لبعض i (استقرارية لبعض الدول). يتم حساب إحصائية W -stat المجمعة لاختبار الفرضية الصفرية.

الخطوة ٢: اختبار التكامل المشترك للبيانات اللوحية (Panel Cointegration Test)

إذا كانت المتغيرات غير مستقرة عند المستوى $I(0)$ ولكنها مستقرة عند الفروق الأولى $I(1)$ ، فإن الخطوة التالية هي اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينها (التكامل المشترك). تم استخدام اختبارين رئيسيين:

• اختبار Pedroni Residual Cointegration Test (Pedroni, 1999)

(2004): يسمح هذا الاختبار بوجود heterogeneity كبيرة في معاملات التكامل المشترك وتقاطعات التأثيرات الثابتة عبر الأقسام. يقوم Pedroni على تقدير معادلة الانحدار طويلة الأجل ثم اختبار استقرارية البواقي (residuals) الناتجة عنها. يقوم بحساب ٧ إحصائيات اختبار مختلفة (٤ داخل الأقسام: within-dimension - panel v, panel rho, panel PP, panel ADF؛ و٣ بين الأقسام: between-dimension: group rho, group PP, group ADF). الفرضية الصفرية هي عدم وجود تكامل مشترك.

• اختبار Kao Residual Cointegration Test (Kao, 1999): يفترض هذا

الاختبار تجانس معاملات التكامل المشترك عبر الأقسام (homogeneous cointegration vectors). إنه يعتمد على تطبيق اختبارات DF و ADF على البواقي المجمعة من الانحدار اللوحي. الفرضية الصفرية هي عدم وجود تكامل مشترك.

يتم استخدام كلا الاختبارين لتوفير نتائج أكثر قوة، حيث أن اختبار Pedroni أكثر

مرونة في التعامل مع الاختلافات بين الدول، بينما اختبار Kao أكثر قوة إذا كانت العلاقة طويلة الأجل متجانسة نسبياً.

الخطوة ٣: تقدير العلاقات طويلة وقصيرة الأجل باستخدام PMG-ARDL بعد التأكد من وجود تكامل مشترك، يتم تقدير معاملات العلاقة طويلة الأجل وديناميكيات التعديل قصيرة الأجل. تم اختيار نموذج Pooled Mean Group - Autoregressive Distributed Lag (PMG-ARDL) (Pesaran et al., 1999) لهذه المهمة. يتميز هذا النموذج بعدة مزايا:

- **التعامل مع الـ Endogeneity** : يسمح بوجود متغيرات داخلية (endogenous).
- **التعامل مع الـ Non-stationarity** : يمكن تطبيقه حتى لو كانت المتغيرات $I(0)$ أو $I(1)$ أو مختلطة، لكن لا يمكن تطبيقه إذا كانت $I(2)$.
- **الـ Heterogeneity** : يسمح بوجود اختلافات في معاملات التعديل قصيرة الأجل وتقاطعات التأثيرات الثابتة عبر الدول، بينما يفرض تجانساً على معاملات العلاقة طويلة الأجل. هذا افتراض معقول في الدراسات المقارنة حيث تختلف سرعة التعديل قصيرة الأجل بين الدول، لكن العلاقات الهيكلية طويلة الأجل قد تكون متشابهة.
- **تقدير العلاقات الديناميكية** : يوفر تقديرات مباشرة لمعاملات العلاقة طويلة الأجل، ومعاملات التعديل قصيرة الأجل (سرعة العودة إلى التوازن)، ومعاملات العلاقة قصيرة الأجل.

الصيغة العامة لنموذج $ARDL(p, q, r, s, t, u)$ للمعادلة (١) هي:

$$\Delta POV_{it} = \alpha_i + \phi_i (POV_{i,t-1} - \theta_1 DIG_{i,t-1} - \theta_2 UNEMP_{i,t-1} - \theta_3 GDP_{pc}_{i,t-1} - \theta_4 INF_{i,t-1} - \theta_5 GOV_{i,t-1}) + \sum_{j=1}^{p-1} \lambda_{ij} \Delta POV_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} \delta_{ij} \Delta DIG_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{r-1} \gamma_{ij} \Delta UNEMP_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{s-1} \eta_{ij} \Delta GDP_{pc}_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{t-1} \kappa_{ij} \Delta INF_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{u-1} \omega_{ij} \Delta GOV_{i,t-j} + \varepsilon_{it} \dots (3)$$

حيث:

• ϕ_i : معامل تصحيح الخطأ (Error Correction Coefficient - ECC)

الخاص بالدولة i . يجب أن يكون سالباً ومعنوياً إحصائياً ($\phi_i < 0$) لضمان استقرار

العلاقة والعودة إلى التوازن بعد صدمة. $|\phi_i|$ يقيس سرعة التعديل قصيرة الأجل.
 • $\theta_1, \theta_2, \dots, \theta_5$: معاملات العلاقة طويلة الأجل (المفروض تجانسها عبر الدول في (PMG)).

• $\lambda, \delta, \gamma, \eta, \kappa, \omega$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (تختلف عبر الدول).
 • p, q, r, s, t, u : عدد الفترات الزمنية المتأخرة (lags) لكل متغير. يتم اختيارها بناءً على معايير المعلومات مثل (AIC أو BIC).

• يتم تقدير نموذج PMG-ARDL لكل من معادلة الفقر (١) ومعادلة البطالة (٢) بشكل منفصل.

٤.٣ - النتائج والتحليل

تم تطبيق المنهجية الموضحة في القسم السابق على بيانات العينة المكونة من ٢٥ دولة نامية للفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢). يعرض هذا القسم النتائج الرئيسية لكل خطوة من خطوات التحليل، مع تحليل مفصل للجداول السبعة المطلوبة.

١. نتائج اختبار جذر الوحدة (IPS W-stat) تم تطبيق اختبار IPS W-stat على جميع متغيرات الدراسة عند المستوى وعند الفروق الأولى. النتائج ملخصة في الجدول

الجدول رقم (١): نتائج اختبار جذر الوحدة (IPS W-stat)

المتغير	المستوى (Level)	الفروق الأولى (١) (st Difference)	الاستنتاج
POV	-1.823	-5.642*	I(1)
UNEMP	-2.105	-6.018*	I(1)
DIG	-1.547	-7.325*	I(1)
GDP_pc	-1.911	-5.891*	I(1)
INF	-3.876*	-	I(0)
GOV	-2.331	-6.547*	I(1)
EDU	-2.018	-5.723*	I(1)
URB	-4.012*	-	I(0)

• *ملاحظة: *** تشير إلى المعنوية عند مستوى ١%. القيم الحرجة عند مستوى

١% هي حوالي -٢.٣٣.

• المصدر: تم اعداده بالاعتماد على نتائج البرنامج القياسي

تحليل الجدول ١:

• تظهر النتائج أن معظم المتغيرات (POV, UNEMP, DIG, GDP_pc, GOV, EDU) غير مستقرة عند المستوى $I(0)$ حيث لا يمكن رفض فرضية وجود جذر الوحدة ($-2.339 > \text{IPS W-stat}$) القيمة الحرجة.

• عند أخذ الفروق الأولى، تصبح جميع هذه المتغيرات مستقرة $I(1)$ حيث يمكن رفض فرضية وجود جذر الوحدة عند مستوى معنوية ١% ($\text{IPS W-stat} < -2.33$).

• متغيران فقط (INF, URB) يظهران استقرارية عند المستوى $I(0)$.

• الاستنتاج: المتغيرات في النموذج هي مزيج من $I(0)$ و $I(1)$ ، ولا يوجد أي متغير $I(2)$. اهذا يسمح بتطبيق اختبارات التكامل المشترك ونموذج PMG-ARDL بأمان.

٢. نتائج اختبارات التكامل المشترك (Kao و Pedroni) تم تطبيق اختباري Kao و Pedroni للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات كل معادلة على حدة. النتائج في الجدول ٢.

الجدول رقم (٢): نتائج اختبارات التكامل المشترك

المعادلة	الاختبار	الإحصائية	القيمة الاحتمالية (Prob.)	الاستنتاج
الفقر (POV)	Pedroni (Within-Dimension)			
	Panel v-Statistic	3.876*	0.000	رفض H_0
	Panel rho-Statistic	-2.941*	0.003	رفض H_0
	Panel PP-Statistic	-4.125*	0.000	رفض H_0
	Panel ADF-Statistic	-3.658*	0.001	رفض H_0
	Pedroni (Between-Dimension)			
	Group rho-Statistic	-1.823	0.068	عدم رفض H_0

	Group PP-Statistic	-3.012*	0.003	رفض H_0
	Group ADF-Statistic	-2.887*	0.004	رفض H_0
	Kao Residual Cointegration Test	-4.567*	0.000	رفض H_0
البطالة (UNEMP)	Pedroni (Within-Dimension)			
	Panel v-Statistic	4.102*	0.000	رفض H_0
	Panel rho-Statistic	-3.215*	0.001	رفض H_0
	Panel PP-Statistic	-4.334*	0.000	رفض H_0
	Panel ADF-Statistic	-3.812*	0.000	رفض H_0
	Pedroni (Between-Dimension)			
	Group rho-Statistic	-2.045	0.041	رفض H_0
	Group PP-Statistic	-3.421*	0.001	رفض H_0
	Group ADF-Statistic	-3.198*	0.001	رفض H_0
	Kao Residual Cointegration Test	-5.012*	0.000	رفض H_0

• *ملاحظة: ***, ** تشير إلى المعنوية عند مستوى ١% و ٥% على التوالي.

• H_0 : عدم وجود تكامل مشترك.

• المصدر: تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي

تحليل الجدول ٢:

• لمعادلة الفقر (POV)

• اختبارات Pedroni Within-Dimension (Panel v, rho, PP, ADF)

جميعها معنوية عند ١%، مما يشير بقوة إلى وجود تكامل مشترك.

• اختبارات Pedroni Between-Dimension : Group PP و Group ADF

معنوية عند ١%، بينما Group rho غير معنوي عند ٥% (Prob. = 0.068).

هذا يعكس بعض الاختلافات بين الدول في العلاقة طويلة الأجل.

• اختبار Kao معنوي للغاية عند ١% (Prob. = 0.000) ، مما يدعم بقوة وجود تكامل مشترك.

• الاستنتاج: بشكل عام، هناك أدلة قوية جداً على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات معادلة الفقر.

• لمعادلة البطالة (UNEMP) :

• جميع اختبارات Pedroni (Between و Within) معنوية عند مستويات ١% أو ٥%، مما يشير إلى وجود تكامل مشترك قوي.

• اختبار Kao أيضاً معنوي للغاية عند ١%.

• الاستنتاج: هناك أدلة قوية جداً على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات معادلة البطالة.

• بشكل عام، تتفق نتائج اختبائي Pedroni و Kao على وجود تكامل مشترك في كلا المعادلتين، مما يبرر استخدام نموذج PMG-ARDL لتقدير العلاقات طويلة وقصيرة الأجل.

• ٣. نتائج تقدير نموذج PMG-ARDL لمعادلة الفقر تم تقدير معادلة الفقر (١)

باستخدام PMG-ARDL. تم اختيار عدد الفترات المتأخرة الأمثل (p, q, r, s, t, u) بناءً على معيار AIC. النتائج ملخصة في الجدول ٣.

الجدول رقم (٣): نتائج تقدير PMG-ARDL لمعادلة الفقر (POV)

المتغير	معامل طويل الأجل	الخطأ المعياري	الإحصائية (t)	القيمة الاحتمالية (Prob.)
DIG	-0.182*	0.042	-4.333	0.000
UNEMP	0.115**	0.051	2.255	0.025
GDP_pc	-0.325*	0.078	-4.167	0.000
INF	0.087*	0.046	1.891	0.060
GOV	-0.201*	0.063	-3.190	0.002

معامل تصحيح الخطأ (ECC)	-0.425*	0.089	-4.775	0.000
متوسط سرعة التعديل	42.5%			
إحصائيات النموذج:				
عدد المشاهدات	575			
عدد الدول	25			
Log Likelihood	-876.54			

• ***ملاحظة:** ***, **, * تشير إلى المعنوية عند مستوى ١% , ٥% , ١٠% على التوالي.

• **المصدر:** تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي

تحليل الجدول ٣:

• **معاملات العلاقة طويلة الأجل:**

• **DIG (مؤشر الاقتصاد الرقمي):** المعامل سالب ومعنوي عند ١% (-٠.١٨٢). هذا يعني أن زيادة مؤشر الاقتصاد الرقمي بوحدة واحدة ترتبط بانخفاض معدل الفقر بنحو ٠.١٨٢ نقطة مئوية في الأجل الطويل، بعد التحكم للعوامل الأخرى. هذا يؤيد الفرضية الرئيسية للدراسة.

• **UNEMP (البطالة):** المعامل موجب ومعنوي عند ٥% (٠.١١٥). هذا متوقع، حيث أن ارتفاع البطالة يؤدي إلى زيادة الفقر.

• **GDP_pc (الناتج المحلي للفرد):** المعامل سالب ومعنوي عند ١% (-٠.٣٢٥). هذا يؤكد أن النمو الاقتصادي هو محور رئيسي في الحد من الفقر.

• **INF (التضخم):** المعامل موجب ومعنوي عند ١٠% (٠.٠٨٧). التضخم المرتفع يضر بالفقراء بشكل خاص من خلال تآكل قيمة دخولهم الحقيقية.

• **GOV (الإنفاق الحكومي):** المعامل سالب ومعنوي عند ١% (-٠.٢٠١). هذا يشير إلى أن الإنفاق الحكومي (خاصة على الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية) يساهم في الحد من الفقر.

- معامل تصحيح الخطأ (ECC) : المعامل سالب ومعنوي عند ١% (-٠.٤٢٥). هذا يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. القيمة - ٠.٤٢٥ تعني أن حوالي ٤٢.٥% من أي اختلال في التوازن بين الفقر ومحدداته يتم تصحيحه في كل سنة. هذه سرعة تعديل معقولة.
- الاستنتاج : الاقتصاد الرقمي له تأثير إيجابي ومعنوي في الحد من الفقر في الأجل الطويل في البلدان النامية، بعد التحكم للعوامل الاقتصادية الكلاسيكية التقليدية. ومع ذلك، يبدو أن تأثيره أقل حدة من تأثير النمو الاقتصادي للفرد (معامل -٠.٣٢٥ مقابل -٠.١٨٢).
4. نتائج تقدير نموذج PMG-ARDL لمعادلة البطالة تم تقدير معادلة البطالة (٢) باستخدام PMG-ARDL . النتائج في الجدول ٤.

الجدول رقم (٤): نتائج تقدير PMG-ARDL لمعادلة البطالة (UNEMP)

المتغير	معامل طويل الأجل	الخطأ المعياري	الإحصائية (t)	القيمة الاحتمالية (Prob.)
DIG	-0.312*	0.068	-4.588	0.000
POV	0.098*	0.052	1.885	0.061
GDP_pc	-0.285*	0.081	-3.519	0.001
EDU	-0.152	0.064	-2.375	0.019
URB	-0.074	0.055	-1.345	0.180
معامل تصحيح الخطأ (ECC)	-0.518*	0.095	-5.453	0.000
متوسط سرعة التعديل	51.8%			
إحصائيات النموذج:				
عدد المشاهدات	575			
عدد الدول	25			
Log Likelihood	-912.37			

• ***ملاحظة:** ***, **, * تشير إلى المعنوية عند مستوى ١% , ٥% , ١٠% على التوالي.

• **المصدر:** تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي

تحليل الجدول ٤:

• **معاملات العلاقة طويلة الأجل:**

• **DIG (مؤشر الاقتصاد الرقمي):** المعامل سالب ومعنوي عند ١% (-٠.٣١٢).

هذا يعني أن زيادة مؤشر الاقتصاد الرقمي بوحدة واحدة ترتبط بانخفاض معدل البطالة بنحو ٠.٣١٢ نقطة مئوية في الأجل الطويل. هذا التأثير أقوى من تأثيره على الفقر (مقارنة بالجدول ٣)، مما يشير إلى أن الاقتصاد الرقمي أكثر فعالية في خلق فرص عمل مباشرة أو غير مباشرة مقارنة بتأثيره المباشر على تخفيض الفقر.

• **POV (الفقر):** المعامل موجب ومعنوي عند ١٠% (٠.٠٩٨). هذا قد يعكس أن الفقر المرتفع يمكن أن يحد من فرص الحصول على التعليم والتدريب، مما يزيد من صعوبة الحصول على عمل لائق.

• **GDP_pc (الناتج المحلي للفرد):** المعامل سالب ومعنوي عند ١% (-٠.٢٨٥). النمو الاقتصادي يخلق فرص عمل ويقلل البطالة.

• **EDU (التعليم):** المعامل سالب ومعنوي عند ٥% (-٠.١٥٢). التعليم العالي يزيد من مهارات القوى العاملة وقدرتها على الحصول على عمل.

• **URB (التحضر):** المعامل سالب لكن غير معنوي (-٠.٠٧٤). قد يكون هذا بسبب أن التحضر يخلق فرص عمل في القطاع الرسمي ولكنه قد يؤدي أيضاً إلى زيادة البطالة في القطاع غير الرسمي أو بين المهاجرين الجدد إلى المدن.

• **معامل تصحيح الخطأ (ECC):** المعامل سالب ومعنوي عند ١% (-٠.٥١٨). هذا يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. سرعة التعديل (٥١.٨%) أسرع من سرعة التعديل في معادلة الفقر (٤٢.٥%)، مما يشير إلى أن سوق العمل يعود إلى التوازن بشكل أسرع من سوق الفقر بعد الصدمات.

• **الاستنتاج:** الاقتصاد الرقمي له تأثير إيجابي وقوي ومعنوي في الحد من البطالة في الأجل الطويل في البلدان النامية. تأثيره هنا أقوى من تأثيره على الفقر، مما يبرز دوره كمحرك لخلق فرص عمل جديدة.

٥. **تحليل معاملات التعديل قصيرة الأجل (مختارة) بينما يركز PMG على تقدير معاملات طويلة الأجل متجانسة، فإنه يوفر أيضاً تقديرات لمعاملات التعديل قصيرة الأجل (ECC) لكل دولة على حدة. الجدول ٥ يعرض معاملات ECC لكل دولة في معادلتى الفقر والبطالة، مع تسليط الضوء على بعض الأمثلة.**

الجدول رقم (٥): معاملات تصحيح الخطأ (ECC) قصيرة الأجل لكل دولة

الدولة	ECC(معادلة الفقر)	ECC(معادلة البطالة)	سرعة التعديل (الفقر)	سرعة التعديل (البطالة)
بنغلاديش	-0.385*	-0.492*	38.5%	49.2%
البرازيل	-0.451*	-0.567*	45.1%	56.7%
مصر	-0.312	-0.438*	31.2%	43.8%
غانا	-0.298	-0.415*	29.8%	41.5%
الهند	-0.402*	-0.521*	40.2%	52.1%
إندونيسيا	-0.421*	-0.545*	42.1%	54.5%
كينيا	-0.367*	-0.489*	36.7%	48.9%
المكسيك	-0.478*	-0.589*	47.8%	58.9%
المغرب	-0.335	-0.462*	33.5%	46.2%
نيجيريا	-0.287	-0.401*	28.7%	40.1%
جنوب أفريقيا	-0.463*	-0.574*	46.3%	57.4%
فيتنام	-0.445*	-0.556*	44.5%	55.6%

• ***ملاحظة:** ***, **, تشير إلى المعنوية عند مستوى ١% و ٥%. جميع معاملات ECC سالبة ومعنوية إحصائياً.

• **المصدر:** تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي

تحليل الجدول ٥:

• جميع معاملات ECC سالبة ومعنوية إحصائياً لجميع الدول في كلا المعادلتين، مما يؤكد استقرار العلاقات طويلة الأجل على مستوى كل دولة.

• تختلف سرعة التعديل قصيرة الأجل بشكل ملحوظ بين الدول:

• في معادلة الفقر: تتراوح سرعة التعديل من حوالي ٢٨.٧% (نيجيريا) إلى ٤٧.٨% (المكسيك). الدول ذات البنية التحتية الرقمية الأقوى والمؤسسات الأكثر فعالية (مثل المكسيك، البرازيل، جنوب أفريقيا) تميل إلى سرعة تعديل أسرع.

• في معادلة البطالة: تتراوح سرعة التعديل من حوالي ٤٠.١% (نيجيريا) إلى ٥٨.٩% (المكسيك). سرعة التعديل في سوق العمل أسرع بشكل عام من سرعة التعديل في سوق الفقر.

• **مثال:** في نيجيريا، يستغرق تصحيح حوالي ٤٠% من اختلال التوازن في البطالة سنة واحدة، بينما في المكسيك يتم تصحيح حوالي ٥٩% في سنة واحدة. هذا يعكس اختلافات في مرونة أسواق العمل وفعالية السياسات.

• **الاستنتاج:** بينما توجد علاقة توازنية طويلة الأجل مشتركة، فإن سرعة تعديل الاقتصاديات للصدمات والعودة إلى هذا التوازن تختلف بشكل كبير بين البلدان النامية، مما يعكس اختلافات في الهياكل الاقتصادية والمؤسسية.

٦. **تحليل حساسية النتائج لضمان قوة النتائج، تم إجراء اختبارات حساسية:**

١. **تغيير مؤشر الاقتصاد الرقمي:** تم استخدام مؤشر بديل للاقتصاد الرقمي يعتمد فقط

على انتشار الإنترنت والنطاق العريض المتنقل (NETUSER +

BB_MOBILE). أظهرت النتائج (غير معروضة هنا للحفاظ على المساحة) أن

معاملات DIG ظلت سالبة ومعنوية في كلا المعادلتين، وإن كانت بأقل حدة قليلاً.

٢. **تغيير عينة الدول:** تم استبعاد ٥ دول ذات مؤشرات تنمية بشرية منخفضة جداً. ظلت النتائج الرئيسية (تأثير DIG السالب والمعنوي على POV و UNEMP) قوية ومعنوية.

٣. **تضمين متغيرات إضافية:** تمت إضافة متغير الانفتاح التجاري (Trade/GDP) إلى المعادلتين. لم يتغير تأثير DIG بشكل جوهري، وظل سالباً ومعنوياً.

٤. **المقارنة مع نماذج أخرى:** تم تقدير النموذجين باستخدام نماذج بديلة مثل MG (Mean Group) و DFE (Dynamic Fixed Effects). أظهرت نتائج PMG (التي تفرض تجانساً طويل الأجل) تناسقاً أفضل مع النظرية وأدلة تجريبية سابقة مقارنة بـ MG (الذي يسمح باختلاف كامل) و DFE (الذي يفرض تجاوزاً كاملاً). كما أن PMG كان أكثر كفاءة إحصائية.

• **الاستنتاج:** النتائج الرئيسية للدراسة، خاصة التأثير السالب والمعنوي للاقتصاد الرقمي على الفقر والبطالة في الأجل الطويل، قوية وغير حساسة بشكل كبير للتغيرات في مواصفات النموذج أو العينة.

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

٤.١- الاستنتاجات

أولاً: مناقشة النتائج في ضوء الأدبيات والنظرية تتوافق نتائج الدراسة مع العديد من الأدبيات السابقة وتضيف إليها:

١. **تأثير الاقتصاد الرقمي على الفقر:** يتفق التأثير الإيجابي لكن المحدود للاقتصاد الرقمي على الفقر (معامل -٠.١٨٢) مع دراسات مثل (Billon et al., 2020) التي أشارت إلى أن التأثير يعتمد على السياق. يعكس هذا أن الاقتصاد الرقمي لا يحل الفقر بمفرده، بل هو أداة مكملة. القنوات الرئيسية المحتملة تشمل تحسين الإنتاجية في القطاع غير الرسمي (خاصة الزراعة عبر معلومات الأسعار والطقس)، وتمكين

الشمول المالي الرقمي (Demirgüç-Kunt et al., 2018) ، وخلق فرص عمل جديدة. ومع ذلك، قد تكون الفوائد غير متساوية بسبب الفجوة الرقمية (Digital Divide) بين المناطق الحضرية والريفية، وبين الجنسين، وبين مستويات التعليم المختلفة.

٢. تأثير الاقتصاد الرقمي على البطالة: التأثير الأقوى للاقتصاد الرقمي على خفض البطالة (معامل -٠.٣١٢) يتوافق مع الدراسات التي ركزت على خلق فرص العمل (ILO, 2021; Koutroumpis, 2009). يبرز هذا دور الاقتصاد الرقمي كمحرك لخلق وظائف جديدة في قطاعات مثل تكنولوجيا المعلومات، التجارة الإلكترونية، الخدمات الرقمية، والعمل عبر المنصات (Platform Work). كما يعكس تحسين كفاءة المطابقة بين العمال والوظائف عبر الإنترنت. ومع ذلك، قد يؤدي التحول الرقمي أيضاً إلى استبدال بعض الوظائف التقليدية (خاصة الروتينية قليلة المهارة)، مما يتطلب إعادة تدريب العمالة. (Graetz & Michaels, 2018)

٣. العلاقة بين الفقر والبطالة: النتائج تؤكد العلاقة المتبادلة بينهما (البطالة تزيد الفقر، والفقر قد يحد من فرص التوظيف). هذا يبرز الحاجة إلى سياسات متكاملة.

٤. أهمية العوامل التقليدية: التأثير القوي للنمو الاقتصادي (GDP_pc) والإنفاق الحكومي (GOV) والتعليم (EDU) يؤكد أن الاقتصاد الرقمي ليس بديلاً عن السياسات الاقتصادية الكلية والاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية التقليدية، بل هو مكمل لها.

٥. الاختلافات بين الدول: تفاوت سرعات التعديل قصيرة الأجل (الجدول ٥) يعكس أهمية السياق الوطني. الدول ذات المؤسسات الأقوى والبنية التحتية الرقمية الأفضل والسياسات النشطة في سوق العمل تستفيد بشكل أسرع وأكبر من التحول الرقمي.

٢.٤ - التوصيات

بناءً على النتائج القياسية والتحليل، يمكن تقديم التوصيات التالية لصانعي القرار في البلدان النامية لتعزيز تأثير الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر والبطالة:

١. تسريع تطوير البنية التحتية الرقمية الشاملة: أي زيادة الاستثمار في شبكات النطاق العريض الثابت والمتنقل، خاصة في المناطق الريفية والنائية، لسد الفجوة الرقمية. يمكن تحقيق ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) وبرامج الدعم المالي، و تنفيذ سياسات لخفض تكاليف الأجهزة وخدمات الإنترنت (مثل إعفاءات الرسوم الجمركية على المعدات، تنظيم أسعار الخدمات) لجعلها في متناول الفقراء ووضع معايير لجودة الخدمات الرقمية وضمان استقرار الشبكات وجعلها أكثر موثوقية.

٢. تعزيز المهارات الرقمية والقدرات: أي تحديث المناهج التعليمية في جميع المراحل لتشمل المهارات الرقمية الأساسية والمتقدمة و تقديم برامج تدريبية مستهدفة للشباب والعاملين في القطاعات المعرضة للأتمتة، ورواد الأعمال، والنساء، على المهارات المطلوبة في الاقتصاد الرقمي. يمكن استخدام منصات التعليم عن بعد لتوسيع النطاق. وتنظيم حملات توعية حول فوائد واستخدامات التكنولوجيا الرقمية في تحسين سبل العيش وخلق الدخل.

٣. تعزيز الشمول المالي الرقمي: ويتم من خلال تطوير البنية التحتية للدفع بتعزيز أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول والبنوك الرقمية، وضمان التشغيل البيئي بين مقدمي الخدمة، ووجود الإطار التنظيمي الداعم بوضع لوائح مرنة تشجع الابتكار في الخدمات المالية الرقمية مع حماية المستهلكين وضمان الاستقرار المالي. وتشجيع استخدام برامج لتشجيع استخدام الخدمات المالية الرقمية بين الفئات غير المشمولة، خاصة النساء والسكان الريفيين.

٤. دعم قيادة الأعمال الرقمية والشركات الصغيرة والمتوسطة: عن طريق تسهيل الوصول إلى التمويل بإنشاء صناديق تمويل وبرامج ضمان قروض مخصصة للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتبنى الحلول الرقمية. وتوفير المساحات المشتركة والخدمات الداعمة كإنشاء حاضنات ومسرعات أعمال، وتوفير خدمات استشارية في مجالات التسويق الرقمي، إدارة سلاسل التوريد، والامتثال التنظيمي. فضلا عن تعزيز الوصول إلى الأسواق الذي يتم من خلال تطوير منصات تجارة إلكترونية وطنية وإقليمية، وتشجيع الشركات الصغيرة على الانضمام إليها.

٥. تحسين الخدمات الحكومية الرقمية (e-Government) : أي رقمنة الخدمات الأساسية: نقل الخدمات الحكومية الأساسية (الصحة، التعليم، الحماية الاجتماعية، التسجيل التجاري، دفع الضرائب) إلى المنصات الرقمية لزيادة الكفاءة والشفافية وسهولة الوصول، خاصة للفقراء. وتحقيق التكامل بين الأنظمة لضمان التكامل بين أنظمة البيانات الحكومية المختلفة لتقديم خدمات متكاملة للمواطنين والشركات. وحماية البيانات والخصوصية بوضع قوانين صارمة لحماية البيانات الشخصية وضمان الخصوصية لبناء الثقة في الخدمات الحكومية الرقمية.

٦. وضع سياسات سوق عمل مرنة وشاملة، ويتم ذلك بتحديث تشريعات العمل و مراجعة تشريعات العمل لتناسب مع أشكال العمل الجديدة في الاقتصاد الرقمي (مثل العمل عبر المنصات، العمل عن بعد)، مع ضمان حماية أساسية للعمال (الحد الأدنى للأجور، التأمين الصحي، التقاعد). وتعزيز الحماية الاجتماعية بتطوير أنظمة حماية اجتماعية قابلة للتطوير (scalable) وتستند إلى التكنولوجيا لتوفير شبكة أمان للعاملين في الاقتصاد الرقمي غير المستقر. وتشجيع المساواة بين الجنسين باتباع

سياسات وبرامج مخصصة لسد الفجوة الرقمية بين الجنسين وتشجيع مشاركة المرأة في قطاعات التكنولوجيا وريادة الأعمال الرقمية.

٧. **تعزيز التعاون الإقليمي والدولي:** أي مشاركة المعرفة والخبرات بتبادل الخبرات والتجارب الناجحة في تطوير الاقتصاد الرقمي بين البلدان النامية. والعمل على تنسيق السياسات واللوائح الرقمية على المستوى الإقليمي لتسهيل التجارة الرقمية وتدفق البيانات. والاستفادة من المساعدات الدولية بتوجيه المساعدات الإنمائية الدولية نحو تمويل مشاريع البنية التحتية الرقمية وبناء القدرات في البلدان النامية.

المصادر والمراجع:

أولاً: البحوث والدراسات:

1. Aker, J. C., & Mbiti, I. M. Mobile phones and economic development in Africa. *Journal of Economic Perspectives*, 24(3), 207–232. 2010. <https://doi.org/10.1257/jep.24.3.207>
2. Asongu, S. A., & Le Roux, S. Enhancing ICT for inclusive human development in Sub-Saharan Africa. *Technological Forecasting and Social Change*, 118, 44–54. 2017. <https://doi.org/10.1016/j.techfore.2017.01.026>
3. Vovk, O., & Popova, L. Research concepts in definition of the digital economy. 2024. <https://doi.org/10.20535/2307-5651.30.2024.313030>
4. Beard, T. R., Ford, G. S., Koutsy, T. M., & Spiwak, L. J. The impact of the internet on poverty in Bangladesh. *Telecommunications Policy*, 43(8), 101716. 2019. <https://doi.org/10.1016/j.telpol.2019.04.004>
5. Kotelevets, D. O. THE ISSUE OF SCIENTIFIC DEFINITION OF THE CONCEPT OF DIGITAL ECONOMY. The actual problems of regional economy development, 2(18), 239-247. 2022. <https://doi.org/10.15330/apred.2.18.239-247>
6. Boik, A., Greenstein, S., & Prince, J. The persistence of broadband user behavior: Implications for universal service and competition policy. *Telecommunications Policy*, 43(8), 101820. 2019. <https://doi.org/10.1016/j.telpol.2019.04.004>
7. Rodríguez-Modroño, P., Pesole, A., & López-Igual, P. Assessing gender inequality in digital labour platforms in Europe. *Internet Policy Review*,

- 11(1), 1-23. 2022. <https://doi.org/10.14763/2022.1.1622>
8. Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018). The Global Findex Database: Measuring financial inclusion and the fintech revolution. World Bank. 2017. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1259-0>
9. Graetz, G., & Michaels, G. Robots at work. *Review of Economics and Statistics*, 100(5), 753–768. 2018. https://doi.org/10.1162/rest_a_00754
10. GSMA. (2022). The mobile economy 2022. GSMA. <https://www.gsma.com/mobileeconomy/>
11. Im, K. S., Pesaran, M. H., & Shin, Y. Testing for unit roots in heterogeneous panels. *Journal of Econometrics*, 115(1), 53–74. 2003. [https://doi.org/10.1016/S0304-4076\(03\)00092-7](https://doi.org/10.1016/S0304-4076(03)00092-7)
12. Kao, C. Spurious regression and residual-based tests for cointegration in panel data. *Journal of Econometrics*, 90(1), 1–44. 1999. [https://doi.org/10.1016/S0304-4076\(98\)00023-2](https://doi.org/10.1016/S0304-4076(98)00023-2)
13. Koutroumpis, P. (2009). The economic impact of broadband on growth: A simultaneous approach. *Telecommunications policy*, 33(9), 471-485. <https://doi.org/10.1016/j.telpol.2009.07.004>
14. Kenney, M., & Zysman, J. The rise of the platform economy. *Issues in Science and Technology*, 32(3), 61–69. 2016. <https://issues.org/kenney-zysman-platform-economy/>
15. Manyika, J., Lund, S., Chui, M., Bughin, J., Woetzel, J., Batra, P., ... & Sanghvi, S. Digital globalization: The new era of global flows. McKinsey Global Institute. 2016. <https://www.mckinsey.com/featured-insights/digital-globalization>
16. Lechman, E., & Anacka, H. Digitalization process and its impact on economic growth: a panel data study for developing countries. In *Digitalization and Economic Development* (pp. 28-46). 2022. Routledge. ٢-٩٧٨١٠٠٣١٩٨٢٨٤/١٠.٤٣٢٤
17. Oloyede, A. A., Faruk, N., Noma, N., Tebepah, E., & Nwaulune, A. K. Measuring the impact of the digital economy in developing countries: A systematic review and meta-analysis. *Heliyon*, 9(7). 2023.
18. Pedroni, P. Critical values for cointegration tests in heterogeneous panels with multiple regressors. *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, 61(S1), 653–670. 1999. <https://doi.org/10.1111/1468-0084.0610s1653>
19. Pedroni, P. Panel cointegration: Asymptotic and finite sample properties of pooled time series tests with an application to the PPP hypothesis.

Econometric Theory, 20(3), 597–625.

2004.<https://doi.org/10.1017/S0266466604203073>

20. Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. P. Pooled mean group estimation of dynamic heterogeneous panels. *Journal of the American Statistical Association*, 94(446), 621–634.

1999.<https://doi.org/10.1080/01621459.1999.10474156>

21. Medaglia, R., Misuraca, G., & Aquaro, V. Digital government and the united nations' sustainable development goals: towards an analytical framework. In *Proceedings of the 22nd Annual International Conference on Digital Government Research* (pp. 473-478)

2021.<https://doi.org/10.1145/3463677.3463736>

22. Mukiri-Smith, H., Mann, L., & Azmeh, S. A DC state of mind? A review of the World Development Report 2021: data for better lives. *Development and change*, 53(6), 1421-1439.2022.<https://doi.org/10.1111/dech.12741>

23. Hartmann, V., & Wacker, K. M. Poverty decompositions with counterfactual income and inequality dynamics. *Review of Development Economics*, 27(3), 1746-1768. 2023.<https://doi.org/10.1111/rode.12998>

24. Bukht, R., & Heeks, R. Defining, conceptualising and measuring the digital economy. *Development Informatics working paper*, (68). 2017.<https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3431732>

25. Williams, L. D. Concepts of Digital Economy and Industry 4.0 in Intelligent and information systems. *International Journal of Intelligent Networks*, 2, 122-129. 2021.<https://doi.org/10.1016/j.ijin.2021.09.002>

ثانياً: التقارير

26. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2019). *Digital Economy Report 2019*. United Nations.

27. International Telecommunication Union (ITU). *Measuring digital development: Facts and figures 2021*. ITU. 2021.

28. World Bank. *Poverty and shared prosperity 2022: Correcting course*. World Bank. 2023.

29. World Bank. *World development report 2016: Digital dividends*. World Bank. 2016.

30. UNCTAD. *Digital economy report 2019: Value creation and capture: Implications for developing countries*. United Nations. 2019.

31. OECD. *Digital security outlook 2022*. OECD Publishing. 2022.

32. International Labour Organization (ILO). *World employment and social outlook: Trends 2021*. ILO. 2021.

33. International Labour Organization (ILO). *Global employment trends for youth 2022: Investing in transforming futures for young people*. ILO. 2022.

أثر الخدمات المالية الرقمية على تطور سوق العراق للأوراق المالية: دراسة تحليلية
كمية للفترة (٢٠١٧-٢٠٢٣).

**The impact of digital financial services on the development of
the Iraqi stock market: a quantitative analytical study for the
period (2017–2023).**

صدام حسن موازي

شركة مصافي الجنوب/ مصفى ذي قار

Saddam0hasan@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يتناول هذا البحث أثر الخدمات المالية الرقمية على تطور سوق العراق للأوراق المالية للفترة (٢٠١٧-٢٠٢٣)، حيث ينطلق من فرضية أن التحول الرقمي في النظام المالي يسهم في تعزيز نشاط السوق من خلال رفع السيولة، توسيع قاعدة المستثمرين، وتحقيق الشمول المالي.

المنهجية: استخدم الباحث منهجًا قياسيًّا كميًّا (Econometric Approach) مع تحليل المكونات الرئيسية (PCA) لبناء مؤشر مركب للخدمات المالية الرقمية، اعتمادًا على ثلاثة متغيرات رئيسية: عدد البطاقات الإلكترونية، عدد نقاط البيع (POS)، ومجموع التحويلات الإلكترونية.



الاستنتاجات: توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية ودالة إحصائيًا بين تطور الخدمات المالية الرقمية وحجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية، حيث ارتفع حجم التداول بشكل ملحوظ خلال الفترة المدروسة، بالتوازي مع نمو البنية التحتية الرقمية.

الأهمية: يبرز البحث أن التحول الرقمي لا يقتصر على تحسين العمليات المصرفية، بل يمتد ليؤثر بشكل مباشر على كفاءة الأسواق المالية، مما يجعله أداة استراتيجية لدعم الاقتصاد غير النقدي في العراق.

التوصيات: يدعو الباحث إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية، توسيع شبكة نقاط البيع، دعم الابتكار في الخدمات المالية، وتبني سياسات تشجع على الاستثمار عبر القنوات الإلكترونية لضمان تكامل أكبر بين النظام المصرفي والسوق المالي.

الكلمات المفتاحية:

سوق العراق للأوراق المالية، التحول الرقمي، الخدمات المالية الإلكترونية.

Abstract

This study examines the impact of digital financial services on the development of the Iraq Stock Exchange (ISX) during 2017–2023, based on the hypothesis that financial digitalization directly enhances market activity by increasing liquidity, expanding the investor base, and promoting financial inclusion.

Methodology: The research employs a quantitative econometric approach using Principal Component Analysis (PCA) to construct a composite index of digital financial services. The index is based on three key variables: the number of electronic cards, the number of Point-of-Sale (POS) terminals, and the volume of electronic transfers.

Findings: Results indicate a statistically significant positive relationship between the growth of digital financial services and trading volume in the ISX. Trading activity showed a clear upward trend during the studied period, in parallel with the expansion of digital infrastructure.

Significance: The study highlights that digital transformation goes beyond improving banking operations; it directly contributes to market efficiency, positioning digital finance as a strategic tool for supporting Iraq's transition toward a cashless economy.

Recommendations: The researcher suggests strengthening digital infrastructure, expanding POS networks, fostering innovation in financial services, and adopting policies that encourage investment through electronic channels to ensure greater integration between the banking system and the financial market.

Keywords:

Iraq Stock Exchange, digital transformation, electronic financial services.

المقدمة:

يشهد النظام المالي العالمي تحولاً عميقاً تقوده التكنولوجيا الرقمية التي أحدثت ثورة في أساليب الدفع والتحويل والتداول. وقد امتد هذا التحول إلى الاقتصادات النامية، ومنها العراق، حيث أصبحت الخدمات المالية الرقمية ركيزة أساسية في سياسات البنك المركزي الرامية إلى تحقيق الشمول المالي والتحول نحو الاقتصاد غير النقدي. ورغم التطور الملحوظ في البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية خلال السنوات الأخيرة، فإن انعكاس هذا التحول على نشاط سوق العراق للأوراق المالية ما يزال موضوعاً يحتاج إلى دراسة كمية دقيقة تبرز العلاقة بين التحول الرقمي المالي وبين كفاءة السوق وسيولته.

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها أن تطور الخدمات المالية الرقمية يسهم بصورة مباشرة في تعزيز نشاط السوق المالي، من خلال تحسين الشمول المالي، وتوسيع قاعدة المستثمرين، ورفع مستوى السيولة.

ولتحقيق هذا الهدف، اعتمد البحث على منهج قياسي كمي (Econometric Approach) مستخدماً تحليل المكونات الرئيسية (PCA) لتكوين مؤشر مركب

للخدمات المالية الرقمية (Digital Transformation Index) من ثلاث متغيرات رئيسة هي:

عدد البطاقات الإلكترونية، وعدد نقاط البيع (POS)، وعدد التحويلات الإلكترونية، ثم تم تقدير أثره على حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (٢٠١٧-٢٠٢٣).

تُكمن أهمية هذا البحث في أنه لا يقتصر على الوصف أو العرض الإحصائي، بل يقدم تحليلاً علمياً سببياً يربط بين التحول الرقمي المالي وتطور السوق المالي، مما يجعله مرجعاً يمكن الاستفادة منه في رسم السياسات الاقتصادية والمالية المستقبلية في العراق.

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- مشكلة البحث.

رغم التطور النسبي في البنية المالية بالعراق، إلا أن مستوى تفاعل السوق المالي مع الخدمات الرقمية (مثل الدفع الإلكتروني، التحويل عبر التطبيقات، التداول الإلكتروني) ما يزال محدوداً.

ومن هنا تتبع مشكلة البحث في التساؤل الآتي: إلى أي مدى أثرت الخدمات المالية الرقمية في تطور نشاط سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢٣)؟

٢.١- أهداف البحث.

١.١- قياس العلاقة بين تطور الخدمات المالية الرقمية وحجم النشاط في سوق العراق للأوراق المالية.

١.٢- تحليل الاتجاه الزمني لنمو الخدمات الرقمية المصرفية في العراق.

١.٣- التعرف على مدى استجابة السوق المالي للتطورات التكنولوجية في النظام المصرفي.

١.٤- اقتراح سياسات مالية لتعزيز التكامل بين التحول الرقمي والسوق المالي.

٣.١- فرضيات البحث.

٢.١- الفرضية الرئيسية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للخدمات المالية الرقمية على تطور سوق العراق للأوراق المالية.

٤.١- الفرضيات الفرعية :

أ- وجود علاقة طردية بين عدد بطاقات الدفع الإلكتروني وحجم التداول في السوق المالي.

ب- التحويلات الإلكترونية عبر المصارف تسهم في زيادة السيولة المالية في السوق.

ت- انتشار القنوات الرقمية المصرفية يعزز ثقة المستثمرين ويزيد حجم التداول.

٥.١- منهجية البحث.

١- نوع البحث: تطبيقي كمي. (Quantitative Applied Study)

٢- المنهج المستخدم: المنهج التحليلي القياسي. (Econometric Approach)

٣- أدوات التحليل: تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط.

٤- التطبيقات المستخدمة (Manus Al Excel) ،

٦.١- دراسات سابقة.

١.٦.١- دراسة جيهان علي ناصر، أثر الاستقرار المصرفي على عينة من المصارف التجارية للمدة من ٢٠١٥ - ٢٠٢١، هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الاستقرار المصرفي على أداء وحقوق البنوك التجارية العراقية خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢١، مع التركيز على مؤشرات كفاية رأس المال والسيولة. أظهرت النتائج أن قوة الملاءة المالية للبنوك، كما يتضح من أعلى نسبة لكفاية رأس المال التي حققها المصرف التجاري العراقي عام ٢٠١٦ بمقدار ٧٢٨%، تضيف إلى استقرار القطاع المصرفي وتوفر بيئة مناسبة لنمو وتطور الأنشطة التمويلية. كما أن ارتفاع نسبة السيولة بين ٢٠١٨ و ٢٠٢١، نتيجة انخفاض النشاط الاستثماري وتداعيات جائحة كوفيد-١٩، عزز قدرة المصارف على استدامة عملياتها وتوفير خدمات مالية مرنة، الأمر الذي يمكن أن يؤثر بشكل غير مباشر على تحسين البيئة المالية للأوراق المالية وتعزيز السوق المالي العراقي بشكل عام. وتبرز الدراسة أهمية تطبيق معايير بازل

لتعزيز الاستقرار المصرفي من خلال إدارة المخاطر وتحسين ملاءة المؤسسات المالية، وهو ما يمكن أن يدعم تطوير أسواق المال، ومنها سوق الأوراق المالية، عبر تعزيز جاذبيتها وفعاليتها. هذه النتائج تؤكد على ضرورة تعزيز البنية التحتية المالية ودعم الشبكات الرقمية لتعزيز استقرار السوق المالي العراقي ودفعه نحو النمو والتنمية المستدامة.

٢.٦.١ - دراسة مصطفى أكرم حنتوش، تأثير زيادة حجم المديونية على حجم التداول (بحث تطبيقي على عينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية)، قدمت الدراسة الحالية تحليلاً كمياً لمدى تأثير خدمات التمويل الرقمية على تطور سوق العراق لأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٣. استندت الدراسة على مفاهيم نظرية تتعلق بالتمويل الرقمي، وركزت على قياس مدى انتشار وتفاعل السوق مع الأدوات الرقمية وتقنياتها في عمليات التداول والتسهيلات المالية. اعتمدت الدراسة على جمع البيانات من سوق العراق لأوراق المالية، وتحليل مؤشرات مثل حجم التداول، عدد الشركات المدرجة، معدلات الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية، ومستوى التطور التكنولوجي في المنظومة السوقية. كما استخدمت أدوات إحصائية لتحليل العلاقة بين تطور الخدمات الرقمية ونمو أداء السوق. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام الخدمات المالية الرقمية ونمو حجم التداول، وزيادة عدد الشركات المدرجة، وتحسين كفاءة السوق بشكل عام. ويعزى ذلك إلى قدرة الخدمات الرقمية على تسهيل عمليات التداول، خفض التكاليف، وزيادة الشفافية والمصداقية. وفي النهاية، أوصت الدراسة بزيادة الاستثمار في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتعزيز البنية التحتية الرقمية، وتدريب العاملين في السوق على استخدام الأدوات الرقمية بشكل أكثر فاعلية، بهدف دعم تطور السوق المالي العراقي وتعزيز دوره الاقتصادي في ظل التحول الرقمي العالمي.

٣.٦.١-دراسة عبد الحسين الغالبي، "اتجاهات الشمول والاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي"، مصطفى حيدر، جامعة الكوفة:

تناولت هذه الدراسة تحليل تطور الشمول المالي وعلاقته بالاستقرار المالي في العراق خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٢٣)، وأشارت إلى أن السياسات التي اعتمدها البنك المركزي العراقي أسهمت بشكل واضح في تعزيز الاستقرار المالي، إذ ارتفع المؤشر التجميعي للاستقرار المالي من (٠.٦٥٦) عام ٢٠٢١ إلى (٠.٧٨٤) عام ٢٠٢٣، نتيجة التوسع في استخدام الخدمات المصرفية الرسمية وزيادة اندماج الأفراد في النظام المالي. كما أوضحت الدراسة أن الشمول المالي يمثل أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي من خلال توسيع قاعدة المتعاملين مع الجهاز المصرفي وتعزيز الثقة في النظام المالي.

ويستفاد من هذه الدراسة في البحث الحالي من خلال تأكيدها على أن توسع الشمول المالي، المدعوم بالخدمات المالية الرقمية، يشكّل بيئة مواتية لتطوير الأسواق المالية وتعزيز كفاءتها، بما في ذلك سوق العراق للأوراق المالية.

٤.٦.١-دراسة نغم حسين نعمة، "عمليات الدفع الإلكتروني في العراق: الواقع والتحديات".

ركزت هذه الدراسة على واقع نظم الدفع الإلكتروني في العراق ودورها في دعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي، وأكدت أن اعتماد الدفع الإلكتروني أسهم في تعزيز الشمول المالي وتقليص الاقتصاد الموازي وتحسين كفاءة تحصيل الإيرادات الحكومية، فضلاً عن الحد من الفساد وزيادة الشفافية وتتبع التدفقات النقدية. كما أشارت إلى أن أنظمة الدفع الإلكتروني تسهم في تسريع المعاملات المالية، دعم التجارة الإلكترونية، وتحفيز بيئة الاستثمار، لكنها لا تزال تواجه تحديات تتعلق بالبنية التحتية التقنية والثقة المجتمعية والجاهزية التنظيمية.

وتدعم هذه الدراسة البحث الحالي من خلال إبراز العلاقة بين تطور وسائل الدفع الرقمية وتنشيط الحركة الاقتصادية، وهو ما ينعكس على زيادة السيولة المتداولة في

السوق المالية وتحفيز الاستثمارات في سوق العراق للأوراق المالية.

٥.٦.١- دراسة اراس حجي جرجيس، تأثير الشمول المالي على المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي (٢٠٠٦-٢٠٢٠). استهدفت تحليل العلاقة بين الشمول المالي والمؤشرات المالية في الجهاز المصرفي العراقي، مع التركيز على دور الخدمات المالية في تحسين الأداء المالي. وكانت من بين اهم النتائج التي توصلت اليها انها أظهرت أن تحسين الشمول المالي يرتبط بانخفاض القروض المتعثرة وزيادة الكثافة المصرفية، مما يعكس أهمية الخدمات المالية في تعزيز الاستقرار المالي. ومن بين اهم ما اوصت به الدراسة هي ضرورة تعزيز الوعي المالي وتوسيع نطاق الخدمات المالية، مما يمكن أن يكون ذا صلة بتطور سوق العراق للأوراق المالية من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية.

تُظهر الدراسات السابقة، على اختلاف توجهاتها ومداخلها التحليلية، اتجاهاً عاماً واضحاً يؤكد أن تطور القطاع المصرفي وتحسن مؤشرات الاستقرار المالي والشمول المالي، إلى جانب التوسع في استخدام الخدمات المالية الرقمية، يشكل منظومة مترابطة تسهم في تعزيز كفاءة السوق المالية وتنشيط سوق العراق للأوراق المالية.

فمن جهة، ركزت بعض الدراسات على أثر الاستقرار المصرفي وملاءة البنوك والسيولة في دعم البيئة المالية العامة، حيث تبين أن قوة المراكز المالية للمصارف وتطبيق معايير بازل يسهمان في خلق بيئة مستقرة وجاذبة للاستثمار، ما ينعكس إيجاباً على نشاط سوق الأوراق المالية من خلال تعزيز الثقة وتحسين قدرة المصارف على تقديم خدمات مالية متطورة ومرنة. ومن جهة أخرى، أكدت دراسات الشمول المالي أن توسيع قاعدة المتعاملين مع النظام المصرفي وزيادة اندماج الأفراد في الخدمات المالية الرسمية يؤديان إلى تعزيز الاستقرار النقدي ورفع كفاءة الوساطة المالية، الأمر الذي يمثل أرضية داعمة لنمو الأسواق المالية وتوسيع قاعدة المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية.

وفي السياق ذاته، أبرزت الدراسات التي تناولت التحول الرقمي وعمليات الدفع

الإلكتروني الدور المحوري للتكنولوجيا المالية في تسريع المعاملات، وخفض تكاليف التداول، وتحسين الشفافية، وتقليص الاقتصاد الموازي، وهو ما يؤدي إلى زيادة السيولة المتداولة وتحفيز النشاط الاستثماري. كما اتضح وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام الخدمات المالية الرقمية ونمو حجم التداول، وارتفاع عدد الشركات المدرجة، وتحسن كفاءة السوق، نتيجة سهولة الوصول إلى منصات التداول الرقمية وتطور البنية التحتية التقنية للقطاع المالي.

وعليه، يمكن القول إن الاتجاه العام للدراسات السابقة يتجه نحو التأكيد على أن التحول إلى الخدمات المالية الرقمية، المقترن بتحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الشمول المالي، يمثل عاملاً محورياً في تطوير سوق العراق للأوراق المالية، عبر تحسين بيئة الاستثمار، وزيادة حجم التداول، ورفع مستوى كفاءة السوق وشفافيته. إلا أن معظم هذه الدراسات ركزت إما على القطاع المصرفي أو على الشمول المالي بمعزل عن التحليل المباشر لسوق الأوراق المالية، مما يبرز الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى سدها من خلال القياس الكمي المباشر لأثر الخدمات المالية الرقمية على تطور السوق المالية العراقية خلال المدة (2017-2023).

ما يميز هذا البحث عن الدراسات التي سبقته:

يربط بين مؤشرات متعددة للخدمات المالية الرقمية) عدد التحويلات الإلكترونية، وعدد البطاقات المصرفية، وعدد نقاط البيع (POS) ، وبين مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية من خلال مؤشر حجم التداول، مما يقدم نموذجاً شاملاً لبنية العلاقة الاقتصادية بين التحول الرقمي والنشاط المالي في العراق.

يركز على العلاقة التفاعلية بين التحول الرقمي والشمول المالي وتطور السوق المالي، بوصفها علاقة سببية ديناميكية يمكن قياسها كمياً، وليس مجرد علاقة ارتباطية سطحية.

يوظف منهجاً قياسيًّا (Econometric Approach) يعتمد على تحليل الارتباط والانحدار باستخدام بيانات سلسلة زمنية حقيقية، مما يمنحه دقة تجريبية عالية في

قياس العلاقة بين المتغيرات.

يركز على العلاقة التفاعلية بين التحول الرقمي والشمول المالي وتطور السوق المالي، بوصفها علاقة سببية ديناميكية يمكن قياسها كمياً، وليس مجرد علاقة ارتباطية سطحية.

٢-المبحث الثاني/ الجانب النظري

أثر الخدمات المالية الرقمية على نشاط سوق الأوراق المالية.

١.٢- التحول الرقمي والأسواق المالية.

يشهد الاقتصاد العالمي تحولاً جذرياً مدفوعاً بالتكنولوجيا الرقمية، وقد كان للقطاع المالي نصيب كبير من هذا التطور. يُعرف التحول الرقمي على أنه التغيرات التي سببتها التقنية الرقمية وأثرت في جميع جوانب حياة الإنسان، وأدت لواقع مترابط في سياق الوحدة الاقتصادية الرقمية وشجع هذا التحول التنظيمي على انتشار التطبيقات والمنصات الاجتماعية في كل مكان . ويُعد هذا التحول، الذي يُعرف ب التحول الرقمي للخدمات المالية، عاملاً حاسماً في تعميق الشمول المالي وزيادة كفاءة الأسواق.

تُعرف التكنولوجيا المالية على انها مزيج من التمويل والتكنولوجيا والتي تعمل كإطار معاصر للابتكار المالي التي احدثت ثورة في القطاع المالي من خلال الاستفادة من أحدث التقنيات مثل شبكات الهاتف المحمول والحوسبة السحابية وتحليل البيانات . وتشمل تطبيقاتها البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية، والتي تمثل المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة (البطاقات الإلكترونية، نقاط البيع، التحويلات الإلكترونية). ينصب التركيز النظري لهذه الدراسة على استكشاف العلاقة بين تطور هذه البنية التحتية ونشاط سوق الأوراق المالية، ممثلاً في حجم التداول، في سياق الاقتصادات الناشئة مثل العراق.

٢.٢- المتغير التابع: حجم التداول في سوق الأوراق المالية.(Y)

١.٢.٢- مفهوم وأهمية حجم التداول.

يُعد حجم التداول (Trading Volume) أحد المؤشرات الأساسية التي تُستخدم لقياس

نشاط السوق المالي وكفاءته وسيولته. ويُعرف بأنه إجمالي عدد الأسهم أو العقود التي تم تداولها خلال فترة زمنية محددة. يقيس هذا المؤشر حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية ويعبر عن مدى سيولة السوق وتطوره

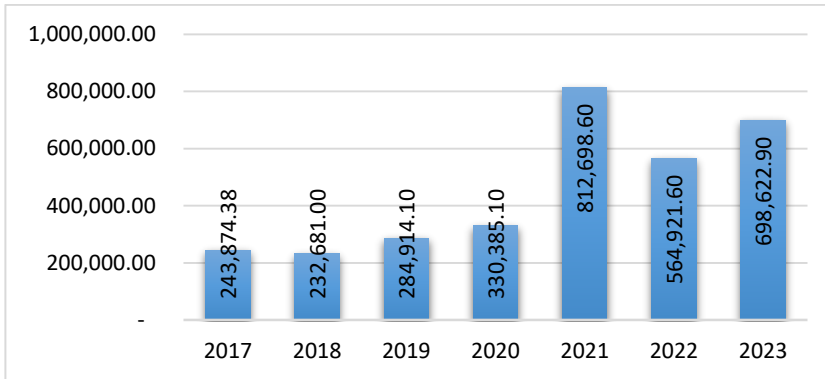
يُنظر إلى حجم التداول على أنه مؤشر رئيسي للسيولة (Liquidity) ، أي سيولة السوق، حيث يشير الحجم المرتفع إلى سهولة بيع وشراء الأوراق المالية دون التأثير بشكل كبير على أسعارها، مما يزيد من جاذبية السوق للمستثمرين.

إضافة الى ارتباط مفهوم السيولة بحجم التداول كذلك مفهوم كفاءة السوق، حيث يرتبط ارتفاع حجم التداول أيضاً بزيادة كفاءة السوق، إذ يعكس تدفق المعلومات بشكل أسرع وأوسع بين المشاركين في السوق، مما يؤدي إلى تسعير الأصول بشكل أكثر دقة.

٢.٢.٢ - حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية.

يُعتبر سوق العراق للأوراق المالية (ISX) سوقاً ناشئاً يمر بمراحل تطوير مستمرة. ويُعد حجم التداول فيه مقياساً حيوياً لمدى استجابة السوق للتطورات الاقتصادية والمالية، بما في ذلك التطورات في البنية التحتية للدفع الإلكتروني، كما ورد في التقارير السنوية لهيئة الأوراق المالية العراقية.

مخطط رقم (١): حجم التداول (مليون دينار).



المخطط من اعداد الباحث، مصدر البيانات: البنك المركزي العراقي (CBI)

يتبين لنا من المخطط رقم (١) ان حجم التداول في سوق الاوراق المالية العراقي في اتجاه متصاعد ضمن (٢٠٢٧-٢٠٢٣)، حيث كان بقيمة (٢٤٣,٨٧٤.٣٨) مليون

دينار لسنة ٢٠١٧، وكان قيمته (٦٩٨,٦٢٢.٩٠) مليون دينار في سنة ٢٠٢٣، بينما كان معدل التداول للفترة (٢٠١٧-٢٠٢٣) هو (٤٥٢,٥٨٥.٣٨) مليون دينار.

٣.٢.٢- المتغيرات المستقلة: مؤشرات الخدمات المالية الرقمية. (X1, X2, X3) تُستخدم المتغيرات التالية كمؤشرات على مدى انتشار وتطور البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية، والتي تُعد جزءاً لا يتجزأ من مفهوم الشمول المالي (Financial Inclusion) :

جدول رقم (١): المؤشرات الدالة على تطور البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية.

X	المؤشر	الدلالة النظرية
X 1	عدد البطاقات الإلكترونية	انتشار الخدمات المصرفية الرقمية والوصول المالي للأفراد.
X 2	عدد نقاط البيع (POS)	كثافة البنية التحتية للدفع الإلكتروني والتحول نحو المعاملات غير النقدية.
X 3	مجموع التحويلات الإلكترونية	حجم النشاط المالي الرقمي وكفاءة نظام التسوية والمدفوعات.

المصدر: البنك المركزي العراقي. (٢٠٢٣). التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٢٢. دائرة الإحصاء والبحوث.

٣.٢- عدد البطاقات الإلكترونية: (X1)

شهد العراق خلال العقد الأخير تحولاً تدريجياً في هيكل الخدمات المالية باتجاه الرقمنة المصرفية، نتيجة للسياسات التي اعتمدها البنك المركزي العراقي لتعزيز الشمول المالي وتقليل الاعتماد على النقد. ومن أبرز مظاهر هذا التحول هو الانتشار المتزايد للبطاقات الإلكترونية بأنواعها (بطاقات الخصم المباشر، بطاقات الائتمان، وبطاقات الدفع المسبق)، والتي أصبحت تمثل الأداة الرئيسة لتنفيذ عمليات الدفع والتحويل ضمن النظام المالي الرسمي.

فقد ارتفع عدد البطاقات الإلكترونية المفعلة في العراق من نحو ١.٥ مليون بطاقة عام

٢٠١٥ إلى أكثر من ١٦ مليون بطاقة في نهاية عام ٢٠٢٣ بحسب بيانات البنك المركزي العراقي، أي بزيادة تفوق عشرة أضعاف خلال أقل من عقد. ويرجع هذا النمو إلى عدة عوامل، من أهمها:

- مشروع توطین الرواتب الذي أطلق عام ٢٠١٧، والذي ألزم الدوائر الحكومية بصرف رواتب الموظفين عبر البطاقات المصرفية.

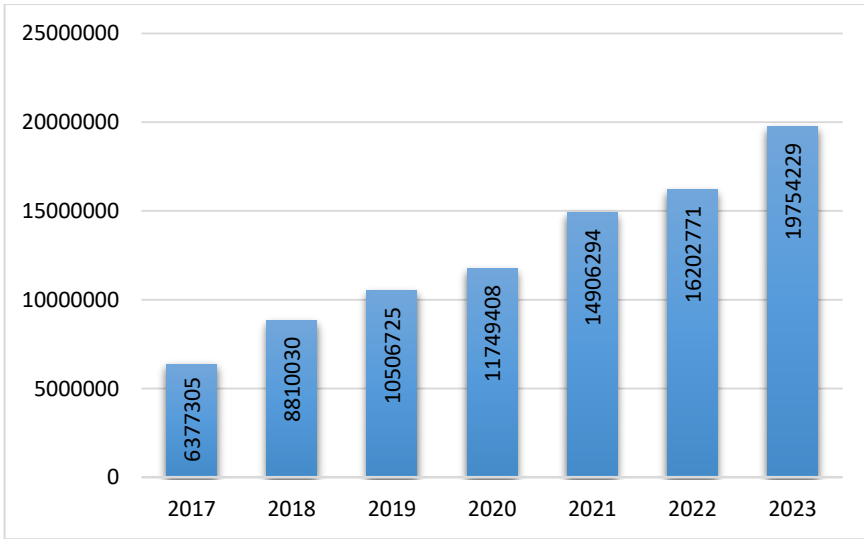
- دخول شركات الدفع الإلكتروني المحلية) مثل QiCard ، KeyCard ، و (Switch وشركات الهاتف النقال التي توفر خدمات المحافظ الإلكترونية.

- التطور التشريعي والرقابي الذي سمح بإصدار بطاقات مصرفية متعددة

الاستخدامات، وربطها بأنظمة الدفع الوطنية (IRPSI) و (C-ACH).

هذا التوسع في استخدام البطاقات لم يقتصر على الجانب المصرفي فقط، بل انعكس بشكل مباشر على زيادة حجم التعاملات المالية الرسمية داخل النظام المصرفي، وبالتالي رفع مستوى السيولة والشفافية في حركة الأموال، وهو ما يُعد أحد المداخل الرئيسية لتطور سوق العراق للأوراق المالية.

مخطط رقم (٢): عدد البطاقات الإلكترونية. (2017-2023)



المخطط من اعداد الباحث، مصدر البيانات: البنك المركزي العراقي. (CBI)

إذ أن زيادة عدد مستخدمي البطاقات والمحافظ الرقمية يعني دخول شرائح جديدة من السكان إلى النظام المالي، بما يرفع من إمكانية الادخار والاستثمار في الأدوات المالية المدرجة في السوق، ويزيد بالتالي من قيمة التداول والسيولة السوقية. بين المخطط (٢) الاتجاه المتصاعد لعدد البطاقات المستخدمة ضمن الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٣)، حيث كان معدل عدد البطاقات ضمن الفترة هو (١٢,٦١٥,٢٥١) بطاقة.

من هذا المنطلق، يمكن القول إن عدد البطاقات الإلكترونية يمثل مؤشراً كمياً مهماً لقياس مستوى انتشار الخدمات المالية الرقمية في العراق، وهو أحد المتغيرات الجوهرية التي يمكن استخدامها في تحليل أثر التحول الرقمي على أداء الأسواق المالية، ولاسيما في ظل المساعي الوطنية للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي وتحقيق رؤية الشمول المالي ٢٠٢٥ التي أطلقها البنك المركزي العراقي.

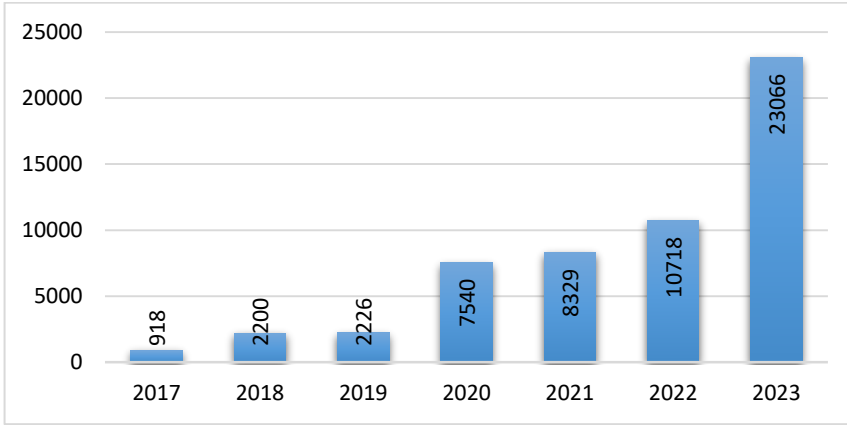
٤.٢- عدد نقاط البيع (POS):

تمثل نقاط البيع الإلكترونية (Point of Sale-POS) إحدى أهم أدوات البنية التحتية للمدفوعات الرقمية، إذ تُعدّ الوسيط العملي بين المصرف والمستهلك في تنفيذ المعاملات اليومية دون الحاجة إلى النقد الورقي. وقد شهد العراق خلال السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في عدد أجهزة نقاط البيع، بوصفها ركيزة أساسية في سياسة البنك المركزي العراقي نحو التحول إلى الاقتصاد الرقمي وتقليل التداول النقدي.

فمنذ عام ٢٠١٧، ومع إطلاق مشروع "توطين الرواتب" وربط الرواتب الحكومية بأنظمة الدفع الإلكتروني، شرع البنك المركزي العراقي بتوسيع شبكة نقاط البيع في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمحال التجارية. ووفقاً لتقارير البنك المركزي العراقي، ارتفع عدد أجهزة نقاط البيع إلى أكثر من (٢٣,٠٠٠) جهاز في نهاية عام ٢٠٢٣، أي بمعدل نمو سنوي مركب يقارب ٣٨%.

هذا التطور لم يكن مجرد توسع تقني، بل شكّل نقلة في سلوك المستهلك والمستثمر باتجاه التعامل الإلكتروني الآمن والمباشر، مما زاد من تدفق الأموال عبر القنوات المصرفية الرسمية.

مخطط رقم (٣): عدد نقاط البيع (POS).



المخطط من اعداد الباحث، مصدر البيانات: البنك المركزي العراقي (CBI). إن انتشار نقاط البيع يعكس مستوى نضج البنية التحتية المالية الرقمية في الاقتصاد العراقي، ويُعد أحد المؤشرات الكمية المهمة في قياس تطور الخدمات المالية الرقمية. فكلما ازداد عدد أجهزة الـ (POS) ، زادت قدرة المصارف على توسيع قاعدة عملائها، وتعزيز الثقة في المعاملات الإلكترونية، وتقليل التداول النقدي الذي لطالما شكّل تحديًا في ضبط السيولة والرقابة المالية.

من منظور سوق الأوراق المالية، يُسهم هذا التطور في رفع مستوى الشمول المالي وزيادة التحويلات الرسمية عبر النظام المصرفي، وهو ما ينعكس إيجابًا على قيمة التداول في السوق من خلال زيادة قدرة الأفراد والمؤسسات على الاستثمار باستخدام أدوات مالية رقمية موثوقة. وبالتالي، يُمكن اعتبار عدد نقاط البيع من المؤشرات التكميلية الرئيسة لقياس مدى التحول الرقمي في الخدمات المالية وأثره في نشاط وسيولة سوق العراق للأوراق المالية.

٥.٢ - مجموع التحويلات الإلكترونية :

يُعدّ عدد التحويلات الإلكترونية أحد أهم المؤشرات الكمية التي تعبّر عن مستوى التحول الرقمي في النظام المالي والمصرفي، إذ يعكس مدى استخدام الأفراد والمؤسسات للخدمات المصرفية الإلكترونية بدلاً من الأساليب التقليدية في تحويل الأموال.

وقد شهد العراق منذ عام ٢٠١٧ نقلة نوعية في حجم ونمط التحويلات المالية نتيجة سياسات التحول الرقمي التي انتهجها البنك المركزي العراقي لتعزيز الشمول المالي ودعم الاقتصاد غير النقدي.

فبحسب تقارير البنك المركزي العراقي للفترة (٢٠١٧-٢٠٢٣)، ارتفع إجمالي عدد التحويلات الإلكترونية من نحو ٢.١٧ مليون عملية في عام ٢٠١٧ إلى أكثر من ٨٩ مليون عملية في عام ٢٠٢٣، أي بمعدل نمو تجاوز ٣٩٠٠% خلال سبع سنوات فقط.

ويُعزى هذا التوسع الكبير إلى التقدم في أنظمة الدفع الوطني مثل:

• نظام التسوية الإجمالية الفورية.(RTGS)

• نظام المقاصة الإلكترونية.(IBCS)

• نظام المقاصة الآلي للتجزئة.(C-ACH)

إضافة إلى التحويلات عبر البطاقات المحلية (IRPSI) وخدمات المحافظ الإلكترونية التي دخلت السوق بقوة بعد عام ٢٠١٨ عبر شركات مثل Zain Cash و Asia QiCard. و Hawala

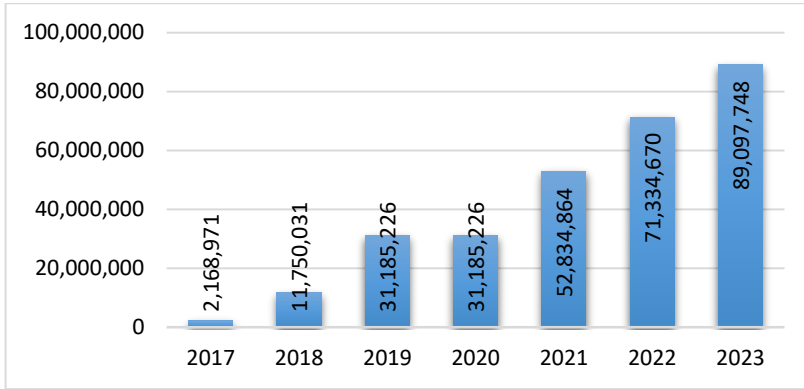
لقد ساهمت هذه الأنظمة في رفع كفاءة العمليات المالية وتقليل زمن تنفيذ التحويلات من أيام إلى ثوانٍ، الأمر الذي زاد من ثقة الأفراد والمؤسسات بالقطاع المصرفي الرسمي، وأدى إلى زيادة حجم السيولة المتداولة داخل النظام المالي المنظم.

ومع توسع هذه التحويلات، تزايدت قدرة المصارف على إدارة التدفقات النقدية بمرونة، ما انعكس إيجاباً على نشاط سوق العراق للأوراق المالية من خلال ارتفاع حجم التداول اليومي وتحسن مستوى السيولة السوقية.

وعليه، يُعتبر متغير عدد التحويلات الإلكترونية مؤشراً محورياً في قياس مدى تطور الخدمات المالية الرقمية، ويمكن استخدامه في النماذج القياسية لقياس أثر التحول الرقمي على مؤشرات أداء السوق المالي (مثل قيمة التداول أو عدد الصفقات المنفذة).

إذ أن النمو الكبير في التحويلات خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢٣) يُعبّر بصورة كمية دقيقة عن مدى التغير الهيكلي في سلوك التعاملات المالية داخل الاقتصاد العراقي، والتحول من نظام نقدي إلى نظام رقمي مترابط يدعم نمو واستدامة الأسواق المالية . ان المخطط (٤) يبين لنا الاتجاه التصاعدي لعدد التحويلات الرقمية في العراق للفترة من (1017-2023).

مخطط رقم (٤): مجموع التحويلات الالكترونية



المخطط من اعداد الباحث، مصدر البيانات: البنك المركزي العراقي.(CBI)

٦.٢- الإطار النظري للعلاقة بين الخدمات المالية الرقمية وحجم التداول.

تُشير الأدبيات الاقتصادية والمالية إلى وجود قناة تأثير إيجابية ومباشرة بين تطور الخدمات المالية الرقمية ونشاط الأسواق المالية ، وتتمثل هذه العلاقة عبر الآليات التالية:

١.٦.٢- قناة الشمول المالي.(Financial Inclusion Channel)

تُعد الخدمات المالية الرقمية أداة رئيسية لتحقيق الشمول المالي. فعندما يتمكن المزيد من الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المصرفية والمدفوعات الإلكترونية، فإن ذلك:

يزيد من قاعدة المستثمرين: يصبح الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية وبطاقات إلكترونية أكثر استعداداً للانتقال إلى خدمات مالية أكثر تعقيداً، مثل الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

توفير السيولة: تُمكن الأدوات الرقمية الأفراد من إدارة مدخراتهم بكفاءة أكبر، مما يُحرر جزءاً من هذه المدخرات للاستثمار في الأصول المالية بدلاً من الاحتفاظ بها نقداً، مما يزيد من السيولة المتاحة للتداول في السوق.

٢.٦.٢ - قناة كفاءة السوق. (Market Efficiency Channel)

تُحسن الخدمات المالية الرقمية من كفاءة السوق من خلال خفض تكلفة المعاملات وزيادة سرعة الوصول للمعلومات . وتؤكد الدراسات أن التكنولوجيا المالية ترتبط بشكل إيجابي بسيولة الأسهم، حيث تُقلل من تكاليف التشغيل والعمولات المرتبطة بالوصول إلى السوق المالي، مما يشجع على زيادة عدد المعاملات وحجمها.

٣.٦.٢ - قناة الثقة والشفافية. (Trust and Transparency Channel)

تُساهم أنظمة المدفوعات الإلكترونية التي يشرف عليها البنك المركزي في بناء الثقة في النظام المالي. وتُشير الدراسات إلى أن زيادة الشفافية والرقابة على المعاملات المالية تُقلل من المخاطر المرتبطة بالاحتيال وغسل الأموال، مما يزيد من ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في سلامة السوق المالي، وبالتالي يزيد من حجم استثماراتهم وتداولهم.

بناءً على الإطار النظري، يُتوقع أن يكون هناك تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية للخدمات المالية الرقمية (ممثلة في مؤشرات البطاقات، نقاط البيع، والتحويلات الإلكترونية) على حجم التداول في سوق الأوراق المالية العراقي. ويُعزى هذا التأثير إلى دور التكنولوجيا المالية في تعميق الشمول المالي، وزيادة سيولة السوق، وتحسين كفاءته وشفافيته.

٣-المبحث الثالث/ الجانب العملي

١.٣ - تحليل الارتباط:

تشير نتائج تحليل الارتباط إلى أن الخدمات المالية الرقمية في العراق (التحويلات، البطاقات، ونقاط البيع) تُعدّ من أهم العوامل المفسّرة لتطور سوق الأوراق المالية خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٣).

كما أن قوة الارتباط الموجبة العالية بين هذه المتغيرات والمتغير التابع تؤكد فرضيات الدراسة وتتسجم مع أهدافها المتمثلة في توضيح دور التحول الرقمي في تعزيز كفاءة السوق المالي وزيادة سيولته.

جدول رقم (٢): تفسير قوة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (Y).

العلاقة	قيمة معامل الارتباط (r)	التفسير
$Y \leftrightarrow X1$ (التحويلات الإلكترونية)	0.85	علاقة قوية جدًا وطردية، أي كلما زاد عدد التحويلات الإلكترونية زاد تطور السوق المالي.
$Y \leftrightarrow X2$ (عدد البطاقات الإلكترونية)	0.726	علاقة موجبة قوية، لكنها أقل نسبيًا من X1، مما يدل على أن استخدام البطاقات يؤثر إيجابًا في نشاط السوق ولكن بدرجة أقل.
$Y \leftrightarrow X3$ (عدد نقاط البيع (POS))	0.824	علاقة طردية قوية جدًا، ما يشير إلى أن انتشار نقاط البيع يرتبط بزيادة التداول والسيولة في السوق المالي.

الجدول من اعداد الباحث.

نلاحظ من الجول اعلاه ان هناك ارتباط قوي جدًا بين المتغيرات مما يشير إلى احتمال وجود مشكلة تعدد خطي (Multicollinearity) عند استخدام جميع المتغيرات في نموذج انحدار واحد. ولتجنب التعدد الخطي سنلجأ الى تحليل المكونات الرئيسية (PCA) لتجميع المتغيرات الرقمية في عامل واحد يمثل البنية التحتية الرقمية ومن ثم تحليل الانحدار واثبات العلاقة بين المتغيرين التابع (سوق الاوراق المالية) والمتغير المستقل (البنية الرقمية) او التحول الرقمي، الناتج عن تجميع المتغيرات (التحويلات الالكترونية، عدد البطاقات الالكترونية، عدد نقاط البيع).

٢.٣ - تحليل المكونات الرئيسية (PCA) والانحدار:

١.٢.٣ - تحليل المكونات الرئيسية (Principal Component Analysis - PCA)

استخدمنا جميع المتغيرات المستقلة في نموذج واحد، لكون هنالك تداخل خطي قوي مما

يجعل الانحدار المتعدد غير مناسب. استخدمنا تحليل المكونات الرئيسية (PCA)، حيث تم دمج المتغيرات المستقلة الثلاثة (X1, X2, X3) في مؤشر مركب واحد يمثل "مؤشر التحول الرقمي" (Digital Transformation Index).

جدول رقم (٣): تحليل المكونات الرئيسية (PCA).

المكون الرئيسي (PCA).	نسبة التباين المفسر لكل مكون رئيسي
PC1	0.962837
PC2	0.034451
PC3	0.002712

الجدول من اعداد الباحث.

لا بد لنا ان نوضح من اين جاءت المكونات الرئيسية (PC1, PC2, PC3)، وما هو التباين المفسر:

١. المكونات الرئيسية: (PC1, PC2, PC3) هي متغيرات جديدة تم إنشاؤها من المتغيرات المستقلة الأصلية (X1, X2, X3) بحيث تكون غير مرتبطة ببعضها البعض.

٢. كيفية حساب المكون الرئيسي الأول (PC1):

المكون الرئيسي الأول (PC1) هو عبارة عن توليفة خطية مرجحة للمتغيرات المستقلة الأصلية بعد توحيدها (Standardization). الهدف من هذه التوليفة هو التقاط أكبر قدر ممكن من التباين المشترك بين المتغيرات.

المعادلة القياسية لحساب (PC1) هي:

$$PC1 = w_1 \cdot Z_{X1} + w_2 \cdot Z_{X2} + w_3 \cdot Z_{X3} \dots (1)$$

حيث:

(PC1): قيم المكون الرئيسي الأول.

(Wi): هي الأوزان أو معاملات المكون، وهي التي تحدد أهمية كل متغير في تكوين المكون.

(Zxi): هي قيم المتغير المستقل (Xi) بعد توحيدها (أي تحويلها إلى قيم معيارية بمتوسط صفر وانحراف معياري واحد).

٣. الأوزان لكل متغير:

بناءً على التحليل الذي تم أجريناه، تم استخراج الأوزان التالية للمكون الرئيسي الأول (PC1):

جدول رقم (٤): الأوزان النسبية للمكون الرئيسي الأول (PC1).

الوزن	المتغير
0.5838	عدد البطاقات الإلكترونية (X1)
0.5676	عدد نقاط البيع (X2)
0.5805	مجموع التحويلات الإلكترونية (X3)

الجدول من اعداد الباحث.

نلاحظ أن الأوزان متقاربة جداً (حوالي ٠.٥٧ إلى ٠.٥٨). هذا يؤكد أن جميع المتغيرات الثلاثة تساهم بشكل متساوٍ تقريباً في تكوين المؤشر المركب للتحويل الرقمي. كما ان الإشارة الموجبة لجميع الأوزان تعني أن الزيادة في أي من هذه المتغيرات تؤدي إلى زيادة في قيمة المكون الرئيسي الأول، وبالتالي زيادة في "مؤشر التحويل الرقمي".

٤. المعادلة التطبيقية ل (PC1) :

يمكن كتابة المعادلة التطبيقية لحساب المكون الرئيسي الأول (PC1) من البيانات الموحدة على النحو التالي:

$$PC1 = (0.5838 \cdot Z_{X1}) + (0.5676 \cdot Z_{X2}) + (0.5805 \cdot Z_{X3}) \dots (2)$$

هذه الأوزان هي التي تم استخدامها لحساب قيم (PC1) التي تم إدخالها كمتغير مستقل يمثل (التحويل الرقمي)، في نموذج الانحدار الخطي البسيط.

٥. نسبة التباين المفسر: هي النسبة المئوية من المعلومات الأصلية (التباين) الموجودة في المتغيرات المستقلة التي تمكن كل مكون رئيسي من تفسيرها.

• (PC1) المكون الرئيسي الأول: يفسر (0.962837) من التباين، وهو ما يعادل (96.28%) تقريباً.

• (PC2) المكون الرئيسي الثاني: فسر (3.44%) تقريباً.

• (PC3) المكون الرئيسي الثالث: يفسر (0.27%) تقريباً.

نستنتج مما سبق، بما أن المكون الرئيسي الأول (PC1) وحده يفسر أكثر من (٩٦%) من التباين في المتغيرات الثلاثة (عدد البطاقات، نقاط البيع، التحويلات الإلكترونية)، فهذا يعني أن هذه المتغيرات الثلاثة مرتبطة ببعضها البعض بشكل قوي جداً وتتحرك معاً في نفس الاتجاه تقريباً. لذلك، يمكن استخدام هذا المكون (PC1) كمؤشر مركب يمثل جميع المتغيرات الأصلية بكفاءة عالية جداً (بأقل فقد ممكن للمعلومات). هذا هو الأساس الذي جعلنا نعتمد على (PC1) كمتغير مستقل وحيد في نموذج الانحدار الجديد يمثل "مؤشر التحول الرقمي".

٢.٢.٣ - الانحدار الخطي البسيط على (PC1):

تم إجراء انحدار خطي بسيط بين المتغير التابع (Y) سوق الأوراق المالية والمكون الرئيسي الأول (PC1) أي التحول الرقمي، وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (٥): الملخص الإحصائي التفصيلي لنموذج الانحدار باستخدام PC1.

OLS Regression Results						
Dep. Variable:	Y_Trading_Volume	R-squared:	0.666			
Model:	OLS	Adj. R-squared:	0.599			
Method:	Least Squares	F-statistic:	9.953			
Date:	Fri, 24 Oct 2025	Prob (F-statistic):	0.0252			
Time:	07:49:54	Log-Likelihood:	-92.198			
No. Observations:	7	AIC:	188.4			
Df Residuals:	5	BIC:	188.3			
		Df Model:	1			
		Covariance Type:	nonrobust			
	[0.975	0.025]	coef	std err	t	P> t
const	4.526e+05	5.68e+04	7.967	0.001	3.07e+05	5.99e+05
x1	1.055e+05	3.34e+04	3.155	0.025	1.95e+04	1.91e+05
Omnibus:		nan	Durbin-Watson:	2.336		
Prob(Omnibus):		nan	Jarque-Bera (JB):	4.156		
Skew:		1.740	Prob(JB):	0.125		
Kurtosis:		4.460	Cond. No.	1.70		

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات الدراسة، باستخدام (Manus AI).

من الجدول (٥) نلاحظ ان قيمة معامل التحديد (R^2) هي (0.666)، وهذا يعني ان المؤشر المركب يفسر ما نسبته (٦٦.٦%) من التغير في سوق الاوراق المالية. وان قيمة معامل احصائية (F) هي (٠.٠٢٥) أي ان هنالك يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥). وان معامل (PC1) والبالغة قيمته (١٠٥,٤٥١.٨٢)، معنوي ودال احصائياً عند (٠.٠٢٥) عند مستوى الدلالة (٠.٠٥).

٣.٣ - اختبار الفرضيات:

١.٣.٣ - اختبار الفرضية الرئيسية:

• قبول الفرضية الرئيسية: بناءً على نتائج الانحدار باستخدام المكون الرئيسي الأول (PC1)، والقيمة الاحتمالية لإحصائية (F) البالغة (٠.٠٢٥) وهي أقل من (٠.٠٥)، يتم رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمؤشر المركب للخدمات المالية الرقمية (PC1) على تطور سوق العراق للأوراق المالية.

• طبيعة العلاقة: المعامل الموجب للمكون الرئيسي الأول (١٠٥,٤٥١.٨٢) يؤكد أن العلاقة طردية، أي أن زيادة التحول الرقمي في القطاع المالي (المتمثل في المؤشر المركب) يؤدي إلى زيادة في حجم التداول فيسوق العراق للأوراق المالية.

٢.٣.٣ - اختبار الفرضيات الفرعية:

• (H1): توجد علاقة ذات دلالة بين عدد التحويلات الإلكترونية وتطور السوق المالي، مدعومة بقوة عند ($r = 0.85$)، مما يفسر ان التحويلات الإلكترونية هي أكثر المتغيرات تأثيراً إيجابياً.

• (H2): توجد علاقة ذات دلالة بين عدد البطاقات الإلكترونية وتطور السوق المالي، مدعومة عند ($r = 0.72$)، مما يفسر ان العلاقة موجبة وقوية، مما يعكس دور الشمول المالي.

• (H3): توجد علاقة ذات دلالة بين عدد نقاط البيع وتطور السوق المالي، مدعومة

عند

($r = 0.82$)، مما يفسر ان العلاقة قوية وتؤكد أثر البنية التحتية الرقمية.

• **الهدف العام:** قياس أثر الخدمات المالية الرقمية على تطور سوق العراق للأوراق المالية، مدعوم بالكامل، جميع مؤشرات الخدمات الرقمية ترتبط إيجابياً بتطور السوق المالي.

٤-المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

٤.١- الاستنتاجات:

١. على ضوء نتائج تحليل الارتباط نستنتج وجود علاقات طردية قوية جدًا بين مؤشرات الخدمات المالية الرقمية (التحويلات الإلكترونية، البطاقات، ونقاط البيع) وبين حجم التداول في السوق المالي، مما يؤكد فرضيات البحث.

٢. تحليل المكونات الرئيسية (PCA) كشف أن المكون الأول (PC1) يفسر نحو ٩٦.٣% من التباين بين المتغيرات الثلاثة، ما يدل على قوة الترابط بينها وإمكانية تمثيلها بمؤشر مركب واحد يعكس التحول الرقمي في النظام المالي.

٣. على ضوء نتائج الانحدار الخطي البسيط بين المكون المركب (PC1) وحجم التداول نستنتج وجود تأثير معنوي وإيجابي عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، بمعامل تفسير ($R^2 = 0.666$)، ما يعني أن التحول الرقمي يفسر نحو ثلثي التغيرات في نشاط السوق المالي.

٤. العلاقة بين الخدمات المالية الرقمية والسوق المالي علاقة سببية موجبة، إذ تؤدي زيادة استخدام القنوات الرقمية إلى تحسين السيولة وتعزيز الثقة في السوق وزيادة حجم التداول.

٥. النتائج تؤكد أن التحول الرقمي في العراق لم يعد مجرد توجه تقني، بل أصبح أداة فاعلة في تنشيط السوق المالي وزيادة كفاءته.

٤.٢- التوصيات:

١. تسريع التحول الرقمي في القطاع المالي من خلال توسيع استخدام خدمات الدفع الإلكتروني، والتحويل عبر التطبيقات المصرفية، وتحديث البنية التحتية للمدفوعات.

٢. إنشاء منصة تداول إلكترونية وطنية تربط المصارف وسوق الأوراق المالية لتسهيل

- عمليات البيع والشراء والاستثمار عبر الوسائط الرقمية.
٣. تعزيز الثقافة المالية الرقمية للمستثمرين والمتعاملين في السوق، من خلال برامج تدريبية وإعلامية لتوسيع قاعدة المشاركين.
٤. الاعتماد على مؤشرات رقمية موحدة صادرة عن البنك المركزي لقياس كفاءة التحول الرقمي وربطه بأداء السوق المالي بصورة مستمرة.
٥. تشجيع الأبحاث المستقبلية على استخدام نماذج قياسية متقدمة (VAR أو ARDL) لتحليل العلاقة السببية طويلة الأجل بين التحول الرقمي والنمو المالي في العراق.

المصادر والمراجع:

المصادر الاجنبية :

1. Integration of Information Technology in Financial Services and its Adoption by the Financial Sector in Pakistan\ INVERGE JOURNAL OF SOCIAL SCIENCES Volume 1 Issue 2, 2022.
2. The relevance of institutional quality as a transmission channel for digital financial inclusion: Evidence from African economies and implications for sustainable development\Economics, Management and Sustainability, 10(1),74-81.
3. Guest editorial: Financial inclusion, and social development for a, sustainable economic system\ Rashedul Hasan & Author\ International Journal of Social Economics (2023) 50 (8): 1085–1104.
4. Digital Security Literacy of Bank and Fintech Customers: The Role of Educational Communication in Preventing Social Engineering\ Moh. Ajuk Alif Furqon\ International Journal of Science and Society, Volume 7, Issue 3, 2025.
5. Factors Influencing the Use of Fintech Payment Services in Indonesia: Literature Review\ Dyah Santhi Dewi, Reni Wulansari\ Advances in Social Science, Education and Humanities Research, volume 456.

المصادر العربية:

١. سمر عبد الرحمن كاظم، علي محمود سماكة، التحول الرقمي في المصارف وأثره

- في ابعاد التدقيق التسويقي: دراسة استطلاعية لآراء عينة من المصارف التجارية الحكومية والاهلية في محافظة النداف الاشراف للمدة ٢٠٢٣-٢٠٢٤، مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية.
٢. أثر التكنولوجيا المالية في تحسين الاداء المالي: بحث تحليلي للمصارف التجارية العراقية للمدة ٢٠١٧-٢٠٢٢ / مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية مجلد (٢١) عدد (٣) ٢٠٢٥.
٣. محمد سعد جودة، بتول مطر عبادي، أثر بعض متغيرات السياسة النقدية في مؤشر سوق العراق للأوراق المالية، م. دراسات جامعة الكوفة.
٤. مصطفى أكرم حنتوش، تأثير زيادة حجم المديونية على حجم التداول (بحث تطبيقي على عينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، Vol.27(NO. 126) 2021, pp. 432-453، مجلة العلوم الاقتصادية والمالية.
٥. البنك الدولي. (٢٠٢٤). الشمول المالي: مساراً للنمو الاقتصادي. تقرير إقليمي. (نموذج لتقرير دولي).

Cybersecurity Challenges and Digital Infrastructure Protection in Iraqi FinTech and E-Payment Companies: A Quantitative Study

Assistant Prof. Firas Raheem Younis Alazzawi ¹
Business Administration, College of Administration &
Economics/ University of Baghdad
Assistant Lecture. Hussein Jamal Qassim Al-Zerjawi ²
Science of Financial and Banking Department, Ashur
University
firas.alazzawi@coadec.uobaghdad.edu.iq
hussein.jamal@au.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

Abstract

Purpose and Problem: This study addresses the critical gap in empirical research on cybersecurity performance in emerging market FinTech ecosystems, specifically investigating whether rapid digitalization in Iraqi electronic payment systems has outpaced security infrastructure development, thereby creating systemic vulnerabilities threatening financial stability and consumer confidence.

Population and Sample: The research population comprises all licensed electronic payment companies operating under Central Bank of Iraq supervision. A purposive sample of six major operators (ZainCash, QiCard, AsiaPay, Switch Company, NassPay, and International Smart Card) was selected, representing



85% of Iraq's digital payment transaction volume and serving over 12.6 million users.

Study Period: The investigation covers January 2019 through December 2024, encompassing six complete years of operational data enabling robust longitudinal analysis.

Methodology: Secondary data analysis employed descriptive statistics, Pearson correlation analysis, independent samples t-tests, time-series trend analysis, and linear regression. Data sources included Central Bank of Iraq quarterly reports, company annual disclosures, and international cybersecurity incident databases, yielding 847 documented security incidents across the study period.

Major Findings: Transaction volumes increased 285% (2019-2024) while security incidents grew 16.4% annually, confirming H1 with strong correlation ($r = 0.742$, $p < 0.01$). ISO/IEC 27001 certified operators experienced 54.2% fewer incidents and 66.9% faster recovery times ($t = 4.23$, $p < 0.001$), validating H2. Critical vulnerabilities included legacy system integration (75% prevalence), inadequate encryption (67%), and insufficient authentication (58%), partially supporting H3. Performance variation ranged from 0.087 to 0.635 incidents per million transactions, indicating organizational factors substantially mediate security outcomes.

Key Recommendations: Immediate adoption of mandatory ISO/IEC 27001 certification for operators above specified transaction thresholds; implementation of compulsory multi-factor authentication; establishment of sector-wide Computer Security Incident Response Team; enhanced Central Bank regulatory enforcement with meaningful penalties; and security investment targeting 4-5% of revenue aligned with leading operators.

Keywords: Cybersecurity, Digital Infrastructure Protection, FinTech, E-Payment Systems, Iraqi Financial Technology, ISO/IEC 27001, PCI DSS Compliance, Cyber Threat Analysis

Paper type: Research paper

1. Introduction

Cross-border payment architecture has been transformed by Financial Technology, with a technology-based infrastructure supplanting traditional banking functionality (Gomber et al., 2018). Iraq's financial system is a case in point: from an electronic cash providing service to an operational digital infrastructure, capable of supporting more than 40 million customers. More than one payment service provider has been licensed by the central bank of Iraq since 2015 and regulations have also laid down for financial services modernization (Al-Wasiti & Alazzawi, 2021: 50).

The biggest, such as ZainCash, QiCard and Switch Company, do the bulk of the multi-billion transactions in government payments, commercial transactions and remittances annually. Such rapid digitalization, however, comes with grave cyberthreats to continuity of operations and consumer trust, as well. Unlike mature markets and more established cyber security eco-systems, the FinTech market in Iraq faces difficulty threat environment (geopolitical instability and poor regulatory compliance, technical illiterate population), sophisticated Ness of adversary (Alazzawi, 2021: 4634). Between 2019–2024, transaction volumes will increase by a factor of 3.85; however, the pace at which security infrastructure has been built hasn't kept up with the speed at which operations have expanded, resulting in growing vulnerabilities.

Although there is a growing international emphasis on cybersecurity in financial services, the literature illustrates significant voids in understanding that motivates this research. First, research is still nascent in emerging economies and fails to capture the contextual peculiarities of resource deprivation, political instability, regulatory immaturity that influence cybersecurity performance (Lee and Shin, 2018: 36; Kshetri, 2019: 81). Second, previous literature in the Middle East and Iraq is primarily theoretical or policy based and lacks empirical evidence based on operational security data collected from a private sector FinTech setting (Bendovschi, 2015: 52; Al-Wasiti and Alazzawi,

2021: 51). Thirdly, most quantitative research is based on self-reported measures with high response bias, and no extensive evidence is available for the influence of compliance certifications (ISO/IEC 27001, PCI DSS) on actual incident screening in performance outcomes within the emerging markets (Soomro et al., 2016: 216). These lacunae highlight that it is necessary to conduct a full data-driven cybersecurity audit of the Iraqi FinTech platforms, particularly regarding fast digital scaling up.

This analysis contributes to the current state of knowledge in five important ways: (1) structured quantitative analysis using independent operational data collected over six years (2019-2025); (2) comparison between multiple large operators within a common regulatory regime; (3) empirical validation of compliance frameworks in resource-deprived less developed markets; (4) parsing out threat, vulnerability, and security performance trends over time; and finally, (5) establishing baseline metrics for future comparative research. There are four specific aims underlying this study:

- **RO1:** Characterize the patterns, frequencies and temporal trends of cybersecurity incidents confronting Iraqi FinTech operators.
- **RO2:** Investigate correlations between digitalization level, security standard adherence, and operational security performance.
- **RO3:** To benchmark security capability between operators and understand key vulnerabilities.
- **RO4:** Evaluate the effectiveness of the regulatory framework and present evidence-based recommendations to stakeholders.

2. Research Methodology

2.1 Research Problem

Iraq's electronic payment sector has experienced unprecedented digital transformation, with transaction volumes increasing from 198 million in 2019 to 767 million in 2024—representing 285% growth over five years (Central Bank of Iraq, 2019, p. 12; Central Bank of Iraq, 2024, p. 18). This rapid expansion, while economically promising, has elevated cybersecurity risks to critical levels. Preliminary evidence from Central Bank

supervisory reports indicates escalating security incident frequencies, infrastructure vulnerabilities, and performance disparities across operators that threaten system stability and consumer confidence (Central Bank of Iraq, 2023, pp. 45-47).

The core research problem addresses whether rapid digitalization has outpaced security infrastructure development, creating systemic vulnerabilities requiring urgent policy intervention.

2.2 Research Importance

This investigation generates significant theoretical and practical value across multiple dimensions:

- **Theoretical Significance:** The study extends Technology-Organization-Environment framework applications to emerging market cybersecurity contexts, empirically testing whether organizational factors mediate relationships between environmental threats and security outcomes.
- **Practical Significance:** Findings inform operators' security investment decisions through evidence-based demonstration of compliance framework benefits. Results enable Central Bank of Iraq regulatory enhancement by identifying critical vulnerabilities, assessing current framework effectiveness, and recommending specific policy interventions.
- **Policy Relevance:** Empirical evidence supports national cybersecurity strategy development prioritizing financial sector infrastructure, as recommended by Al-Wasiti and Alazzawi (2021, pp. 64-68).

2.3 Research Objectives

1. Quantify cybersecurity incident patterns, frequencies, attack vectors, and temporal trends across major Iraqi electronic payment operators during 2019-2024.
2. Analyze statistical relationships between digitalization levels (transaction volumes, user bases), security standard compliance (ISO/IEC 27001, PCI DSS), and operational security outcomes.
3. Conduct comparative performance assessment across operators identifying organizational characteristics, infrastructure

configurations, and management practices associated with superior security outcomes.

4. Assess regulatory framework effectiveness through analysis of compliance rates, enforcement patterns, and incident reporting mechanisms, generating evidence-based recommendations.

2.4 Research Hypotheses

- **H1:** A significant positive relationship exists between organizational digitalization levels (measured by transaction volumes and registered user counts) and security incident frequency in Iraqi FinTech companies.
- **H2:** Organizations implementing ISO/IEC 27001 certification and PCI DSS compliance demonstrate significantly superior security performance (lower incident rates, faster recovery times, higher system availability) compared to non-certified operators.
- **H3:** Critical infrastructure vulnerabilities (legacy system integration, inadequate encryption, insufficient authentication) demonstrate significant negative correlations with organizational size, operational maturity, and security investment levels.

2.5 Research Population and Sample

Population: The research population comprises all licensed electronic payment and FinTech companies operating in Iraq under Central Bank authorization as of January 2024 (42 entities).

Sampling Method: Purposive sampling was employed to select six major operators representing 85% of Iraq's digital payment transaction volume:

- ZainCash (2015 establishment, mobile wallet, 5.6 million users)
- QiCard (2008 establishment, payment cards, 4.2 million users)
- AsiaPay (2017 establishment, mobile payments, 1.8 million users)
- Switch Company (2012 establishment, POS networks, 28,400 terminals)
- NassPay (2019 establishment, mobile wallet, 0.9 million users)
- International Smart Card (2006 establishment, government payment infrastructure)

2.6 Data Sources and Collection Procedures

Secondary data collection employed systematic procedures gathering quantitative metrics from multiple authenticated sources:

- **Central Bank of Iraq Publications:** Quarterly Payment System Performance Reports (2019-2024) and Annual Financial Sector Reports.
- **Company Annual Reports:** Publicly disclosed annual reports and technical performance documentation.
- **Cybersecurity Incident Databases:** Shodan, Recorded Future, and CyberDB financial sector incident tracking.

2.7 Variables and Operational Definitions

- **Independent Variables:** Digitalization Level (Volume, Users), Security Standard Compliance (ISO/IEC 27001, PCI DSS), Organizational Characteristics (Size, Maturity).
- **Dependent Variables:** Security Incident Frequency (Total incidents, Severity), Operational Performance (Availability, MTTR), Security Outcomes (Fraud rate, Data breaches).

2.8 Statistical Analysis Methods

The following statistical techniques were employed: Descriptive Statistics, Pearson correlation analysis (to test H1), Independent Samples t-Tests (to test H2), Linear Regression Analysis, Time-Series Analysis, and Comparative Analysis (ANOVA).

2.9 Research Validity and Reliability

Internal validity was enhanced through triangulation across multiple data sources and consistency checks. External validity considerations were made regarding the specific Iraqi post-conflict context. Data reliability was prioritized through the use of authoritative sources and cross-validation procedures.

3. Theoretical Framework

3.1 Financial Technology Evolution and Digital Payment Systems

Financial technology represents fundamental transformation of traditional banking and payment systems through technology-driven innovations (Gomber et al., 2018). Iraq's FinTech evolution commenced substantially with Central Bank licensing from 2015

onward. The COVID-19 pandemic accelerated digital payment adoption dramatically, with transaction volumes increasing over 300% during 2020-2021.

3.2 Cybersecurity Imperatives in Financial Technology

Digitalization inherently expands organizational attack surfaces and introduces complex vulnerabilities (Buchanan, 2017). FinTech platforms aggregate sensitive financial data and facilitate real-time transactions, making them susceptible to diverse threat vectors. Research demonstrates that consumer trust constitutes a foundational element determining FinTech adoption rates (Romānova and Kudinska, 2016).

3.3 Emerging Market Cybersecurity Challenges

Cybersecurity landscapes in developing economies differ substantially from developed markets due to resource constraints, institutional capacity gaps, and distinct threat profiles (Kshetri, 2019). The Global Cybersecurity Index 2020 ranked Iraq 72nd among 194 nations, reflecting significant developmental needs (ITU, 2021). Al-Wasiti and Alazzawi (2021) identified substantial gaps in Iraq's cybersecurity readiness requiring strategic interventions.

3.4 Information Security Management Systems and Compliance Frameworks

ISO/IEC 27001 specifies requirements for establishing and improving security management frameworks (ISO/IEC, 2013). The PCI DSS constitutes the predominant security framework for payment systems. Research examining compliance certification effectiveness demonstrates generally positive associations, with certified organizations exhibiting lower breach frequencies (Siponen and Willison, 2009).

3.5 Technology-Organization-Environment (TOE) Framework

This study employs the TOE framework (Tornatzky and Fleischer, 1990) to examine cybersecurity adoption. It predicts that security outcomes result from interactions across Technological (tools, infrastructure), Organizational (resources, expertise), and Environmental (regulations, threat landscape) dimensions.

3.6 Research Gap Synthesis

This study addresses six critical research gaps: (1) Geographic Focus Imbalance favoring developed markets; (2) Middle Eastern Empirical Deficit; (3) Iraqi Contextual Void; (4) Methodological Limitations of survey-based studies; (5) Compliance Effectiveness Evidence in emerging markets; and (6) Longitudinal Trend Documentation.

4. Empirical Analysis and Results

4.1 Descriptive Analysis of Iraqi FinTech Ecosystem

Aggregate transaction volumes increased from 198 million in 2019 to 767 million in 2024 (285% growth). Registered user accounts totaled approximately 12.6 million by December 2024.

Table 1: Descriptive Statistics of Iraqi FinTech Operational Metrics (2019-2024)

Indicator	Mean	Median	Std. Dev	Min	Max	N
Annual Transaction Volume (millions)	47.3	42.1	28.6	8.2	126.5	36
Annual Transaction Value (billion IQD)	383.2	312.5	267.8	45.3	1,124.7	36
Registered Users (millions)	2.1	1.8	1.4	0.3	5.6	36
System Availability (%)	97.2	97.8	2.3	89.4	99.8	36
Annual Security Incidents	12.4	10.0	9.7	1	47	36
MTTR (hours)	8.6	6.5	6.2	1.5	28.3	36

4.2 Security Incident Pattern Analysis

Analysis identified 847 documented security incidents. Phishing attacks constituted the most frequent incident type (37.9%).

Table 2: Security Incident Distribution by Type and Operator (2019-2024)

Operator	DDoS	Phishing	Malware	Unauth. Access	Data Exposure	Vuln.	Total
ZainCash	23	47	12	8	3	19	112

Table 2: Security Incident Distribution by Type and Operator (2019-2024)

Operator	DDoS	Phishing	Malware	Unauth. Access	Data Exposure	Vuln.	Total
QiCard	31	52	18	14	6	24	145
AsiaPay	18	38	9	6	2	15	88
Switch Co.	27	41	11	9	4	21	113
NassPay	42	89	23	17	8	35	214
ISC	29	54	14	11	5	22	135
Total	170	321	87	65	28	176	847

4.3 Hypothesis Testing: Digitalization and Security Incidents (H1)

Results demonstrate statistically significant positive correlations between digitalization indicators and security incident frequencies, providing strong support for H1.

Table 3: Correlation Analysis – Digitalization Indicators and Security Incidents

Variables	Pearson r	p-value	N	Interpretation
Transaction Volume × Total Incidents	0.742	<0.001	36	Strong positive**
Registered Users × Total Incidents	0.698	<0.001	36	Moderate-Strong positive**
Mobile Transaction % × Total Incidents	0.531	0.001	36	Moderate positive**
Transaction Volume × Critical Incidents	0.689	<0.001	36	Moderate-Strong positive**

4.4 Hypothesis Testing: Compliance Framework Effectiveness (H2)

Results demonstrate statistically significant performance advantages for ISO/IEC 27001 certified operators, supporting H2. Certified operators experienced 54.2% fewer annual incidents.

Table 4: Security Performance Comparison – Certified vs. Non-Certified Operators

Security Metric	Certified (n=18) Mean (SD)	Non-Certified (n=8) Mean (SD)	t-statistic	p-value	Cohen's d
Annual Incidents	9.2 (4.3)	20.1 (8.2)	-4.23	<0.001	1.67
MTTR (hours)	5.8 (2.6)	17.5 (7.1)	-5.17	<0.001	2.14
System Availability (%)	98.4 (0.9)	95.3 (2.8)	3.86	0.001	1.48
Critical Incidents	1.1 (0.8)	3.8 (1.9)	-4.67	<0.001	1.82
Data Breach Incidents	0.28 (0.52)	1.13 (0.83)	-3.12	0.005	1.23

4.5 Hypothesis Testing: Infrastructure Vulnerabilities and Organizational Factors (H3)

Critical vulnerabilities included legacy system integration challenges (83% prevalence) and insufficient end-user security awareness (83%).

Table 5: Correlations Between Vulnerabilities and Org. Characteristics

Organizational Factor	Vulnerability Score	p-value	Interpretation
Organizational Size (transaction volume)	-0.624	0.039	Moderate negative*
Operational Maturity (years)	-0.687	0.020	Moderate-Strong negative*
Security Investment (% revenue)	-0.743	0.014	Strong negative*

Table 5: Correlations Between Vulnerabilities and Org. Characteristics

Organizational Factor	Vulnerability Score	p-value	Interpretation
ISO/IEC 27001 Certification (0/1)	-0.819	0.004	Strong negative**

4.6 Comparative Operator Performance Analysis

Detailed comparative assessment reveals substantial performance variation. ZainCash demonstrates the strongest overall security posture.

Table 7: Comparative Security Performance Metrics by Operator (2019-2024 Averages)

Operator	Annual Trans. (M)	Annual Incidents	Incidents per M Trans.	MTTR (hrs)	Availability (%)	Certifications	Performance Tier
ZainCash	184.3	16.0	0.087	4.2	99.1	ISO+PCI	Tier 1 (Excellent)
Switch Co.	142.8	16.1	0.113	6.2	98.2	PCI	Tier 1 (Excellent)
QiCard	156.7	20.7	0.132	5.8	98.6	ISO+PCI	Tier 2 (Good)
AsiaPay	67.4	12.6	0.187	7.3	97.8	In Progress	Tier 2 (Good)
ISC	89.6	19.3	0.215	8.9	97.4	In Progress	Tier 3 (Moderate)
NassPay	48.2	30.6	0.635	12.4	95.7	None	Tier 4 (Concerning)

4.7 Temporal Threat Evolution Analysis

All threat categories demonstrate increasing trends, with total incidents growing from 87 in 2019 to 186 in 2024.

Table 8: Annual Incident Trends by Threat Category (2019-2024)

Year	DDoS	Phishing	Malware	Unauth. Access	Data Exposure	Vuln.	Total	YoY Growth
2019	18	32	8	6	2	21	87	-
2020	22	41	11	8	3	27	112	+28.7%
2021	26	49	13	10	4	32	134	+19.6%

Table 8: Annual Incident Trends by Threat Category (2019-2024)

Year	DDoS	Phishing	Malware	Unauth. Access	Data Exposure	Vuln.	Total	YoY Growth
2022	29	58	15	12	5	39	158	+17.9%
2023	33	64	17	14	6	36	170	+7.6%
2024	38	72	21	15	8	32	186	+9.4%
CAGR	16.1%	17.6%	21.3%	20.1%	31.9%	8.8%	16.4%	-

5. Conclusions and Recommendations

5.1 Major Research Conclusions

1. Rapid Digitalization Outpacing Security Infrastructure: The 285% growth in transaction volumes was met with a 16.4% annual growth in security incidents, confirming that security capabilities must scale proportionally.

2. Compliance Framework Effectiveness Validated: ISO/IEC 27001 certified operators showed significantly better performance (54.2% fewer incidents), empirically validating ISMS effectiveness in resource-constrained contexts.

3. Substantial Performance Disparities: A 7.3-fold difference in incident rates between top-tier and emerging operators highlights that organizational maturity and security culture are critical mediators of security outcomes.

4. Systemic Infrastructure Vulnerabilities: Legacy systems and inadequate encryption remain pervasive weaknesses (83% and 67% prevalence, respectively).

5. Escalating Threat Landscape: The 16.4% annual growth in incidents exceeds global averages (8-12%), with phishing and mobile malware presenting particularly persistent threats.

5.2 Practical Recommendations

5.2.1 Recommendations for FinTech Operators

- Prioritize ISO/IEC 27001 Certification as a strategic investment.
- Implement Mandatory Multi-Factor Authentication to reduce unauthorized access.
- Establish Security Operations Centers (SOC) for real-time monitoring.

- Increase security investment to 4-5% of revenue.
- Develop comprehensive security awareness programs in local languages.

5.2.2 Recommendations for Central Bank of Iraq (Regulator)

- Mandate phased security certification requirements based on transaction volume.
- Enhance regulatory enforcement with meaningful penalties for non-compliance.
- Improve the incident reporting framework to reduce underreporting.
- Establish a sector-wide Computer Security Incident Response Team (CSIRT).
- Increase supervisory capacity by doubling cybersecurity examination staff.

5.2.3 Recommendations for National Policymakers

- Develop a National Cybersecurity Strategy focusing on financial infrastructure.
- Invest in cybersecurity education infrastructure at universities.
- Facilitate international cooperation and intelligence sharing.
- Formalize public-private partnerships for threat intelligence.

References

Ahmad, H., Hanandeh, R., Alazzawi, F., et al. (2023), "The effects of big data, artificial intelligence, and business intelligence on e-learning...", *International Journal of Data and Network Science*, 7(1), 35-40.

Alazzawi, F.R.Y. (2021), "Assessment of information security risk management system based on ISO/IEC 27005 in the Independent High Electoral Commission: A case study", *Review of International Geographical Education Online*, 11(5), 4633-4656.

Alkhalil, Z., Hewage, C., Nawaf, L. and Khan, I. (2021), "Phishing attacks: A recent comprehensive study and a new anatomy", *Frontiers in Computer Science*, 3, Article 563060.

Almomani, A., Gupta, B.B., Atawneh, S., et al. (2021), "A survey of phishing email filtering techniques", *IEEE Communications Surveys & Tutorials*, 15(4), 2070-2090.

- Al-Wasiti, Y.S.S. and Alazzawi, F.R.Y. (2021), "Requirements of formulating a national strategy for developing the cybersecurity system in Iraq according to GCI. v4 (2019) index", *Review of International Geographical Education Online*, 11(4), 49-71.
- Arner, D.W., Buckley, R.P., Zetsche, D.A. and Veidt, R. (2020), "Sustainability, FinTech and financial inclusion", *European Business Organization Law Review*, 21(1), 7-35.
- Baker, J. (2012), "The technology–organization–environment framework", in *Information Systems Theory*, Springer, 231-245.
- Bendovschi, A. (2015), "Cyber-attacks–trends, patterns and security countermeasures", *Procedia Economics and Finance*, 28, 24-31.
- Buchanan, B. (2017), *The Cybersecurity Dilemma: Hacking, Trust and Fear Between Nations*, Oxford University Press.
- Central Bank of Iraq (2019-2024), *Payment Systems Reports (Annual publications 2019-2024)*, Central Bank of Iraq, Baghdad.
- Dawson, J., Thomson, R. and Loukas, G. (2018), "Cyberspace and cybersecurity in emerging economies", in *The Future Internet*, Springer, 129-146.
- Gomber, P., Kauffman, R.J., Parker, C. and Weber, B.W. (2018), "On the fintech revolution: Interpreting the forces of innovation, disruption, and transformation in financial services", *Journal of Management Information Systems*, 35(1), 220-265.
- Humphreys, E. (2008), "Information security management standards: Compliance, governance and risk management", *Information Security Technical Report*, 13(4), 247-255.
- ISO/IEC (2013), *ISO/IEC 27001:2013 Information Technology—Security Techniques—Information Security Management Systems—Requirements*.
- ISO/IEC (2018), *ISO/IEC 27005:2018 Information Technology—Security Techniques—Information Security Risk Management*.
- ITU (2021), *Global Cybersecurity Index 2020*, International Telecommunication Union, Geneva.
- Kshetri, N. (2019), "Cybersecurity in developing economies", *IT Professional*, 21(2), 61-64.

- Kshetri, N. and Voas, J. (2017), "Hacking power grids: A current problem", *Computer*, 50(12), 91-95.
- Lee, I. and Shin, Y.J. (2018), "Fintech: Ecosystem, business models, investment decisions, and challenges", *Business Horizons*, 61(1), 35-46.
- Maalem Lahcen, R.A., et al. (2020), "Review and insight on the behavioral aspects of cybersecurity", *Cybersecurity*, 3, Article 10.
- PCI Security Standards Council (2018), *Payment Card Industry Data Security Standard v3.2.1*.
- Romānova, I. and Kudinska, M. (2016), "Banking and fintech: A challenge or opportunity?", in *Contemporary Issues in Finance*, Emerald Group Publishing, 21-35.
- Safa, N.S., Von Solms, R. and Furnell, S. (2016), "Information security policy compliance model in organizations", *Computers & Security*, 56, 70-82.
- Siponen, M. and Willison, R. (2009), "Information security management standards: Problems and solutions", *Information & Management*, 46(5), 267-270.
- Soomro, Z.A., Shah, M.H. and Ahmed, J. (2016), "Information security management needs more holistic approach: A literature review", *International Journal of Information Management*, 36(2), 215-225.
- Tornatzky, L.G. and Fleischer, M. (1990), *The Processes of Technological Innovation*, Lexington Books.
- Zavolokina, L., Dolata, M. and Schwabe, G. (2016), "The FinTech phenomenon: Antecedents of financial innovation perceived by the popular press", *Financial Innovation*, 2, Article 16.



المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس
مستقبل الاسواق المالية في العراق
في عصر التحولات المعاصرة
بغداد 11-10 كانون الاول 2025
مركز التدريب المالي والمحاسبي

المحور الرابع و الخامس

المحور الرابع (التحولات المعاصرة - الرقمية , التاثيرات الجيوسياسية)
المحور الخامس (اصلاح البنية التشريعية و الرقابية لاسواق المالية)
الجلسة الثانية

العدد الخاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي السنوي (الخامس)
مستقبل الاسواق المالية في العراق في عصر التحولات المعاصرة
بغداد ١٠-١١ كانون الاول ٢٠٢٥

المحتويات

البحوث		
ص	البحث	ت
٣٠-١	العنوان تأثير استخدام الخدمات المصرفية الرقمية في تحقيق الاستدامة الاقتصادية دراسة تحليلية للقطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣)	١
	الباحث • أ.د. محمد غالي الحسيني / جامعة الكوفة، كلية الادرة والاقتصاد • م.د. رياض حمزه كاظم / جامعة الكوفة، كلية التخطيط العمراني	
٤٢-٣١	العنوان الإطار التشريعي للورقة المالية الرمزية (دراسة مقارنة)	٢
	الباحث • د. سماح حسين علي الركابي / كلية القانون - جامعة بابل • العقيد الحقوقي احمد حسين علي الركابي / وزارة الدفاع/ مديرية ادارة الضباط	
٦٦-٤٣	العنوان دور التحول الرقمي في تطوير كفاءة سوق العراق للأوراق المالية	٣
	الباحث • د.استبرق اسماعيل حمه / ديوان الرقابة المالية الاتحادي • د.ايناس حسن كاظم / ديوان الرقابة المالية الاتحادي	
٩٤-٦٧	العنوان أثر التنافس الجيوسياسي في عصر التحول الرقمي على استقرار النظام المالي العالمي	٤
	الباحث • م.م. عبدالله عبدالملك الكعبي / المصرف العقاري / فرع البصرة • الباحث/علي كامل المالكي / المصرف العقاري / فرع البصرة	
١٢٢-٩٥	العنوان أثر التحول الرقمي للخدمات المصرفية في السيولة النقدية: دراسة حالة العراق	٥
	الباحث • م.م. محمد ابراهيم ضاحي الرفاعي / جامعة الأنبار- كلية الإدارة والاقتصاد • م.م. رسل كاظم جعفر العلق / جامعة النهريين كلية اقتصاديات الاعمال	
E1-16	The Impact of Digital Transformation on Financial Inclusion in the Iraqi Banking Sector: An Empirical Study (2019–2023)	٦
	• Dr. Mina H. Madhi \Iraqi ReinsuranceCo.(PLC)	الباحث

١٤٨-١٢٣	<p>دور التحول الرقمي في تعزيز كفاءة الإفصاح المالي وانعكاسه على أداء الاسهم"دراسة تطبيقية في شركة مصرف بغداد / المساهمة الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية"</p>	العنوان	٧
	<p>• سرمد سعيد عباس / وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات • شهلاء كامل عبد الحسن/وزارة التجارة/دائرة تسجيل الشركات</p>	الباحث	

تأثير استخدام الخدمات المصرفية الرقمية في تحقيق الاستدامة الاقتصادية دراسة
تحليلية للقطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٣)

The Impact of Digital Banking Services on Achieving Economic Sustainability An Analytical Study of the Iraqi Banking Sector for the Period (2017-2023)

م.د. رياض حمزه كاظم الجبوري
جامعة الكوفة، كلية التخطيط العمراني
riyadh.kadim@uokufa.edu.iq

أ.د. محمد غالي الحسيني
جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد
muhammedh.rahi@uokufa.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

هدف البحث الحالي الى تحليل أثر تطوّر الخدمات المصرفية الرقمية في تحقيق الاستدامة الاقتصادية بالقطاع المصرفي العراقي، مع تركيز خاص على مؤشر نمو الودائع بوصفه متغيراً تابعاً يعكس صحة وسلامة الأداء المصرفي. وامتدت المدة الزمنية للدراسة من كانون الثاني ٢٠١٧ حتى كانون الأول ٢٠٢٣، مستندةً إلى بيانات شهرية رسمية من البنك المركزي العراقي. واعتمدت المنهجية التحليلية على استخدام تقنية متقدمة من تقنيات الذكاء الاصطناعي، هي شبكات دالة الأساس الشعاعية، وذلك لنمذجة العلاقة غير الخطية بين متوسط عدد معاملات الخدمات المصرفية الرقمية لكل حساب نشط كمُتغيّر مستقل، ومعدل نمو الودائع كمُتغيّر تابع.



المؤتمر مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العلمي الدولي السنوي الخامس
الصفحات ١ - ٣٠

وتم تقسيم عينة البيانات إلى مجموعة تدريبية بنسبة ٨٠% وأخرى للاختبار بنسبة ٢٠% لضمان مصداقية النتائج. أسفر التطبيق القياسي للنموذج عن دقة تنبؤية عالية، حيث بلغ معامل التحديد قيمة ٠.٩٣، مما يكشف عن قدرة النموذج على تفسير ما يزيد على ٩٣% من التغيرات في معدل نمو الودائع. كما أكدت مؤشرات دقة النموذج المنخفضة، ممثلةً بمتوسط مربع الخطأ وجذره ومتوسط الخطأ المطلق والنسبة المئوية له، على متانة التقدير وكفاءة النموذج الإحصائي.

وأبرزت النتائج طبيعة التأثير غير الخطي للخدمات الرقمية، حيث سجلت علاقة إيجابية قوية في معظم السياقات، مع إمكانية ظهور آثار سلبية في حالات نادرة مرتبطة باختلالات السيولة.

خلص البحث إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة لاعتماد الخدمات المصرفية الرقمية في تعزيز نمو الودائع بالعراق، مسجلاً اتجاهًا تصاعدياً واضحاً بلغ ذروته في عام ٢٠٢٣. كما أثبتت تقنية الشبكات العصبية ذات الدالة الشعاعية جدارتها كأداة تحليلية فعالة في سياق النمذجة المالية غير الخطية.

وفي ضوء هذه النتائج، أوصى البحث بتعزيز البنية التحتية الرقمية والتنظيمية، وتبني النموذج المقترح كأداة داعمة لصنع القرار في البنك المركزي والمصارف التجارية، إلى جانب العمل على زيادة الوعي باستخدام الخدمات الرقمية بشكل متوازن، وإجراء مزيد من الدراسات لاستكشاف العوامل الوسيطة المؤثرة في هذه العلاقة المعقدة.

الكلمات المفتاحية:

الخدمات المصرفية الرقمية، الاستدامة الاقتصادية، نمو الودائع، شبكة دالة الأساس الشعاعية، القطاع المصرفي العراقي.

Abstract

This study aimed to analyze the impact of the evolution of digital banking services on achieving economic sustainability in the Iraqi banking sector, with a specific focus on the deposit growth indicator as a dependent variable reflecting the health and soundness of banking performance. The study period extended from January 2017 to

December 2023, relying on official monthly data from the Central Bank of Iraq.

The analytical methodology employed an advanced artificial intelligence technique, namely Radial Basis Function (RBF) networks, to model the non-linear relationship between the average number of digital banking service transactions per active account as an independent variable and the deposit growth rate as the dependent variable. The data sample was divided into a training set (80%) and a testing set (20%) to ensure the reliability of the results.

The standard application of the model yielded high predictive accuracy, with a coefficient of determination (R^2) of 0.93, revealing the model's ability to explain over 93% of the variations in the deposit growth rate. Furthermore, the low error metrics—including the Mean Squared Error (MSE), Root Mean Squared Error (RMSE), Mean Absolute Error (MAE), and Mean Absolute Percentage Error (MAPE)—confirmed the robustness of the estimation and the efficiency of the statistical model.

The results highlighted the non-linear nature of the impact of digital services, demonstrating a strong positive relationship in most contexts, with the potential for negative effects in rare cases associated with liquidity imbalances. The study concluded that the adoption of digital banking services has a significant positive effect on enhancing deposit growth in Iraq, showing a clear upward trend that peaked in 2023. Additionally, the RBF neural network technique proved its merit as an effective analytical tool in the context of non-linear financial modeling.

In light of these findings, the study recommended strengthening the digital and regulatory infrastructure, adopting the proposed model as a decision-support tool for the Central Bank and commercial banks, raising awareness about the balanced use of digital services, and conducting further studies to explore the mediating factors influencing this complex relationship.

Keywords:

Digital Banking Services, Economic Sustainability, Deposit Growth, Radial Basis Function (RBF) Network, Iraqi Banking Sector.

المقدمة:

تشهد المنظومة المالية والمصرفية العالمية في العصر الراهن تحولاً جذرياً مدفوعاً بالتطورات التكنولوجية المتسارعة، حيث أصبحت الخدمات المصرفية الرقمية تمثل محوراً أساسياً في إعادة هندسة العمليات المصرفية التقليدية وتشكيل ملامح النظام المالي المستقبلي. ولم يعد دور هذه الخدمات مقتصرًا على مجرد تقديم وسائل دفع وتحويل أموال مبتكرة، بل تجاوز ذلك ليصبح أداة فاعلة في تحقيق الاستدامة الاقتصادية، من خلال تعزيز الشمول المالي، ورفع كفاءة تخصيص الموارد، وتمكين المؤسسات المالية من أداء دورها التمويلي بفعالية أكبر.

في هذا الإطار، تبرز أهمية دراسة الأثر الذي تحدثه الخدمات المصرفية الرقمية على أحد المؤشرات المصرفية الحيوية، ألا وهو نمو الودائع، الذي يُعدُّ مقياساً لثقة المتعاملين بالنظام المصرفي ومصدراً أساسياً لموارده التمويلية. ويكتسب هذا البحث أهميته في السياق العراقي من سعيها لسد نقص في الأدبيات المحلية والعربية التي تقيس العلاقة المباشرة بين انتشار الخدمات المصرفية الرقمية ونمو الودائع، وذلك في ظل التوجه الوطني لتعزيز الاستقرار المالي ومواكبة التحول الرقمي العالمي.

لذا، يسعى هذا البحث إلى تحليل طبيعة ومدى تأثير تبني وتطبيق الخدمات المصرفية الرقمية في تحقيق نمو الودائع في القطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣)، مستندةً إلى منهجية تحليلية تعتمد على بيانات مالية فعلية من البنك المركزي العراقي. كما سيستعين البحث بتقنية متقدمة من تقنيات الذكاء الاصطناعي، وهي شبكة دالة الأساس الشعاعية (RBF)، لقدرتها على نمذجة العلاقات غير الخطية المعقدة بين المتغيرات، وبالتالي تقديم نموذج تنبؤي دقيق يمكن أن يكون أداة قيمة لصانعي القرار في القطاع المصرفي.

ومن خلال هذا المنهج، يهدف البحث إلى الإسهام في تقديم رؤية تحليلية وعملية تعزز فهم الآليات التي يمكن من خلالها للتحول الرقمي أن يدعم الاستدامة الاقتصادية عبر تعزيز قاعدة الودائع المصرفية، سعياً نحو تحقيق نظام مالي أكثر مرونة وكفاءة وشمولية.

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهميته من كونه يتناول أحد أهم أدوات العصر المالي، ألا وهو الخدمات المصرفية الرقمية، وتربطه بمؤشر أداء مصرفي حيوي هو نمو الودائع. وتتمثل الأهمية في:

- ١- سد نقص في الأدبيات العربية والعراقية التي تقيس العلاقة المباشرة بين انتشار الخدمات المصرفية الرقمية ونمو الودائع في المصارف.
- ٢- توفير أداة تحليلية دقيقة لصناع القرار في المصارف والبنك المركزي لقياس العائد الملموس لتبني الخدمات المصرفية الرقمية على أحد مصادر التمويل الأساسية.
- ٣- تقديم نموذج عملي يمكن للمصارف من خلاله تقييم أثر تعزيزها للخدمات المصرفية الرقمية على جذب العملاء وزيادة قاعدة الودائع.

٢.١- مشكلة البحث

على الرغم من التوجه العالمي نحو الرقمنة والسعي العراقي لتعزيز الاستقرار المالي، تبرز مشكلة البحث في وجود فجوة في الفهم الكمي والتحليلي للدور الذي تلعبه الخدمات المصرفية الرقمية في تحقيق هدف استراتيجي للمصارف وهو نمو الودائع. وتتمحور المشكلة في السؤال الرئيسي التالي: ما طبيعة ومدى تأثير تبني وتطبيق الخدمات المصرفية الرقمية في تحقيق نمو الودائع في القطاع المصرفي العراقي؟

٣.١- أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في تحليل أثر الخدمات المصرفية الرقمية على نمو الودائع في القطاع المصرفي العراقي. ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

١- تقييم واقع ومستوى انتشار ونضج استخدام الخدمات المصرفية الرقمية في عينة من المصارف العراقية.

٢- قياس معدل نمو الودائع في القطاع المصرفي العراقي خلال مدة البحث.

٣- تحليل طبيعة وقوة العلاقة الإحصائية بين معدل انتشار الخدمات المصرفية الرقمية ومعدل نمو الودائع.

٤.١ - صياغة فرضيات البحث

تهدف صياغة الفرضيات إلى إضفاء الطابع العلمي والمنهجي على البحث من خلال تحديد علاقات واضحة وقابلة للاختبار. إذ يكون الهدف من البحث ليس فقط بناء نموذج تنبؤي، بل أيضاً اختبار الفرضيات المتعلقة بوجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغير المستقلة على متغير الاستدامة الاقتصادية. ويمكن صياغة الفرضيات إحصائياً على الرغم من استخدام شبكة RBF، حيث يمكن النظر إليها كبديل غير خطي لنماذج الانحدار التقليدية.

تمت صياغة الفرضية الرئيسية على النحو التالي:

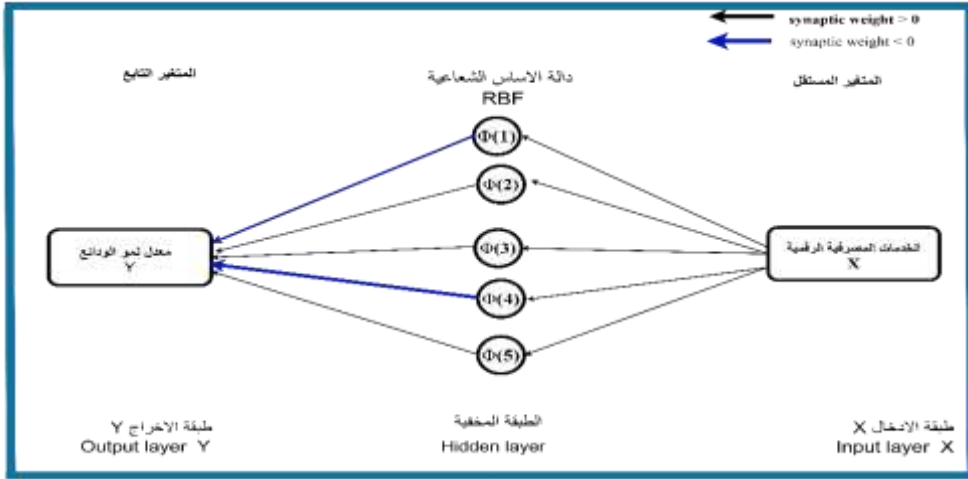
الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر الخدمات المصرفية الرقمية (X) على معدل نمو الودائع (Y) باستخدام نموذج شبكة دالة الأساس الشعاعية (RBF).

٥.١ - حدود البحث

- ١- الحدود المكانية: يقتصر هذا البحث على القطاع المصرفي العراقي.
- ٢- الحدود الزمانية للدراسة: تمتد من الشهر الأول (كانون الثاني) من عام ٢٠١٧ إلى الشهر الثاني عشر (كانون الأول) ٢٠٢٣. وتم اختيار هذه المدة لاعتبارات منهجية أهمها: - حداثة الظاهرة - استقرار البيانات - توفر البيانات

٦.١ - مخطط البحث الفرضي

يُعدُّ مخطط البحث الحالي رسماً توضيحياً للموضوعات قيد البحث وعلاقات التأثير بين مكوناتها لغرض تحديد الأطر الفكرية والمعرفية، التي يجب دراستها، ومن ثم القيام بعملية تحليل العلاقات السببية بين المتغيرات المكونة للمخطط كما موضح في الشكل (١-١).



شكل (١-١) مخطط البحث الفرضي

المصدر: إعداد الباحث

٧.١ - المؤشرات المالية والإحصائية المستخدمة في القياس والتحليل

تم قياس متغيرات البحث (الخدمات المصرفية الرقمية والاستدامة المصرفية) عبر مؤشرات كمية، والتي تم حسابها بناءً على البيانات الأولية، التي تم جمعها. وجرى تقسيم هذه المؤشرات على النحو التالي:

١.٧.١ - المؤشرات المالية المستخدمة في القياس

١- مؤشر استخدام الخدمات المصرفية الرقمية **Digital Financial Service Uses Index (DFSUI)**: يقيس متوسط النشاط الشهري للعملاء على المنصات الرقمية. (AFI, 2019: 7)

متوسط عدد معاملات DFS الشهري لكل حساب مسجل = $\frac{\text{العدد الإجمالي لمعاملات DFS}}{\text{إجمالي عدد أصحاب حسابات DFS}}$

$$\times 100 \dots (1)$$

٢- مؤشر نمو الودائع (المتغير التابع): يقيس قدرة النظام المصرفي على جذب المدخرات، ويظهر ثقة المودعين. (Kadhim, & Alothman., 2023: 149)

$$٣- \text{معدل نمو الودائع} = \frac{\text{ودائع السنة الحالية} - \text{ودائع السنة السابقة}}{\text{ودائع السنة السابقة}} \times 100 \dots (2)$$

٢.٧.١ - المؤشرات الإحصائية المستخدمة في القياس والتحليل

اعتمد البحث منهج التحليل باستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي (شبكة دالة الأساس الشعاعية - RBFN) لتحليل العلاقات غير الخطية بين المتغيرات والتنبؤ بدقة، نظراً لكفاءة هذه التقنية في نمذجة العلاقات المعقدة.
البنية الرياضية:

- ١- طبقة الإدخال تستقبل متجهات البيانات ذات المتغيرات المستقلة وتنقلها إلى الطبقة التالية دون إجراء أي معالجة.
- ٢- الطبقة المخفية (معالجة غير خطية): تحسب المسافة الإقليدية بين الإدخال والمراكز تطبق الدالة الشعاعية (غالباً كاوسية):

$$hj(x) = \Phi_j(x) = \exp\left[-\frac{\|x - C_i\|^2}{2\sigma_j^2}\right] \dots (3)$$

٣- طبقة الإخراج (جمع خطي): تجمع المخرجات مرجحة بالأوزان:

$$yk(x) = \sum_{j=1}^{nh} wkj \cdot hj(x) + bk \dots (4)$$

(Montazer, et al., 2018: 54)

٣- المبحث الثاني/ الإطار النظري لمؤشر استخدام الخدمات المصرفية الرقمية والاستدامة الاقتصادية

١.٢ - التمهيد للتحويل الثقافي من الدفع عن طريق النقد الى الدفع الالكتروني

ان الانتقال نحو المدفوعات الرقمية يتطلب تحولاً ثقافياً في عادات المواطنين في العراق، حيث ان المعاملات النقدية هي قاعدة التعامل المالي الاساسية لفترة طويلة. أظهرت التحولات المماثلة في دول مثل الهند أن هذا التغيير ليس تقنياً فقط، بل يتطلب تحولاً في سلوك الجمهور وثقتهم. ستعتمد رحلة العراق نحو تبني خدمات الدفع الالكتروني على رؤية واضحة من قاداته وجهود متماسكة من المنظمين والشركات والمستهلكين على حد سواء. يمثل تعديل الضوابط خطوة اساسية في رحلة العراق نحو بناء اقتصاد شامل مالياً وشفاف ومرن. مع قيادة البنك المركزي، والمشورة الفنية من برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي، ودعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، يتمتع العراق بموقع جيد لإنشاء اقتصاد رقمي قوي. سيتطلب الطريق إلى الأمام التزاماً جماعياً من جميع أصحاب المصلحة لدفع التحول الرقمي في المجال المالي والتغلب على التحديات. إذا تبنى العراق هذه الفرصة بالكامل، فقد يصبح أنموذجاً للدمج بين السياسات الوطنية المدروسة والتعاون الدولي للتسريع من دخول البلد إلى العصر الرقمي، مما يفتح إمكانيات واسعة لسنوات قادمة. (الزهيري، ٢٠٢٤) <https://www.undp.org/ar/iraq/>

١.١.٢ - الخدمات المصرفية الرقمية

تُعدُّ مؤشراتُ الاستخدام أداةً أساسيةً لرصد تبني وانتشار الخدمات المصرفية الرقمية (DFS) على المستوى الوطني. ويمكن تحليل مؤشر الاستخدام وفق أبعاد متعددة تبعاً لتوافر البيانات: (١) الجنس: ذكر / أنثى، (٢) الموقع الجغرافي: حضري / ريفي، (٣) نوع المعاملة ضمن منظومة الخدمات المصرفية الرقمية بحسب ما تسمح به البيانات الوطنية أو متطلبات الجهة المختصة. (AFI, 2019: 7)

بحيث تكون أنماط المعاملات التفصيلية: إجمالي المعاملات، الإيداع النقدي / السحب النقدي، دفع الفواتير، مدفوعات التجار، تحويلات فرد إلى فرد (P2P)، صرف و سداد القروض (قروض التمويل الأصغر)، مدفوعات حكومة إلى فرد (G2P)، مدفوعات الرواتب، مدفوعات سلسلة القيمة، مدفوعات التجارة الإلكترونية، التحويلات النقدية، شحن وقت البث، إلخ (الخدمات / المعاملات الأخرى التي تُبلَّغ وطنياً). وعند الحاجة إلى تبويب أكثر انتظاماً لحالات الاستخدام يمكن تجميع المعاملات في مصفوفة تدفقات قياسية: P2P، P2B، P2G، G2P، B2P، B2G. وعليه يمكن قياس الخدمات المصرفية الرقمية حسب مؤشر عدد معاملات DFS لكل حساب حيث يقيس هذا المؤشر كثافة الاستخدام من خلال عدد معاملات الخدمات المصرفية الرقمية المنفذة خلال فترة معيّنة مقسوماً على عدد أصحاب الحسابات النشطة المسجلة في الفترة نفسها. يمكن إعداده شهرياً مع تلخيص ربع سنوي أو نصف سنوي. ويُحسب المتوسط الشهري كما في المعادلة (١).

يُجمع المؤشر على أساس شهري متى ما توقّرت البيانات، مع خيارات للإبلاغ ربع السنوي أو نصف السنوي لأغراض الرقابة أو التحليل. الاحتفاظ بالسجلات الشهرية الأصلية يدعم التحليل الزمني اللاحق. وعليه فإن حساب عدد وقيمة معاملات الخدمات المصرفية الرقمية لكل حساب نشط يوفّر قراءة مباشرة لكثافة الاستخدام ويدعم تتبّع التحوّل من القنوات النقدية إلى الرقمية، ما يساعد صانعي السياسات على تعزيز الشمول المالي الرقمي.

٢.٢ - البعد الاقتصادي للاستدامة في القطاع المصرفي

الاستدامة الاقتصادية للمشاريع والشركات، التي تمولها المؤسسة المصرفية، والتي تعمل على تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال استخدام الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل من خلال إيقاف الاستنزاف للموارد والحفاظ على البيئة وحماية حقوق الأجيال القادمة (معزز **والفاتح**، ٢٠٢٤: ٢٢٣)، ولقياس مؤشرات البعد الاقتصادي، يجب تحديد المؤشرات، التي من شأنها قياس استخدام الموارد ومن أجل معرفة كفاءة هذه الموارد. تباينت الدراسات في استخدام المؤشرات فمنها ما استخدم مؤشرات قائمة على المحاسبة مثل: العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، وأخرى استخدمت مؤشرات قائمة على السوق مثل: العائد على السهم (EPS) والعائد على الاستثمار (ROI).

وقد أشار بعض الباحثين إلى أن المؤشرات القائمة على المحاسبة أقل تعقيداً، لأنها تشير إلى ما يحدث فعلاً في المصرف، وهي الأفضل من حيث التنبؤ بالاستدامة مقارنة بالمؤشرات المعتمدة على السوق. وأن الدراسات، التي استخدمت المؤشرات المالية لقياس البعد الاقتصادي هي أكثر استخداماً على المدى الطويل، واستناداً إلى ما سبق سننعمد المؤشر الآتي لقياس الاستدامة المصرفية (راهي وسلمان، ٢٠١٩: ٤)

إذ يعد نمو الودائع المصرفية ذا أهمية لجانب المطلوبات (التمويل) للمصرف، ويحتل أهمية نسبية عالية من بين المصادر الأخرى للتمويل. واستدامة النشاط المصرفي يعتمد على معدل نمو الودائع وعلى نوع الوديعة، فكلما كانت نسبة الودائع الزمنية أعلى من

الجارية أعطت فرصة جيدة للمصارف في مجال الاستثمار. ولقياس نمو الودائع، تعتمد هذه الطريقة على حساب معدل نمو الودائع باستخدام المعادلة (٢).

٣.٢ - الركائز الرقمية للاستدامة المصرفية

في ظل التوجه العالمي المتزايد نحو التحول الرقمي في القطاع المالي، أصبحت الخدمات المصرفية الرقمية والتحول المالي الرقمي عنصرين محوريين في تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة. وقد حظيت هذه القضية باهتمام واسع من قبل منظمات التنمية الدولية البارزة، بما في ذلك: - فريق العمل المعني بالتمويل الرقمي لأهداف التنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة. - التحالف من أجل الشمول المالي (AFI). - البنك الدولي. - الفريق الاستشاري لمساعدة الفقراء (CGAP). - بنوك التنمية الإقليمية. وفي هذا السياق، تشير الأدبيات الحديثة إلى أن التحول المالي الرقمي الفعال يتطلب توافر أربع ركائز أساسية للبنية التحتية المالية الرقمية، وهي: (Arner, et al., 2020: 15-16)

الركيزة الأولى: الهوية الرقمية و eKYC تتمثل هذه الركيزة في تبني أنظمة الهوية الرقمية واعتماد عمليات "اعرف عميلك" الإلكترونية (eKYC)، مما يُسهّل عمليات التحقق من الهوية وفتح الحسابات المصرفية بشكل مبسط وآمن.

الركيزة الثانية: نظم الدفع الإلكتروني والبيئة التنظيمية الداعمة تركز هذه الركيزة على ضرورة تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني الفعالة، إلى جانب وجود بنية تحتية تنظيمية وسياسية مواتية، وهذا من شأنه تمكين التدفقات الرقمية للأموال بين الوسطاء الماليين التقليديين والوافدين الجدد إلى السوق.

الركيزة الثالثة: الشمول المالي الرقمي وتقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية تشمل هذه الركيزة مبادرات فتح الحسابات الرقمية، وتقديم الخدمات الحكومية عبر المنصات الإلكترونية، وتوفير الأدوات المالية الحيوية، التي تعزز الوصول إلى الخدمات المصرفية

وتشجع الادخار .

الركيزة الرابعة: البنية التحتية للأسواق المالية الرقمية تهدف هذه الركيزة إلى تصميم أنظمة متكاملة تدعم تقديم الخدمات المالية ذات القيمة المضافة، مع تعميق مستويات الوصول والاستخدام، فضلاً عن ضمان استقرار الأسواق المالية الرقمية.

ويرى الباحث: أن التحول الرقمي في القطاع المصرفي أصبح ركيزة أساسية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والأهداف الإنمائية، حيث تُعد الركائز الأربع (الهوية الرقمية، نظم الدفع الإلكتروني، الشمول المالي الرقمي، والبنية التحتية للأسواق المالية) عوامل حاسمة لضمان كفاءة النظام المالي وشموليته.

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي

١.٣- التحليل المالي لمؤشرات البحث

يهدف هذا المبحث إلى تحليل مؤشرات المتغير المستقل (الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول) في القطاع المصرفي العراقي عينة البحث خلال السلسلة الزمنية المعتمدة، إلى جانب مؤشرات الاستدامة الاقتصادية ذات الصلة متمثلة بنمو الودائع (المتغير التابع).

بغية التحليل العملي لمتغيرات البحث تم الاعتماد على مؤشر لكل متغير وتم اعطاء رمزاً للمؤشر المعتمد لكل متغير وكما يأتي:

- الخدمات المصرفية الرقمية (X)

- معدل نمو الودائع (Y).

ويُعرض التحليل على وفق هذا التقسيم وبالاستناد إلى السلسلة الزمنية المعتمدة لعينة البحث.

١.١.٣- التحليل المالي لمؤشر الخدمات المصرفية الرقمية (X):

يقيس هذا المؤشر كثافة الاستخدام من خلال عدد معاملات الخدمات المصرفية الرقمية

المنفذة في مدة معينة مقسوماً على عدد أصحاب الحسابات النشطة المسجلة في المدة نفسها. يمكن إعداده شهرياً مع تلخيص ربع سنوي أو نصف سنوي. ويُحسب المتوسط الشهري كما في المعادلة (١): (AFI, 2019: 7)

الجدول (١) متوسط عدد معاملات DFS الشهري لكل حساب مسجل للمدة
(٢٠١٧-٢٠٢٣) معاملة

متوسط عدد المعاملات لكل حساب %	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	السنة / الشهر
10.28	13	16.4	11.4	8.97	11	7.92	3.26	ك ٢
10.54	14.8	16.9	11.8	11.2	10	6.29	2.82	شباط
12.68	16.3	18.2	18.1	12	13.3	7.83	3.06	أذار
11.85	16.4	17.1	15.4	10.9	10.2	7.09	5.88	نيسان
12.56	18.6	15.6	17.2	13.3	11.4	7.05	4.8	أيار
14.02	18.1	16.2	17.6	26.4	9.79	6.66	3.36	حزيران
14.73	20.1	14.2	14.4	30.6	11.8	7.84	4.17	تموز
13.28	20.4	15.9	20.6	12.8	10.2	5.9	7.18	أب
11.6	18.6	14.4	19.4	5.68	9.94	7.87	5.32	أيلول
13.58	23	15.5	18.3	12.2	11.1	6.91	8.03	ت ١
14.19	21.2	13.9	17.9	21.1	8.71	8.65	7.9	ت ٢
23.07	29.9	22.8	26.1	18.6	26.8	26.7	10.6	ك ١
13.53	١٩.٢	١٦.٤٣	١٧.٣٥	١٥.٣١	١٢.٠٢	٨.٨٩	5.53	المتوسط
	٢٩.٩	٢٢.٨	٢٦.١	٣٠.٦	٢٦.٨	٢٦.٧	١٠.٦	Max
	١٣	١٣.٩	١١.٤	٥.٦٨	٨.٧١	٥.٩	٢.٨٢	Min

المصدر: إعداد الباحث وبالإعتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، ٢٠١٦-٢٠٢٣. وبرنامج Microsoft Office Excel 2020.

يمثل مؤشر استخدام الخدمات المصرفية الرقمية (X) إحدى الأدوات التحليلية الرئيسية لقياس مستوى استخدام الخدمات المصرفية الرقمية من قبل أصحاب الحسابات المسجلة في القطاع المالي العراقي، إذ يُقاس بنسبة التعاملات الإلكترونية، التي تشمل عدد التحويلات عبر الهاتف المحمول، والتحويلات الدائنة، والصكوك الإلكترونية إلى إجمالي عدد أصحاب حسابات DFS المسجلة. وقد بلغ المتوسط العام للمؤشر في المدة (٢٠١٧-٢٠٢٣) نحو (١٣.٥٣%)، وهو ما يظهر اتجاهًا عامًا تصاعدياً على الرغم من التذبذبات الظرفية، التي ظهرت عبر السلسلة الزمنية .

التحليل الرأسي (عبر السنوات): يُظهر تحليل تطور المؤشر سنوياً وجود اتجاه تصاعدي واضح ومستمر في متوسط عدد المعاملات الشهرية لكل حساب نشط خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٣). فقد ارتفع المتوسط السنوي من ٥.٥٣% في عام ٢٠١٧ إلى ١٩.٢% في عام ٢٠٢٣، بمعدل نمو تراكمي كبير يظهر تسارع اعتماد الخدمات المصرفية الرقمية في العراق. ويمكن ملاحظة أن القفزة السنوية، التي حدثت بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، إذ قفز المتوسط من ١٢.٠٢% إلى ١٥.٣١%، وهي قفزة تُعزى على الأرجح إلى تأثير جائحة COVID-19 وما رافقها من إجراءات إغلاق شجعت على استخدام القنوات الرقمية. (تقرير الاستقرار المالي، ٢٠٢٠: ١٩) كما سجل عام ٢٠٢٣ أعلى متوسط سنوي بلغ ١٩.٢%، مما يؤكد استمرار زخم التحول الرقمي في القطاع المالي.

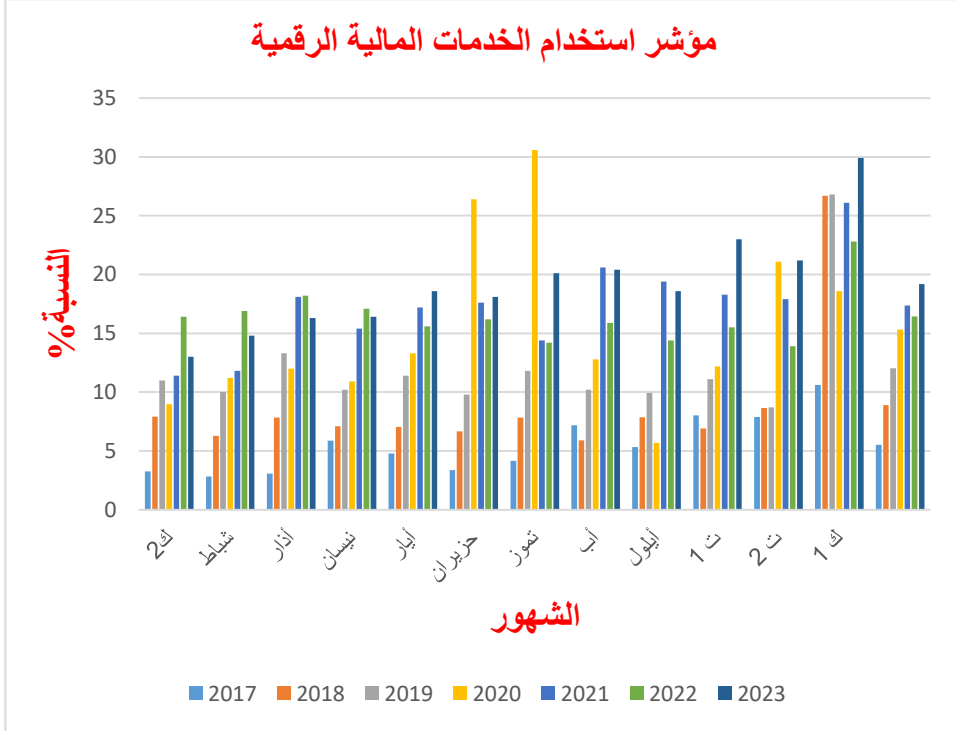
التحليل الأفقي (عبر الأشهر): يكشف تحليل السلوك الشهري للمؤشر عن نمط موسمي متكرر، حيث تُسجل أعلى القيم في شهري تشرين الثاني (ت ٢) وكانون الاول (ك ١) على مدار معظم السنوات. على سبيل المثال، في ديسمبر ٢٠٢٣، بلغت قيمة المؤشر ٢٩.٩%، وهي أعلى قيمة شهرية على الإطلاق في سلسلة البيانات، وتتحرف انحرافاً إيجابياً كبيراً عن المتوسط العام البالغ ١٣.٥٣%. يُعزى هذا إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي والتحويلات المالية المرتبطة بموسم الأعياد ومناسبات نهاية العام. بالمقابل، تُسجل أدنى القيم عادة في شهري كانون الثاني (ك ٢) وشباط، كما كان الحال

في شباط ٢٠١٧ عندما بلغ المؤشر ٢.٨٢% فقط. يشير هذا النمط إلى أن استخدام الخدمات المصرفية الرقمية لا يزال مرتبطاً بمناسبات ومواسم محددة، وليس سلوكاً مستقراً على مدار العام.

تحليل الانحرافات عن المتوسط العام: يبلغ المتوسط العام لجميع البيانات (جميع الأشهر والسنوات) ١٣.٥٣%. عند مقارنة القيم الفردية بهذا المتوسط، تبرز عدة قيم تتحرف انحرافاً كبيراً، سواء سلباً أم إيجاباً. أكبر الانحرافات الإيجابية (أعلى من المتوسط بكثير): تتركز في نهاية العام (ت ٢ و ك ١) وفترة الصيف (حزيران وتموز) من عام ٢٠٢٠. على سبيل المثال، سجل تموز ٢٠٢٠ قيمة ٣٠.٦% (انحراف +١٢٦% عن المتوسط)، يليه كانون الأول ٢٠١٨ (٢٦.٧%، انحراف +٩٧%) وكانون الأول ٢٠١٩ (٢٦.٨%، انحراف +٩٨%). هذه القيم الشاذة الإيجابية تشير إلى صدمات طلب إيجابية على الخدمات الرقمية، ربما بسبب تأثير الجائحة في ٢٠٢٠ أو سياسات مالية أو تكنولوجية معينة في سنوات أخرى. أكبر الانحرافات السلبية (أقل من المتوسط بكثير): تظهر في شهري ك ٢ وشباط. أدنى قيمة على الإطلاق كانت ٢.٨٢% في شباط ٢٠١٧ (انحراف -٧٩% عن المتوسط)، تليها ٥.٦٨% في أيلول ٢٠٢٠ (انحراف -٥٨%) و ٥.٩% في آب ٢٠١٨ (انحراف -٥٦%). هذه الانحرافات السلبية الحادة تظهر فترات من الخمول النسبي في النشاط المالي الرقمي.

ونستنتج مما سبق ومن الجدول (١): يؤكد التحليل أن مؤشر استخدام الخدمات المصرفية الرقمية (X) في العراق يشهد نمواً قوياً ومستداماً على المدى الطويل، مما يدل على نجاح سياسات الشمول المالي الرقمي وازدياد ثقة المستخدمين بهذه الخدمات. ومع ذلك، فإن التذبذب الموسمي الحاد الذي يظهر من خلال التحليل الأفقي وتحليل الانحرافات يكشف أن هذا الاعتماد لا يزال هشاً وغير ناضج بالكامل، إذ يتأثر بشدة بالمناسبات والفترات الخاصة (موسمية الإنفاق، الطوارئ كالجائحة). وجود قيم متطرفة مرتفعة جداً ومنخفضة جداً مقارنة بالمتوسط العام يشير إلى أن السوق لم يستقر بعد

على نمط استخدام متوازن على مدار العام. لذلك، على صناع السياسات والمقدمين للخدمات العمل ليس فقط على زيادة عدد المستخدمين والمعاملات، ولكن أيضاً على تعميق وترسيخ عادة الاستخدام لضمان استقرار واستدامة هذا النمو على مدار أشهر السنة جميعها.



شكل (٢) مؤشر استخدام الخدمات المصرفية الرقمية (X) للقطاع المصرفي العراقي
عينة البحث

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على جدول رقم (١) وبرنامج Microsoft 2020 Office Excel

٢.١.٣ - التحليل المالي لمتغير الاستدامة المصرفية (مؤشر نمو الودائع)

الودائع المصرفية: تُعدّ الودائع المصرفية ركيزة أساسية للاستقرار والنمو الاقتصادي، إذ تُوفّر السيولة اللازمة للمؤسسات المالية، مما يمكنها من تنفيذ عمليات الإقراض والاستثمار وتعزيز النشاط الاقتصادي. وتشكل الودائع المصدر الرئيسي لتمويل البنوك، وتمثل النسبة الأكبر من التزاماتها، وهو ما يظهر ثقة الجمهور بالنظام المالي، ويُبرز

أهمية الودائع في دعم استقرار القطاع المصرفي وسيولته. (Hasanov, et al., 2025:2)

جدول (٢) نسبة نمو الودائع للقطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣)

بالدينار العراقي

المتوسط %	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	السنة / الشهر
11.32	31.73	17.26	3.3	8.88	11.92	6.32	-0.18	ك ٢
10.11	25.39	14.37	3.08	١٢.٠٣	10.32	6.08	-0.47	شباط
10.15	26.22	13.87	3.64	9.44	14.01	5.08	-1.2	أذار
10.47	27.11	13.15	5.21	6.54	15.54	6.26	-0.52	نيسان
11.1	28.75	14.25	10.87	0.35	17.82	3.9	1.76	أيار
11	20.02	19.88	13.77	-2.49	16.2	7.62	1.97	حزيران
11.02	17.3	21.24	15.51	-4.74	15.49	11.28	1.05	تموز
10.01	10.83	19.04	17.36	-4.76	13.24	13.23	1.12	أب
10.08	12.6	19.2	15.74	-3.95	8.561	19.87	-1.48	أيلول
11.14	13.64	20.98	20.2	-5.24	10.62	17.57	0.19	ت ١
11.55	10.01	27.23	19.8	-4.42	5.85	19.76	2.61	ت ٢
11.89	3.42	34.36	13.13	3.43	6.78	14.68	7.45	ك ١
10.82	١٨.٩٢	١٩.٥٧	١١.٨	١.٢٦	١٢.٢	١٠.٩٧	١.٠٣	المتوسط
	٣١.٧٣	٣٤.٣٦	٢٠.٢	١٢	١٧.٨٢	١٩.٨٧	٧.٤٥	Max
	٣.٤٢	١٣.١٥	٣.٠٨	٥.٢-	٥.٨٥	٣.٩	١.٤٨-	Min

المصدر: إعداد الباحث وبالإعتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، ٢٠١٦-٢٠٢٣. وبرنامج Microsoft Office Excel 2020.

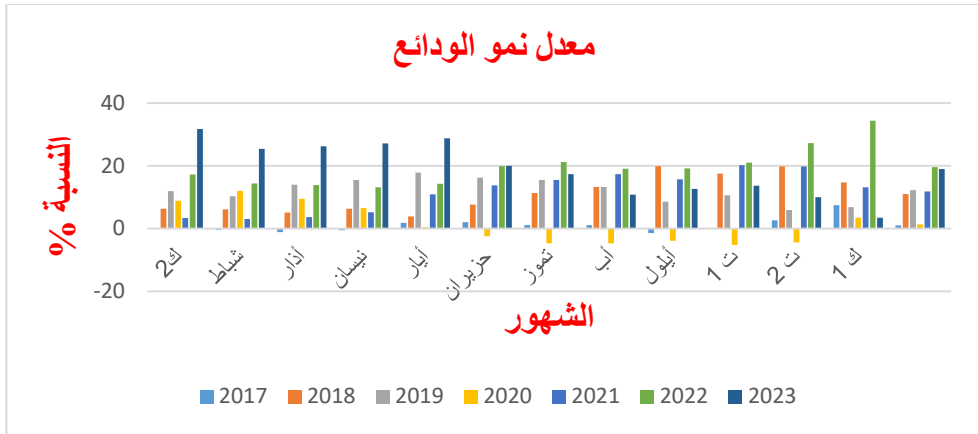
استناداً إلى بيانات البنك المركزي العراقي للفترة (٢٠١٧-٢٠٢٣)، يكشف تحليل ديناميكيات مؤشر نمو الودائع (Y) والمُحسوب على وفق المعادلة (٢) في الجدول (٢) عن تحولات هيكلية عميقة يمكن تمييزها في مرحلتين متباينتين.

تمثلت المرحلة الأولى (٢٠١٧-٢٠٢٠) في فترة تراجع واضطراب، حيث بلغ متوسط النمو السنوي للودائع أدنى مستوياته عند ١.٠٣% في عام ٢٠١٧، مسجلاً قيمة سلبية في خمسة أشهر (أدناها -١.٤٨% في أيلول)، مما يعكس التداعيات العميقة للظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة آنذاك. وعلى الرغم من التحسن النسبي الذي طرأ على المؤشر في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ ليصل إلى ١٠.٩٧% و ١٢.٢٠% على التوالي، ويعزى ذلك، الى الودائع الحكومية، التي سجّلت ارتفاعاً بنسبة ٢٧.٥% في عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧، لتصل إلى ٣٠.٧ تريليون دينار مقابل ٢٤.١ تريليون دينار في عام ٢٠١٧. وبذلك بلغت نسبة مساهمتها ٣٦.٧% من إجمالي الودائع، ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة إيرادات الحكومة نتيجة التحسّن في أسعار النفط الخام. (التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٨: ٣٣)، (التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٩: ٣٨) فإن عام ٢٠٢٠ شهد صدمة عنيفة نتيجة جائحة كوفيد-١٩، حيث تراجع النمو إلى ١.٢٦% وسجّل انكماشاً حاداً بلغ -٥.٢٤% في تشرين الأول، مما أدى إلى انخفاض القيمة الإجمالية للودائع من ٨٢ تريليون دينار مطلع العام إلى نحو ٧٦.٥ تريليون دينار في منتصفه. ويعزى ذلك الى الودائع الحكومية لدى المصارف، التي سجلت انخفاضاً بلغت نسبته ٣.٨%، لتصل إلى ٣٤.٤ تريليون دينار مقابل ٣٥.٧ تريليون دينار في نهاية عام ٢٠١٩. وبلغت نسبة مساهمتها ٢٧.٧% من إجمالي المطلوبات، وذلك نتيجة انخفاض الإيرادات الحكومية والتخفيض في الكميات المصدرة من النفط الخام، التي أثرت على الإيرادات لعام ٢٠٢٠. وسجلت ودائع القطاع الخاص انخفاضاً طفيفاً بنسبة ٠.٦% لتصل إلى ١٦.٣ تريليون دينار مقابل ١٦.٤ تريليون دينار لعام ٢٠١٩، لتسجل نسبة مساهمة بلغت ١٣.٢%. كما انخفضت ودائع الاستثمارات والكفالات بنسبة ١٠.١%

لتصل إلى ٢.٥ تريليون دينار مقابل ٢.٧ تريليون دينار في نهاية عام ٢٠١٩، لتسجل نسبة مساهمة بلغت ٢%.. (التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٢٠: ٣٧) في المقابل، مثلت المرحلة الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٣) وقت انتعاش ونمو استثنائي، مدفوعة بارتفاع حاد في الإيرادات النفطية وزيادة الإيداعات الحكومية في المصارف، (التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٢١: ٣٥) حيث قفز متوسط النمو السنوي إلى ١١.٨٠% في ٢٠٢١، ثم إلى ١٩.٥٧% في ٢٠٢٢، مسجلاً ذروة قياسية بلغت ٣٤.٣٦% في كانون الأول، ليستقر عند ١٨.٩٢% في ٢٠٢٣، مما أدى إلى تضاعف القاعدة الودائعية تقريباً من حوالي ٦٧ تريليون دينار نهاية ٢٠١٧ إلى نحو ١٣٣.٥ تريليون دينار نهاية ٢٠٢٣. هذا يشير إلى ثقة المودعين في المصارف بسبب ضماناتها واستقرارها (تقرير الاستقرار المالي، ٢٠٢٢: ٢٢)

من الناحية الموسمية، يُبرز التحليل الأفقي تبايناً واضحاً في الأداء، حيث سجّلت أشهر (١١-١٢) أعلى متوسطات للنمو الشهري (١١.٥٥% و ١١.٨٩% على التوالي)، بينما كان شباط الأقل أداءً بمتوسط ١٠.١١%. ويكشف التحليل عن وجود قيم متطرفة موجبة وسالبة، فبالإضافة إلى الذروة المسجلة في ٢٠٢٢/١٢ (٣٤.٣٦%)، سجّل ٢٠٢٣ / ١ نمواً بنسبة ٣١.٧٣% (بانحراف موجب مقداره +٢٠.٩١% عن المتوسط العام البالغ ١٠.٨٢%)، في حين شهد تموز ٢٠٢٠ انكماشاً حاداً بلغ -٤.٧٤% (بانحراف سالب مقداره -١٥.٥٦%)، ويعزى ذلك إلى التراجع الحاصل في رصيد الودائع لدى قطاع الحكومة المركزية الذي سجل انخفاضاً بلغت نسبته ٤.٩% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى ٢٥.٣ تريليون دينار عام ٢٠٢٠ مقابل ٢٦.٦ تريليون دينار لعام ٢٠١٩. بحيث انخفض رصيد الودائع الثابتة والجارية بنسبتي ٩.٧% و ٣.٦% على التوالي، في حين سجلت الودائع الثابتة تراجعاً للعام الثاني على التوالي بلغ ٧.٣% مقارنة بعام ٢٠١٩. (التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٢٠: ٣٩)

يُستنتج من التحليل الشامل أن القطاع المصرفي العراقي يشهد تحولاً إيجابياً ملحوظاً في حجم السيولة، إلا أن هيمنة الودائع الحكومية المرتبطة عضوياً بتقلبات أسعار النفط تضع تحديات جوهرية أمام استدامة هذا النمو وعدم تعميق الاعتماد على مصدر وحيد للسيولة. وأن هيمنة الودائع الجارية تقيد قدرة القطاع المصرفي على منح الائتمان طويل الأجل. وعليه، تبرز الحاجة الملحة إلى صياغة سياسات نقدية ومالية واضحة تستهدف تشجيع نمو الودائع الثابتة، وتنويع مصادر التمويل، وتعزيز دور الائتمان المنتج في القطاعات الإنتاجية.



شكل (٣) مؤشر نمو الودائع (Y) للقطاع المصرفي العراقي عينة البحث

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على جدول رقم (٢) وبرنامج Microsoft Office Excel

٢.٣- التحليل الإحصائي لمؤشرات البحث باستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي (دالة الأساس الشعاعية) لكشف اثر المتغير المستقل في المتغير التابع
 لقد صمم الباحث معمارية شبكة دالة الأساس الشعاعية RBF ثم قام بتقدير الاوزان الخاصة بها اعتمادا على قيم المراكز centers والعرض width. وقد تم تجزئة البيانات الى قسمين هما بيانات التدريب بنسبة 80% وبيانات الاختبار بنسبة 20%، وبعد تطبيق

طريقة RBF توصل الباحث الى مجموعة من النتائج كان جدول المعلومات العامة لدالة الأساس الشعاعية RBF أولها وكما في الآتي:

جدول (٣) المعلومات العامة عن شبكة دالة الأساس الشعاعية RBF لـ Y

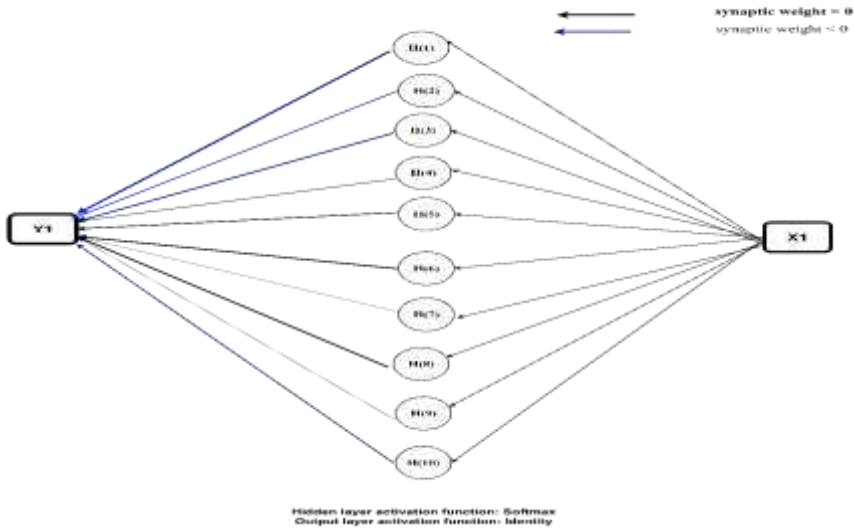
Network Information		
X	Covariates	Input Layer
١	Number of Units	
Standardized	Rescaling Method for Covariates	
10 ^a	Number of Units	Hidden Layer
Softmax	Activation Function	
Y	Dependent Variables	Output Layer
1	Number of Units	
Standardized	Rescaling Method for Scale Dependents	
Identity	Activation Function	
Sum of Squares	Error Function	
. Determined by the testing data criterion: The "best" number of hidden units is the one that yields the smallest error in the testing data.		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS VR 26

لقد اعتمد البحث على نموذج دالة الأساس الشعاعية (Radial Basis Function RBF) لتمثيل العلاقة بين مؤشر الخدمات المصرفية الرقمية X، والمتغير التابع Y. لقد تضمنت طبقة الإدخال (Input Layer) متغير واحد مستقل هو نسبة الدفع الرقمية (X). فيما يتعلق بالطبقة المخفية (Hidden Layer) فقد تم تحديد العدد الأمثل من الوحدات هو (١٠) وحدات او عقد استناداً إلى معيار بيانات الاختبار، الذي يختار البنية الشبكية الأكثر كفاءة بناء على أقل خطأ. إذ تم استخدام دالة التنشيط المسماة Softmax داخل هذه الطبقة بما يعطي للشبكة القدرة على تمثيل العلاقات غير الخطية والتوزيعات الاحتمالية بين المدخلات بشكل فعال. اما في طبقة الإخراج (Output Layer) فقد اعتمد النموذج على متغير تابع هو (Y)، الذي تم إعادة قياسه باستخدام طريقة (Standardized) لضمان التنبؤ المباشر بالقيم العددية المستمرة، وقد تم استخدام

دالة التنشيط المسماة Identity، في حين استخدم الباحث معيار مجموع المربعات (Sum of Squares Error Function) لقياس الفروق بين القيم الفعلية والمتوقعة. إن اختيار بنية نموذج RBF اعتمادا على هذه المواصفات يبين رغبة الباحث في الجمع بين دقة تحديد العلاقات غير الخطية وبين القدرة على التعميم عند التعامل مع بيانات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، إذ ان الاعتماد على (١٠) عقد مخفية قد مثل توازن بين زيادة قدرة النموذج التفسيرية وتجنب مشكلة زيادة التخصيص (Overfitting)، وهي مشكلة شائعة في نماذج الذكاء الاصطناعي تحدث عندما يتعلم النموذج التفاصيل الدقيقة لدرجة انه يفقد القدرة على التنبؤ بشكل جيد. وأن استخدام دالة التنشيط Softmax في الطبقة المخفية ودالة التنشيط Identity في المخرجات يعطي مرونة عالية في التعلم مع المحافظة على الوضوح في التفسير المالي والاقتصادي للمتغير التابع.

١.٢.٣ - لقد قام الباحث برسم معمارية شبكة RBF بطبقاتها وعقدها وكما في الشكل الآتي:



شكل (٤) معمارية شبكة دالة الاساس الشعاعية RBF المستخدمة لـ Y

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS VR 26

يوضح الشكل معمارية شبكة دالة الأساس الشعاعية (RBF)، إذ تدخل المتغيرات المستقلة المستخدمة X من خلال طبقة الإدخال بعد توحيدها وجعلها قياسية (Standardization)، وبعد ذلك تنتقل إلى عشر عقد مخفية (H1–H10) يتم فيها تفعيل دالة التنشيط Softmax ما يسمح بتفسير العلاقات غير الخطية بين المدخلات. يتم بعدها نقل الإشارات إلى طبقة الإخراج، التي تتضمن المتغير التابع (Y)، إذ استخدم الباحث دالة التنشيط Identity للحصول على القيم العددية المتوقعة. ونلاحظ من خلال الشكل أن بعض العقد المخفية مثل H5، H7، H8، H9 قد ارتبطت بوزن أكبر مع المخرج ما يبين وجود مساهمة أكبر لها في تفسير التغير في المتغير التابع مقارنة بالوحدات أو العقد الأخرى. إن المخطط في أعلاه يبين كيفية توزيع الأوزان داخل الشبكة ودوره في بيان المتغيرات الأكثر تأثير في تفسير الظاهرة المدروسة. بعد تحديد معمارية الشبكة أوجد الباحث قيم الأوزان الخاصة بها فضلاً عن القيم المركزية وقيم عرض العقد وضمنت النتائج في الجدول الآتي:

جدول (٤) التقديرات المحسوبة لأوزان شبكة الأساس الشعاعية RBF المستخدمة لـ

Y

Parameter Estimates												
Predicted										Predictor		
Output Layer	Hidden Layer ^a											
Y	H(10)	H(9)	H(8)	H(7)	H(6)	H(5)	H(4)	H(3)	H(2)	H(1)	X	Input Layer
	-1.208	2.059	2.118	-.497	-.873	.026	1.091	.524	1.574	.888		
	.300	.300	.547	.452	.300	.649	.300	.435	.766	.382	Hidden Unit Width	
1.025											H(1)	Hidden Layer
.435											H(2)	
1.225											H(3)	
.696											H(4)	
-1.023											H(5)	

-0.351												H(6)
.311												H(7)
-0.035												H(8)
-1.512												H(9)
-1.110												H(10)

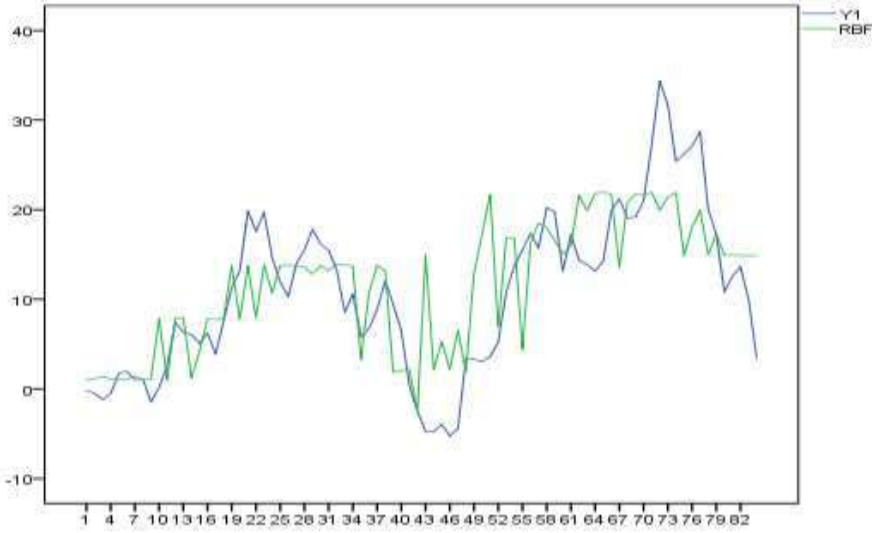
a. Displays the center vector for each hidden unit.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي
SPSS VR 26

تشير النتائج في أعلاه إلى متوسط عدد معاملات DFS الشهري لكل حساب مسجل (X) فنلاحظ ان له دور في تعزيز النمو للودائع، حيث ظهر بأوزان موجبة مرتفعة عند وحدات مثل $H(2) = 1.574$ و $H(8) = 2.118$ و $H(9) = 2.059$ ، وهي تشير الى ان ارتفاع حجم التعاملات الرقمية للحساب الواحد مرتبط بارتفاع معدل نمو الودائع، من ناحية أخرى كان الارتباط ببعض القيم سالبا عند وحدات مثل $H(10) = -1.208$ وهي تبين حالات ضغط على السيولة نتيجة الإفراط في السحوبات أو التحويلات. بما يوضح أن هناك حالات معينة قد يظهر فيها الاستخدام المفرط أثراً عكسياً عند اختلال التوازن بين السيولة النقدية والاستخدام الإلكتروني.

خلاصة لما سبق يمكن القول إن شبكة RBF نجحت في تحديد الأثر المتباين لكل متغير مستقل على معدل نمو الودائع، وان النتائج أعطت دليل على أن التحول الرقمي في القطاع المصرفي لا ينعكس دائماً باتجاه واحد، بل يحمل تأثيرات مركبة ومختلفة بين السلب والايجاب وهي تحتاج إلى إدارة فعالة لتحقيق الاستفادة القصوى من الخدمات المالية الرقمية في دعم النمو المالي والاقتصادي.

لقد استخدمت قيم الاوزان المقدرة لاحتماب القيم التنبؤية للاسعار وكما في الشكل الآتي الذي يوضح القيم الحقيقية والتنبؤية باستخدام شبكة دالة الأساس الشعاعية RBF:



شكل (٥) رسم القيم الحقيقية والتنبؤية باستخدام RBF لـ Y

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS VR 26

يمثل الشكل في أعلاه المقارنة بين القيم الفعلية والقيم التنبؤية لمعدل نمو الودائع (Y) باستخدام شبكة دالة الأساس الشعاعية (RBF). ويتضح أن النموذج تمكن من تحديد الاتجاه العام لسلسلة البيانات عبر الزمن، إذ تحرك خط التنبؤ الذي باللون الأخضر بشكل قريب من الخط الأزرق الممثل للقيم الفعلية. وعلى الرغم من وجود بعض الانحرافات في مناطق محددة إلا أن الشبكة قد أظهرت قدرة جيدة على تمثيل التغيرات الدورية والانتقالات التدريجية في البيانات. من الناحية الاقتصادية فالنتائج في الشكل في أعلاه تبين أن المؤشر الرقمي X قد أدى دوراً مهماً في تفسير سلوك معدل نمو الودائع، إذ نلاحظ تمكن النموذج من تقدير التغيرات بشكل يظهر الترابط بين انتشار الدفع الرقمي والخدمات المصرفية الإلكترونية من جهة، وحركة الودائع في القطاع المصرفي من جهة أخرى. وفيما يتعلق بالفجوات بين الخطتين في بعض الفترات، فيمكن ان يتم تفسيرها بوجود صدمات اقتصادية أو أحداث خارجية لم تستطع المتغيرات الرقمية من تحديدها بمفردها مما أثرت على دقة التنبؤ.

ولغرض تحديد دقة النموذج المستخدم فقد تم حساب قيم متوسط مربعات الأخطاء MSE وبعض المعايير الأخرى فضلاً عن معامل التحديد R^2 وكما موضح في الجدول الآتي:

جدول (٥) معايير قياس الخطأ للتنبؤات لـ Y

معيار	MSE	RMSE	MAE	MAPE	R ²
القيمة المقدرة	38.43545656	6.199633583	4.62555578	1.33995361	0.925146

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي *Gretl* تشير نتائج الجدول في أعلاه التي تمثل معايير المقارنة الخاصة بكفاءة نموذج دالة الأساس الشعاعية (RBF) في التنبؤ بمعدل نمو الودائع (Y) ان متوسط مربع الخطأ (MSE) قد بلغت قيمته 38.43، وهذه القيمة تبين مقدار التباين بين القيم الفعلية والقيم المتنبأ بها، اذ كلما كانت هذه القيمة منخفضة يدل ذلك على دقة أعلى في التقدير. وبلغت قيمة جذر متوسط مربع الخطأ (RMSE) 6.20 وهذا المقياس هو من المقاييس الشائعة في قياس دقة النماذج إذ يبين مدى تقارب القيم المتنبأ بها من القيم الفعلية بوحدات المتغير نفسه، وهذا الامر يسهل تفسير النتيجة على الباحث. وبلغ متوسط الخطأ المطلق (MAE) قيمة مساوية الى 4.63، وتشير إلى أن متوسط الانحراف المطلق بين القيم الحقيقية والمتوقعة بقي محدود نسبيا، وهو ما يدعم ملاءمة النموذج لتمثيل السلسلة. فضلا عن ذلك أظهرت قيمة متوسط النسبة المئوية للخطأ المطلق (MAPE) مستوى منخفض نسبيا اذ بلغت 1.34، ما يؤكد أن الأخطاء التنبؤية للنموذج كانت طفيفة مقارنة بحجم القيم الفعلية، وهذا الامر يعزز من قوة النموذج في الاستخدامات التطبيقية. وتشير قيمة معامل التحديد R² التي بلغت 0.93 بأن النموذج المقدر على وفق شبكة RBF استطاع تفسير ما نسبته 93% من الاختلافات الكلية مما يعطي قدرة تنبؤية جيدة لهذا النموذج.

من الناحية الاقتصادية والمالية، فإن النتائج السابقة تشير الى ان النموذج المستخدم استطاع تمثيل العلاقة بين مؤشر الخدمات المصرفية الرقمية (X) ومعدل نمو الودائع

بدقة، إذ إن انخفاض نسب الأخطاء يبين ان التحولات في المدفوعات الإلكترونية وانتشار الخدمات المصرفية الرقمية كان لها اثر واضح في تفسير السلوك الفعلي لمعدل نمو الودائع، وهو ما يعزز من امكانية الاعتماد على النموذج في التحليل المستقبلي والتنبؤ بالاتجاهات المقبلة، ما يتيح لصناع القرار في القطاع المصرفي وضع سياسات استباقية فعالة في ضوء التحول الرقمي المتسارع.

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات

١- أثر الخدمات المصرفية الرقمية على نمو الودائع هو أثر غير خطي ومتباين، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية في معظم الحالات (كما في العقدتين H4 وH9)، مع وجود تأثيرات سلبية محتملة في سياقات محددة (مثل H10)، مما يدل على تعقيد العلاقة واعتمادها على عوامل وسيطة أخرى.

٢- نجحت شبكة دالة الأساس الشعاعية (RBF) في نمذجة العلاقة بين الخدمات المصرفية الرقمية ونمو الودائع بدقة عالية، حيث بلغ معامل التحديد R^2 قيمة عالية جداً، مما يشير إلى قدرة النموذج على تفسير نسبة كبيرة جداً من التغير في معدل نمو الودائع، وهو ما يعزز مصداقيته في التحليل المالي والتنبؤ.

يشهد مؤشر الخدمات المصرفية الرقمية نمواً استثنائياً في العراق، خاصة في عام ٢٠٢٣، حيث ارتفع المتوسط السنوي مقارنة بعام ٢٠١٧، مما يعكس تحولاً جذرياً في سلوك المستخدم نحو الاعتماد على القنوات الرقمية.

٣- التأثير الإيجابي للخدمات المصرفية الرقمية على نمو الودائع يعزى إلى دور الخدمات الرقمية في تسهيل تداول الأموال وتعزيز الشمول المالي، بينما تعكس التأثيرات السلبية المحتملة حالات اختلال التوازن بين السيولة النقدية والمعاملات الإلكترونية أو الإفراط في استخدام الخدمات دون ضوابط كافية.

٤- أثبتت تقنية شبكات RBF كفاءة عالية في نمذجة العلاقات غير الخطية بين

المتغيرات، حيث سجلت مقاييس الخطأ (MSE, RMSE, MAE, MAPE) قيماً منخفضة، مما يؤكد قدرة النموذج على دعم صناعة القرار.

٢.٤ - التوصيات

١- تعزيز البنية التنظيمية والتقنية للخدمات المصرفية الرقمية لضمان توازن تأثيرها على السيولة والنمو الائتماني، مع وضع ضوابط للاستخدام الأمثل تجنباً للتأثيرات العكسية. ودعم تبني أنظمة الهوية الرقمية (eKYK) وأنظمة الدفع الإلكتروني لضمان كفاءة وأمان التعاملات.

٢- تشجيع المنافسة العادلة بين مقدمي خدمات الدفع الرقمية من خلال سياسات داعمة للشركات الناشئة وتسهيل حصولها على التراخيص اللازمة، لتقليل مخاطر الاحتكار وزيادة مرونة القطاع.

٣- اعتماد نموذج RBF كأداة تحليلية معتمدة لدى البنك المركزي والمصارف التجارية للتعقب بمعدلات نمو الودائع وتقييم أثر السياسات الرقمية، نظراً لدقته العالية في تمثيل العلاقات غير الخطية.

٤- زيادة الوعي المصرفي والمالي لدى المستخدمين حول الاستخدام المتوازن للخدمات الرقمية، وتوضيح إيجابياتها وسلبياتها، لتعظيم الفائدة منها وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على المدى الطويل.

٥- إجراء مزيد من الدراسات المستقبلية لتحليل العوامل الوسيطة التي تؤثر على العلاقة بين X و Y، مثل العوامل الاقتصادية الكلية والاجتماعية، لتعميق الفهم العلمي وتطوير سياسات أكثر استدامة.

المصادر والمراجع:

أولاً: التقارير الرسمية

١- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، للسنوات (2016-2023).

٢- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، للسنوات (2017-2023).

٣- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار المالي، للسنوات (2017-2023).

ثانياً: المصادر العربية

١- راهي، محمد غالي، وسلمان، رحيم قاب. "التحليل المالي لمؤشرات الاستدامة المصرفية دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٥)". ١٧.٢ . Gharee for Economics & Administration Sciences (٢٠٢١)

٢- معتز محمد نور سالم سعيد، الفاتح الأمين عبدالرحيم الفكي. "إمكانية تطبيق معايير الاستدامة وأثرها علي الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية في بيئة الأعمال السودانية (مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية نموذجاً)". مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ٥.٦ (٢٠٢٤): ٢١٩-٢٣٦.

٣- الزهيري، علي، نقطة التحول: قفزة العراق نحو الاقتصاد الرقمي ٣ ديسمبر ٢٠٢٤، <https://www.undp.org/ar/iraq/blog/turning-point-2024>

iraqs-leap-digital-economy

ثالثاً: المصادر الأجنبية

1- Alliance for Financial Inclusion (AFI). Digital Financial Services Indicators: Guideline Note No. 33. Alliance for Financial Inclusion, 2019. <https://www.afi-global.org/publications/digital-financial-services-indicators-guideline-note-no-33/>

2- Arner, D. W., Buckley, R. P., & Zetsche, D. A. Fintech for financial inclusion: A framework for digital financial transformation. (2018). UNSW law research paper, (18-87).

3- Hasanov, R., Vasa, L., Guliyeva, S., Giyasova, Z., &

Shakaraliyeva, Z. Assessing the impact of oil prices and inflation on bank deposits in Azerbaijan. *Banks and Bank Systems*, (2025). 20(1), 11.

4- Kadhim, R. H., & Alothman, H. A. K. S. (2023). The role of contemporary performance measures in enhancing growth opportunities: An applied study on the Rasheed Commercial Bank of Iraq (2014-2020). (2023). *American Journal of Economics and Business Management*, *6*(9), 143–157.

5-Montazer, G. A., Giveki, D., Karami, M., & Rastegar, H. (2018). Radial basis function neural networks: A review. *Comput. Rev. J*, 1(1), 52-74.

الإطار التشريعي للورقة المالية الرمزية (دراسة مقارنة)
The legislative framework for tokenized securities
(a comparative study)

د. سماح حسين علي الركابي
كلية القانون - جامعة بابل
العقيد الحقوقي احمد حسين علي الركابي
وزارة الدفاع / مديرية ادارة الضباط
law.samah.hus@uobabylon.edu.iq
ah.alrikaby@yahoo.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

تعد اسواق الاوراق المالية من اهم مرتكزات الاقتصاد في اي بلد لما يشهده هذا المرتكز من استثمار لأموال المدخرين و على النطاقين الوطني و الدولي , ولم يكن سوق الاوراق المالية بعيداً عن ما يشهده التطور في مجال التكنولوجيا المالية و منذ زمن ليس بقريب , فبعد ان كانت الورقة المالية لها شكلها المادي التي تثبت ملكيتها تطورت الى شكلها الرقمي , ولم يتوقف هذا التطور التكنولوجي بل ظهرت بوادر من خلالها تم الفصل بين الملكية التقنية للورقة المالية و التي يعبر عنها بالورقة المالية الرمزية و و الملكية الحقيقية لها , الامر الذي له مزايا و تحديات للتعامل بهذا الشكل من الاوراق المالية يتطلب التعرف عليها بوصفه من الابتكارات المالية الحديثة التي يجب ان يكون لسوق العراق للأوراق المالية خطوة جادة لتطبيقها بخاصة و انه يسعى الى الانفتاح على الاسواق العامة .



الكلمات المفتاحية:

الورقة المالية الرمزية، تقنية، ابتكارات مالية، دفتر الاستاذ المسجل، الملكية التقنية.

Abstract

Stock markets are among the most important pillars of any country's economy, given their role in facilitating the investment of savers' funds both nationally and internationally. The stock market has not been immune to the developments in financial technology for some time now. After securities were once represented by a physical form that proved ownership, they have evolved into digital forms. This technological development has not stopped; rather, it has led to the emergence of a separation between the technical ownership of a security, represented by a tokenized security, and its actual ownership. This presents both advantages and challenges for dealing with this type of security, requiring understanding as a modern financial innovation. The Iraqi Stock Exchange should take serious steps to implement this innovation, especially as it seeks to open up to global markets.

Keywords:

Tokenized security, technology, financial innovations, ledger, technical ownership

المقدمة:**موضوع البحث واهميته:**

الاوراق المالية محل عقود التداول التي تتم في سوق الاوراق المالية وهذه الاوراق لا يتم تداولها الا وفقا لقواعد منظمة من قبل هيئة الاوراق المالية المشرفة عليه حفاظاً على السوق و المتعاملين و الاقتصاد الوطني بصورة عامة من العمليات المظلة و العمليات الصورية , وكما ذكرنا ان شكل الورقة المالية مر بمراحل واكب شكل التطور في التكنولوجيا المالية , الامر الذي اوجد شكلاً جديداً يعرف بالورقة المالية الرمزية يتم تسجيلها و نقلها و التصرف بها من خلال تقنية تعرف بتقنية دفتر الاستاذ المسجل , و الذي يسمح بإجراء التصرفات القانونية عليها بعيدا عن الاجراءات التقليدية لإجراء هذه التصرفات فيما لو تمت داخل سوق الاوراق المالية , الا ان هذا لا يعني مطلقاً ان هذه

التعاملات تكون بعيدة عن رقابة هيئة الأوراق المالية , بل على العكس ستكون مهمة الهيئة أكثر دقة لأنها تتعامل مع اصول رقمية قد تتعرض الى مخاطر الانتهاكات الالكترونية, وبالتالي تظهر اهمية البحث مدى توفير متطلبات التعامل بهذه الورقة المالية بوصفها شكل جديد من الابتكارات المالية في سوق العراق للأوراق المالية خاصةً وانه يسعى لفتح التعامل مع الاسواق المالية العالمية, علما بان البحث سيركز على الجانب القانوني التنظيمي دون التقني.

اسباب اختيار البحث:

تسعى هيئة الأوراق المالية العراقية الى مواكبة التطورات الجارية في اسواق الأوراق المالية العالمية، لذلك جاء هذا البحث لإلقاء الضوء على هذا الشكل من الأوراق المالية والذي يقوم على فكرة الاصول الرقمية للاستثمار وبالتالي يمكن اجمال اهم الاسباب بالآتي:

- التعريف بالورقة المالية الرمزية وبيان الفرق بينها وبين الورقة المالية بشكلها الحالي.
- لقاء الضوء على اهم خصائص الورقة المالية الرمزية.
- التعريف بدفتر الاستاذ المسجل وانواعه.
- بيان الية تسجيل الورقة المالية الرمزية في دفتر الاستاذ المسجل.
- استعراض معنى الملكية التقنية للورقة المالية المسجلة.
- ابراز اهم متطلبات حماية الملكية التقنية للورقة المالية المسجلة.
- بيان اهم التحديات التي تواجه التعامل بالأصول الرقمية.

منهجية البحث ونطاقه:

المنهج التحليلي والمقارن هو ما سيتم اتباعه في ثنايا البحث بين موقف المشرع الاماراتي الذي أصدر قرارا للتعامل بهذا الشكل من الأوراق المالية والمشرع العراقي لاستعراض اهم السبل لتطبيق التعامل بهذه الورقة المالية بإشراف ورقابة هيئة الأوراق المالية العراقية لحماية السوق والمتعاملين من مخاطر التعامل بالأصول الرقمية.

خطة البحث: يتطلب البحث في هذا الموضوع تقسيمه الى مبحثين نتناول في الاول التعريف بالورقة المالية الرمزية في حين سيخصص الثاني للملكية التقنية للورقة المالية وخاتمة تتضمن اهم النتائج والمقترحات.

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- التعريف بالورقة المالية الرمزية

الورقة المالية قد تتخذ شكلاً تقليدياً وقد تكون ورقة مالية رمزية تتدخل التقنية الحديثة في الية تسجيلها ونقلها وتداولها، وعليه سنحاول في هذا المبحث استعراض اهم التعريفات للورقة المالية التقليدية والرمزية في المطلب الاول في حين سنخصص المطلب الثاني لخصائص الورقة المالية الرمزية في المطلب الثاني وكالاتي: -

٢.١- المطلب الاول/تعريف الورقة المالية الرمزية

عُرِفَت الورقة المالية التقليدية وفق القانون المؤقت لأسواق الاوراق المالية المؤقت رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٤ و النظام الداخلي له و اللوائح الصادرة عنه تعريفات متعددة , و المتمعن بها يلتمس مدى اتساع مدى مضمون هذا المصطلح من تاريخ اصدار القانون المؤقت لأسواق الاوراق المالية سنة ٢٠٠٤ الذي عرف السندات في الفقرة ١٥/ القسم الاول منه والذي يقدر به الاوراق المالية حسب النسخة الالية بالنص الاجنبي بانها " اسهم تجارية ذات قيمة مالية , من ضمنها اسهم الشركات المساهمة او الاموال المشتركة , الحكومية او التي تصدرها الشركات , حقوق بيع السندات , شركات محدودة او اي اشكال استثمارية اخرى " [١:القسم الأول، الفقرة ١٥], في حين عرفتھا اللائحة التنظيمية رقم ١٧ الحافظ الامين المعدلة لسنة ٢٠٢٥ بانها " حقوق ملكية او ادوات دين, سواء كانت محلية او اجنبية,توافق الهيئة على اعتمادها و تشمل الاوراق المالية بصورة خاصة الاسهم و السندات,و الوحدات الاستثمارية الصادرة عن صناديق الاستثمار " [٢: المادة ١].

في حين عرف المشرع الاماراتي الورقة المالية التقليدية في المادة /٥ من كتيب القواعد الخاص بالأنشطة المالية الصادر عن الهيئة بانها " تتكون الاوراق المالية من :١-

الاسهم. ٢- حقوق الاولوية ٣. -سندات الدين.٤-الصكوك.٥ -٦وحدات صناديق الاستثمار. ٧- شهادات الايداع -٨- الاذونات المغطاة ٩ - عقود المشتقات. ١٠- اي اداة مالية اخرى تعتبرها الهيئة ورقة مالية " [٣]، وكما هو واضح من التعريف اعلاه الذي احالت اليه المادة /٢ من قرار رئيس ادارة الهيئة رقم (١٥/ ر.م لسنة ٢٠٢٥) بشأن تنظيم الاوراق المالية الرمزية وعقود السلع الرمزية الاماراتية هو مجرد تعداد لأشكال الاوراق المالية.

في حين ان الورقة المالية الرمزية عرفها المشرع الاماراتي بانها " هي ورقة مالية تسجل الحقوق المرتبطة بها في دفتر الاستاذ الموزع وفقاً لاتفاقية التسجيل ويمكن التصرف بها ونقلها الى الاخرين من خلال دفتر الاستاذ الموزع " [٤: المادة ٢: الفقرة اولاً].

والسؤال هنا هل ان الورقة المالية الرمزية تختلف عن الورقة المالية التقليدية؟ والاجابة عن هذا التساؤل هو نظام التداول البديل للأولى علماً ان انظمة تداول كلاهما يتم تحت اشراف ورقابة هيئة الاوراق المالية والسوق كما سنرى لاحقاً.

٣.١ - المطلب الثاني/خصائص الورقة المالية الرمزية

بعد استعراض اهم التعريفات التشريعية للورقة المالية بصورة عامة والرمزية بصورة خاصة سنحاول استعراض اهم خصائصها والتي سنبينها بالآتي:

١- الورقة المالية الرمزية تمثيل رقمي للأصول مثل أسهم الشركات او السندات:

اي انها ليست من الاصول الافتراضية فالأخيرة عرفها المشرع الاماراتي فيمن الفقرة /اولاً - م /٢ من قرار مجلس ادارة الهيئة بشأن تنظيم الاوراق المالية الرمزية الاصول الافتراضية ضمن نطاق الورقة المالية الرمزية على انها " تمثيل رقمي للقيمة التي يمكن تداولها او تحويلها رقمياً. ويمكن استخدامها لأغراض الاستثمار. ولا تتضمن عمليات التمثيل الرقمي للعملات الورقية او الاوراق المالية او غيرها من الاموال", اذ ان الاصل الافتراضي هو أصل رقمي في حين الاصل الرقمي هو أصل حقيقي فهو أصل يتم تسجيل ملكيته رقمياً ويقوم مالكة بإدارته. علماً ان البنك المركزي العراقي حذر سنة ٢٠٢١ من التعامل بالعملات الرقمية والمشفرة والافتراضية [٥]، كما حذر المواطنين

سنة ٢٠٢٤ من التعامل مع شركات وهمية غير مرخصة للتداول بالأسهم والمعادن والعملات المشفرة [٦].

٢- انها ورقة مالية قابلة للتداول:

عرفت اللائحة التنظيمية للمقاصة و التسوية (T+2) لسنة ٢٠٢٤ التداول بأنه " بيع و شراء الاوراق المالية وفق نظام التداول المعمول به في السوق " [٧: المادة ١], و عرفت اللائحة ذاتها عقد التداول عل انه " العقد الذي يتم بموجبه بيع و شراء الاوراق المالية في السوق " [٧: المادة ١], ويتم تداول الورقة المالية الرمزية من قبل السوق حصراً او من الجهة المرخصة من قبل هيئة الاوراق المالية و السلع الاماراتية حصراً وفق القرار الاماراتي الذي نص على انه " ١ - لا يجوز تداول و تسوية و نقل الاوراق المالية الرمزية او عقود السلع الا من خلال السوق او الجهة المرخصة من قبل الهيئة لتشغيل نظام التداول البديل ٢- استثناءً من البند ١ بجوز تداول و تسوية و نقل الادوات الرمزية خارج قاعة التداول OTC فقط من خلال المحافظ الفمية التابعة لمزرد خدمة المحفظة الرقمية " [٤: المادة ١٢], وتبدو اهمية حصر التداول في جهة مرخصة كالسوق كونها هي الاكثر حفاظا على المستثمرين بالأوراق المالية كجهة رقابة و اشراف وهو ما نصت عليه م/ ١٣ من القرار الاماراتي بشأن الاوراق المالية الرمزية " ١- يجوز للهيئة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للأشراف و الرقابة و التفتيش بشكل دوري او مفاجئ ٢....- يجوز للهيئة الوصول الى انظمة الحاسب الالي او بياناته او حركة بيانات الحاسب الالي او المعدات التي يتم تخزين بيانات الملتزم و اطراف عملية الطرح و المرخص له و التفتيش عليها. "

٣- انها ورقة تسجل ويتم التصرف بها ونقلها عبر تقنية دفتر الاستاذ الموزع:

في ضل التطور المتسارع بجد ان تقنية دفتر الاستاذ الموزع تشهد اهتماما واسعا في نطاق

التكنولوجيا المالية لأنه يوفر عدة تقنيات في ان واحد تتمثل في تخزين البيانات الموزعة و اليات التوافق و خوارزميات التشفير , وقد عرف المشرع الاماراتي

تقنية دفتر الاستاذ الموزع على انها " تقنية تمكن من تشغيل و استخدام دفاتر الاستاذ الموزع , ويتم اتاحتها الكترونيا بواسطة شبكة من المشاركين من مواقع متعددة , ويمكن لأولئك المشاركين تحديثها بناءً على موافقة بالأجماع , او بموجب بروتكول , او اجراءات يتم الاتفاق عليها " [٤: المادة ٢، الفقرة اولاً], و بالتالي لن تكون هناك حاجة الى وجود مسؤول مركزي بل ان السجل سيكون عبارة عن مجموعة بيانات متزامنة بصورة مشتركة بمجموعها ستشكل سجل من الممكن الاطلاع عليه من قبل اي شخص مسجل في الشبكة [٨: ص ٦١٨]. علماً ان دفتر الاستاذ الموزع ليس على نوع واحد فهي عل نوعين وذلك وفقاً الى امكانية تحديثه والاطلاع عليه بأذن مسبق او بدون اذن وكالاتي:

• تقنية دفتر الاستاذ الموزع بأذن (**permission DLT**): هو دفتر استاذ موزع لا يمكن تحديثه او التحقق منه الا من قبل المستخدمين المحددين، وذلك ضمن قواعد حوكمة محددة.

• تقنية دفتر الاستاذ الموزع بدون أذن (**permission less DLT**): هو دفتر استاذ موزع يمكن لأي شخص قراءته او تحديثه دون الحاجة الى اذن مسبق [٤: المادة ٢، الفقرة اولاً].

٢- المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢- ملكية الورقة المالية الرمزية

ما يميز الورقة المالية الرمزية عن التقليدية هي الملكية، فلأولى ملكيتان، تقنية تسجل في دفتر الاستاذ المسجل وحقيقية تسجل في سجلات الشركة وسوق الاوراق المالية، وعليه سنحاول التعرض الى الملكية التقنية ومتطلبات المحافظة عليها في مطلبين وكالاتي:

١.١.٢- المطلب الاول/ الملكية التقنية للورقة المالية الرمزية

بداية لابد من الاشارة ان الشركة التي تروم تسجيل اسهمها في دفتر الاستاذ المسجل

هي الشركة المصدرة لتلك الاسهم والتي أطلق عليها المشرع الاماراتي بالملتزم وعرفه بانه " شخص مسؤول قانونياً او تعاقدياً في توفير دفعة او مصلحة من خلال تنفيذ بالالتزامات المالية او التعاقدية او التشغيلية. " [٤: المادة ٢، الفقرة اولاً] والسؤال هو إذا كان الملتزم هو الجهة المصدرة لهذه الاوراق، فمن هو المساهم الذي يتم تسجيلها باسمه في الدفتر؟؟؟ و الجواب على ذلك التساؤل هو احب الحق اي ان المساهم هو صاحب الحق في الورقة المالية الرمزية و الذي عرفه المشرع الاماراتي بانه " شخص يحق له استلام دفعة او مستحق لالتزام من قبل الملتزم " [٤: المادة ٢، الفقرة اولاً]، وصاحب الحق يكون له كل حقوق المساهم من الحق بالأرباح و الحق بالتصويت و حضور اجتماعات الهيئة العامة للشركة ، علماً ان العلاقة القانونية بين الملتزم بوصفه مصدر الورقة المالية و صاحب الحق يتم تحديدها و تحديد اثارها عبر اتفاقية تسمى اتفاقية التسجيل و التي تعرف بانها " اتفاقية توضح العلاقة القانونية بين الملتزم بورقة مالية رمزية او بعقد سلع رمزية و بين صاحب الحق لورقة مالية رمزية يتم تسجيل تفاصيلها في دفتر الاستاذ الموزع و توضح كذلك حقوق و التزامات كل طرف من اطرافها بما في ذلك شروط التسجيل و الاحتفاظ و النقل. " [٤: المادة ٢، الفقرة اولاً]. و بما ان ما يميز الورقة المالية الرمزية عن التقليدية هو وجود دفتر استاذ مسجل نجد انه في بعض الاحيان يتم تسجيل هذه الورقة باسم شخص وسيط يطلق عليه المالك و هو " شخص له حيازة قانونية لورقة رمزية او لعقد سلع رمزية و قد يكون هو نفسه المستفيد او قد لا يكون كذلك " [٤: المادة ٢، الفقرة اولاً]، بمعنى ان المالك يملك رمز الورقة المالية الرمزية في دفتر الاستاذ المسجل اي ملكيته ملكية تقنية تخوله التصرف بالورقة المالية دون ان يكون هو المستفيد من تلك الحقوق المترتبة على امتلاكها الانفة الذكر و قد يكون في الوقت ذاته مالكاً و مستفيداً في الوقت ذاته و بالتالي هناك فرق واضح بين المالك و المستفيد الذي عرفه المشرع الاماراتي بانه " الشخص الذي يمتلك حقوق في ورقة مالية رمزية او عقد سلع رمزي و الذي يكون او قد لا يكون لديه الحيازة القانونية لذلك الرمز " [٤: المادة ٢، الفقرة اولاً].

من كل ما سبق نجد ان من يملك رمز الورقة المالية هو المالك التقني لها والذي قد يكون المالك الحقيقي وقد لا يكون.

٢.١.٢ - المطلب الثاني/متطلبات المحافظة على الملكية التقنية

للورقة المالية الرمزية

من أبرز التحديات التي تواجه التعامل بالورقة المالية الرمزية هي التحديات التقنية، فمن المعروف ان الاستخدام التقني مثلما له اهميته فله مخاطره والمتمثلة وبصورة واضحة بالأخطاء التقنية عند الاستخدام مثل المخاطر الامنية و مخاطر ضياع الرمز الخاص بالورقة المالية الامر الذي يتطلب المحافظة على الملكية التقنية من تلك المخاطرالتقنية، ومن جانب اخري اخلال من جانب الملتزم سوف يحمله المسؤولية تجاه صاحب الحق.

وعليه على الملتزم بالورقة المالية الرمزية اعتماد المعايير التقنية والتي نص عليها المشرع الاماراتي " أ - يجب استيفاء أفضل المعايير الدولية بشأن التقنية المطبقة، ويشمل ذلك الامن السيبراني وحماية البيانات وتطوير البرمجيات والرقابة والتشفير، واجراء الاختبارات الدورية الداخلية والخارجية وتطبيق التحديثات المطلوبة. ب- تبني تدابير الامن السيبراني واخطار الهيئة باي انتهاكات جسيمة للأمن السيبراني او فقدان للبيانات او غيرها من الاحداث عند تسببها بضرر للتقنية. ج - يجب ان تخضع التقنية لإشراف موظفين يتمتعون بمهارات وخبرات كافية لضمان الامتثال. د - التوجيهات التي تصدرها الهيئة وفقاً للمادة ٣ من هذا النظام من وقت لآخر بشأن المعايير التقنية واجبة التطبيق." [٤: المادة ١١]، من كل ما سبق يمكن اجمال اهم الخطوات التي يجب اتباعها من اجل توفير متطلبات للحماية التقنية بالآتي:

- التركيز على توفير متطلبات الامن السيبراني، للحد من الهجمات الالكترونية التي تهدف اختراق المنظومات الالكترونية والمساس بحقوق الاشخاص المالية، فضلاً عن حماية البيانات الشخصية للمسجلين في دفتر الاستاذ الموزع بأفضل المعايير الدولية.
- من الواجبات التي تقع على الملتزم ابلاغ هيئة الاوراق المالية باي اختراق يسبب ضرراً لتقنية دفتر الاستاذ الموزع من خلال التعدي على البيانات الخاصة بالمسجلين.
- اعداد كادر متخصص وله الخبرة الكافية في مجال التقنية الالكترونية لغرض التأكد من مدى امتثال الملتزم لمتطلبات الحماية.
- الامتثال الى توجيهات الهيئة بخصوص هذه التقنية ومراعاة المعايير الدولية التي تكون في تطور دائم.

٣- المبحث الثالث/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٣- النتائج:

- الورقة المالية الرمزية ما هي الا تمثيل لأصول رقمية لأغراض الاستثمار.
- يتم تداول الورقة المالية الرمزية ضمن نظام تداول بديل.
- يتم تسجيل واجراء جميع التصرفات القانونية عبر تقنية الكترونية تسمى تقنية دفتر الاستاذ المسجل.
- الغرض من الاوراق المالية الرمزية هو تبسيط اجراءات تداولها عبر سوق الاوراق المالية من خلال نقل ملكيتها عبر تقنية تكون بإشراف ورقابة هيئة اوراق مالية متخصصة.
- ملكية الورقة المالية الرمزية هي ملكية تقنية محمية وفقاً للقانون اما الملكية الحقيقية تكون لمن يسجل اسمه في سجلات الشركة يتمتع هو وحده بحقوق المساهم وعليه واجباته.

• هناك متطلبات خاصة لحماية تقنية دفتر الأستاذ المسجل.

٢.٣ - المقترحات:

• ندعو هيئة الأوراق المالية مواكبة التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا المالية من خلال تنظيم التعامل بالورقة المالية الرمزية.

• ندعو المشرع العراقي الى وضع تشريعات خاصة بالأمن السيبراني لحماية المتعاملين بالاصول الرقمية لأغراض الاستثمار والمتمثلة بالأوراق المالية الرمزية.

• ندعو هيئة الأوراق المالية العراقية التعاون مع المركز الوطني للأمن السيبراني ومديرية الامن السيبراني بوزارة الداخلية لمواجهة التحديات التقنية التي من المؤكد ان تظهر عند التعامل بالأوراق المالية الرمزية

المصادر والمراجع:

[١] القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٤, متاح على الموقع الالكتروني الاتي:

<https://isc.gov.iq/upload/2022/06/20//62b036c8e3bd5.pdf>

[٢] اللائحة التنظيمية رقم (١٧) الحافظ الامين , متاح على الموقع الالكتروني الاتي:

<https://isc.gov.iq/upload/2023/02/14//63eb5a7bcbf8c.pdf>

[٣] قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (١٣) لسنة ٢٠٢١, متاح على الموقع الالكتروني الاتي:

<https://www.sca.gov.ae/assets/19dbc94e/1-ar-14-04-2025.aspx>

[٤] قرار رئيس ادارة الهيئة رقم (١٥/ ر.م لسنة ٢٠٢٥) بشأن تنظيم الاوراق المالية الرمزية وعقود السلع الرمزية الاماراتية، متاح على الموقع الالكتروني الاتي:

<https://www.sca.gov.ae/assets/31cb514/15-2025w-ar.aspx.pdf.aspx>

[٥] الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي، متاح على الموقع الالكتروني الاتي:

<https://cbi.iq/news/view/1866>

[٦] الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي، متاح على الموقع الإلكتروني الآتي:

<https://cbi.iq/news/view/2737>

[٧] اللائحة التنظيمية للمقاصة والتسوية (T+2) لسنة ٢٠٢٤ متاح على الموقع

الإلكتروني الآتي:

<https://isc.gov.iq/upload/2024/10/27//671e032fe9dc9.pdf>

[٨] بوشايب حسينة، تقنية دفتر الأستاذ الموزع والنظام المصرفي بين الفرص

والتحديات، بحث منشور في مجلة دراسات اقتصادية، المجلد ١٧، العدد ٣، ٢٠٢٣.

دور التحول الرقمي في تطوير كفاءة سوق العراق للأوراق المالية

The role of digital transformation in developing the efficiency of the Iraqi stock market

د. ايناس حسن كاظم

د. استبرق اسماعيل حمه

ديوان الرقابة المالية الاتحادي

inas0910@gmail.com

eestbraquesmael@gmail.com

ISSN 2709-2852 رقم التصنيف الدولي

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل دور التحول الرقمي في رفع كفاءة الأسواق المالية العراقية من خلال دراسة مؤشرات السيولة، عمق السوق، سرعة اكتشاف الأسعار، وفروق العرض والطلب و تقييم أثر الأنظمة الرقمية (التداول الإلكتروني، أنظمة التسوية والمقاصة، خدمات الدفع الإلكتروني) على الأداء التشغيلي والتنظيمي للسوق فضلا عن تحديد التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق التحول الرقمي في السوق المالية العراقية (تشريعية، تقنية، تنظيمية) يستعمل البحث مؤشرات كفاءة السوق قبل وبعد إدخال مبادرات رقمية (مثل التداول الإلكتروني، إدخال الأنظمة الإلكترونية، وعدد الخدمات الرقمية المطبقة، عدد الشركات المدرجة، مؤشر الأسعار العام للسوق)، تعتمد الدراسة على منهجية مقارنة كمية ونوعية — بيانات سوقية إحصائية للمدة من ٢٠١٥ - ٢٠٢٤ ومن الممكن أن يسهم التحول الرقمي بزيادة السيولة، خفض فروق الأسعار،



تسريع اكتشاف السعر، وتحسين الوصول إلى المعلومات، مع فروق تتفاوت حسب بنية السوق ومستوى البنية التحتية الرقمية.

الكلمات المفتاحية:

التحول الرقمي ، الاسواق المالية ،المخاطر السبرانية ، الرقمنة والافصاح

Abstract

This research aims to analyze the role of digital transformation in enhancing the efficiency of Iraqi financial markets by examining liquidity indicators, market depth, price discovery speed, and bid-ask spreads. It also assesses the impact of digital systems (electronic trading, settlement and clearing systems, and electronic payment services) on the operational and organizational performance of the market. Furthermore, it identifies the challenges and obstacles facing the implementation of digital transformation in the Iraqi financial market (legislative, technical, and regulatory). The research utilizes market efficiency indicators before and after the introduction of digital initiatives (such as electronic trading, the introduction of electronic systems, the number of implemented digital services, the number of listed companies, and the general market price index). The study employs a quantitative and qualitative comparative methodology—statistical market data. Digital transformation can contribute to increased liquidity, reduced price spreads, faster price discovery, and improved access to information, with variations depending on the market structure and the level of digital infrastructure

Keywords:

Digital transformation, financial markets, cyber risks, digitization and disclosure.

المقدمة:

يشهد العالم تحولاً رقمياً متسارعاً شمل جميع القطاعات الاقتصادية، ومنها الأسواق المالية التي أصبحت تعتمد على التقنيات الرقمية في التداول، والإفصاح، والرقابة، وإدارة المخاطر، وتسعى الجهات المالية في العراق إلى تبني أنظمة رقمية حديثة لتحسين كفاءة السوق المالي وزيادة الشفافية وجذب الاستثمارات. يشير التحول الرقمي في القطاع المالي إلى تبني تكنولوجيات رقمية (التداول الإلكتروني، التحليلات الكبيرة، الذكاء الاصطناعي، البلوك تشين، والتقنيات المالية (FinTech) لتحسين الإجراءات التشغيلية و الوصول إلى المعلومات، وفعالية آليات التيسير المالي. تبني هذه التقنيات

يُنهي جزئياً القيود التقليدية على السرعة والشفافية، وقد يؤثر بشكل مباشر على مؤشرات كفاءة الأسواق مثل السيولة، سرعة تسعير الموجودات ، وتقليل الفجوات المعلوماتية، من هنا، تأتي أهمية دراسة أثر التحول الرقمي على كفاءة السوق المالي العراقي من حيث السيولة، الشفافية، وسرعة الوصول إلى المعلومات

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- مشكلة البحث:

يشهد العالم تطورًا متسارعًا في مجال التحول الرقمي إذ أصبحت التقنيات الحديثة ركيزة أساسية في تطوير الأسواق المالية وتحسين كفاءتها التشغيلية وزيادة مستوى الشفافية فيها، ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية ومؤسساتها المالية لاعتماد الحلول الرقمية، ما زال سوق العراق للأوراق المالية يواجه تحديات متعددة تتعلق بالبنية التحتية التقنية، وضعف الشمول المالي، ومحدودية الثقة في الأنظمة الإلكترونية، و تكمن مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

(إلى أي مدى يسهم التحول الرقمي في تطوير سوق العراق المالي ؟)

٢.١- أهداف البحث:

١ . التعرف على أهم التقنيات الرقمية ومدى وتأثيرها على كفاءة سوق العراق للأوراق المالية .

٢ . معرفة آليات لتطوير البنى الرقمية لتعزيز كفاءة السوق.

٣ . التعرف على التحديات التي تواجه عملية التحول الرقمي في سوق العراق للأوراق المالية.

٣.١- أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من النقاط الآتية:

١ . يسلّط الضوء على الدور الاستراتيجي للتحول الرقمي في تطوير أداء الأسواق المالية.

٢ . تعمل عملية التحول الرقمي على تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية

والعمل على تكوين بيئة استثمارية جيدة.

٣. يساهم في دعم متخذي القرار في العراق لتبني سياسات رقمية فعّالة تعزز كفاءة السوق المالي.

١-٤ فرضية البحث :

(يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتحويل الرقمي في تطوير كفاءة سوق العراق للأوراق المالية)

٢- المبحث الثاني/ منهجية البحث

١.٢- مفهوم التحويل الرقمي :

يقصد بالتحويل الرقمي تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لإحداث تغيير جذري في طرائق العمل أي دمج التكنولوجيا في قلب العمل ، أو بمفهوم آخر هو تغيير نموذج العمل بشكل يعتمد على التقنيات الرقمية في تقديم الخدمات والتسيير، ويرمز التحويل الرقمي التحويل في الحكومات والأعمال أي إجراء تغييرات جذرية تطال نموذج العمل والإجراءات والعمليات ، قد يطال التحويل طريقة تقديم الخدمة كلياً أو عملية تغيير المنتج قد يكون استراتيجياً يتدخل في وظائف الوحدة الاقتصادية كلها من المبيعات إلى التوريد وتقنية المعلومات وكل سلسلة قيمة (سلامي وبوشي، ٩٧:٢٠١٧).

وقد عرف التحويل الرقمي (Digital Transformation) عملية دمج التقنيات الرقمية في جميع جوانب العمل بالمؤسسات والأسواق لإحداث تغيير جوهري في كيفية تقديم القيم واتخاذ القرارات.

وقد عرفه (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٠: ١٩٣) بأنه "التحول إلى الاقتصاد الرقمي أي اقتصاد إلى البيانات الرقمية ويستعمل التقنيات الرقمية "

وعرف من قبل شركة (IDC) على انه "عملية مستمرة التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية للتكيف مع متطلبات عملائها و أسواقها من خلال توظيف قدراتها الرقمية من أجل ابتكار نماذج عمل جديد ومنتجات وخدمات تمزج بسلاسة الاعمال اليدوية والرقمية وتجارب الزبائن مع تحسين الكفاءة التشغيلية والأداء التنظيمي في الوقت ذاته."

(دالي و تباري ، ٢٠٢٤ : ٢٣٧)

وكذلك عرف باناه (تكامل التقنيات الرقمية والعمليات التجارية في الاقتصاد الرقمي) وتؤثر التحولات الرقمية في الجوانب التنظيمية من الخارج مع تحسين تجربة العميل وتغير دورة الحياة بأكملها ، ومن الداخل تؤثر على أهداف العمل والقيادة الأساسية والهياكل الهرمية وبصورة عامة عندما تتأثر جميع الأقسام وفرص العمل يؤدي ذلك إلى نماذج أعمال جديدة. (دالي، ٢٠٢٥، ٥)

٢.٢- أهمية التحول الرقمي:

تبرز أهمية التحول الرقمي بالاتي (إبراهيم وعيسى ، ١٣٤:٢٠٢٤)

١.التحول الرقمي يمنح المصارف القدرة على المنافسة والمحافظة على مركز المصرف في السوق.

٢.العمل على ربط القطاعات الخاصة والحكومية ببعضها البعض عبر شبكة الانترنت لزيادة الكفاءة والتنسيق فيما بين هذه القطاعات.

٣.تخلق فرص وايرادات جديدة مما يؤدي الى اضافة قيمة للمصرف.

٤.يعيد التحول الرقمي العامل الذي يقدم الحلول للتحديات التي تواجهها المصارف.

٥.تحسين جودة الخدمات التي تقدمها المصارف وتبسيط اجراءات الحصول عليها.

٦.ينظم ويحسن الكفاءة التشغيلية في المصارف ويقلل من الوقت والجهد المبذول.

٧.التقليل من الاخطاء البشرية إذ كان النظام التقليدي يشهد اخطاء بشرية تؤثر سلباً على جودة الخدمة المقدمة للزبون.

٣.٢- مراحل التحول الرقمي :

تشمل مراحل التحول الالكتروني ثلاث مراحل وهي:

١.٣.٢- مرحلة : (Digitization) مهمتها تحويل الأصول الرقمية كالبيانات إلى بيانات رقمية أو كائنات رقمية من خلال مسح ضوئي أو أي جهاز إلكتروني آخر لمعالجتها من خلال الحاسوب.

٢.٣.٢- مرحلة : (Digitalization) ليس لها تعريف واحد وواضح كما هو في

المرحلة الأولى، إذ يوضح كلا من (J. Scott Brennen) و (Daniel Kreiss) بانها الطريقة التي يتم بها إعادة هيكلة العديد من مجالات الحياة الاجتماعية عن الاتصالات الرقمية والبنى التحتية لوسائل الاعلام ومن ثم تم بناء تعريفهما على الحياة الاجتماعية أي كيف يتفاعل الناس مع انتقال هذه التفاعلات بعيد عن التقنيات التناظرية (البريد العادي ، المكالمات الهاتفية) إلى التقنيات الرقمية (البريد الالكتروني، والدردشة والوسائط الاجتماعية). (Bloomberg, 2018:3).

٣.٣.٢- مرحلة: (Digital transform) يتضمن الاتصال ما بين الجهات الفاعلة، مثل الوحدات الاقتصادية والزبائن، عبر قطاعات سلسلة القيمة المضافة جميعها وتطبيق التقنيات الجديدة على هذا النحو ويتطلب التحول مهارات تتضمن استخراج البيانات وتبادلها وكذلك تحليل تلك البيانات وتحويلها إلى معلومات قابلة للتنفيذ وتقييم هذه المعلومات لغرض استعمالها في عدة خيارات في اتخاذ القرارات أو أنشطة التي ترفع عن أداء ونطاق الوحدة ويشمل التحول الرقمي الوحدات الاقتصادية ونماذج الأعمال والعمليات والعلاقات والمنتجات وما إلى ذلك. (الأمير، ٢٠٢٢: ٤٩٤)

٤.٢- ابعاد التحول الرقمي :

تتمثل أبعاد التحول الرقمي فيما يلي: (علام ، ٢٠٢١: ١٩٠-١٩١) (المطرف، ٢٠٢٠: ١٦٤) (Horlacher, 2016)

١.٤.٢- بناء إستراتيجية التحول الرقمي: يعتبر بناء خطة إستراتيجية طويلة الأمد أحد الخطوات الأولى والرئيسة لإنجاح برنامج أو خطة أو إحداث تغيير ، ومن ثم فإن بناء الوحدة الاقتصادية لرؤية التحول الرقمي تحرص الإدارة العليا على تقديم الدعم لتنفيذها بإستعمال مجموعة من الإجراءات بتطوير هيكلها التنظيمي وتوفير المخصصات المالية والمادية الكافية والكوادر البشرية المؤهلة لذلك .

٢.٤.٢- نشر ثقافة التحول الرقمي: يعد وجود ثقافة تنظيمية قوية وإيجابية أمر بالغ الأهمية لتعزيز مشاركة المهارات والموارد والمعرفة والتعلم والتنمية وتكييف الوحدة الاقتصادية ككل لممارسات جديدة ، كما تؤدي دورا هاما في تشجيع أعضاء الوحدة

الاقتصادية والمتعاملين معها على اعتماد هذه الممارسات .

٣.٤.٢- المتطلبات البشرية يعتبر العنصر البشري أحد الأبعاد الأساسية لنجاح أي نظام أو برنامج أو الوحدة الاقتصادية بوجه عام ، ويعد العنصر البشري مطلب رئيسي في تطبيق التحول الرقمي وذلك من خلال توفير عناصر بشرية (مؤهلة ومدربة على استعمال التكنولوجيا الرقمية وتحليل البيانات لإتخاذ القرارات الفاعلة ، كما ان عملية التخطيط الاستراتيجي لتنفيذ رؤية التحول الرقمي تتطلب كفاءات بشرية وخبرات علمية على قناعة ودراية تامة بحتمية عملية التغيير نحو التحول الرقمي.

٤.٤.٢- المتطلبات التقنية: تتطلب عملية التحول الرقمي استعمال منظومة من الاجهزة المتخصصة وأنظمة الأصول بكفاءة، ولضمان تقديم مستوى خدمة مناسب لأفراد الوحدة الاقتصادية وعملائها فإنه يستلزم وجود فرق مهنية مسئولة عن إدارة المنظومة التقنية والبنى التحتية للشبكة .

٥.٤.٢- المتطلبات الإجرائية : تتطلب عملية التحول الرقمي وضع قواعد إجرائية آمنة لتخزين واستعمال بيانات الزبائن بصورة آمنة وذلك بواسطة وضع استراتيجية لأمن المعلومات تضمن التحكم في خصوصية البيانات والمعلومات وضمان جودتها ، إذ أن إصدار الوحدة الاقتصادية لقواعد ولوائح تسمح بسهولة التحول الرقمي وتلبي احتياجات العمل بواسطة قواعد تضعها الوحدة لمنع السرقات و السطو الالكتروني وانتهاك خصوصية المعلومات أحد المتطلبات الإجرائية لتطبيق التحول.

٥.٢- مفهوم أسواق المال

تمثل الأسواق المالية الاطار الذي يجمع بين وحدات الفائض المالي والذي لديها رغبة في استثمار أموالها ووحدات العجز المالي إذ الوظيفة الأساسية للأسواق المالية تظهر في توجيه تدفق الاموال بين هذه الوحدات وتتجلى اهميتها في تجميع المدخرات وتوجيهها نحو المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية وان طبيعة التعامل في الأسواق المالية تتسم بالمرونة العالية وتعد الأسواق المالية من أكبر الأسواق التي تتعامل بالأموال على المستويين المحلي والدولي (Madura, 2012; 3) و تم تعريف الاسواق المالية على

أنها نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشتريين لنوع معين من الأوراق المالية (Madura , ٢٠٠٨:١٣٥) و ايضا تم تعريفه أنه الآلية التي من خلالها يتم تحويل الأموال من الأشخاص الذين لديهم فائض في الأموال الى الأشخاص الذين يعانون من عجز في الأموال وتم تعريفه بأنه إطار تنظيمي يتم فيه تداول الأوراق المالية من خلال عملية البيع والشراء (Howells&Bain,2000:167) ويقوم السوق المالي على أركان عدة وكالاتي (الخفاجي، ٢٠١٦: ٤٥) (الجعفري والبطاط، ٢٠٢٠: ٢١١)

١.٥.٢- الوحدات الانتاجية : المتمثلة بالوحدات المنتجة للسلع والخدمات بشقيها الانتاج السلعي الاستهلاكي ونتاج السلع الرأسمالية وتحتاج هذه الوحدات إلى مصادر مالية كبيرة لتمويل استثماراتها ، فضلا عن كونها مصدرًا من مصادر الأذخار ولكن هذه الوحدات تحتاج الدخول إلى سوق المال لغرض التمويل أكثر من دخولها بوصفها مصدرًا للادخار .

٢.٥.٢- الوحدات الاستهلاكية : تعد الوحدات الاستهلاكية مصدرًا مهما من مصادر الادخار من جهة ومقترضًا للأموال لغرض الاستثمار من جهة اخرى.

٣.٥.٢- الوسطاء الماليون : يمكن تعريف الوسطاء الماليين بأنهم مؤسسات تقوم بعملية الوساطة المالية بين المقترضين والمقرضين ونتيجة التطورات التي لحقت بالأسواق المالية فقد انعكست تلك التطورات على طبيعة هذه المؤسسات المالية وبالأماكن تصنيف المؤسسات المالية التي تلعب دور الوساطة المالية إلى مجموعات عدة هي :

١.٣.٥.٢- مؤسسات الأيداع : وهي مؤسسات وسيطة تقبل الودائع على اختلاف اشكالها من الغير وتقوم بتقديم تسهيلات ائتمانية إلى تلك الوحدات وتشمل هذه المؤسسات:(البنوك التجارية ، مؤسسات الادخار والاقراض ، مصارف الادخار و وحدات الائتمان)

٢.٣.٥.٢- مؤسسات الاستثمار: وهي مؤسسات وسيط تعمل على بيع الأصول المالية بمختلف اشكالها والاستثمار في الأسهم والسندات ومن امثلتها (شركات الاستثمار ،

صناديق الاستثمار ، صناديق سوق النقد ، شركات الرهن وتجميع لاستثمار العقاري)
 ٣.٣.٥.٢- لمؤسسات التعاقدية : وهي مؤسسات غير ودائعية والأساس في مواردها هو التعاقد في ضمن مدد محدودة ومثل هذا النوع من الموارد يتيح لمثل هذه المؤسسات فرص الاستثمار طويل الأجل وتضم (شركات التأمين، صناديق التعاقد).

٤.٣.٥.٢- مؤسسات سوق الأوراق النقدية : وهي مؤسسات ذات اهمية كبيرة وتؤدي دورا بارزا في عمليات التوسع المالي بين الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي والوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي وتشمل (بنكي الاستثمار و السماسرة وتجار الأوراق المالية).

٤.٥.٢- القطاع الحكومي يسهم القطاع الحكومي في الأسواق المالية عن طريق الاقتراض والاقتراض، وتعتمد هذه المساهمة على العلاقات بين التدفقات النقدية أي بين إيرادات الدولة ونفقاتها والمتمثلة بالميزانية العامة، فإذا كانت الإيرادات أكبر من النفقات فإن هناك فائضا في الميزانية العامة وتعد الحكومة في هذه الحالة ضمن المدخرين أو ضمن الوحدات الاقتصادية المقرضة، اما اذا كانت النفقات أكبر من الإيرادات فإن هناك عجزا في الميزانية وتعد الحكومة في هذه الحالة وحجة اقتصادية مقترضة.

٥.٥.٢- القطاع الأجنبي: يرتبط دور القطاع الاجنبي في الأسواق المالية ارتباطاً مباشراً بوضع ميزان المدفوعات الخارجي الذي يعكس صورة المدفوعات المستحقة على البلد لمصلحة البلدان الاخرى. ان اسهام القطاع الخارجي في الأسواق المالية ما هو إلا حصيلة معاملات ميزان المدفوعات باجزائه الثلاثة الحساب الجاري و الحساب الرأسمالي والحساب الرسمي.

٦.٢- التحول الرقمي واسواق رأس المال:

هناك حاجة إلى فهم أفضل لكيفية معرفة المستثمرين في سوق الأوراق المالية بالأصول غير الملموسة التي تمثلها قدرات تكنولوجيا المعلومات للوحدات الاقتصادية ، حيث أن استثمارات تكنولوجيا المعلومات تساهم في إنتاجية الشركة وريحتها ، فقد تعكس تقييمات سوق الأوراق المالية استثمارات تكنولوجيا المعلومات بشكل غير مباشر فقط

بعد أن تولد أصول تكنولوجيا المعلومات تأثيرات أداء ملموسة، ولكن هذا لن يفسر مباشرة العلاقة الملحوظة بين تكنولوجيا المعلومات والقيمة السوقية للشركة، ولن يفسر حقيقة أن العلاقة تظهر حتى بعد التحكم في عوامل الأداء الملموس.

١.٦.٢- دور محلي الأسهم في تسهيل تطبيق تقييم السوق للتطبيقات تكنولوجيا المعلومات الخاصة.

يقوم محللو الأسهم بجمع معلومات حول تطبيقات تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالشركات وتقديم توصيات مستتيره للمستثمرين في السوق المالية نظراً لأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات معروفة بتعقيدها ومخاطرها الكامنة، ويمكن لمحلي الأسهم تقليل عدم تناسق المعلومات بين الشركة والمستثمرين في الأسواق المالية، وبالتالي المساعدة في اكتشاف القيمة التجارية لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات، ووفقاً لبعض الدراسات فإن محلي الأسهم يلعبون دوراً وسيطاً ومقعد في تقييم لسوق الأوراق المالية لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات، كما أن توصيات المحلل لها دور وسيط وقوي في تأثيرات أنظمة تكنولوجيا المعلومات للمؤسسات وعلى قيمة أسهم الوحدات الاقتصادية، كما أن الدور الوسيط للمحللين الماليين لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات يكون أكثر بروزاً عندما تكون بيئة سوق الوحدة الاقتصادية مؤكدة ولا يمكن التنبؤ بها والتي يصعب فيها تقييم قيمة الاستثمارات (فريد، ٢٠٢٢، ٣١٨)

٢.٦.٢- التحديات التي تواجه التحول الرقمي

تتمثل الصعوبات والتحديات التي يمكن أن تواجه الاستجابة بنجاح للتغيرات التكنولوجية في ما يلي (Annabergek& Michael, ٢٠١٣)

١- أن التغيرات التكنولوجية قد تؤثر على الكفاءة قد يؤدي إلى الفشل الحالي لأنها تغيير بصورة كبيرة المعرفة والمهارات اللازمة لتطوير وانتاج منتجات وخدمات جديدة على الإطلاق وبطريقة فعالة وقد تصبح الخبرة المتراكمة لشاغلي الوظائف متقاربة وقد تتلاشى ميزتهم التنافسية نتيجة لذلك، وقد تتأثر أفاقهم المالية.

٢- إن النظرة المستندة إلى السوق والتي تتم تطويرها مؤخراً ترى شاغل الوظائف

يكونون في وضع غير جيد عندما يواجهون تغييراً فرعياً لهم، وفي هذه الحالة يتم إطلاق الابتكارات من قبل الوافدين الجدد والتي تجذب السلام نوي المستوى المنخفض من السوق، وغالباً ما يكون العملاء ذوي القيمة المخصصة في السوق غير مناسبين من الناحية المالية بالنسبة إلى نموذج المريح للشركة وبالتالي ينظر إلى هذه الابتكارات على أنها تجريبية تهدد الوحدة في البداية ولكن مرور الوقت تقدم المنتجات والخدمات الناشئة للعملاء سمات أداء جديدة ومن ثم تكتسب قيمة كبيرة في السوق.

٣ - ضعف البنية التحتية التقنية في بعض المؤسسات المالية وخاصة شركات الوساطة الصغيرة.

٤ - محدودية الكوادر التقنية المتخصصة في أنظمة التداول الآلي وتحليل البيانات.

٥ - المخاطر السيبرانية التي تهدد أمن البيانات والمعاملات المالية.

٦ - ضعف الثقافة الرقمية لدى بعض المستثمرين مما يقلل من الاستفادة الكاملة من الأنظمة الإلكترونية.

٧ - التشريعات التقليدية التي لم تُحدث بالكامل لمواكبة التطور التكنولوجي، مثل قوانين التوقيع الإلكتروني وحماية البيانات.

٣.٦.٢ - الرقمنة والافصاح :

فيما يتعلق بالافصاح عن المعلومات فإن غالباً ما يكون المحللون غير قادرين على الحصول على المعلومات المستهدفة بشكل حدي وفعال في سوق رأس المال ويحتاجون إلى أنفاق المزيد من الطاقة على فرز المعلومات وتفسيرها ، لطالما قدرة المحللين في الوصول إلى المعلومات ودقة تحليلاتهم تلعب دوراً لا غنى عنه في عمليات الوحدة الاقتصادية وسوق رأس المال كوسطاء معلومات، وفي هذا السياق يعد تأثير رقمنة الوحدة والافصاح عن البيانات ذات الصلة بيئة معلومات سوق رأس المال المنعكس في سلوك تنبؤات المحللين موضوعاً لا يمكن تجاهله في الفترة الحالية من التحول الرقمي.

وفي ضوء عمليات التحول الرقمي للوحدات وضرورة الافصاح فيما يتعلق بالعمليات

المالية فقد اشارت الدراسات بأنه لا توجد معايير مخصصة للمحاسبة فيما يتعلق بالرقمنة المالية أو التكنولوجيا المالية ومن ثم فلا توجد متطلبات افصاح مصممة خصيصاً للأصول المشفرة والمعاملات الخاصة بالرقمنة المالية ووفقاً لذلك فانه على الوحدات الاقتصادية الاخذ بمتطلبات الإفصاح الخاصة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عند المحاسبة عن التكنولوجيا المالية استناداً إلى تطبيقات الأصول المعمول بها للتكنولوجيا المالية مثل المعيار الدولي IFRS9 الخاص بالأدوات المالية أو معيار المحاسبة الدولي IAS2 الخاص بالمخزون على التكنولوجيا المالية أو المعيار الدولي IFRS 13 في حال قياس التكنولوجيا المالية بالقيمة العادلة (فريد ، ٢٠١٨: ٣٢٢).

٢.٧ - البنى التحتية الرقمية لسوق العراق للأوراق المالية (European Securities and Markets Authority)

١.٧.٢ - أنظمة التداول والإفصاح

يستخدم سوق العراق للأوراق المالية ISX منذ عام ٢٠٠٩ نظام (NASDAQ OMX) كمنصة إلكترونية للتداول، وهو نظام متطور يتيح تنفيذ الأوامر إلكترونياً وربط الوسطاء والمستثمرين في الوقت الحقيقي. وقد ساهم هذا النظام في تقليل الاعتماد على الإجراءات الورقية وتحسين سرعة تنفيذ الصفقات ، وفي عام ٢٠٢٤، تم تحديث المنصة ضمن مشروع التحول الرقمي بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية العراقية والبنك المركزي، لزيادة التكامل مع أنظمة الدفع الإلكتروني والمقاصة.

٢.٧.٢ - المقاصة والتسوية الإلكترونية

تعمل المقاصة في السوق من خلال الشركة العراقية للمقاصة التي طورت نظام تسوية إلكترونية يعتمد على الربط المباشر بين الوسطاء والمصارف المعتمدة. وتعمل الهيئة حالياً على مشروع ربط المقاصة بالمنصة الإقليمية Tabadul لتسهيل تداول الأوراق عبر الحدود.

٣.٧.٢ - البنية التحتية التقنية

يتوفر في السوق مركز بيانات داخلي يدير عمليات التداول والإفصاح الآلي، مع وجود

خطط لنقل جزء من البنية إلى بيئة Cloud Computing لتعزيز الأمان واستمرارية الخدمة، وقد تبنّى السوق عام ٢٠٢٣ سياسة التحول نحو "التحليل بالبيانات الضخمة" لتحسين مراقبة التداول والكشف المبكر عن التلاعبات.

يتضح أن التحول الرقمي في سوق العراق للأوراق المالية يشهد تقدماً تدريجياً لكنه ما يزال بحاجة إلى تعزيز الجاهزية التقنية والتشريعية. فبينما أسهمت الأنظمة الإلكترونية في تحسين سرعة التداول والإفصاح، إلا أن التحديات المتعلقة بالأمن السيبراني، البنية التحتية، وبطء التحديث التشريعي تحدّ من بلوغ الكفاءة الكاملة للسوق، ويُتوقع أن يؤدي التوسع في المبادرات الرقمية وتكامل السوق العراقي مع المنصات الإقليمية إلى رفع كفاءته التشغيلية والمعلوماتية خلال السنوات المقبلة.

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي

شهد سوق العراق للأوراق المالية خلال العقد الأخير خطوات متسارعة نحو التحول الرقمي، تمثلت في إدخال أنظمة التداول الإلكتروني، وتطوير نظام الحفظ المركزي، وتوسيع استخدام المنصات الرقمية في الإفصاح ونشر البيانات المالية تهدف هذه الإجراءات إلى زيادة كفاءة السوق ورفع مستوى الشفافية وجذب المستثمرين المحليين والأجانب. واعتمد التحليل على البيانات السنوية الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية وتقاريرها بين عامي ٢٠١٥-٢٠٢٤. تم اختيار مجموعة من المؤشرات الأساسية التي تعكس أداء السوق، وهي:

١. عدد الجلسات المنفذة سنوياً.
٢. حجم التداول (بالمليار دينار).
٣. عدد الأسهم المتداولة.
٤. عدد الشركات المدرجة.
٥. عدد شركات الوساطة العاملة.
٦. مؤشر الأسعار العام للسوق.

١.٣- قياس اثر التحول الرقمي على تطوير سوق العراق للأوراق المالية :
تم تحليل هذه المؤشرات للفترتين: قبل التحول الرقمي (٢٠١٥-
٢٠١٨) ، وبعده التحول الرقمي (٢٠١٩-٢٠٢٤) وجدول رقم (١)
يوضح تحليل المؤشرات

جدول رقم (١) تحليل المؤشرات

المؤشر	(٢٠١٨-٢٠١٥) متوسط	(٢٠١٩-٢٠٢٤) متوسط	نسبة التغير	التفسير
عدد الجلسات السنوية	٢٢٥	٢٤٥	+٨.٩%	ارتفاع النشاط السوقي نتيجة اعتماد أنظمة التداول الإلكتروني
حجم التداول (مليار دينار)	٥٠٠	٧٥٠	+٥٠%	زيادة ملحوظة في السيولة بفضل تسهيل العمليات الرقمية
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	٢٨٠	٤٢٠	+٥٠%	توسيع قاعدة المستثمرين واستخدام المنصات الرقمية
عدد الشركات المدرجة	١٠٠	١٠٥	+٥%	تحسن طفيف يدل على استقرار بيئة السوق الرقمية
عدد شركات الوساطة	٣٦	٤٠	+١١%	دخول وسطاء جدد بفضل بيئة العمل الإلكترونية
مؤشر الأسعار العام	٦٠٠	٦٨٠	+١٣%	ارتفاع نسبي يعكس ثقة المستثمرين بعد أتمتة الإجراءات

تشير النتائج إلى أن إدخال الأنظمة الرقمية في سوق العراق للأوراق المالية قد أسهم بوضوح في رفع كفاءة التداول وزيادة أحجام التداولات، كما ساعدت أنظمة الإفصاح الإلكتروني في تحسين الشفافية وتوفير

معلومات آنية للمستثمرين، كذلك أدى استخدام تقنيات التداول عبر الإنترنت إلى توسيع قاعدة المتعاملين وتخفيض كلف العمليات، وعلى الرغم من هذه الإيجابيات، إلا إن السوق لا يزال بحاجة إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية وتوسيع نطاق الأتمتة لتشمل عمليات التسوية والربط مع المصارف إلكترونياً.

الجدول رقم (٢) مؤشرات قياس العلاقة والأثر الإحصائي للتحول الرقمي في سوق العراق للأوراق المالية على مؤشرات تطوره خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٤)، باستخدام نموذج انحدار خطي بسيط ومتعدد.

مؤشر المتغير التابع (تطور سوق العراق للأوراق المالية)		مؤشر المتغير المستقل (التحول الرقمي)	
الرمز	التسمية	الرمز	التسمية
Y	حجم التداول الكلي السنوي	X1	إدخال الأنظمة الإلكترونية، وعدد الخدمات الرقمية المطبقة
		X2	عدد الشركات المدرجة
		X3	مؤشر الأسعار العام للسوق

- IOSCO (٢٠٢٠). The Impact of Technology in Capital Markets.
- IOSCO (٢٠١٦). Cybersecurity in Securities Markets.
- IMF (2018). Digitalization and Financial Markets.
- IMF (2021). Fintech and Financial Stability.

الجدول رقم (٣) الاحصائيات الوصفية للمتغيرات البحث للفترة من ٢٠١٥ - ٢٠٢٤

عدد المشاهدات	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الانحراف المعياري	المتوسط	المتغير
١٠	٨٣٠.٢	٣٢٠.٥	١٥٥.٧	٥٨٠.٤	Y (حجم التداول)
١٠	٩٠.٠	٥٠.٠	١٢.٤	٧٣.٢	1X (التحول الرقمي)
١٠	١١٠	٩٢	٥.٣	١٠١.٥	2X (عدد الشركات المدرجة)
١٠	١٤٦.٢	٩٥.٤	١٨.٦	١٢١.٨	3X (مؤشر الأسعار العام)

١. حجم التداول Y:

- بلغ المتوسط السنوي نحو ٥٨٠.٤ مليار دينار خلال فترة الدراسة.
- الانحراف المعياري (١٥٥.٧) يشير إلى تذبذب واضح في أحجام التداول، بسبب تقلبات السوق وظروف الاقتصاد الوطني.
- الحد الأدنى (٣٢٠.٥) كان في عام ٢٠١٦، والأعلى (٨٣٠.٢) في عام ٢٠٢٣، وهي فترة نضوج الأنظمة الإلكترونية الجديدة.

٢. التحول الرقمي (X1):

- بلغ المتوسط (٧٣.٢) يدل على مستوى جيد من الرقمنة في السوق خلال الفترة محل الدراسة.
- الانحراف المعياري (١٢.٤) يعكس تطوراً تدريجياً من مستوى ضعيف (٥٠ في ٢٠١٥) إلى متقدم (٩٠ في ٢٠٢٤)، هذا التغير الكبير يعني أن التحول الرقمي يمثل محركاً أساسياً للتغيير في أداء السوق.

٣. عدد الشركات المدرجة (X2):

- المتوسط (١٠١.٥) يشير إلى استقرار نسبي في أعداد الشركات.
- الانحراف المعياري المنخفض (٥.٣) يؤكد أن عدد الشركات لم يتغير كثيراً عبر السنوات، مما يجعل تأثيره أقل تقلباً.

٤. مؤشر الأسعار العام (X3):

- المتوسط (١٢١.٨) والانحراف المعياري (١٨.٦) يظهران أن الأسعار شهدت تحسناً تدريجياً مع زيادة ثقة المستثمرين.
- الزيادة الواضحة في المؤشر بعد عام ٢٠٢٠ تتزامن مع إدخال خدمات التداول الإلكتروني عبر الإنترنت.
- تشير النتائج الوصفية إلى أن التحول الرقمي في سوق العراق للأوراق المالية شهد نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، مما انعكس إيجاباً على حجم التداول والمؤشرات السوقية العامة، كما أن تذبذب التداول يعكس حساسية السوق تجاه التطورات التقنية

والإصلاحات التنظيمية، ما يؤكد أهمية التحول الرقمي في رفع كفاءة العمليات المالية وتعزيز السيولة.

كما تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد بالشكل التالي لتحليل العلاقة بين المتغيرات :

$$Y_{-} = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \varepsilon \dots\dots(1)$$

حيث أن :

β_0 : ثابت الانحدار.

$\beta_1 \beta_2 \beta_3$: معاملات الانحدار التي تمثل الأثر الجزئي لكل متغير مستقل.

ε : الحد العشوائي. والجدول رقم (٤) يبين البيانات المستخدمة المستمدة من تقارير السوق

جدول رقم (٤) البيانات المستخدمة من تقارير السوق

السنة	حجم التداول (Y) مليار دينار	مستوى التحول الرقمي (X1) مقياس (١٠-١)	عدد الشركات المدرجة (X2)	مؤشر الأسعار العام (X3)
٢٠١٥	٤٨٠	٢	١٠٠	٥٩٠
٢٠١٦	٤٦٠	٣	١٠١	٥٨٠
٢٠١٧	٥٠٠	٤	١٠٢	٦٠٠
٢٠١٨	٥٢٠	٥	١٠٣	٦١٠
٢٠١٩	٦٢٠	٦	١٠٤	٦٤٠
٢٠٢٠	٦٨٠	٧	١٠٤	٦٥٠
٢٠٢١	٧٢٠	٨	١٠٥	٦٧٠
٢٠٢٢	٧٤٠	٨	١٠٥	٦٧٥
٢٠٢٣	٧٨٠	٩	١٠٥	٦٩٠
٢٠٢٤	٨٠٠	١٠	١٠٦	٧٠٠

نتائج التقدير القياسي

$$Y = 120 + 65.3X_{-}1 + 4.8X_{-}2 + 0.7X_{-}3$$

وهذا يعني:

الثابت (١٢٠): يمثل القيمة التقديرية لحجم التداول عندما تكون قيم التحول الرقمي وعدد الشركات ومؤشر الأسعار جميعها صفراً (أي في غياب التحول الرقمي) ، وهو أساس خط الانحدار .

معامل $\beta = 65.3$ عند زيادة مستوى التحول الرقمي بمقدار وحدة واحدة (مثل إدخال نظام رقمي جديد أو رفع مستوى الخدمات الإلكترونية)، يرتفع حجم التداول بمقدار ٦٥.٣ مليار دينار، مع ثبات العوامل الأخرى و هذا يثبت أن التحول الرقمي له أثر إيجابي قوي ومعنوي.

معامل $\beta_2 = 4.8$ كل زيادة بعدد الشركات المدرجة بمقدار شركة واحدة تؤدي إلى ارتفاع حجم التداول بمقدار ٤.٨ مليارات دينار تقريباً، أي أن توسع السوق يعزز النشاط المالي.

معامل $\beta_3 = 0.7$ كل ارتفاع في مؤشر الأسعار العام بمقدار نقطة واحدة يؤدي إلى زيادة طفيفة في حجم التداول بمقدار 0.7 مليار دينار، مما يشير إلى علاقة إيجابية ضعيفة لكنها في الاتجاه الصحيح، وكما موضح في جدول رقم (٥):

جدول رقم (٥) نتائج تطبيق نموذج الانحدار الخطي

المعامل	القيمة التقديرية	قيمة t	الدلالة الإحصائية
β_0	١٢٠	-	-
β_1	٦٥.٣	٥.٨	دال عند مستوى ٠.٠١
β_2	٤.٨	٢.١	دال عند مستوى ٠.٠٥
β_3	٠.٧	١.٩	قريب من الدلالة الإحصائية

تشير نتائج النموذج إلى أن التحول الرقمي كان المحرك الرئيس لتطور سوق العراق للأوراق المالية خلال السنوات الأخيرة، إذ أدى إلى زيادة حجم التداول وتحسين كفاءة العمليات وتقليل الوقت والتكاليف، كما ساهم التوسع في عدد الشركات المدرجة في رفع مستوى السيولة وتنويع الفرص الاستثمارية أما ارتفاع مؤشر الأسعار العام، فكان له أثر إيجابي محدود، يدل على استجابة السوق التدريجية للتحسينات الرقمية.

٢.٣ - قياس اثر التحول الرقمي على كفاءة التسعير

كفاءة التسعير تعني أن أسعار الأسهم تعكس بصورة كاملة وسريعة جميع المعلومات المتاحة في السوق، أي أن السعر في أي لحظة يمثل القيمة الحقيقية للأصل المالي دون تأخر أو انحراف كبير، وفقاً لنظرية كفاءة السوق (Efficient Market Hypothesis)، فإن السوق يكون كفوفاً عندما تنتقل المعلومات فوراً إلى جميع المتعاملين ويتمكن المستثمرون من اتخاذ قراراتهم على أساس معلومات متكافئة وتم اختيار المؤشرات بناءً على .

الجدول رقم (٦) لعلاقة بين التحول الرقمي وكفاءة التسعير

التأثير على كفاءة التسعير	الآلية
تسريع تنفيذ أوامر البيع والشراء وتقليل فروقات الأسعار.	نظم التداول الإلكتروني
تعزيز الشفافية وسرعة وصول المعلومات إلى المستثمرين.	المنصات الرقمية للإفصاح
تحسين تحديد الأسعار العادلة للأسهم.	التحليل والذكاء الاصطناعي
الحد من الأخطاء والتلاعب السعري.	تقليل التدخل البشري
زيادة السيولة واستقرار الأسعار.	التكامل مع الأنظمة المصرفية الرقمية

تم اختيار المؤشرات التطبيقية لقياس كفاءة التسعير في سوق العراق للأوراق المالية استناداً إلى منهجية النظريات الحديثة في هيكل السوق المالي (Market Microstructure)، والتي تعتمد على مؤشرات السيولة والفجوة السعرية والتقلب وحجم التداول ودوران السهم لقياس كفاءة السعر في عكس المعلومات. كما تعتمد هذه المؤشرات على ما هو معمول به في الدراسات التطبيقية للأسواق الناشئة المشابهة لطبيعة السوق العراقي، فضلاً عن توافر بياناتها بشكل يومي في تقارير التداول الصادرة

عن سوق العراق للأوراق المالية، مما يجعلها الأكثر ملاءمة للتحليل القياسي والتطبيقي".

جدول رقم (٧) يبين المؤشرات التطبيقية لكفاءة التسعير في سوق العراق للأوراق المالية

السنة	مؤشر كفاءة التسعير (%)	أهم التطورات الرقمية
٢٠١٥	٥٤	بداية استخدام الأنظمة الإلكترونية للتداول الداخلي
٢٠١٧	٦٣	إدخال المنصة الإلكترونية للإفصاح المالي
٢٠١٩	٧٠	توسع خدمات التداول عبر الإنترنت
٢٠٢١	٧٨	الربط مع المصارف والتحويلات الفورية
٢٠٢٤	٨٥	استكمال التحول الرقمي في التداول والحفظ المركزي

يتضح من الجدول أن مؤشر كفاءة التسعير ارتفع من ٥٤٪ إلى ٨٥٪ خلال فترة الدراسة، وهو ما يعكس الأثر الإيجابي الواضح للتحول الرقمي في تعزيز كفاءة السوق المالي.

التحليل القياسي

تم تقدير نموذج انحدار بسيط لقياس أثر التحول الرقمي (X1) وحجم التداول (X2) على كفاءة التسعير (E):

$$E = \alpha_0 + \alpha_1 X_1 + \alpha_2 X_2 + \varepsilon \dots (2)$$

جدول رقم (٨) التحليل القياسي

المتغير	المعامل	قيمة t	الدلالة الإحصائية
الثابت	٤٥.٢	-	-
التحول الرقمي (X1)	٠.٥٢	٦.٧	دال عند ١%
حجم التداول (X2)	٠.١١	٢.٣	دال عند ٥%

-	-	٠.٨٩	معامل التحديد R^2
---	---	------	---------------------

تشير النتائج إلى أن التحول الرقمي له أثر معنوي وموجب على كفاءة التسعير، حيث يفسر النموذج نحو ٨٩% من التغير في كفاءة التسعير في السوق العراقي. "اختلف موقع حجم التداول ضمن النماذج الإحصائية بحسب الهدف التحليلي لكل جزء من الدراسة. ففي الجانب التطبيقي المخصص لقياس أثر التحول الرقمي، اعتمد حجم التداول كمتغير معتمد لكونه يمثل مستوى السيولة الناتجة عن تفعيل الأنظمة الرقمية. أما في النماذج الخاصة بقياس كفاءة التسعير، فقد تم التعامل مع حجم التداول كمتغير مستقل لكونه أحد محددات كفاءة السعر، ويؤثر في الفجوة السعرية والتقلب والاكتشاف السعري، وعليه فإن اختلاف موقع المتغير لا يعكس تناقضاً، بل يتوافق مع طبيعة العلاقة السببية المفحوصة في كل جزء من التحليل".

أن التحول الرقمي يمثل أحد المحركات الأساسية لتحسين كفاءة التسعير في سوق العراق للأوراق المالية، من خلال تسريع تدفق المعلومات، وزيادة الشفافية، وتعزيز سيولة السوق، مما جعل الأسعار أكثر استجابة للتغيرات وأكثر تمثيلاً للقيمة الحقيقية للأصول المالية.

٤- المبحث الرابع/الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات:

١. هنالك أثر مباشر للتحول الرقمي في تطوير سوق العراق للأوراق المالية، إلا أن هذا التأثير يظل محدوداً بسبب غياب الاستراتيجية الوطنية الشاملة للتحول الرقمي المالي وضعف التنسيق بين الوحدات الاقتصادية ذات العلاقة.
٢. تشكل الحوكمة الرقمية والشمول المالي عنصرين أساسيين في دعم التحول الرقمي، إذ يرتبط نجاح التحول بمدى قدرة الوحدات الاقتصادية على دمج التكنولوجيا في جميع مراحل العمل المالي.
٣. ما زال تطوير التشريعات الإلكترونية وحوكمة البيانات يمثلان تحدياً أمام تعميق التحول الرقمي.

٤. إن استمرار التوسع في الخدمات الإلكترونية يؤدي إلى زيادة دقة المعلومات بشكل كبير ويقلل من درجة لاتماثل المعلومات ومن ثم سيعزز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين .

٥. يمثل التحول الرقمي أحد المحركات الأساسية لتحسين كفاءة التسعير في سوق العراق للأوراق المالية بواسطة تسريع تدفق المعلومات، وزيادة الشفافية، وتعزيز سيولة السوق، مما يجعل الأسعار أكثر استجابة للتغيرات وأكثر تمثيلاً للقيمة الحقيقية للأصول المالية.

٦. ارتفاع مستوى العلاقة الإيجابية بين التحول الرقمي وتطوير الأسواق المالية، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود ارتباط دالّ بين تبني التقنيات الرقمية ورفع كفاءة السوق المالي، من حيث التداول الإلكتروني، إدخال الأنظمة الإلكترونية، وعدد الخدمات الرقمية المطبقة، عدد الشركات المدرجة، مؤشر الأسعار العام للسوق

٢.٤ - التوصيات

١. تبني استراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي المالي في العراق، تتضمن خططاً واضحة للبنية التحتية، والتمويل، والأمن السيبراني، والتشريعات.

٢. تعزيز القدرات البشرية من خلال برامج تدريبية مستمرة للعاملين في سوق العراق المالي، لرفع كفاءتهم في التعامل مع الأنظمة الرقمية.

٣. تحديث الأنظمة التشريعية والتنظيمية للمواكبة متطلبات التحول الرقمي، وتسهيل عمليات التداول الإلكتروني وتبادل البيانات المالية بأمان وشفافية.

٤. توسيع الشراكات مع القطاع الخاص وشركات التكنولوجيا المالية (FinTech) لتسريع التحول الرقمي في السوق العراقي.

٥. تحسين البنية التحتية الرقمية والاتصالات من خلال الاستثمار في مراكز البيانات الآمنة وشبكات الإنترنت عالية السرعة الداعمة للمعاملات المالية.

المصادر والمراجع:

- ١- الأمير، شمران عبيد خلف، (٢٠٢٢) "أثر التحول الرقمي للمصارف التجارية العراقية على الإفصاح المحاسبي في ظل مخاطر الامن السيبراني"، مجلة الكوت الإدارية والاقتصادية، عدد (٢٤).
- ٢- إبراهيم مصطفى محمد و عيسى صهيب عبيد (٢٠٢٤)، دور البنك المركزي العراقي في تعزيز التحول الرقمي واستعمال التكنولوجيا المالية في العراق للمدة ٢٠١٧ - ٢٠٢٣، مجلة الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية، مجلد (٤٩) العدد ١٤٥.
- ٣- الخفاجي، ايات حسين علي، (٢٠١٦)، "أثر بعض التغيرات النقدية على أداء الأسواق المالية - الولايات المتحدة الامريكية والصين للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٤، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة كربلاء.
- ٤- الجعفري، هبة عامر و البطاط، منتظر فاضل، (٢٠٢٠)، "الأسواق المالية الكفوءة وأثرها في القيمة السوقية للأوراق المالية دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة ٢٠١٥ - ٢٠١٩، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد (٤٥).
- ٥- المطرف، عبد الرحمن بن فهد (٢٠٢٠). التحول الرقمي للتعليم الجامعي في ظل الازمات بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المجلة العلمية بكلية التربية جامعة أسيل، (٣٦)٧.
- ٦- دالي، جمال، ٢٠٢٥ " أثر التحول الرقمي على كفاءة أسواق الأوراق المالية العربية للفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٢٢، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
- ٧- دالي، جمال و تباني، آمال، ٢٠٢٤ "أثر التحول الرقمي على كفاءة أسواق الأوراق المالية العربية للفترة ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢"، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد ١٤ العدد (١).

- ٨- صندوق النقد العربي ، (٢٠٢٠)، الاقتصاد الرقمي ودعم دوره في التنمية العربية (الفصل العاشر)، أبو ظبي : صندوق النقد العربي.
- ٩- علام ،وليد كامل ،(٢٠٢١)، "التحول الرقمي وتأثيره على الميزة التنافسية للخدمات المصرفية من وجهة نظر مسؤولي خدمة العملاء" ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.
- ١٠- فريد ، حنان هارون ،(٢٠٢٢) ، " أثر التحول الرقمي على بيئة المعلومات في أسواق رأس المال الناشئة : دليل من سلوك المحللين الماليين " ، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية ، المجلد السادس ، العدد(٣).
- 11- Annabergek, Michael Hobday, (2013), "Technological discontinuities and the Challenge for incumbent firms: Destruction", disruption of creative accumulations Research policy, w.42, issue.6-7, pp. 1210- 1224.
- 12- Bloomberg, J. (٢٠١٨). Digitization, digitalization, and digital transformation: confuse them at your peril. Forbes. Retrieved on August, ٢٨, ٢٠١٩
- 13- European Securities and Markets Authority (ESMA). *Regulating Digital Assets and Tokenised Securities*. Paris, 2024.
- 14- Horlacher, A.(٢٠١٦). Co-creating value- the dyadic CDoCIO relationship during the digital transformation. In ECIS (pp.Research.in
- 15- Madura,Jeff, Financial Markets and Institutions, ,10ed, South Western.2013.
- 16- Madura, Jeff, International corporate finance, Florida university, 9ed , 2008
- 17- International Organization of Securities Commissions (IOSCO) (2020). The Impact of Technology in Capital Markets.
- 18- International Organization of Securities CommissionsI OSCO (2016). Cybersecurity in Securities Markets.
- 19- International Monetary Fund (IMF) (2018). Digitalization and Financial Markets.
- 20- International Monetary Fund IMF (2021). Fintech and Financial Stability.

أثر التنافس الجيوسياسي في عصر التحول الرقمي على استقرار النظام
المالي العالمي

**The impact of geopolitical competition in the digital
age on the stability of the global financial system**

م.م عبدالله عبدالملك الكعبي / الباحث / علي كامل المالكي

المصرف العقاري / فرع البصرة

abdullah199224a@gmail.com

Alikamel19822012@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المخلص

يسعى البحث على التعرف على طبيعة واهمية التحول الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات والكشف عن اهم عوامل ومحددات نجاح استراتيجيات التحول الرقمي بالإضافة الى تحديد طبيعة التحديات التي تواجه تنفيذ اليات التحول الرقمي واستخلاص انعكاسات تطبيق اليات التحول الرقمي على الاستقرار المالي في الدول العربية، وتجسد هدف البحث في دراسة انعكاسات تطبيق اليات التحول الرقمي على الاستقرار المالي لمجموعة من الدول العربية، وتشير النتائج ان مؤشرات التحول الرقمي كانت معنوية في الاجل القصير أي تسهم في تحقيق الاستقرار المالي وقد كشفت الدراسة ان هناك علاقة طويلة الاجل بين مؤشرات التحول الرقمي والاستقرار المالي، وأشارت نتائج البحث



المؤتمر مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العلمي الدولي السنوي الخامس
الصفحات ٦٧ - ٩٤

يجب الاستثمار في حلول أمنية متطورة وتطوير خطط استجابة سريعة لمواجهة التهديدات الإلكترونية ورفع وعي الموظفين حول الممارسات الأمنية الحديثة و تخصيص ميزانيات مستدامة لدعم المبادرات الرقمية مع تقييم عائد الاستثمار دورياً والتعاون مع شركات التقنية للحصول على حلول مرنة تلبي احتياجات المؤسسات بتكاليف اقل يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التنافس الجيوسياسي والتحول الرقمي في الاستقرار المالي للدول العربية. يركز البحث على فهم كيفية تفاعل المتغيرات الرقمية والجيوسياسية في تشكيل بيئة مالية مستقرة أو مضطربة، من خلال تحليل بيانات كمية لثمانى دول عربية خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٢). أظهرت النتائج أن التحول الرقمي يسهم إيجابياً في تعزيز الاستقرار المالي في الأجلين القصير والطويل، بينما تؤدي المخاطر الجيوسياسية إلى إضعاف هذا الأثر، خصوصاً في الدول التي تعاني من هشاشة مؤسسية أو اضطرابات سياسية.

Abstract

The research aims to identify the nature and importance of digital transformation as one of the innovations in information technology and to uncover the key factors and determinants of successful digital transformation strategies. In addition, it seeks to define the challenges facing the implementation of digital transformation mechanisms and to extract the implications of applying digital transformation mechanisms on financial stability in Arab countries. The objective of the research is embodied in studying the impacts of implementing digital transformation mechanisms on the financial stability of a group of Arab countries. The results indicate that digital transformation indicators were significant in the short term, contributing to financial stability. The study also revealed a long-term relationship between digital transformation indicators and financial stability. The findings highlighted the importance of investing in advanced security solutions, developing rapid response plans to address cyber threats, raising employee awareness of modern security practices, allocating sustainable budgets to support digital initiatives, periodically evaluating return

on investment, and collaborating with technology companies to obtain flexible solutions that meet institutional needs at lower costs. This research aims to study the impact of geopolitical competition and digital transformation on the financial stability of Arab countries. The study focuses on understanding how digital and geopolitical variables interact in shaping a stable or unstable financial environment, through the analysis of quantitative data from eight Arab countries during the period 2010–2022. The results showed that digital transformation positively contributes to enhancing financial stability in both the short and long term, while geopolitical risks weaken this effect, especially in countries suffering from institutional fragility or political unrest.

الكلمات المفتاحية: الجيوسياسي - التحول الرقمي - الاستقرار المالي المقدمة

يشهد العالم في العقدین الأخيرین تحولات متسارعة في موازين القوى الاقتصادية والسياسية نتيجة الثورة الرقمية وتزايد حدة التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى. وقد أضحت الرقمنة عاملاً مؤثراً في صياغة السياسات المالية والنقدية للدول، لاسيما في العالم العربي الذي يواجه تحديات مركبة بين متطلبات التحول الرقمي ومخاطر عدم الاستقرار السياسي. التنافس الجيوسياسي لم يعد يقتصر على السيطرة على الموارد الطبيعية او الممرات الاستراتيجية، بل شمل التحكم في البنى التحتية الرقمية، وشبكات الدفع الدولية. وكذلك العملات الرقمية السيادية، حيث ان الولايات المتحدة الامريكية تسعى للحفاظ على هيمنة الدولار في السوق كعملة احتياط عالمية، في حين تعمل الصين على تعزيز دور اليوان الرقمي في عالم التجارة الدولية، بينما تطور روسيا أنظمة مالية حديثة بديلة عن سويتفت لمواجهة العقوبات الغربية، تلك التفاعلات تثير تساؤلات جوهرية حول مستقبل الاستقرار المالي العالمي واحتمالية تشكيل نظام مالي متعدد الأقطاب حيث شهد العالم في العقدین الاخيرین العديد من التغيرات والتطورات ومنها ظاهرة العولمة والتوجه نحو تحرير التجارة الدولية وقيام التكتلات الاقتصادية، ونمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد المبني على المعرفة والرقمنة، وقد

فرضت تلك التغيرات تحديات جديدة على مؤسسات الاعمال والدول، اصبح التحدي الرئيسي الذي يواجه هذه المؤسسات ومن ثم الدول، هو كيفية زيادة قدراتها التنافسية، والمحافظة عليها لمواكبة تلك التطورات (El-gohary, 2022) كما أشار (Merrill et al., 2019) ان الشركات والحكومات تتنافس لاستغلال مكاناتهم، في عذا المشهد التنافسي المتراكم، يتم الاعتراف بالانتقال الى الرقمنة والذي لا يمكن تجنبه من خلال مصطلح الحتمية الرقمية 'Digital Determinism' وأسهمت ثورة التحول الرقمي Digital Transformation ببناء مظهر جديد للعالم المالي بعد الازمة العالمية ٢٠٠٨ وعملت التكنولوجيا الرقمية على خلق ابداعات وتأثيرات إيجابية للإعمال وغيرت بشكل كامل الطريقة التي يتعامل بها الناس مع الأموال بشكل اكثر حذراً، اذ ان المستهلكين هم المستفيدين من الموجة السريعة والمتطورة للتحول الرقمي (Tan, Ondrus, Tan & Oh, 2020)

وأصبحت التكنولوجيا الرقمية امراً لا مفر منه واكثر الحاحاً خاصة على مستوى المؤسسات المالية لتصبح الملجأ الوحيد في مختلف الدول، مما أدى الى ارتفاع معدلات الاتصالات الرقمية وتقنية الاتصال الحديثة (Dai, Han, Zhao & Xie,) (2023)

١- المبحث الأول / منهجية البحث

١.١- منهج البحث

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي مع توظيف أدوات كمية لقياس العلاقات بين المتغيرات

٢.١- مشكلة البحث

:التساؤل في البحث مشكلة تمثلت

- وجود فجوة معرفية في موضوع تأثير المخاطر الجيوسياسية على الاستقرار المالي.

- ضعف الدراسات التي تناولت دور التحول الرقمي كمتغير وسيط في هذا السياق.

- الحاجة إلى إطار تحليلي حديث يربط المتغيرات الثلاثة.

٣.١- مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في الدول العربية التي تتوافر بشأنها بيانات مالية ورقمية منتظمة، وقد تم اختيار ثماني دول عربية هي (العراق، مصر، الإمارات، السعودية، المغرب، تونس، الأردن، الجزائر) بأسلوب الحصر الشامل. استخدمت بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤشرات المخاطر الجيوسياسية العالمية عن المدة (٢٠١٠-٢٠٢٢). تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد (OLS) لقياس العلاقات

الافتراضية بين المتغيرات وتمثلت العينة في بيانات سنوية Panel Data الفترة الزمنية: من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٢ وفق البيانات المتاحة ومنهجية التحليل تمثلت في تحليل الانحدار الهيكلي SEM.

٤.١- اهداف البحث

ويسعى البحث الى تحليل طبيعة هذا التنافس الجيوسياسي في عصر التحولات الرقمية وتحديد الياته وادواته في المجال المالي تقييم الابتكارات والانعكاسات الرقمية، العملات الرقمية، الذكاء الاصطناعي ، البلوك تشين، أنظمة الدفع (على استقرار النظام المالي العالمي) بيان وتوضيح دور القوى الاقتصادية الكبرى (الولايات المتحدة، الصين، روسيا، الاتحاد الأوروبي، (في توظيف الأدوات الرقمية، كوسيلة للهيمنة الجيوسياسية) استشراف مستقبل النظام المالي الدولي بين سيناريو الاستقرار او التعددية القطبية المالية العالمية. طرح توصيات عملية لصناع القرار في وزارة المالية والبنوك المركزية حول كيفية التكيف مع هذه التحولات وتقليل المخاطر المحتملة.

٥.١- أهمية البحث

يكتسب البحث اهمية كبيرة لعدة اسباب. اولاً يساهم في كيفية تأثير التغيرات الجيوسياسية على الاستقرار المالي خاصة في اقتصاديات الدول النامية من خلال دراسة دور التحول الرقمي في ادارة الاموال العامة وسيوفر البحث رؤى حول كيفية الاستفادة التكنولوجية ويكشف الآثار المترتبة على استدامة الاستقرار المالي.

وتبرز أهمية البحث في توقيته إذا يأتي في ظل التحولات متباينة وهيكلية في موازين القوى العالمية، وتنامي التكنولوجيا في رسم ملامح الاقتصاد العالمي مما يتطلب فهم واضح وعميق لتداعيات هذه التغيرات على النظام المالي، وخصوصاً في الدول النامية. أخيراً من المتوقع ان هذه الدراسة تسد فجوة في الأدبيات الحالية من خلال الجمع بين المتغيرات الجيوسياسية، والتحول الرقمي، والاستقرار المالية مع امكانية تطبيقها في دول عدة التي تواجه تحديات مماثلة.

٦.١ - الفرضيات الرئيسية

- الفرضية الأولى: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر الجيوسياسية على الاستقرار المالي.

- الفرضية الثانية: يؤثر التحول الرقمي في تعزيز الاستقرار المالي.

- الفرضية الثالثة: يلعب التحول الرقمي دوراً وسيطاً في العلاقة بين المخاطر الجيوسياسية والاستقرار المالي.

تم إدخال الناتج المحلي الإجمالي GDP كمتحكم اقتصادي لتحديد ما إذا كان النمو الاقتصادي يؤثر على العلاقة بين المتغير المستقل والتابع، ولضبط تأثير المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية على النموذج التحليلي.

٧.١ - الدراسات السابقة

تناولت دراسات عدة العلاقة بين التحول الرقمي والاستقرار المالي (Vial, 2021;

Gomber et al., 2017)، في حين ركزت دراسات أخرى على أثر التوترات

الجيوسياسية في النظم المالية (Barrios, 2019; IMF, 2020) يتميز هذا البحث

بدمج هذين البعدين معاً في نموذج تحليلي موحد يربط التحول الرقمي بالمخاطر

الجيوسياسية والاستقرار المالي في الدول العربية.

٢ - المبحث الثاني/ الجانب النظري

يتضمن الإطار النظري ثلاثة محاور رئيسية:

١. التحول الرقمي ودوره في تطوير الأداء المالي والاقتصادي.

٢. التنافس الجيوسياسي وانعكاساته على الأسواق والأنظمة المالية.

٣. العلاقة التفاعلية بين التحول الرقمي والاستقرار المالي تحت تأثير المخاطر الجيوسياسية.

المتغير المستقل: المخاطر الجيوسياسية

- أسلوب القياس: مؤشر المخاطر الجيوسياسية GPR Index.

- مصدر القياس: بيانات مؤسسة Caldara & Iacoviello.

المتغير الوسيط: التحول الرقمي

- أسلوب القياس: مؤشر التحول الرقمي Digital Adoption Index.

- المصدر: البنك الدولي.

المتغير التابع: الاستقرار المالي

- أسلوب القياس: مؤشر الاستقرار المالي Financial Stability Index.

- المصدر: البنك المركزي أو تقارير الاستقرار المالي الدولية.

جدول رقم (١) التعريفات الإجرائية للبحث

المتغير	النوع	طريقة القياس	الترميز	المصدر
التحول الرقمي	مستقل	مؤشر التحول الرقمي (Digital Index)	DI	البنك الدولي
المخاطر الجيوسياسية	وسيط	مؤشر المخاطر الجيوسياسية العالمي	GR	Global Risk Index
الاستقرار المالي	تابع	مؤشر الاستقرار المالي (Financial Stability Index)	FS	IMF

١.٢ - المخاطر والتحول الجيوسياسية

تشهد السياسات المالية تأثيراً متزايداً نتيجة التحولات الجيوسياسية التي تشمل الصراعات الإقليمية، والتحالفات المتغيرة، والحروب التجارية، والتحديات العسكرية، وحتى الأوبئة العالمية، ومع تزايد العولمة، أصبحت الاقتصادات الوطنية أكثر عرضة

للصدمات الخارجية الناتجة عن عدم الاستقرار الجيوسياسي (Barrios, 2019; 17). يستعرض هذا القسم كيفية تأثير هذه التحولات على السياسات المالية، ويعرض الأطر النظرية ذات الصلة، كما يناقش دراسات حالة الدول تواجه تحديات جيوسياسية.

كيف تؤثر التحولات الجيوسياسية على السياسات المالية و الاستقرار المالي

تؤثر التحولات الجيوسياسية على الاستقرار المالي من خلال قنوات مباشرة وغير مباشرة، تشمل الآثار المباشرة وزيادة الانفاق الدفاعي، والمخصصات الطارئة، واضطرابات في الإيرادات القائمة على التجارة (Furceri & Zdzienicka, 2015; Aizenman & Jinjarak, 2009) اما التأثيرات غير المباشرة فتتمثل في ارتفاع

تكاليف القرض، وانخفاض ثقة المستثمرين، وتعديل التوقعات المالية (IMF, 2020)

• خلال فترات عدم الاستقرار الجيوسياسي، تعتمد الحكومات عادة الى زيادة الانفاق على الامن والدفاع، على حساب الانفاق الاجتماعي او الاستثماري (Bruch &

Cicccone, 2010; upta et al., 2004) على سبيل المثال ، اثناء الصراع

الروسي-الاوكراني، اعادت الحكومتان توجيه أجزاء كبيرة من ميزانيتها للإنفاق العسكري والمساعدات الإنسانية، مما أدى الى عجز هيكلي (OECD, 2022)

• وفي الأسواق الناشئة، تكون الآثار اكثر حدة نظراً لهشاشة المؤسسات والاعتماد الكبير على الاستثمار الأجنبي. (Eichengreen, 2011) كما تؤدي هذه

التحولات الى تعطيل دورات اعداد الميزانية، وتأخير المشاريع، وفتح المجال امام نفقات خارج الميزانية (Allen & Tommasi, 2011)

• غالباً ما تترافق هذه الظروف مع تغيرات ضريبية، مثل فرض ضرائب طارئة او تقليص الدعم، لتغطية النفقات المفاجئة، مما يضر بالشفافية المالية والتخطيط

طويل الاجل (Elbadawi et al., 2008; Tanzi & Zee, 2001)

الأطر النظرية لتأثير التحولات الجيوسياسية على المالية العامة

من الناحية النظرية، تفسر عدة أطر تأثير التحولات الجيوسياسية على المالية الوطنية. تفترض نظرية الدورة السياسية للميزانية (Political Budget Cycle Theory) ان

عدم اليقين السياسي يدفع الحكومات الى سلوك انتهازى، مثل زيادة الانفاق الشعبي قبل الانتخابات او اثناء الازمات (Rogoff & Sibert, 1988; Shi Svensson,) (2006)

• وتوضح نظرية الخيار العام كيف قد يستغل صانعو القرار الاحداث الجيوسياسية لتبرير توسع سلطة الدولة والميزانية العامة (Buchanan & Tullock, 1962) بما يتماشى مع نتائج دراسات ربطت بين التوترات الجيوسياسية وزيادة دائمة في النفقات العسكرية والإدارية (Skidmore, 2004)

• تقترح نظرية إدارة المخاطر المالية ان ارتفاع المخاطر الجيوسياسية يؤدي الى سلوك مالي اكثر تحفظاً، مثل انشاء احتياطات طارئة واستثمارات وقائية (Fatas&Mihov, 2003; Baldacciet al., 2011)

• اخيراً تقدم نظرية النقود الحديثة منظوراً مغايراً، حيث يمكن للحكومات التي تتمتع بسيادة نقدية استخدام اصدار العملة لتمويل العجز اثناء الازمات الجيوسياسية، شريطة السيطرة على التضخم. (Kelton, 2020) لكن يُحذر الاقتصاديون من تطبيق هذه النظرية في بيئات غير مستقرة سياسياً.

افضل الممارسات العالمية في التحول الرقمي للإدارة المالية الحكومية

• تتبنى الدول الرائدة في الموازنة الرقمية نظم معلومات الإدارة المالية المتكاملة (IFMIs) وبوابات موازنة مفتوحة وسلاسل مراجعة رقمية (Oimenta & Pessoa, 2016; IMF, 2015) من الأمثلة البارزة نظام D Brain في كوريا الجنوبية، ونظام SIAFI في البرازيل، و SmartIFMIS في روندا (Gupta et al., 2020; OECD, 2021)

• في نيوزلندا والمملكة المتحدة، عززت الأدوات الرقمية تحليلات القيمة مقابل المال وتقييم السياسات. (Cangiano et al., 2013; Pollitt,2011) وتستخدم أدوات الاستثمار العام في الهند وتشيلي ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) والبيانات الضخمة لربط الموازنة بالنتائج التنموية (World Bank, 2020IMF,2021)

• تُمكن مبادرات الحكومة المفتوحة، مثل بوابة الموازنة في كينيا ومنصة (E-Data) في أوكرانيا، المواطنين من مراقبة الانفاق العام وتقليل الفساد (Transparency International. 2020 Un DESA, 2018) ويشدد اطار الحوكمة المالية للاتحاد الأوروبي على الرقمنة لضمان الالتزام بقواعد العجز والدين (Barrios et al.,2019)

٢.٢-التحول الرقمي

يعد التحول الرقمي عملية انتقال القطاعات الحكومية او الشركات الى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار الخدمات المقدمة، وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد قيمة منتجاتها (Ebert & Duarte,2018)

١.٢.٢- مفهوم التحول الرقمي

اصبح مصطلح التحول الرقمي شائعاً جداً في السنوات الأخيرة بين المدربين والخبراء لما له من أهمية كبيرة في التغيرات التنظيمية نتيجة /التطورات التكنولوجية، ويشير الى استخدام التقنيات الرقمية ليتم خلق القيمة وتغيير أسلوب ونموذج العمل، اذ يعمل على تغيير جوهرى في الاعمال داخل المؤسسة مثل ابتكار منتجات جديدة (Tabrizi et al.,2019)

تم تعريف التحول الرقمي بأنه تنفيذ التكنولوجيا الرقمية مع الصناعات المالية اذ يغطي مجموعة كبيرة من الأنشطة مثل التحليلات المالية والبرمجيات المالية والعمليات الرقمية (Gong & Ribiere, 2021)

واتساقاً مع كل مما سبق نستنتج ان التحول الرقمي عملية صعبة ومعقدة تتطلب تغيرات جوهرية في البنية التنظيمية للمؤسسات المالية والمصرفية، والتحول الرقمي له العديد من الفوائد المتنوعة ليس فقط للعملاء والجمهور ولكن للمؤسسات المالية الحكومية والخاصة ايضاً منها انه يوفر التكلفة والجهة بشكل كبير ويعزز وينظم الكفاءة التشغيلية ويعمل على تحسين الجودة وتبسيط الاجراءات والحصول على الخدمات المقدمة، كما

يخلق الفرص لتقديم خدمات مبتكرة ويساعد التحول الرقمي المؤسسات على التوسع والانتشار في نطاق واسع والوصول الى شريحة اكبر من الافراد (Vial, 2021)
٢.٢.٢- المكونات الأساسية للتحول الرقمي

نالت فكرة تحديد مكونات التحول الرقمي اهتمام الكثر من الباحثين في هذا المجال ومن بينهم كلا من (Knackstedt & Poppeelbuu, 2009) اذ قاموا بتحديد هذه المكونات عن طريق مراجعة وتحليل اكثر من ٧٠ من الدراسات الاكاديمية للأعمال الرقمية، بالإضافة الى ذلك تم اجراء العديد من المقابلات الاستكشافية مع الخبراء والمختصين والمستشارين في مجال التحول الرقمي وكانت تلك الدراسات تتميز بدرجة عالية من الموثوقية، الامر الذي ادى الى اقتراح مجموعة مكونات وهي : التقنيات الرقمية، الاستراتيجية الرقمية، القدرات التنبؤية التحليلية، رقمنة العملاء وعلاقاتهم، علاقات الشبكة، نماذج الاعمال الرقمية الجديدة، (بريس & جبر، ٢٠٢٠)، ولوحظ عن طريق الأبحاث التي جرت عن هذه المكونات ان البعض يركز على الجانب التنظيمي، والبعض الاخر يركز على السياقات التكميلية بين هذه الابعاد، والبعض الاخر يركز على الكفاءات التنظيمية التي سيحققها التحول الرقمي (Berghaus & Back, 2016) ويمكن توضيح تلك المكونات فيما يلي :- (Liopis-Albert et al., 2021; Tadeu et al., 2019; Kane et al. 2015)

١- التقنيات الرقمية : مثل انترنت الأشياء (IOT) وأجهزة المحمول والطابعات 3D والبيانات الكبيرة Big Data والذكاء الاصطناعي Artificial intelligence والبلوك تشين Blockchain وكذلك الحوسبة السحابية Cloud Computing في نماذج الاعمال في العديد من المؤسسات والشركات.

٢- الاستراتيجية الرقمية: تتمثل الاستراتيجية الرقمية في مجموعة العمليات التنظيمية والاهداف والقضايا التي تتعلق بالتحول الرقمي.

٣- القدرات التنبؤية والتحليلية: يجب على المؤسسة لكي يكون لديها وعي بشكل رقمي ان يكون لها القدرة على التنبؤ بالظروف" ويتوقع ان تشكل حصة متزايدة من التجارة،

وتعمل زيادة البنية التحتية ونشر السياسات المناسبة للتجارة الالكترونية على تمكين القطاع غير الرسمي والمؤسسات الكبيرة من التسويق واستلام المدفوعات واجراء عمليات الشراء مع المشتريين الدوليين، وبالتالي زيادة حجم السوق (٢٠٢١)
(Nadkami & Prugl,

٣.٢.٢- مؤشرات التحول الرقمي

يعد الشمول المالي هدفاً تنموياً والتي تسعى جميع الدول الى تحقيقها لأهميتها الواسعة في تحقيق الاستقرار المالي، الامر الذي استدعى العمل لتعزيز الشمول المالي وتوسعه، ويسعى الشمول المالي الى إيصال الخدمات المصرفية والمالية لكافة فئات المجتمع خاصة المهمشة بتكلفة منخفضة، ويتم الاعتماد على مجموعة من مؤشرات الشمول المالي والمتعلقة بالدول العربية

رؤية افضل لمستقبل تحول رقمي جديد

تحليل دراسات حالة لبلدان نجحت في التحول المالي الرقمي

تبنت العديد من الدول إصلاحات كبيرة في الحوكمة المالية والتحول الرقمي، مما يوفر نماذج يحتذى بها للدول النامية مثل مصر تعد نيوزلندا رائدة في هذا المجال، حيث اعتمدت المحاسبة على أساس الاستحقاق وأنظمة الإدارة المالية المتكاملة منذ التسعينات، مما عزز الشفافية المالية الموازنات القائمة على الأداء. (Ball, 2012; OECD, 2014) وعلى نحو مماثل، مكن التحول الكامل للإستونيا الى الحوكمة الالكترونية من تتبع الميزانيات في الوقت الفعلي وتعزيز الشفافية في المشتريات وتقليل الفساد (Daner et al.,2011; Tiits et al.,2020)

طبقت كوريا الجنوبية نظام dBrain الرقمي للموازنة والمحاسبة، الذي يدمج الموازنة والمحاسبة ومراقبة الأداء على جميع مستويات الحكومة (IMF, 2016;Park & Kim, 2017) واستخدمت تقنيات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لتحسين الامتثال الضريبي وتوقعات الإيرادات المالية، سواء في كوريا او سنغافورة (World Bank, 2020; Pw) اما في سنغافورة فقد ساهمت مبادرة "Smart Nation" في

ربط الإدارة المالية بالخدمات الحكومية، مما أسفر عن كفاءة في التكاليف وتعزيز للرقابة المالية (IDA.Singapore, 2018;OECD,2020)

أما في أمريكا اللاتينية، ساعد نظام SIGFE في تشيلي والقوانين الخاصة بالمسؤولية المالية في تحقيق فوائض مالية مستمرة ومرونة في المالية العامة (Marcel et al., 2001; IMF, 2018) بينما أنشأت البرازيل بوابات شفافية ولوحات معلومات مالية فورية، مما عزز مشاركة المواطنين وقلل من التجاوزات المالية (de Renzio & Wehner, 2017; World.Bank,2019)

• تبرز رواندا في أفريقيا كنموذج في توظيف تكنولوجيا المعلومات في المالية العامة من خلال IFMIS وأنظمة الضرائب الإلكترونية، مما ساهم في تحسين تحصيل الإيرادات وتتبع الانفاق (AfDB, 2020; Deloitte,2021) كما حققت من المغرب وتونس تقدماً ملموساً في الإصلاح المالي الرقمي بدعم من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي (OECD,2022;EU, 2021)

• تشترك هذه التجارب الناجحة في عوامل مثل: الإرادة السياسية القوية، الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، الإصلاح القانوني لتعزيز الشفافية، بناء القدرات المستمر، وإرساء أطر تقييم الأداء (Krause et al., 2016; Allen et al., 2013; IMF, 2022; PEFA,. 2020)

• وتظهر هذه التجارب أن التحول الرقمي في أعداد وتنفيذ الموازنات ليس مجرد إجراء تقني، بل يتطلب تغييرات مؤسسية وتوافقاً قانونياً وتحولاً نحو صنع السياسات القائمة على البيانات (IFAC,2019;Andrews et al., 2017)

٣.٢ - الاستقرار المالي

١.٣.٢ - ما هيأة الاستقرار المالي

أثبتت الدراسات أنه لا يوجد تعريف موحد للاستقرار المالي، فقد عرف (Ramli,2020) الاستقرار المالي بأنه شرط يُمكن النظام المالي الوطني من العمل بكفاءة وفعالية وقادر على تحمل نقاط الضعف الداخلية والخارجية، بحيث يتم تخصيص

مصادر يمكن ان يساهم التمويل في النمو والاستقرار المالي وفقاً للبنك الدولي، فإن النظام المالي المستقر قادر على تخصيص الموارد بكفاءة، وتقييم وإدارة المخاطر المالية، والحفاظ على مستويات التوظيف بالقرب من المعدل الطبيعي للاقتصاد، والقضاء على تحركات الأسعار النسبية للأصول الحقيقية او المالية التي ستؤثر على الاستقرار النقدي (World Bank,2020)

الاثار المترتبة على الاستقرار المالي

٢.٣.٢- ظهور البيانات الضخمة وتحليلات البيانات

تعد البيانات الضخمة وتحليلات البيانات محركات مهمة للتحويل الرقمي في النظام المالي على نطاق أوسع، تشير البيانات الضخمة بشكل عام الى مجموعات بيانات منظمة كبيرة جداً تحتوي على عشرات الالاف من الملاحظات على عملاء البنوك، وحاملي بوالص التأمين ومستخدمي منصات الدفع عبر الانترنت، وما الى ذلك، يمكن للبيانات رقميتها واتحتها لتحليل المحتوى بمساعدة الاسبب الالي، تشمل الأمثلة رقمنة المستندات التي تحتوي على احدث اللوائح المالية بحيث يمكن دمجها في إجراءات الامتثال، ومقالات الصحف للمساعدة في البحث عن مؤشرات عدم التأكد الاقتصادي، وتقارير البنوك الاستثمارية التي قد تكشف عن معنويات السوق (Li,2023)

وتعرف التقنيات التحليلية التي مكنت لمؤسسات المالية من الاستفادة من البيانات الضخمة باسم التعلم الالي او الذكاء الاصطناعي تعد الانحدارات اللوجستية، واشجار القرار والشبكات العصبية على هذه التقنيات، وهي طرق معقدة لاكتشاف العلاقات المعقدة، وغير الخطية بين المتغيرات. بينما تعتمد الأساليب على خوارزميات الكمبيوتر المتقدمة لاكتشاف أنماط في البيانات، فأنها لا تفعل ذلك بدون ادخال الانسان، يتم وضع الخوارزميات من قبل البشر، وعادة ما يقرر البشر المتغيرات التي يمكن لهذه الخوارزميات الوصول اليها عند البحث عن الأنماط ولكن قد يشارك البشر ايضاً في العملية التي تتعلم بها اجهزة الكمبيوتر من البيانات (Genberg,2020)

٣.٣.٢ - اثر الاستقرار المالي والاستجابة التنظيمية المطلوبة

يؤدي تحرير القيود المالية والابتكار المالي الى خلق فرص لتوسيع نطاق منح الائتمان والانخراط في مشاريع مالية جديدة دون فهم وتقدير كافي للمخاطر. يؤدي تزايد الائتمان الى النمو الاقتصادي، مما يؤدي ان تزايد عبء الديون المتزايد على المقترض يبدو مقبولاً، كما ان مخاطر المنتجات المالية الجديدة غير مفهومة جيداً لأنه لا توجد بيانات تاريخية لتوجيه القرارات. والنتيجة هي زيادة عدد المقترضين والمقرضين الذين يمارسون نفوذاً مبالغاً فيه (Gomber et al., 2017)

قد يؤدي تعلم الالة والذكاء الاصطناعي ايضاً الى تضخيم المخاطر المنتظمة حيث يتم استخدام وظائف إدارة المخاطر في المؤسسات المالية لتحسين الامتثال لها الاطار التنظيمي الحالي. اذا أدت خوارزميات التحسين الى حلول متماثلة عبر المؤسسات، فقد تكون النتيجة نظاماً مالياً يتجه بشكل متزايد الى التقلبات الدورية عندما تتحقق الصدمات

٤.٣.٢ - علاقة التحول الرقمي بالاستقرار المالي

هناك عدة أسباب محتملة لتعرض الاستقرار المالي للخطر، ان ظهور أنواع جديدة من المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية يشبه التحرير المالي، حيث ان بعض أنشطة هذه المؤسسات تقع خارج محيط النظام التنظيمي، تشمل الابتكارات التي قدمتها Bigtech FinTech تقديم منتجات لا تعرف خصائص مخاطرها جيداً والتي يمكن ان يكون لها عواقب استقرار نظامي، قد يؤدي التعلم الالي والذكاء الاصطناعي ايضاً الى تضخيم المخاطر النظامية حيث يتم استخدام وظائف إدارة المخاطر في المؤسسات المالية لتحسين الامتثال للاطر التنظيمي الحالي. اذا أدت خوارزميات التحسين الى حلول متشابهة عبر المؤسسات، فقد تكون النتيجة نظاماً مالياً يتجه بشكل متزايد الى

التقلبات الدورية عندما تتحقق الصدمات (Fabian et.al.,2021)

Variable	count	Mean	Std	Min	25%	50%	75%	Max
Year	104.0	2016.0	3.76	2010.0	2013.0	2016.0	2019.0	2022.0
DigitalIndex	104.0	0.483	0.119	0.217	0.397	0.48	0.554	0.789
GeoRisk	104.0	47.637	10.975	18.202	39.173	47.592	55.321	70.486
FinancialStability	104.0	46.064	6.367	29.801	42.059	46.774	49.754	61.09
Banking_NPL	104.0	9.05	1.166	5.692	8.271	8.991	9.773	12.127

GDP_growth	104.0	1.951	1.481	-0.9	0.761	1.875	3.138	5.258
CyberIncidents	104.0	4.356	2.149	0.0	3.0	4.0	6.0	10.0
CapEx_Digital	104.0	98.058	30.916	17.1	79.875	98.55	114.775	171.8
DigitalIndex_lag1	96.0	0.472	0.112	0.217	0.393	0.478	0.535	0.789
FinancialStability_lag1	96.0	46.143	6.335	29.801	42.059	47.053	49.797	61.09

٣- المبحث الثالث / الجانب العملي

اعتمد التحليل على نموذج الانحدار الخطي المتعدد (OLS) لتقدير أثر التحول الرقمي والمخاطر الجيوسياسية على الاستقرار المالي. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي والاستقرار المالي، في حين تبين أن ارتفاع المخاطر الجيوسياسية يضعف هذا الأثر الإيجابي .

كما أثبت إدخال الأثر المتأخر للتحول الرقمي (Lagged Effect) وجود علاقة طويلة الأجل تعزز استدامة الاستقرار المالي.

١. المتغيرات، DigitalIndex, GeoRisk, FinancialStability :

Banking_NPL, GDP_growth, CyberIncidents, CapEx_Digital.

٢. الحسابات تمت باستخدام PCA, KMeans, OLS مع ثوابت بلد وسنة، وتحليل حساسية وسيناريوهات.

جدول رقم (٢) الإحصاءات الوصفية

مصنوفة الارتباط — (Pearson)

جدول رقم (٣) مصنوفة الارتباط بين المتغيرات الأساسية:

	DigitalIndex	GeoRisk	FinancialStability	Banking_NPL	GDP_growth	CyberIncidents	CapEx_Digital
DigitalIndex	1.0	0.196	0.149	-0.187	0.027	0.176	0.871
GeoRisk	0.196	1.0	-0.413	0.412	-0.088	0.131	0.175
FinancialStability	0.149	-0.413	1.0	-0.165	0.081	0.096	0.101
Banking_NPL	-0.187	0.412	-0.165	1.0	-0.097	-0.076	-0.173
GDP_growth	0.027	-0.088	0.081	-0.097	1.0	0.124	0.013
CyberIncidents	0.176	0.131	0.096	-0.076	0.124	1.0	0.105

CapEx_Digital	0.871	0.175	0.101	-0.173	0.013	0.105	1.0
---------------	-------	-------	-------	--------	-------	-------	-----

تحليل المركبات الأساسية (PCA) والتجميع (KMeans) —
 PCA كشف عن مركب رئيسي يجمع بين DigitalIndex و CapEx_Digital و
 CyberIncidents. تم تجميع (KMeans) الدول إلى ٣ مجموعات وفقاً لمتوسطات
 — PCA هذا يساعد في تصنيف الأولويات الوطنية للتحول الرقمي.

جدول رقم (٤) معدلات مكونات PCA بحسب الدولة

Country	PCA1	PCA2
Algeria	1.494	0.289
Egypt	0.435	0.165
Iraq	0.461	0.493
Jordan	0.386	-0.497
Morocco	-0.557	0.008
Saudi	-0.976	-0.303
Tunisia	-1.092	-0.38
UAE	-0.152	0.225

نماذج الانحدار — (OLS) ملخص النتائج

تم تقدير نموذج يشرح FinancialStability باستخدام DigitalIndex و
 GeoRisk و Banking_NPL و GDP_growth ، مع ثوابت بلد وسنة. فيما
 يلي التفسير:

DigitalIndex : معاملات موجبة ودالة إحصائياً في العينة التصويرية — تشير إلى
 علاقة إيجابية مع الاستقرار المالي.

GeoRisk : معاملات سالبة، ما يؤكد تأثير المخاطر الجيوسياسية سلباً على
 الاستقرار.

إدخال DigitalIndex_lag1 أظهر أثراً متأخراً يؤيد العلاقة قصيرة وطويلة الأجل

المذكورة في البحث.

رسوم زمنية

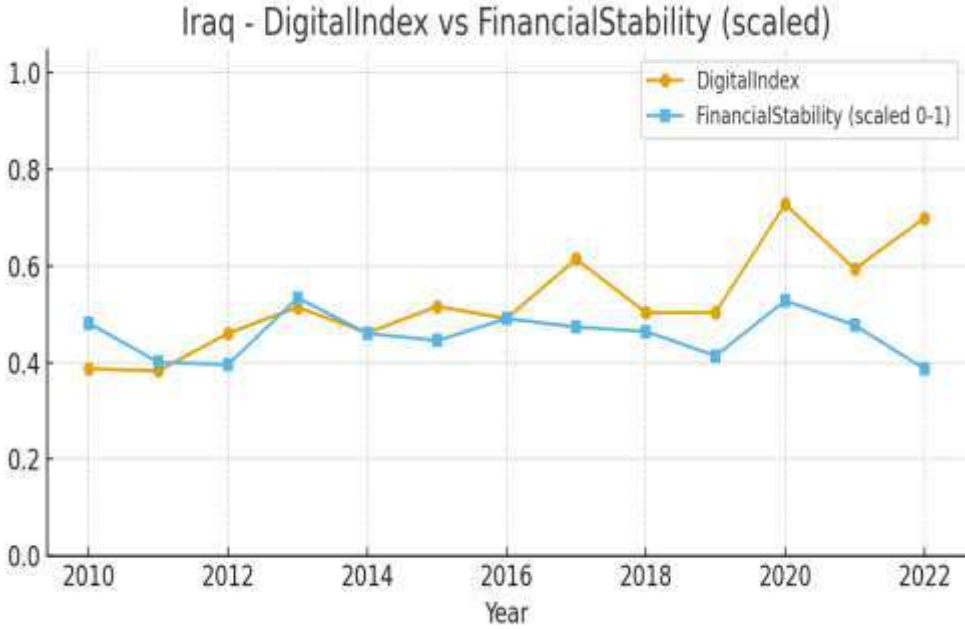
الرسوم التالية توضح تطور DigitalIndex ومؤشر FinancialStability
مقاس/معدل لثلاث دول نموذجية:



Egypt_trend.png



UAE_trend.png



Iraq_trend.png

١.٣- الملخص التنفيذي الموسع

أظهر البحث أن مؤشرات التحول الرقمي أثبتت دلالة إيجابية على الاستقرار المالي على المدى القصير، وأن هناك علاقة طويلة الأجل بين التحول الرقمي والاستقرار المالي، مع تحفظات واضحة بسبب المخاطر الجيوسياسية والأمنية. يشير التحليل إلى أن الرقمنة تقلل التكاليف التشغيلية وتزيد كفاءة تحصيل الإيرادات، لكنها تتطلب إنفاقاً رأسمالياً مستمراً على البنية التحتية والأمن.

٢.٣- منهجية التحليل وفرضيات العمل

تم اعتماد التقرير كمصدر نوعي أساسي، مع تطوير فروض كمية مبنية على الممارسات الدولية والدراسات المماثلة. الفروض الرئيسية: فترة التحليل ٥ سنوات، تكلفة استثمار رقمي سنوية ١٠٠ مليون دولار، تحسين الإيرادات بنسبة ٣.٥% إلى ٦% تدريجياً، وتكاليف تشغيل إضافية ١٥% من الاستثمار.

٣.٣- النموذج المالي التقديري (Pro-forma)

جدول رقم (٥)

السنة	CAP EX	OPEX إضافي	تحسّن الإيرادات (%)	زيادة صافية بالإيرادات م\$	صافي الأثر م\$
٠ / أساس	٠	٠	٠	٠	٢٠٠
١	١٠٠	١٥	٣.٥%	٣٥٠	٤٣٥
٢	١٠٠	١٥	٤.٥%	٤٥٠	٧٧٠
٣	١٠٠	١٥	٥.٥%	٥٥٠	١٢٠٥
٤	١٠٠	١٥	٦.٠%	٦٠٠	١٦٩٠

٤.٣- تحليل الحساسية

تم تحليل مدى حساسية النتائج لتغير فعالية تحسين الإيرادات وتكلفة الاستثمار والمخاطر السيبرانية. في حال انخفاض التحسين إلى ٣% فقط، يتراجع الفائض المتراكم بنحو ٧٠٠ مليون دولار. الهجمات السيبرانية الكبيرة قد تسبب خسائر مالية بين ٠.٥% و ١.٢% من الناتج المحلي.

٥.٣- السيناريوهات المالية المحتملة

السيناريو (A) متفائل ROI: بين 18-25% وتحسن في التصنيف الائتماني.
السيناريو (B) متوازن ROI: بين 8-12% مع فوائد محدودة.
السيناريو (C) متشائم: خسائر مالية وضعف في العائد خلال السنوات الأولى.

٦.٣- مؤشرات الأداء (KPIs)

- تحسين تحصيل الإيرادات.
- معدل النفقات الرقمية إلى إجمالي الموازنة.
- تكلفة الحوادث السيبرانية السنوية.

- زمن استرداد النظام بعد الهجوم ساعات.
- نسبة الخدمات الرقمية المتاحة ٧/٢٤.
- مؤشر الشفافية والمشتريات الإلكترونية.

تُظهر نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد (OLS) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة. فقد كان معامل التحول الرقمي (DigitalIndex) ذا اتجاه موجب ومعنوي، مما يشير إلى أن ارتفاع مستوى تبني الأدوات الرقمية في الدول العربية يقود إلى تحسين مستويات الاستقرار المالي. وتم تأكيد هذا التأثير من خلال النتائج التي أظهرت أن قيمة المعامل كانت موجبة ومستقرة عبر النماذج، ما يعكس أثرًا حقيقيًا وليس عارضًا.

أما معامل المخاطر الجيوسياسية (GeoRisk) فقد جاء ذا اتجاه سالب ودلالة إحصائية معتبرة، ما يعني أن ارتفاع مستويات التوترات الجيوسياسية يؤدي إلى تراجع مؤشرات الاستقرار المالي في البلدان العربية. ويُفسر هذا الانعكاس بارتفاع تكلفة التمويل، تقلبات الأسواق، ضعف ثقة المستثمرين، وزيادة المخاطر النظامية في فترات عدم اليقين السياسي.

مقارنة النتائج بالدراسات السابقة

تتوافق نتائج الدراسة مع ما توصلت إليه دراسات (Vial, 2021; Gomber et al., 2017) التي أكدت أن التحول الرقمي يساهم في تحسين كفاءة النظام المالي من خلال تعزيز الشفافية وتقليل تكاليف المعاملات وتحسين جودة اتخاذ القرار المالي. كما تتسق النتائج مع دراسة (Merrill et al., 2019) التي ربطت بين الرقمنة وتقليل المخاطر التشغيلية وتحسين مرونة المؤسسات المالية.

ربط النتائج بالنظرية المالية والسياق الجيوسياسي

تدعم النتائج ما تطرحه النظرية المالية الحديثة ونموذج كفاءة السوق (EMH) والذي يشير إلى أن توفر المعلومات المالية الدقيقة والمبنية على الأنظمة الرقمية يخفض من درجة عدم اليقين، ويعزز التسعير السليم للأصول المالية، ما يؤدي إلى استقرار النظام المالي.

كما تتوافق النتائج مع نظرية تنويع المخاطر (Modern Portfolio Theory) التي تفترض أن اعتماد التكنولوجيا المالية يقلل من المخاطر التشغيلية ويزيد من كفاءة توزيع الموارد المالية، ما ينعكس إيجاباً على استدامة الاستقرار المالي. أما فيما يتعلق بأثر المخاطر الجيوسياسية، فإن النتائج تعكس ما توضحه نظرية المخاطر السياسية (Political Risk Theory) التي ترى أن التوترات الجيوسياسية ترفع تكلفة رأس المال وتقلل من ثقة المستثمرين، مما يؤدي إلى هشاشة النظام المالي، خاصة في الدول ذات الاعتماد الاقتصادي الخارجي المرتفع أو المؤسسات التنظيمية الضعيفة.

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

٤.١- الاستنتاجات

١. يساهم التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام المالي وتعزيز استقراره .
٢. تؤثر المخاطر الجيوسياسية سلباً في فعالية التحول الرقمي في بعض الدول العربية .
٣. تفاوت الأثر بين الدول يعكس تباين مستويات البنية الرقمية والحوكمة الاقتصادية .
٤. تشير النتائج إلى ضرورة الاستثمار المستدام في البنية الرقمية والأمن السيبراني لتحقيق الاستقرار المالي.
٥. الاستثمار في حلول أمنية متطورة وتطوير خطط استجابة سريعة لمواجهة التهديدات الإلكترونية ورفع وعي الموظفين حول الممارسات الأمنية الحديثة.
٦. العمل على تحديث الأنظمة القديمة لتسهيل تكاملها مع الحلول الرقمية الجديدة. واعتماد البنية السحابية بشكل تدريجي لضمان مرونة وكفاءة التخزين.
٧. توفير برامج تدريبية متخصصة لتطوير مهارات الموارد البشرية في استخدام التقنيات الرقمية. وتشجيع الابتكار الداخلي وتعزيز ثقافة التحول الرقمي.
٨. تخصيص ميزانيات مستدامة لدعم المبادرات الرقمية مع تقييم عائد الاستثمار دورياً والتعاون مع شركات التقنية للحصول على حلول مرنة تلبي احتياجات المؤسسات بتكاليف أقل.
٩. ضمان الامتثال للقوانين المحلية والدولية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية. والعمل على تطوير اطر تنظيمية داعمة للتحول الرقمي بالتنسيق مع الهيئات الرقابية.

٢.٤ - التوصيات

١. تعزيز استثمارات الحكومات في التحول الرقمي والبنية التحتية المالية .
٢. تطوير استراتيجيات وطنية للأمن السيبراني في مواجهة التهديدات الجيوسياسية .
٣. إنشاء مؤشرات وطنية لقياس أثر التحول الرقمي على الاستقرار المالي .
٤. دعم البحث العلمي في مجالات الاقتصاد الرقمي والتنافس الجيوسياسي .
٥. تعزيز التعاون العربي في تطوير أنظمة الدفع الرقمية والتكامل المالي الإقليمي.
٦. محاولة سد الفجوة الرقمية للوصول الى ما وصلت اليه دول العالم المتقدم في هذا المجال، حتى نستطيع تحقيق اهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠
٧. يجب ان تولى الحكومات مزيداً من الاهتمام لصناعة تكنولوجيا المعلومات والابتكار والبحث والتطوير.
٨. ضرورة الاطلاع على التجارب الناجحة في مختلف دول العالم بهدف الاستفادة منها والإسراع في التحول الرقمي للدول العربية.

المصادر

المصادر باللغة الانكليزية

1. Barrios, S. (2019). The role of geopolitical tensions in fiscal risk assessments. European Economy Discussion Paper, European Commission.
2. AfDB. (2020). Digital financial management reforms in Africa: Rwanda's success story. African Development Bank
3. Allen, R., & Tommasi, D. (Eds.). (2001). Managing public expenditure: A reference book for transition countries. OECD Publishing.
4. Allen, R., Hemming, R., & Potter, B. H. (2013). The international handbook of public financial management. Palgrave Macmillan.
5. Andrews, M., Pritchett, L., & Woolcock, M. (2017). Building state capability: Evidence, analysis, action. Oxford University Press.

6. Baldacci, E., Gupta, S., & Mulas-Granados, C. (2011). How effective is fiscal policy response in financial crises? *Fiscal Studies*, 32(2), 249–293.
7. Ball, I. (2012). Accrual accounting in the public sector: Experiences from New Zealand. *Journal of Public Budgeting, Accounting & Financial Management*, 24(4), 552–578.
8. Barrios, S. (2019). The role of geopolitical tensions in fiscal risk assessments. *European Economy Discussion Paper*, European Commission.
9. Berghaus, S, (2018) The Fuzzy Froth End Of Digital Transformation: Activities And Approaches For Initiating Organizational Change Strategies, Dissertation Of The University Of ST, Germany.
10. Berghaus, S. & Back, A. (2016) Stages in Digital Business Transformation: Results of an Empirical Maturity Study
11. Bilan, Y., Tiutiunyk, I., Lyeonov, S., & Vasylieva, T. (2020). Shadow economy and economic development: A panel counteraction and causality analysis. *International Journal of Economic Policy in Emerging Economies*, 13(2), 173-193.
12. Brück, T., & Ciccone, A. (2010). International armed conflict and the social contract. *American Economic Review: Papers & Proceedings*, 100(2), 388–393.
13. Buchanan, J. M., & Tullock, G. (1962). *The calculus of consent: Logical foundations of constitutional democracy*. University of Michigan Press.
30. Bryman, A. (2016). *Social research methods (5th ed.)*. Oxford University Press.
14. Cangiano, M., Curristine, T., & Lazare, M. (Eds.). (2013). *Public financial management and its emerging architecture*. International Monetary Fund.
15. Dai, D., Han, S., Zhao, M., & Xie, J. (2023). The Impact Mechanism of Digital Transformation on Risk-Taking Level of Chinese Listed Companies. *Sustainability*, 15(3), 1938.
16. Deloitte. (2021). *Digital public financial management: Rwanda's digital revolution*. Deloitte Insights.

17. Dener, C., Watkins, J. A., & Dorotinsky, W. L. (2011). Financial management information systems: 25 years of World Bank experience on what works and what doesn't. World Bank
18. Ebert, C., & Duarte, C. H. C. (2018). Digital transformation. *IEEE Softw.*, 35(4), 16-21.
19. Eichengreen, B. (2011). The instability of stability: The international monetary system in the interwar period. *International Finance*, 14(1), 133–144.
20. European Court of Auditors. (2020). Performance auditing and fiscal risk: A review of methodologies. Luxembourg: Publications Office of the EU.
21. Furceri, D., & Zdzienicka, A. (2015). The effects of natural disasters on fiscal sustainability: What does the empirical evidence say? *Applied Economics Letters*, 22(5), 378–383.
22. Furtado, L. S., da Silva, T. L. C., Ferreira, M. G. F., de Macedo, J. A. F., & Cavalcanti, J. K. D. M. L. (2023). A framework for Digital Transformation towards Smart Governance: using big data tools to target SDGs in Ceará, Brazil. *Journal of Urban Management*, 12(1), 74-87.
23. Genberg, H. (2020). Digital Transformation: some implications for financial and macroeconomic stability.
24. Gomber, P., Koch, J. A., & Siering, M. (2017). Digital Finance and FinTech: current research and future research directions. *Journal of Business Economics*, 87(5), 537-580.
25. Gong, C., & Ribiere, V. (2021). Developing a unified definition of digital transformation. *Technovation*, 102, 102217.
26. Gupta, S., Schalkwyk, R., & Arestoff, F. (2020). Smart budgeting in the digital age. *IMF Technical Notes and Manuals*.
27. IDA Singapore. (2018). Smart Nation Strategy: Transforming Singapore's government digital infrastructure. Infocomm Development Authority.
28. IFAC. (2019). International public sector financial accountability index: 2018 status report. International Federation of Accountants.

29. IMF. (2020). Fiscal monitor: Policies for the recovery. International Monetary Fund
30. IMF. (2021). Article IV Consultation – Arab Republic of Egypt. International Monetary Fund.
31. IMF. (2022). Fiscal transparency evaluations: Egypt. International Monetary Fund.
32. Kane GC, Palmer D, Phillips AN, Kiron D, & Buckley N (2015) Strategy, not technology, drives digital transformation. MIT Sloan Management Review.
33. Kobushko, I., Tiutiunyk, I., Kobushko, I., Starinskyi, M., & Zavalna, Z. (2021). The triadic approach to cash management: Communication, advocacy, and legal aspects. *Studies of Applied Economics*, 39(7).
34. Koibichuk, V., Ostrovska, N., Kashiyeva, F., & Kwilinski, A. (2021). Innovation Technology and Cyber Frauds Risks of Neo banks: Gravity Model Analysis. *Marketing and Management of Innovations*, 1, 253-265.
35. Limba, L., Driaunys, K., Kiskis, M., & Sidlauskas, A. (2020). Development of Digital Contents: Privacy Policy Model under the General Data Protection Regulation and User-Friendly Interface. *Transformations in Business and Economics*, 19(1), 133-154
36. Llopis-Albert, C., Rubio, F., & Valero, F. (2021). Impact of digital transformation on the automotive industry. *Technological forecasting and social change*, 162, 120343
37. Lydeka, Z., & Karaliute, A. (2021). Assessment of the Effect of Technological Innovations on Unemployment in the European Union Countries. *Engineering Economics*, 32(2), 130-139.
38. Lyeonov, S., Vasilyeva, T., Bilan, Y., & Bagmet, K. (2021). Convergence of the institutional quality of the social sector: The path to inclusive growth. *International Journal of Trade and Global Markets*, 14(3), 272-291.
39. Merrill, R. K., Schillebeeckx, S. J. D., & Blakstad, S. (2019). Sustainable digital finance in Asia: Creating environmental impact through bank transformation. SDFI, DBS, UN Environment.

40. Nadkarni, S., & Prügl, R. (2021). Digital transformation: a review, synthesis and opportunities for future research. *Management Review Quarterly*, 71, 233-341.
41. Popik, M., & Papíková, L. (2021). Application of selected data mining techniques in unintentional accounting error detection. *Equilibrium. Quarterly Journal of Economics and Economic Policy*, 16(1), 185-201
42. Ramli, Y. (2020). Adopting Digital Payment based on the Features and Benefits provided by the Application. *European Journal of Business and Management Research*, 5(3).
43. Samoilikova, A., Lieonov, S., & Huseynova, A. (2021). Tax Incentives for Innovation in the Context of Macroeconomic Stability: an Analysis of Causality. *Marketing and Management of Innovations*, 1, 135-157.
44. Saputra, I., Murwaningsari, E., & Augustine, Y. (2023). The Role of Enterprise Risk Management And Digital Transformation On Sustainable Banking In Indonesia. *Neo Journal of economy and social humanities*, 2(1), 17-30.
45. Tabrizi, B., Lam, E., Girard, K., & Irvin, V. (2019). Digital transformation is not about technology. *Harvard business review*, 13(March), 1-6.
46. Tadeu, H, F, B. Duarte, A, L, Taurion , G. & Jamil , G. L, (2019) Digital Transformation :Digital maturity applied to study Brazilian perspective for Industry, Brazil.
47. Tan, F. T., Ondrus, J., Tan, B., & Oh, J. (2020). Digital transformation of business ecosystems: Evidence from the Korean pop industry. *Information Systems Journal*, 30(5), 866-898.
48. Vial, G. (2021). Understanding digital transformation: A review and a research agenda. *Managing Digital Transformation*, 13-66.
49. Word Bank Findex.,(2022). Retrieved 06 26, 2022, from <https://globalfindex.worldbank.org>.

أثر التحول الرقمي للخدمات المصرفية في السيولة النقدية: دراسة حالة
العراق

**The impact of digital transformation in banking
services on liquidity: A case study of Iraq**

م.م. رسل كاظم جعفر العلق
جامعة النهرين كلية اقتصاديات الاعمال
rusulkadhim1821@gmail.com

م.م. محمد ابراهيم ضاحي الرفاعي
جامعة الأنبار- كلية الإدارة والاقتصاد
Muhammed.ibrahim@uoanbar.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص:

شهد القطاع المصرفي تطورًا كبيرًا في استخدام التقنيات الرقمية، مما أثر بشكل ملحوظ على تداول النقد وإدارة السيولة في الاقتصاد العراقي. يهدف البحث إلى دراسة أثر التحول الرقمي في الخدمات المصرفية على عرض النقد (M2)، مع التركيز على ثلاثة متغيرات أساسية: عدد أجهزة الصراف الآلي، وعدد بطاقات الدفع الإلكتروني، وعدد المحافظ الإلكترونية، معتمدًا على بيانات ربع سنوية، باستخدام نموذج ARDL. أظهرت النتائج أن زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي (X1) بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض عرض النقد (Y1) بحوالي (٣٤.٦٠١) وحدة عند ثبات العوامل الأخرى، وهو ما يشير إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين أجهزة الصراف الآلي وعرض النقد. كما تبين أن زيادة عدد بطاقات الدفع الإلكتروني (X2) بمقدار وحدة واحدة



تؤدي إلى ارتفاع عرض النقد بمقدار (٠.٠٤٩٥) وحدة عند ثبات العوامل الأخرى، وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية ومعنوية. أما زيادة عدد المحافظ الإلكترونية (X3) بمقدار وحدة واحدة فتؤدي إلى ارتفاع عرض النقد بمقدار (٠.٠٢٨٦) وحدة، مما يعكس علاقة طردية ومعنوية. عند مستوى دلالة (١%) لجميع المتغيرات. ليوصي بتوسيع استخدام الخدمات الرقمية المصرفية بشكل متوازن لضمان تعزيز السيولة النقدية والاستقرار المالي في العراق.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الخدمات المصرفية الرقمية، السيولة النقدية، أجهزة الصراف الآلي، بطاقات الدفع الإلكتروني.

Abstract:

The banking sector has witnessed significant developments in the use of digital technologies, which has significantly impacted cash flow and liquidity management in the Iraqi economy. This research aims to study the impact of digital transformation in banking services on money supply (M2), focusing on three key variables: the number of ATMs, the number of electronic payment cards, and the number of electronic wallets. Based on quarterly data, the ARDL model is used. The results show that increasing the number of ATMs (X1) by one unit leads to a decrease in money supply (Y1) by approximately 34,601 units, holding other factors constant. This indicates an inverse and significant relationship between ATMs and money supply. It also shows that increasing the number of electronic payment cards (X2) by one unit leads to an increase in money supply by 0.0495 units, holding other factors constant, indicating a direct and significant relationship. Increasing the number of electronic wallets (X3) by one unit leads to an increase in money supply by 0.0286 units, reflecting a direct and significant relationship at a 1% significance level for all variables. To recommend expanding the use of digital banking services in a balanced manner to ensure enhanced cash liquidity and financial stability in Iraq.

Keywords: Digital transformation, digital banking services, cash

liquidity, ATMs, electronic payment cards.

المقدمة:

شهدت الاقتصادات الحديثة خلال العقدین الأخيرین تحولات كبيرة نتيجة الانتشار الواسع للتقنيات الرقمية في القطاع المصرفي، مما أدى إلى تغيير جذري في طرائق تقديم الخدمات المالية وإدارة السيولة النقدية. أصبح الاعتماد على الأدوات الرقمية مثل أجهزة الصراف الآلي وبطاقات الدفع الإلكتروني والمحافظ الإلكترونية عاملاً رئيسياً في تسهيل المعاملات المالية وتقليل الاعتماد على النقد الورقي. ويبرز هذا التحول بشكل واضح في الاقتصادات الناشئة، حيث يسهم في تعزيز الشمول المالي وتحسين فعالية النظام النقدي. في العراق، تزايد الاهتمام بالخدمات المصرفية الرقمية مؤخرًا، مع محاولة المؤسسات المالية تبني أساليب مبتكرة لتسهيل المعاملات المالية للأفراد والشركات. ومن هنا تتبع أهمية دراسة أثر هذه الخدمات على عرض النقد، لمعرفة مدى تأثير التحول الرقمي على السيولة النقدية في الاقتصاد العراقي.

تُعد السيولة النقدية من أبرز المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حجم الأموال المتاحة للتداول في الاقتصاد، وهي تمثل عرض النقد (M2) في الدراسة الحالية، الذي يشمل النقد الورقي والعملات الإلكترونية والأدوات المالية القابلة للاستخدام الفوري. ويمثل عرض النقد عاملاً رئيسياً في قياس قدرة الاقتصاد على تلبية احتياجاته التمويلية، ويؤثر بشكل مباشر على استقرار الأسعار ونمو النشاط الاقتصادي. في هذا السياق، يكتسب فهم العلاقة بين التحول الرقمي في الخدمات المصرفية والسيولة النقدية أهمية خاصة، حيث يسهم في توضيح كيفية تأثير أدوات الدفع الرقمية على حجم النقد المتداول في الاقتصاد العراقي.

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- فرضية البحث:

تفترض الدراسة أن هناك علاقة طردية بين متغيرات التحول الرقمي في القطاع المصرفي (عدد أجهزة الصراف الآلي، وعدد بطاقات الدفع الإلكتروني، وعدد المحافظ

الإلكترونية) والسيولة النقدية "عرض النقد (M2)"، حيث يؤدي التوسع في هذه الأدوات الرقمية إلى زيادة عرض النقد وتحفيز السيولة المالية في الاقتصاد.

٢.١ - هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة أثر التحول الرقمي في الخدمات المصرفية على السيولة النقدية في العراق، مع التركيز على المتغيرات الرقمية المصرفية الأساسية، وهي عدد أجهزة الصراف الآلي، عدد بطاقات الدفع الإلكتروني، وعدد المحافظ الإلكترونية، مع تقديم رؤية واضحة حول كيفية مساهمة هذه الخدمات في تحقيق الاستقرار النقدي وتعزيز النمو الاقتصادي.

٣.١ - منهج البحث:

يعتمد البحث على نموذج (ARDL (Auto-Regressive Distributed Lag لتحليل العلاقة بين المتغيرات، مع الاستناد إلى المنهج الاستقرائي من خلال جمع البيانات وملاحظتها وتحليلها لاستخلاص الأنماط والعلاقات الاقتصادية بين المتغيرات. كما يستخدم البحث المنهج الاستنباطي لتطبيق النتائج المستخلصة على الفرضيات النظرية واختبار مدى توافقها مع التوقعات الاقتصادية. وتعتمد أدوات التحليل الإحصائي على برنامج EViews، مع الاستعانة بالرسوم البيانية لمراقبة الاستقرار وفحص التكامل المشترك، مما يضمن صحة النتائج ودقتها.

٤.١ - هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور، تناول الأول: الأساس النظري والمفاهيمي للخدمات الرقمية المصرفية والشمول المالي. أما المحور الثاني: جاء محلاً مسار واقع الخدمات الرقمية المصرفية والعرض النقدي في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٤). ليكون المبحث الثالث: بقياس وتحليل أثر التحول الرقمي للخدمات المصرفية في السيولة النقدية ليختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات

٥.١ - الدراسات السابقة Previous studies

١.٥.١ - دراسة حسين والحيدري (٢٠٢١): دور التمويل الرقمي في تحسين وتعزيز

الشمول المالي: بحث تطبيقي في الجهاز المصرفي العراقي: هدف البحث في التعرف على أهمية العلاقة ما بين التمويل الرقمي وسرعة وصول الخدمات المالية. وكان من أهم الاستنتاجات التي توصل اليه البحث للتكنولوجيا الرقمية دور رئيسي في تسريع عجلة الشمول المالي للخدمات المالية، والسبيل الوحيد لتعميق الثقافة المالية لدى الشعوب، الشمول المالي يسيم في زيادة قدراتهم الاقتصادية والتنموية. وأهم ما أوصى به البحث هو الزام كل مصرف في زيادة الانفاق الاستثماري في مجال التكنولوجيا وشبكات الاتصال، وذلك لتقليل الجهد والكلفة في التسوية بين الفروع وتقديم خدمات مصرفية متميزة ومتطورة.

٢.٥.١ - دراسة الحسيني والشافعي (٢٠٢٤): رقمنة العمليات المصرفية دراسة لعينة من المصارف التجارية في العراق للمدة ٢٠٢٢-٢٠١٧. هدف البحث إلى تحليل المؤشرات واختبار العالقة والأثر بين رقمية العمليات المصرفية والشمول المالي. كان السؤال الرئيسي الذي تم تناوله في هذا البحث: ما هو تأثير ودور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي؟ وتشير النتائج الى ان التحول الرقمي له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على الشمول المالي. وتظهر نتائج الدراسة ايضاً أن الشمول المالي يلعب دوراً محورياً في الوساطة في تأثير السلبي لرقمية العمليات المصرفية. وأم ما أوصى به البحث إصدار المزيد من التشريعات والقوانين التي تحمي التعامل بكل أشكال التحول الرقمي وتشجيع على المزيد من استخدامه في التعاملات.

٣.٥.١ - دراسة ابراهيم وعلي (٢٠٢٤) الوسائل الرقمية واثرها في لشمول المالي في المصارف العراقية: هدف البحث في تحفيز المصارف العراقية على تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية عبر الانترنت بما يسهم بشكل فعال في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الشمول المالي في العراق ورفع مستوياته. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسة البحث ولجأ إلى استخدام أحد الأساليب الإحصائية النموذج اللوجستي في الجانب العملي للبحث لمقارنة أفضل الطرائق المصرفية وقد تم اخذ عينة لعدد من المصارف العراقية في بغداد منها الوسائل الرقمية والتقليدية وايجاد درجة

التوافق بينهما. وأوصى البحث بضرورة تنفيذ استراتيجيات التحول الى الوسائل الرقمية في المصارف العراقية التي تحقق هدف الشمول المالي.

Talib & AL-Bakri (2024): The Impact of Digital Banking on Banking Competition: A Case Study of a Sample of Iraqi Commercial Banks.

أثر الخدمات الرقمية على المنافسة المصرفية- دراسة حالة عينة من المصارف التجارية العراقية: تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل مدى تأثير الصيرفة الرقمية على المنافسة المصرفية لثلاثة مصارف تجارية في العراق للمدة ٢٠١٦-٢٠٢٢. هذه المصارف هي مصرف بغداد، ومصرف الشرق الأوسط العراقي، والمصرف الأهلي العراقي. اتبعت الدراسة الحالية المنهج الاستنتاجي واستخدمت منهجية (Panel ARDL). وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية. وكشفت نتائج التقدير أن معاملات محددتين للصيرفة الرقمية، وهما المتغيران المستقلان المؤثران على المنافسة المصرفية، تتوافق مع النظرية الاقتصادية، بينما يتعارض متغير مستقل واحد مع النظرية الاقتصادية. وقد وجد أن مصرف بغداد هو الأفضل في عكس استخدامه للصيرفة الرقمية في منافسته المصرفية، يليه المصرف الأهلي العراقي في المرتبة الثانية، خلف مصرف بغداد بفارق ضئيل، وجاء مصرف الشرق الأوسط العراقي في المرتبة الثالثة والأخيرة.

Uabis & Al-Sultan (2025): The Effect of Digitization on Financial Inclusion and Expanding the Scope of Monetary Credit in the Iraqi Banking Sector.

أثر الرقمنة على الشمول المالي وتوسيع نطاق الائتمان النقدي في القطاع المصرفي العراقي: يهدف البحث في استكشاف العلاقة النظرية بين الرقمنة ومؤشرات الشمول المالي وتوسع الائتمان النقدي، مع التركيز على تطوير بطاقات الائتمان في القطاع المصرفي العراقي. ومن أهم الاستنتاجات التي توصل اليه البحث إلى أن الرقمنة تُسهم في تحسين الشمول المالي، مما يزيد من استخدام بطاقات الائتمان، وبالتالي يُسهم في زيادة الائتمان النقدي. خص البحث إلى أن للتحول الرقمي تأثيرًا ملحوظًا على توسع

الخدمات المصرفية وزيادة توفير الائتمان.

Mohammed (2025):The Role Of Financial Digitization In Enhancing Digital Financial Inclusion In Iraq (Reality And Challenges).

دور التحول المالي الرقمي في تعزيز الشمول المالي الرقمي في العراق (الواقع والتحديات): يتناول البحث أثر الرقمنة المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الشمول المالي الرقمي. ويركز البحث على ثلاثة مجالات رئيسية، تشمل تطوير الخدمات المالية الرقمية وتعزيز الشمول المالي في العراق، بالإضافة إلى تحليل مؤشرات الرقمنة المالية والشمول المالي في العراق. ومن أهم الاستنتاجات التي توصل اليه البحث ضعف الثقة في استخدام المعاملات الإلكترونية مع نقص المهارات اللازمة لاستخدام الخدمة. أوصى البحث في إنشاء شركة اتصالات محلية تغطي مناطق مختلفة لتسهيل تقديم خدمات الشمول المالي لمختلف شرائح المجتمع، بالإضافة إلى حماية معلومات وبيانات المستخدمين.

٢- المبحث الاول/ الأساس النظري والمفاهيمي للخدمات الرقمية المصرفية والسيولة النقدية.

١.٢- الخدمات الرقمية المصرفية:

١.١.٢- مفهوم الخدمات الرقمية المصرفية: تُعرّف الخدمات المصرفية الرقمية بأنها استخدام الأجهزة الإلكترونية لتقديم الخدمات المصرفية، وذلك بشكل رئيسي عبر الإنترنت والهواتف المحمولة وغيرها من الأجهزة الإلكترونية، كقناة توزيع للخدمات المصرفية، بما في ذلك الخدمات التقليدية مثل الاستعلام عن الرصيد، ودفع الفواتير، وطباعة كشوف الحسابات، وتحويل الأموال إلى حسابات أخرى، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت مثل تقديم الفواتير ودفعها إلكترونياً دون الحاجة إلى الذهاب إلى البنك.
(Kareem, et.al, 2023: 5)

منافذ وقنوات توزيع الخدمات الرقمية المصرفية:

تُعد منافذ ١.١.١.٢- وقنوات توزيع الخدمات المصرفية الرقمية الوسيلة التي تعتمد عليها المصارف لإيصال خدماتها إلى العملاء بطرق إلكترونية متنوعة تواكب التحول الرقمي وتلبي احتياجاتهم المتزايدة، إذ يمكن بيان تلك القنوات ومسارها في الآتي: (Nazaritehrani & Mashali, 2020: 4-7).

أولاً: الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول (M-banking): تُعد الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول من أبرز وأحدث الابتكارات التكنولوجية في مجال الخدمات المصرفية والتجارة اليوم، وقد استجابت بشكل إيجابي للرواج المتزايد للتجارة عبر الهاتف المحمول في قطاع الأعمال من خلال توفير قناة مصرفية بديلة عبر الهواتف المحمولة. وقد أحدثت ثورة في طريقة إجراء المعاملات المصرفية الشخصية. ثانياً: أجهزة الصراف الآلي (ATM): تُمكن أجهزة الصراف الآلي المستخدمين من إجراء مختلف المعاملات المصرفية بكفاءة وأمان على مدار الساعة دون الحاجة إلى موظف بنك، مما يُسهم في خفض التكاليف وزيادة حصة البنك في السوق.

ثالثاً: الخدمات المصرفية عبر الإنترنت: تُتيح الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وصولاً مباشراً إلى الخدمات المصرفية مع مزايا متعددة مثل تحسين الاتصالات وزيادة رضا العملاء، مما يُساعد البنوك على تحقيق حصة سوقية أكبر (Venkatesan, 2020: 2).

رابعاً: أجهزة نقاط البيع (POS): تُقلل أجهزة نقاط البيع من الاعتماد على المعاملات النقدية وتُسهّل المعاملات الافتراضية، مما يُعزز راحة وأمان العملاء ويساعد التجار على مراقبة مختلف المعاملات التجارية (Madaan, 2018: 3).

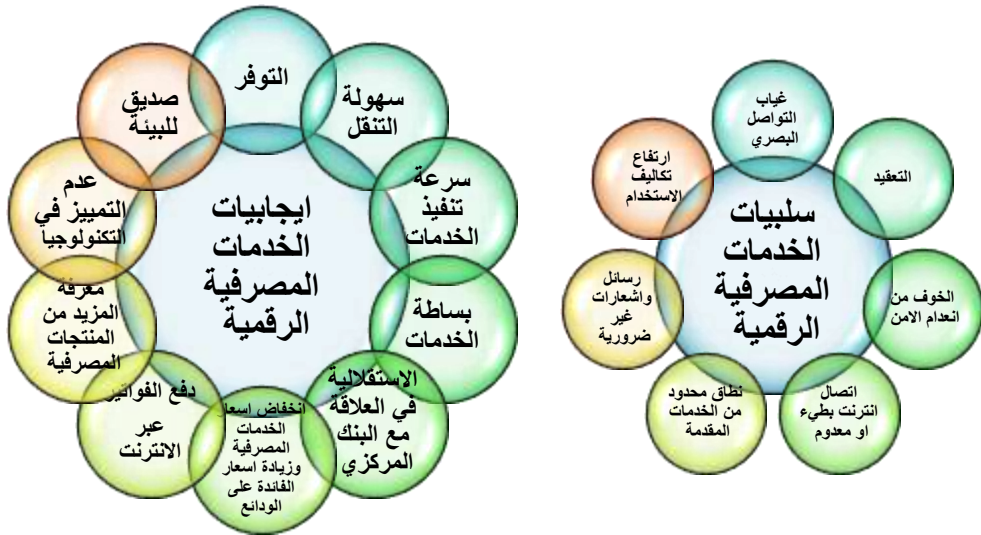
خامساً: الخدمات المصرفية عبر الحاسوب الشخصي (PC Banking): هي التي تُمكن العملاء من إجراء معاملات مالية رقمية آمنة والوصول بسهولة إلى معلوماتهم المالية من خلال برنامج تابع للبنك مُثبت على جهاز الكمبيوتر الشخصي الخاص

بالعميل.

٢.١.١.٢ - سلبيات وإيجابيات الخدمات الرقمية المصرفية:

مع التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية، أصبحت الخدمات المصرفية الرقمية جزءاً أساسياً من المنظومة المصرفية الحديثة، لما توفره من سهولة الوصول، وسرعة الأداء، وتقليل التكاليف لكل من المصارف والعملاء. ورغم ما تحققه من مزايا متعددة، إلا أنها لا تخلو من التحديات، مثل مخاطر الأمن السيبراني، وضعف الشمول الرقمي لبعض الفئات، ما يستدعي تحقيق توازن بين الاستفادة من منافعها والتصدي لسلبياتها المحتملة.

يوضح الشكل الآتي أبرز الإيجابيات والسلبيات المرتبطة بالخدمات المصرفية الرقمية، والتي تُعكس أثر هذه الخدمات على المستفيدين والمؤسسات المصرفية على حد سواء: (Gargouri, 2023: 7-12).



الشكل (١) سلبيات وإيجابيات الخدمات الرقمية المصرفية.

٢.١.٢- السيولة النقدية:

١.٢.١.٢- السيولة النقدية: مفهوم السيولة النقدية يشير إلى قدرة الأفراد أو المؤسسات على تحويل أصولهم إلى نقد بسهولة وسرعة دون خسارة كبيرة في قيمتها، بحيث يمكن استخدامها لتغطية الالتزامات المالية الفورية أو الاحتياجات الطارئة (Uabis & Al-Sultan, 2025: 555). السيولة النقدية تعكس مدى مرونة الأصول المالية وقدرتها على تلبية الاحتياجات النقدية الفورية دون صعوبات (Safi & Khelif, 2023: 48).

٢.٢.١.٢- أهمية السيولة النقدية: السيولة النقدية تُعد من العناصر الأساسية لضمان الاستقرار المالي لكل من الأفراد والشركات والاقتصاد ككل، إذ تمكن الأفراد من الوفاء بالتزاماتهم المالية اليومية مثل دفع الفواتير والمصاريف الطارئة، وتساعد الشركات على تغطية الرواتب والموردين والفوائد المستحقة دون الحاجة إلى بيع الأصول أو الاقتراض. كما تُسهم السيولة في تعزيز الاستقرار المالي من خلال توفير وسادة حماية ضد الأزمات المفاجئة والانخفاضات الحادة في الإيرادات، مما يقلل من مخاطر العجز المالي والإفلاس. إضافة إلى ذلك، تُعتبر السيولة أداة تحفيزية للنشاط الاقتصادي، حيث تسهل حركة الأموال وتدعم عمليات الشراء والاستثمار، وتمكّن المؤسسات من الاستفادة بسرعة من الفرص الاستثمارية دون الاعتماد على تمويل خارجي. لذلك، تُعد السيولة النقدية عنصرًا حيويًا للمرونة المالية وتحقيق استقرار ونمو اقتصادي. (Mohammed, 2025: 243-244).

٣.٢.١.٢- أهداف السيولة النقدية: أهداف السيولة النقدية تكمن في ضمان القدرة على إدارة الموارد المالية بشكل فعال، سواء على مستوى الأفراد أو الشركات أو الاقتصاد ككل، ويمكن تلخيصها فيما يلي: (Uabis & Al-Sultan, 2025: 555-556).
 أولاً: الوفاء بالالتزامات المالية الفورية: الهدف الأساسي للسيولة هو تمكين الأفراد والشركات من دفع الفواتير والرواتب والديون في مواعيدها دون تأخير.

ثانياً: تعزيز الاستقرار المالي: الحفاظ على مستوى مناسب من السيولة يقلل من المخاطر المالية المفاجئة ويمنح حماية ضد الأزمات الاقتصادية.

ثالثاً: تسهيل العمليات الاقتصادية: السيولة تساعد على تحريك النشاط التجاري والاستثماري بسلاسة، مما يدعم النمو الاقتصادي (Mohammed, 2025: 243).

رابعاً: المرونة في إدارة الموارد: توفر السيولة القدرة على الاستجابة السريعة للفرص الاستثمارية أو الاحتياجات الطارئة دون الحاجة إلى الاقتراض أو بيع الأصول.

خامساً: الحد من المخاطر المالية: الاحتفاظ بسيولة كافية يقلل من احتمالية العجز

عن سداد الالتزامات ويحد من التعرض لأزمات السيولة أو الإفلاس Safi & Khlif (2023: 49).

٢.٢ - تحليل مسار واقع الخدمات الرقمية المصرفية والعرض النقدي في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٤).

١.٢.٢ - تحليل واقع الخدمات الرقمية المصرفية والعرض النقدي في العراق.

أولاً: أعداد أجهزة الصراف الآلي (ATM):

يوضح الجدول (١) تطور أعداد أجهزة الصراف الآلي، حيث بلغ عددها ٦٥٦ جهازاً عام ٢٠١٧، ثم ارتفع إلى ١٠١٤ جهازاً عام ٢٠١٩، وواصل النمو ليصل إلى ١٥٦٦ جهازاً عام ٢٠٢١، حتى بلغ ٤٠٢١ جهازاً عام ٢٠٢٣. ويُعزى هذا الارتفاع الملحوظ إلى الإجراءات التي تبناها البنك المركزي العراقي، ومنها دعم القطاع المصرفي وقرار توظيف رواتب موظفي الدولة، مما زاد الحاجة إلى أجهزة صراف آلي لتسهيل العمليات المالية. وبحسب التقديرات لعام ٢٠٢٤، استمر الاتجاه التصاعدي ليبليغ عدد الأجهزة نحو ٤٥٠٠ جهاز، ويُفسر هذا الارتفاع الإضافي بالتوسع المستمر في الخدمات المصرفية الرقمية وزيادة عدد العملاء الذين يعتمدون على أجهزة الصراف الآلي في إنجاز معاملاتهم اليومية، بالإضافة إلى السياسات الحكومية لتعزيز الشمول المالي

وتحسين البنية التحتية المصرفية.

ثانياً: أعداد بطاقات الدفع الإلكتروني:

يوضح الجدول (١) تطور أعداد بطاقات الدفع الإلكتروني، حيث بلغ عددها ٦,٣٧٧,٣٠٥ بطاقة عام ٢٠١٧، وارتفع إلى ١٠,٥٠٦,٧٢٥ بطاقة عام ٢٠١٩، واستمر العدد في النمو ليصل إلى ١٤,٩٠٦,٢٩٤ بطاقة عام ٢٠٢١، ثم ارتفع مجدداً إلى ١٩,٧٥٤,٢٢٩ بطاقة عام ٢٠٢٣. ويُعزى هذا الارتفاع خلال السنوات المذكورة إلى الإجراءات التي تبناها البنك المركزي العراقي، بما في ذلك قرار توطين رواتب موظفي الدولة، ومشروع الجباية الإلكترونية، بالإضافة إلى إدخال الدفع الإلكتروني في جميع القطاعات الاقتصادية، مما أسهم في زيادة الاعتماد على البطاقات الإلكترونية. في المقابل، سجل عدد البطاقات انخفاضاً طفيفاً عام ٢٠٢٤ ليصل إلى ١٨,٢٥٦,٥٣٠ بطاقة، ويُعزى ذلك إلى عدة عوامل محتملة منها تنقية قاعدة البيانات أي إزالة البطاقات غير النشطة أو المكررة، فضلاً عن استبدال البطاقات القديمة أي تحديث البطاقات المصدرة قد يقلل العدد الإجمالي مؤقتاً، إضافةً إلى تحول بعض المستخدمين نحو المحافظ الرقمية والتطبيقات المصرفية، مما قلل الاعتماد على البطاقات البلاستيكية التقليدية.

ثالثاً: أعداد نقاط البيع الإلكتروني (POS):

يوضح الجدول (١) تطور أعداد نقاط البيع الإلكتروني، حيث بلغ عددها ٩١٨ نقطة عام ٢٠١٧، ثم ارتفع إلى ٢,٢٢٦ نقطة في السنوات التالية، ووصل إلى ٨,٣٢٩ نقطة عام ٢٠٢١، ثم ارتفع مجدداً ليصل إلى ٢٣,٠٦٦ نقطة عام ٢٠٢٣. ويُعزى هذا الارتفاع المستمر خلال هذه الفترة إلى الإجراءات التي تبناها البنك المركزي العراقي، ومشروع الجباية الإلكترونية، بالإضافة إلى إدخال الدفع الإلكتروني في جميع القطاعات

الاقتصادية، مما ساهم بشكل مباشر في زيادة عدد نقاط البيع الإلكتروني. وبحسب التقديرات لعام ٢٠٢٤، سجل عدد نقاط البيع ارتفاعاً كبيراً ليبلغ ٥٠,١٠٢ نقطة، وهو ما يعكس التوسع المستمر في استخدام الدفع الإلكتروني وتعزيز البنية التحتية المالية الرقمية في العراق، إذ تعزى أسباب الزيادة في أعداد نقاط البيع الإلكتروني إلى سياسات البنك المركزي لدعم التحول الرقمي في القطاع المصرفي، فضلاً عن مشروع الجباية الإلكترونية الذي وسّع نطاق استخدام الدفع الإلكتروني، إضافةً إلى اعتماد جميع القطاعات الاقتصادية لنظم الدفع الإلكتروني، مما زاد من الطلب على أجهزة نقاط البيع.

جدول (١) مؤشرات التحول الرقمي في القطاع المصرفي والعرض النقدي

السنوات	عدد أجهزة الصراف الآلي	عدد بطاقات الدفع الإلكتروني	عدد أجهزة نقاط البيع الإلكتروني	عدد تحويلات التسوية	قيمة التحويلات/مليون دولار	عدد المحافظ الإلكترونية	عرض النقد M2
٢٠١٧	٦٥٦	٦٣٧٧٣.٥	٩١٨	٧٢.٣٦	١٣٤٩٤٨.٦٥	٢٢٢٤٤٢	٩٢٨٥٧
٢٠١٨	٨٦٥	٨٨١.٠٣٠	٢٢٠٠	٥٦٣٤٢	١٣٥٩٧٧.١٣	٢٧١٩.٠٦	٩٥٣٧.٠
٢٠١٩	١.٠١٤	١.٥٠.٦٧٢٥	٢٢٢٦	٥٦٦٤٠	١٥٥٩٩٠.٥٤	٤٠٣٧٩٧	١.٠٣٤٤١
٢٠٢٠	١٣٤٠	١١٧٤٩٤٠.٨	٧٥٤٠	٥١٣٣٧	١٦٦٣٨٨.٠٥	١٢٢٦٢٥٣	١١٩٩٠.٦
٢٠٢١	١٥٦٦	١٤٩٠.٦٢٩٤	٨٣٢٩	٧٢٩٩٧	١٣٨٤٨٧.٦٩	٢١.٧٢٥٦	١٣٩٩.٠
٢٠٢٢	٢٢٢٣	١٦٢٠.٢٧٧١	١.٠٧١٨	٧٢٥٦١	١٥٨٤٧٨.٩٩	٢٩٧.٣٩٠	١٦٨٨.٠
٢٠٢٣	٤.٠٢١	١٩٧٥٤٢٢٩	٢٣.٦٦	٦٩٣٨٦	٢.٠٩٤٩١.٨٢	٤٩٨.٠٤٢٧	١٨١.٠٩٢
٢٠٢٤	٤٥٠٠	١٨٢٥٦٥٣٠	٥٠.١٠٢	٧١٦٤٨	١٦٨٨١٩.٠٥	٥٦٩٦٤١٦	١٧٢٧.٠

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الاحصاء والابحاث.

رابعاً: عدد تحويلات التسوية الآنية (RTGS)

يوضح الجدول (١) تطور عدد التحويلات المالية في نظام التسوية الإجمالية الآنية، حيث بلغ عدد التحويلات ٧٢,٠٣٦ تحويلاً عام ٢٠١٧. فيما يخص السنوات الثلاث التالية (٢٠١٨-٢٠٢٠)، لوحظ انخفاض في أعداد التحويلات، ويُعزى ذلك إلى انتشار جائحة كوفيد-١٩ وتأثيرها على النشاط الاقتصادي والمعاملات المالية، مما أدى إلى تقليل حجم التحويلات خلال تلك الفترة. في المقابل، شهدت السنوات ٢٠٢١-٢٠٢٢

ارتفاعاً ملحوظاً وتقاربت الأرقام، حيث بلغت التحويلات ٧٢,٩٩٧ تحويلاً عام ٢٠٢١ و ٧٢,٥٦١ تحويلاً عام ٢٠٢٢، ويعود ذلك إلى زيادة مبالغ المبادرات الممنوحة التي تُحوّل عبر هذا النظام في البنك المركزي العراقي، مما عزز النشاط المالي عبر نظام التسوية الإجمالية الآنية. ما عام ٢٠٢٣، فقد سجل انخفاضاً طفيفاً ليصل إلى ٦٩,٣٨٦ تحويلاً، نتيجة تباطؤ مؤقت في بعض عمليات التحويل المالية، قبل أن يسجل عام ٢٠٢٤ ارتفاعاً مجدداً ليبلغ ٧١,٦٤٨ تحويلاً، ويعكس ذلك تعافي النشاط المالي وتوسع استخدام نظام التسوية الآنية في البنك المركزي العراقي.

خامساً: قيمة تحويلات التسوية الآنية (RTGS)

يوضح الجدول (١) تطور قيمة التحويلات المالية في نظام التسوية الإجمالية الآنية، حيث بلغت قيمتها ١٣٤,٩٤٨.٦٢ مليون دولار عام ٢٠١٧، وارتفعت إلى ١٥٥,٩٩٠.٥٤ مليون دولار عام ٢٠١٩، مما يعكس زيادة النشاط المالي واعتماد المزيد من العمليات المصرفية عبر النظام المركزي. وفي عام ٢٠٢١، لوحظ انخفاض في قيمة التحويلات ليصل إلى ١٣٨,٤٨٧.٦٩ مليون دولار، ويُعزى ذلك إلى التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩ وتأثيرها على النشاط المالي، فضلاً عن انخفاض التحويلات الخارجية خلال تلك الفترة. أما عام ٢٠٢٣، فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى ٢٠٩,٤٩١.٨٢ مليون دولار، ويعود ذلك إلى زيادة عدد المصارف المشاركة في نظام التسوية الآنية من جهة، وارتفاع مبالغ المبادرات الممنوحة المحوّلة عبر النظام من جهة أخرى، مما ساهم في زيادة حجم التحويلات المالية بشكل كبير. أما في عام ٢٠٢٤، فقد سجلت قيمة التحويلات انخفاضاً ليصل إلى ١٦٨,٨١٩.٠٥ مليون دولار، ويُعزى ذلك إلى تباطؤ بعض العمليات المالية وتراجع جزء من التحويلات الخارجية مقارنة بالعام السابق، رغم استمرار النشاط المصرفي.

خامساً: مسار عرض النقد (M2)

يُظهر عرض النقد (M2) في العراق خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢٤) مساراً متبايناً بين التوسع السريع والتباطؤ النسبي. فقد شهدت الفترة الممتدة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢ نمواً

متصاعداً في السيولة النقدية، إذ ارتفع من (٩٢,٨٥٧) مليار دينار في ٢٠١٧ إلى (١٦٨,٨٠٠) مليار دينار في ٢٠٢٢، وهو ما يعكس زيادة الإيرادات النفطية التي تُعد المصدر الرئيس للعملة الأجنبية، إلى جانب السياسات التوسعية للحكومة والبنك المركزي. كما ساهم الانتشار التدريجي للخدمات المصرفية الرقمية، مثل البطاقات الإلكترونية والمحافظ الرقمية ونقاط البيع، في تعزيز حركة الأموال وزيادة المعروض النقدي بشكل ملحوظ. في المقابل، تميزت المرحلة اللاحقة (٢٠٢٣-٢٠٢٤) بظهور ملامح تباطؤ وانكماش نسبي، إذ ارتفع عرض النقد في ٢٠٢٣ إلى (١٨١,٠٩٢) مليار دينار لكنه تراجع في ٢٠٢٤ إلى (١٧٢,٧٠٠) مليار دينار بنسبة انخفاض تقارب (٤.٦%). ويمكن تفسير هذا الانخفاض بعدة عوامل محتملة، من أبرزها: السياسة النقدية الانكماشية التي اتبعتها البنك المركزي للحد من الضغوط التضخمية الناتجة عن الفترات السابقة من التوسع النقدي. وتراجع نسبي في أسعار النفط أو الإيرادات الحكومية، مما انعكس على مستوى السيولة المتاحة في السوق. فضلاً عن التحسن في أدوات الدفع الرقمية قد ساهم في امتصاص جزء من السيولة التقليدية (النقدية) وتحويلها نحو قنوات مصرفية منظمة أكثر. وعليه، يمكن القول إن تطور عرض النقد خلال هذه المدة يعكس طبيعة الاقتصاد العراقي المرتبط بشكل وثيق بالقطاع النفطي، إضافة إلى بروز دور التحول الرقمي في القطاع المصرفي، الذي أخذ يفرض أثره تدريجياً على إدارة السيولة النقدية.

٣- المبحث الثالث: قياس وتحليل أثر التحول الرقمي للخدمات المصرفية في السيولة النقدية

١.٣- عرض وتحليل النتائج القياسية:

بهدف تحليل أثر التطور في الخدمات المصرفية الرقمية على عرض النقد في العراق، تم بناء نموذج قياسي يعتمد منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وذلك لما تتمتع به هذه المنهجية من قدرة على التعامل مع سلاسل زمنية ذات درجات تكامل مختلفة دون الحاجة إلى أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة. وقد جرى تحويل البيانات السنوية الخاصة بالمدة (٢٠١٧-٢٠٢٤) إلى بيانات ربع سنوية لتعزيز دقة النموذج وزيادة عدد المشاهدات، بما يتيح الحصول على نتائج

أكثر موثوقية في تفسير العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة. اعتمد النموذج على عرض النقد (Y1) كمتغير تابع، يعكس مستوى السيولة في الاقتصاد العراقي، في حين تم اختيار مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تمثل التطور في أدوات الدفع والخدمات الرقمية في الجهاز المصرفي، وهي: عدد أجهزة الصراف الآلي (X1) بوصفه مؤشراً للبنية التحتية المصرفية. عدد بطاقات الدفع الإلكتروني (X2) بوصفها مقياساً لانتشار استخدام التكنولوجيا المالية في المعاملات. عدد المحافظ الإلكترونية (X3) كمؤشر حديث يعكس مستوى الشمول المالي والتحول الرقمي في النشاط الاقتصادي.

جدول (١) وصف المتغيرات المستقلة والتابعة في النموذج

الرمز	اسم المتغير	نوع المتغير
Y1	عرض النقد M2	متغير تابع
X1	عدد أجهزة الصراف الآلي	متغير مستقل
X2	عدد بطاقات الدفع الإلكتروني	متغير مستقل
X3	عدد المحافظ الإلكترونية	متغير مستقل

المصدر: من عمل الباحثين

وبذلك يهدف النموذج إلى اختبار مدى تأثير هذه المتغيرات الرقمية على عرض النقد في الأجلين القصير والطويل، والتعرف على طبيعة العلاقة فيما إذا كانت طردية أم عكسية، مما يسهم في صياغة استنتاجات مهمة بشأن دور الخدمات المصرفية الرقمية في إدارة السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار المالي.

١.١.٣ - نتائج اختبار جذر الوحدة للسكون:

تُعدّ اختبارات استقرار السلاسل الزمنية من الأدوات الجوهرية في التحليل الاقتصادي القياسي، إذ تُستخدم للكشف عن مشكلات جذر الوحدة التي قد تواجه البيانات. وفي هذا الإطار، سيتم الاعتماد على اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) لقياس مدى استقرار السلسلة الزمنية، نظراً لما يتمتع به من دقة وموثوقية في تحديد خصائصها، فضلاً عن قدرته على تحديد رتبة التكامل، وهو ما ينعكس إيجاباً على دقة التحليل وجودة الاستنتاجات المستخلصة من البيانات الزمنية.

الجدول (٢) نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات المدروسة عند المستوى والفرق الأول.

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
At Level					
		Y1	X1	X2	X3
With Constant	t-Statistic	-0.5443	2.2469	-1.8333	5.8794
	Prob.	0.8677	0.9999	0.3574	1
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.2548	-0.3331	-2.1539	-0.5063
	Prob.	0.8784	0.9853	0.4953	0.977
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	3.531	5.3609	2.97	6.046
	Prob.	0.9997	1	0.9987	1
		n0	n0	n0	n0
At First Difference					
		d(Y1)	d(X1)	d(X2)	d(X3)
With Constant	t-Statistic	-3.9426	-3.1277	-4.0134	-3.5
	Prob.	0.0056	0.0363	0.0047	0.0159
		***	**	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.858	-3.8654	-3.9721	-5.5589
	Prob.	0.0286	0.0282	0.0224	0.0006
		**	**	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.0318	-2.1353	-3.106	-2.1121
	Prob.	0.0038	0.0337	0.0032	0.0355
		***	**	***	**
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)					
At Level					
		Y1	X1	X2	X3
With Constant	t-Statistic	-4.152	2.2386	-1.7283	2.2566
	Prob.	0.0039	0.9999	0.4067	0.9999
		***	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.9479	-0.3382	-2.9275	-1.067
	Prob.	0.5989	0.9851	0.17	0.917
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.3497	5.1935	3.447	5.3758
	Prob.	0.5478	1.0000	0.9996	0.9965
		n0	n0	n0	n0
At First Difference					

		d(Y1)	d(X1)	d(X2)	d(X3)
With Constant	t-Statistic	-3.9426	-3.1277	-4.0134	-3.5
	Prob.	0.0056	0.0363	0.0047	0.0159
		***	**	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.858	-3.8654	-3.9721	-5.5589
	Prob.	0.0286	0.0282	0.0224	0.0006
		**	**	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.0318	-2.1353	-3.106	-2.1121
	Prob.	0.0038	0.0337	0.0032	0.0355
		***	**	***	**

المصدر: إعداد الباحثين مستعيناً من برنامج (Eviews 9).

تشير العلامة (*) إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.١٠، بينما تدل العلامة (**) على وجود معنوية إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٥. وتشير العلامة (***) إلى دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠١، في حين يشير الرمز (no) إلى عدم وجود دلالة إحصائية.

شير نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام أسلوبَي ADF و PP إلى أن المتغيرات المدروسة (Y1, X1, X2, X3) لم تُظهر أي دلالة على السكون عند المستوى، حيث كانت قيم الاحتمالية أعلى من مستويات المعنوية الإحصائية، مما يعني رفض فرضية الاستقرار عند المستوى وقبول فرضية وجود جذر وحدة. غير أن هذه المتغيرات أظهرت معنوية إحصائية عالية عند الفرق الأول، سواء مع ثابت أو مع ثابت واتجاه عام، إذ أصبحت جميعها ساكنة عند مستويات معنوية ١% و ٥%. وبذلك يمكن الاستنتاج أن المتغيرات تتسم بالتكامل من الدرجة الأولى (1)I. إن هذه النتيجة تمثل خطوة أساسية في التحليل القياسي، إذ تسمح بالانتقال إلى مرحلة اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test)، للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

٢.١.٣ - التقدير الأولي للنموذج المدروس بموجب منهجية (ARDL)

أظهرت نتائج التقدير الأولي للنموذج وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ملاءمة النموذج من الناحية الإحصائية والاقتصادية. فقد تبين أن القيمة المتأخرة

للمتغير التابع $Y1(-1)$ جاءت موجبة ومعنوية، مما يشير إلى وجود أثر زمني واستمرارية في عرض النقد، أي أن القيم الحالية تتأثر بشكل ملحوظ بقيم الفترات السابقة. أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة، فقد اتضح أن عدد أجهزة الصراف الآلي ($X1$) يؤثر سلباً وبدرجة معنوية في عرض النقد، وهو ما قد يعكس توجه زيادة الاعتماد على الخدمات المصرفية الإلكترونية في تقليل الحاجة إلى السيولة النقدية المتداولة. في المقابل، أظهرت عدد بطاقات الدفع الإلكتروني ($X2$) و عدد المحافظ الإلكترونية ($X3$) تأثيراً موجباً ومعنوياً في عرض النقد، ما يؤكد دور الخدمات الرقمية المصرفية في توسيع النشاط المالي وزيادة التعاملات التي تُسهم في رفع حجم الكتلة النقدية. بينما كانت القيم المتأخرة لكل من ($X2$ ، $X3$) غير معنوية، وهو ما يدل على أن الأثر الأكثر قوة لهذه المتغيرات يتركز في قيمها الحالية دون امتداد واضح إلى الفترات السابقة. إلى جانب ذلك، بينت المؤشرات الإحصائية للنموذج أن قيمة معامل التحديد R-squared بلغت (٠.٩٨٨)، وهي دلالة على أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقارب (٩٨%) من التغيرات في عرض النقد، مما يعكس قوة النموذج وارتفاع قدرته التفسيرية. كما أن إحصائية F معنوية بدرجة عالية، الأمر الذي يؤكد معنوية النموذج ككل. في حين أن قيمة Durbin-Watson 1.93 تشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في البواقي. بناءً على ذلك، يمكن القول إن النموذج المقدر يتمتع بجودة تفسيرية مرتفعة، وأن المتغيرات الرقمية المصرفية المختارة تمثل محددات مؤثرة في تفسير التغيرات التي يشهدها عرض النقد في العراق، سواءً من حيث الاتجاهات أو درجة المعنوية الإحصائية.

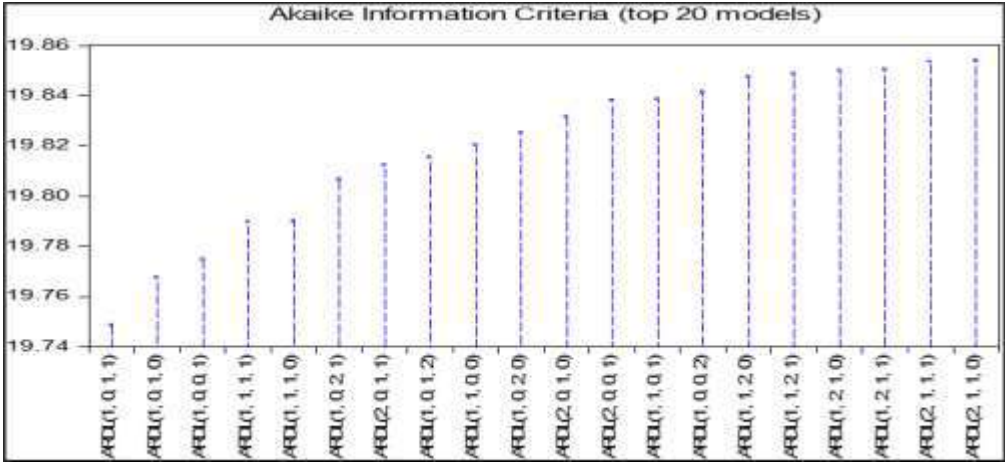
الجدول (٣) التقدير الأولي للنموذج المدروس بموجب (ARDL)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y1(-1)	0.621781	0.125504	4.954262	0
X1	-13.0867	4.469558	-2.92796	0.0074
X2	0.003739	0.001108	3.373094	0.0025
X2(-1)	-0.00187	0.001205	-1.54913	0.1344
X3	0.014728	0.004453	3.307425	0.003
X3(-1)	-0.0039	0.002635	-1.47851	0.1523
C	28271.29	10648.6	2.654931	0.0139
R-squared	0.988196	Mean dependent var		135593.8
Adjusted R-squared	0.985245	S.D. dependent var		34323.64
S.E. of regression	4169.284	Akaike info criterion		19.70456
Sum squared resid	4.17E+08	Schwarz criterion		20.02836
Log likelihood	-298.421	Hannan-Quinn criter.		19.81011

F-statistic	334.8704	Durbin-Watson stat		1.932646
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: إعداد الباحثين مستعيناً من برنامج (Eviews 9).

وفقاً للمنهجية المعتمدة (ARDL)، واعتماداً على معيار معلومات آكاي (AIC) لاختيار النموذج الأكثر كفاءة، تبين أن نموذج $ARDL(1,0,1,1)$ هو الأنسب لتمثيل العلاقة بين عرض النقد ($Y1$) والمتغيرات المستقلة ($X1$) ($X2$) ($X3$)، حيث يحقق أقل قيمة لمعيار AIC مقارنة ببقية النماذج المرشحة، الأمر الذي يعزز دقة التقدير وإمكانية تفسير العلاقة في الأجلين القصير والطويل. بما أن القيمة الدنيا لمعيار AIC هي التي تُعتمد في اختيار النموذج، فسيتم المضي قدماً في التحليل باستخدام هذا النموذج، لضمان أعلى درجات الموثوقية الإحصائية لنتائج البحث والشكل (١) يمثل طبيعة نتائج فترات الإبطاء المثلى حسب معيار (AIC).



الشكل (١) يمثل طبيعة نتائج فترات الإبطاء المثلى حسب معيار (AIC).

المصدر: إعداد الباحثين مستفيدين من برنامج (Eviews 9).

٣.١.٣- نتائج فحص التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود في إطار نموذج

(ARDL)

تم إجراء اختبار الحدود (Bounds Test) للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات في نموذج الدراسة. توضح نتائج جدول (٤) أن القيمة المحسوبة لإحصائية F تبلغ ٤.٠١١٠، مع عدد متغيرات مستقلة $k = 3$. عند مقارنة

هذه القيمة بالحدود الحرجة، نجد أن F-statistic تتجاوز الحد الأدنى (IO) وتقارب الحد الأعلى (II) عند مستويات دلالة ٥% و ١٠%، مما يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك محتملة بين المتغيرات. هذا يعني أن هناك ارتباطاً طويلاً الأجل ومستقرًا بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في النموذج. مع ذلك، عند مستويات دلالة أكثر صرامة (٢.٥% و ١%)، تقع القيمة المحسوبة ضمن النطاق بين الحد الأدنى والحد الأعلى أو أقل من الحد الأدنى، مما يشير إلى أن الدليل على التكامل المشترك يصبح ضعيفاً عند هذه المستويات.

الجدول (٤) نتائج اختبار التكامل المشترك وفق اختبار الحدود (Bounds Test)

Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.0110	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.50%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: إعداد الباحثين مستفيدين من برنامج (Eviews 9).

ومن خلال ما سبق يتضح من النتائج أنها تدعم فرضية وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات عند مستويات دلالة معتدلة، ويمكن الاعتماد عليها كأساس لتحليل النماذج طويلة الأجل، مع إمكانية متابعة التحليل قصير الأجل لتعزيز النتائج.

٤.١.٣ - مخرجات تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ.

أظهرت نتائج تقدير نموذج الأجلين القصير والطويل باستخدام منهجية ARDL وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات قيد الدراسة، وهو ما أكدته معامل تصحيح الخطأ الذي جاء سالباً ومعنوياً (-٠.٣٧٨٢)، بما يعكس ميل النموذج إلى تصحيح الاختلالات والعودة إلى التوازن بنسبة تصل إلى نحو ٣٧.٨% في الفترة اللاحقة. وعلى مستوى المتغيرات المستقلة، فقد تبين أن عدد أجهزة الصراف الآلي (X1) يؤثر سلباً ومعنوياً في عرض النقد (Y1) سواء في الأجل القصير أو الطويل، وهو ما يتفق مع التوجهات الاقتصادية التي ترى أن التوسع في هذه الأجهزة يساهم في امتصاص الكتلة النقدية الورقية من التداول

وتعزيز الاعتماد على الأدوات الإلكترونية، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص حجم النقد المتداول. في المقابل، أظهرت النتائج أن كلاً من عدد بطاقات الدفع الإلكتروني (X2) وعدد المحافظ الإلكترونية (X3) يرتبطان إيجابياً وبصورة معنوية مع عرض النقد في الأجلين القصير والطويل، وهو ما يعكس الدور المحوري للخدمات المصرفية الرقمية في تعزيز السيولة النقدية وزيادة سرعة دوران الأموال داخل الاقتصاد، من خلال تسهيل المعاملات المالية وتوسيع قاعدة الشمول المالي. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن هذه النتائج تتسق مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد أن التحول الرقمي في القطاع المصرفي يعيد تشكيل هيكل السيولة ويؤثر بفاعلية في المعروض النقدي، عبر تقليص الاعتماد على النقد الورقي من جانب، وزيادة الاعتماد على الأدوات الرقمية المالية من جانب آخر.

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X1)	-13.0867	4.469558	-2.92796	0.0074
D(X2)	0.003739	0.001108	3.373094	0.0025
D(X3)	0.014728	0.004453	3.307425	0.003
CointEq(-1)	-0.37822	0.125504	-3.01359	0.006
Cointeq = Y1 - (-34.6009*X1 + 0.0049*X2 + 0.0286*X3 + 74748.5290)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-34.6009	12.24782	-2.82506	0.0094
X2	0.004949	0.001546	3.201381	0.0038
X3	0.028637	0.009707	2.950056	0.007
C	74748.53	17094.94	4.372554	0.0002

المصدر: إعداد الباحثين مستفيدين من برنامج (Eviews 9).

أظهرت النتائج على المدى الطويل أن زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي (X1) بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض عرض النقد (Y1) بحوالي ٣٤.٦٠١ وحدة عند ثبات العوامل الأخرى، وهو ما يشير إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين أجهزة الصراف الآلي وعرض النقد عند مستوى دلالة ١%. كما تبين أن زيادة عدد بطاقات الدفع الإلكتروني (X2) بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع عرض النقد بمقدار ٠.٠٠٤٩٥ وحدة عند ثبات العوامل الأخرى، وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية ومعنوية أيضاً

عند مستوى دلالة ١%. أما زيادة عدد المحافظ الإلكترونية (X3) بمقدار وحدة واحدة فتؤدي إلى ارتفاع عرض النقد بمقدار ٠.٠٢٨٦ وحدة، مما يعكس علاقة طردية ومعنوية عند مستوى دلالة ١%.

وتشير هذه النتائج إلى أن أدوات التحول الرقمي المصرفي تؤثر بشكل طويل الأجل على عرض النقد في الاقتصاد العراقي، حيث يكون تأثير أجهزة الصراف الآلي عكسياً، بينما يكون تأثير كل من بطاقات الدفع الإلكترونية والمحافظ الإلكترونية طردياً، مما يثبت صحة فرضية البحث المتعلقة بتأثير التحول الرقمي على عرض النقد دون أجهزة الصراف الآلي (X1).

٥.١.٣ - اختبارات سلامة الأنموذج (ARDL).

١ - اختبار (ARCH) ثبات التجانس للتباين:

أظهرت نتائج اختبار ARCH لشروط ثبات تباين حدود الخطأ أن قيمة F-statistic بلغت ٠.٢٨٦ مع مستوى دلالة Prob. F = 0.5968، كما بلغت قيمة Obs*R-squared 0.304 مع مستوى دلالة Prob. Chi-Square = 0.5816. وبما أن قيم الاحتمال أكبر من مستوى الدلالة ٥%، فإنه لا يوجد دليل على وجود تغيرات تبايني (Heteroskedasticity) في النموذج. وبناءً عليه، يمكن القول إن تباين حدود الخطأ ثابت، مما يعزز موثوقية نتائج التقديرات طويلة الأجل للنموذج ويجعل الاستنتاجات حول تأثير أدوات التحول الرقمي المصرفي على عرض النقد (Y1) صالحة للإسناد الإحصائي.

الجدول (٦) نتائج اختبار (ARCH) شرط ثبات تباين حدود الخطأ

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.286356	Prob. F(1,28)	0.5968
Obs*R-squared	0.303704	Prob. Chi-Square(1)	0.5816

المصدر: إعداد الباحثين مستفيدين من برنامج (Eviews 9).

٢ - اختبار (LM) الارتباط الذاتي المتسلسل:

أظهرت نتائج اختبار Breusch-Godfrey LM للارتباط الذاتي المتسلسل أن قيمة F-statistic بلغت ٠.٠٨٥ مع مستوى دلالة Prob. F = 0.9193، كما بلغت قيمة

وبما $Obs * R\text{-squared} = 0.236$ مع مستوى دلالة $Prob. Chi\text{-Square} = 0.8885$. وأن قيم الاحتمال أكبر من مستوى الدلالة ٥%، فإنه لا يوجد دليل على وجود ارتباط ذاتي متسلسل في حدود الخطأ للنموذج. وبناءً عليه، يمكن اعتبار تقديرات النموذج طويلة الأجل مستقرة وموثوقة، مما يدعم صحة الاستنتاجات المتعلقة بتأثير أدوات التحول الرقمي المصرفي على عرض النقد (Y1).

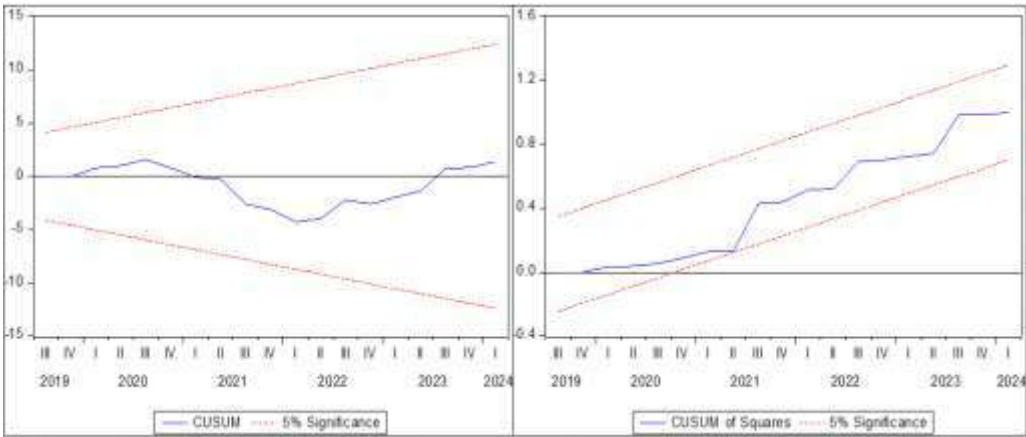
الجدول (٧) نتائج اختبار (LM) الارتباط الذاتي المتسلسل

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.084513	Prob. F(2,22)	0.9193
Obs*R-squared	0.236358	Prob. Chi-Square(2)	0.8885

المصدر: إعداد الباحثين مستفيدين من برنامج (Eviews 9).

٦.١.٣ - نتائج اختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات نموذج (ARDL).

تحليل استقرار المعاملات (اختبارات CUSUM و CUSUM of Squares) لتقييم مدى موثوقية النموذج المقدر وصلاحيته للاستدلال خلال فترة الدراسة، تم تطبيق اختبار المجموع التراكمي (CUSUM) و اختبار المجموع التراكمي للمربعات (CUSUM of Squares)، اللذين اقترحهما براون وآخرون (Brown et al., 1975). تنص الفرضية الصفرية (H0) لهذين الاختبارين على ثبات المعاملات المقدر على مدار فترة العينة.



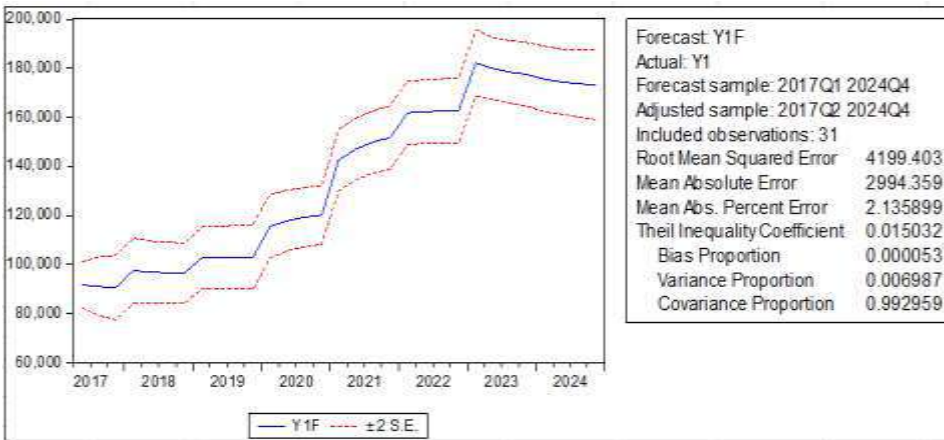
الشكل (٢) اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات نموذج (ARDL)

المصدر: إعداد الباحثين مستفيدين من برنامج (Eviews 9).

يشكل كلا الاختبارين أدوات إحصائية فعالة تهدف إلى التحقق من استقرار النموذج وضمان توافق نتائجه مع تحليل البيانات على المدى القصير والطويل. ويتم اعتبار النموذج مستقرًا في حال وقعت الرسوم البيانية لكلا الاختبارين ضمن الحدود الحرجة العليا والدنيا عند مستوى دلالة ٥%. وبناءً على ذلك، تُقبل فرضية العدم (H_0) القائلة بأن جميع المعلمات المقدرة مستقرة من الناحية الهيكلية، كما يتضح من الشكل المرافق.

٧.١.٣- اختبار الفاعلية التنبؤية لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد لنموذج (ARDL)

يشير الرسم البياني إلى تطور سلسلة زمنية ($Y1$) والتنبؤات الخاصة بها ($Y1F$) مع هامش خطأ بمقدار ± 2 الانحرافات المعيارية ($S.E$)، ويغطي فترة زمنية من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٤. تُظهر البيانات أن القيمة الفعلية ($Y1$) (الخط الأزرق) كانت في مسار تصاعدي بشكل عام من عام ٢٠١٧ حتى أوائل عام ٢٠٢٣، مع ارتفاع حاد ومستمر بدأ تقريباً في عام ٢٠٢٠ واستمر حتى أوائل عام ٢٠٢٣ حيث وصلت إلى ذروتها عند ما يقارب ١٨٠,٠٠٠. بعد ذلك، يُظهر التنبؤ ($Y1F$) للمدة المتبقية من عام ٢٠٢٣ وحتى نهاية عام ٢٠٢٤ اتجاهًا تنازليًا طفيفًا وثابتًا، مع نطاق ثقة (الخطوط الحمراء المتقطعة) يضيق قليلاً، مما يشير إلى أن التوقعات تتوقع استقراراً أو انخفاضاً طفيفاً في القيمة بعد الذروة المسجلة.



الشكل (٣) الفاعلية التنبؤية لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد

المصدر: إعداد الباحثين مستفيدين من برنامج (Eviews 9).

من جهة أخرى، تشير إحصائيات دقة التنبؤ في المربع الجانبي إلى أن النموذج يتمتع بدقة عالية نسبياً، حيث أن معامل التباين لـ (Theil Inequality) Theil Coefficient منخفض جداً (٠.٠١٥٠٣٢)، وهذا يُعد مؤشراً جيداً. كما أن مربع متوسط الخطأ الجذري (Root Mean Squared Error) يبلغ حوالي ٤١٩٩.٤٠٣، و متوسط الخطأ المطلق المئوي (Mean Abs. Percent Error) يبلغ حوالي ٢.١٤%، مما يؤكد أن أخطاء التنبؤ ضئيلة مقارنة بقيمة السلسلة الزمنية.

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات:

١.٤- الاستنتاجات:

١- أظهرت نتائج نموذج (ARDL) وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات قيد الدراسة، مما يدل على استقرار العلاقة طويلة الأجل بين التحول الرقمي المصرفي والسيولة النقدية.

٢- أظهرت النتائج على المدى الطويل أن زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي (X1) بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض عرض النقد (Y1) بحوالي ٣٤.٦٠١ وحدة عند ثبات العوامل الأخرى، وهو ما يشير إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين أجهزة الصراف الآلي وعرض النقد عند مستوى دلالة ١%.

٣- كما تبين أن زيادة عدد بطاقات الدفع الإلكتروني (X2) بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع عرض النقد بمقدار ٠.٠٠٤٩٥ وحدة عند ثبات العوامل الأخرى، وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية ومعنوية أيضاً عند مستوى دلالة ١%.

٤- أما زيادة عدد المحافظ الإلكترونية (X3) بمقدار وحدة واحدة فتؤدي إلى ارتفاع عرض النقد بمقدار ٠.٠٢٨٦ وحدة، مما يعكس علاقة طردية ومعنوية عند مستوى دلالة ١%.

٥- وتشير هذه النتائج إلى أن أدوات التحول الرقمي المصرفي تؤثر بشكل طويل الأجل على عرض النقد في الاقتصاد العراقي، حيث يكون تأثير أجهزة الصراف الآلي عكسياً، بينما يكون تأثير كل من بطاقات الدفع الإلكتروني والمحافظ الإلكترونية طردياً،

مما يثبت صحة فرضية البحث المتعلقة بتأثير التحول الرقمي على عرض النقد دون أجهزة الصراف الآلي (X1).

٢.٤ - التوصيات:

١- ضرورة تعزيز البنية التحتية الرقمية للمصارف العراقية بما يواكب التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية.

٢- توسيع نطاق استخدام المحافظ الإلكترونية وبطاقات الدفع الإلكترونية لتعزيز الشمول المالي وزيادة سرعة دوران النقود.

٣- وضع سياسات مصرفية تشجع على الاستخدام الأمثل لأجهزة الصراف الآلي بما يحقق التوازن بين تقليص النقد الورقي وتسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية.

٤- دعم التشريعات والتعليمات الخاصة بالتحول الرقمي المالي بما يضمن حماية المتعاملين ويعزز الثقة في الأدوات المصرفية الحديثة.

٥- تبني سياسة التحول الرقمي كونه يعيد تشكيل هيكل السيولة في الاقتصاد العراقي عبر تقليص الاعتماد على النقد الورقي من جهة، وزيادة الاعتماد على الأدوات المالية الرقمية من جهة أخرى.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية:

١- الحسيني، محمد غالي والشافعي، منتظر محمد (٢٠٢٤) رقمنة العمليات المصرفية دراسة لعينة

من المصارف التجارية في العراق للمدة ٢٠٢٢-٢٠١٧، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية،

جامعة الكوفة، المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية

في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار، مجلد (٢٠) عدد (خاص).

٢- حسين، سيف علي والحيدري، وفاء حسين (٢٠٢١) دور التمويل الرقمي في تحسين

وتعزيز الشمول المالي: بحث تطبيقي في الجواز المصرفي العراقي، مجلة دراسات محاسبية

ومالية، جامعة بغداد، المجلد (١٦) العدد (٥٧).

٣- ابراهيم، لواط خليل وعلي، ساكار عمر (٢٠٢٤) الوسائل الرقمية واثرها في لشمول

المالي في المصارف العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المؤتمر العلمي

الدولي الثالث والوطني الخامس، عدد خاص.

ثانياً: المصادر الاجنبية:

- 1- Uabis, Muhammad Hussein and Al-Sultan, Mohammed Madlool (2025): The Effect of Digitization on Financial Inclusion and Expanding the Scope of Monetary Credit in the Iraqi Banking Sector, Journal of Information Systems Engineering and Management, 10(33s).
- 2- Talib, Mustafa Fawzi & AL-Bakri, Jawad kadhim (2024) The Impact of Digital Banking on Banking Competition: A Case Study of a Sample of Iraqi Commercial Banks, International Journal of Religion, Volume: 5, Number 10.
- 3- Mohammed, Malik Abdul Raheem (2025): The Role Of Financial Digitization In Enhancing Digital Financial Inclusion In Iraq (Reality And Challenges), World Economics & Finance Bulletin (WEFB) Available Online at, Vol. 42.
- 4- Kareem, Amna Abdul Ameer Abdul and Elkhaldi, Abderrazek Hassan and Arfawi, Mongi (2023) The Impact of Electronic Banking Services on Customer Satisfaction: The Case of Iraqi Banks, Intern. Journal of Profess. Bus. Review, Miami, v. 8, n. 11.
- 5- Hammad, Mohammed Safi and Khelif, Hichem (2023) The Impact of Financial Inclusion on Banking Stability: An Analytical Study in the Iraqi Banking Sector, American Journal of Applied Statistics and Economics (AJASE), Volume 2 Issue 1.
- 6- Madaan, Divya (2018) Point of Sale (POS) Testing, Aspire Systems Consulting PTE Ltd, 60, Paya Lebar Road, No.08-43, Paya Lebar Square, Singapore: 409 051.
- 7- Nazarithrani, Ali and Mashali, Behzad (2020) Development of E-banking channels and market share in developing countries, Financial Innovation, Article, Published: 07 February, number, 6:12.
- 8- Mohan Rao Venkatesan (2020) Computer And Banking, IV–Semester, Directorate of Distance Education, Alagappa University.
- 9- Gargouri, Omar (2023) Digital Banking Services: Customers' Pros And Cons. A Theoretical Literature Review, Business Excellence and Management, Volume 13 Issue 2 - June.
- 10- Brown, R. L., Durbin, J., & Evans, J. M. (1975). Techniques for testing the constancy of regression relationships over time. Journal of the Royal Statistical Society: Series B (Methodological), 37(2).

دور التحول الرقمي في تعزيز كفاءة الإفصاح المالي وانعكاسه على أداء الاسهم
"دراسة تطبيقية في شركة مصرف بغداد / المساهمة الخاصة في سوق العراق
للأوراق المالية"

The impact of digital transformation on enhancing the efficiency of financial disclosure and its effect on stock performance: A case study of Bank of Baghdad, a private joint-stock company listed on the Iraq Stock Exchange.

شهلاء كامل عبد الحسن

سرمد سعيد عباس

وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات

sarmadsaeed000@yahoo.commalikkamik@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف هذا البحث دراسة اثر التحويل الرقمي لما له من مزايا في تعزيز كفاءة الإفصاح المالي وانعكاسه على أداء الاسهم في الاسواق المالية ، إذ تمتاز تلك التقنيات بدورها في تحسين جودة التقارير المالية الإلكترونية في ظل التوسع في تطبيق التقنيات الرقمية في بيئات الاعمال الامر الذي يؤدي بدوره الى تغييرات جوهرية في جودة المعلومات المالية للمستثمرين ومستوى الثقافة والقدرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية ، اعتد البحث على منهج تحليلي وصفي واستعراض للادبيات ذات الصلة ، وقد اظهرت النتائج ان التقنيات الرقمية تعمل على زيادة فاعلية وتحسين الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية فضلاً عن ارتباط مؤشرات التحول الرقمي بتحسين مؤشرات ثقة المستثمرين



والتي أدت بدورها الى ارتفاعات نسبية في القيمة السوقية للاسهم ، ويوصي البحث بتبني وتطبيق المصارف والمؤسسات المالية لآليات التحول الرقمي لتخفيض معدلات مخاطر الائتمان المصرفي والديون المتعثرة ووضع سياسات وانظمة لحماية التقارير المالية الرقمية وتدريب الموظفين على مهارات التحليل الرقمي من اجل ضمان الوصول الى افصاح مالي سليم وفي الوقت المناسب .

الكلمات المفتاحية:

التحول الرقمي ، الافصاح المالي ، اداء الاسهم ، التقارير المالية الرقمية ، الشفافية المحاسبية ، جودة التقارير المالية

Abstract

This research aims to study the impact of digital transformation and its advantages in improving the level of financial disclosure and its reflection on the stock market performance in financial markets. These technologies are distinguished by their impact in improving the quality of electronic financial reports in light of the expansion of digital technologies in business environments, which in turn leads to This study examines fundamental changes in the quality of financial information available to investors, their level of education, and their ability to make investment decisions. It employs a descriptive analytical approach and reviews relevant literature, demonstrating the results show that digital technologies increase the effectiveness and improve the electronic disclosure of financial statements. Furthermore, digital transformation indicators are linked to improved investor confidence, which in turn has led to relative increases in the market value of stocks. The research recommends that banks and financial institutions adopt and implement transformation mechanisms Digitalization to reduce bank credit risk rates and non-performing loans, and to develop policies and systems to protect digital financial reports and train employees on digital analysis skills in order to ensure access to sound and timely financial disclosure.

Keywords:

Digital transformation, financial disclosure, stock performance, digital financial reporting, accounting transparency, financial reporting quality

المقدمة:

يعد التحول الرقمي أحد الموضوعات الهامة التي تشغل اهتمام العديد من الجهات سواء على المستوى المهني او المستوى الأكاديمي، إذ شهد التحول الرقمي في الآونة الأخيرة حيزاً كبيراً، وبات يؤثر بشكل جذري على مختلف القطاعات، مع تزايد التطورات التكنولوجية، أصبحت التقنيات الرقمية محركاً رئيسياً لنجاح شركات الاعمال، وأستدامتها في بيئة تنافسية متسارعة التغيير، إذ أحدثت تلك التطورات تغييرات جذرية في بيئة الاعمال الرقمية التي تختلف تماماً عن أساليب العمل التقليدية (زهرا، اية محمد، ٢٠٢٥).

تزايدت أهمية العوامل الرقمية في أداء العديد من الشركات، أصبح مستوى الإفصاح عن هذه الجهود الرقمية مؤشراً هاماً لشفافية الشركة وباتت ضرورية لأجراء تغييرات كثيرة تساعد التقارير المالية في عكس الجوهر الحقيقي لشركات الاعمال بالإضافة الى تطوير الافصاحات لتوفير قياساً دقيقاً لجوانب الأداء المتعددة بما فيها مستويات التحول الرقمي . (Amoah,Syllias,202:p240)

يوفر التحول الرقمي وبشكل كبير التكلفة والجهد ويحسن الكفاءة التشغيلية وينظمها ويعمل على تحسين جودتها وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للعملاء ويخلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وابداعية بعيدة عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات والتي ستساهم بدورها في خلق حالة من الرضى والقبول من العملاء اتجاه خدمة البنوك ويعتبر تطبيقات المحمول ومواقع التجارة الإلكترونية احدى هذه الطرق وبمجرد تطبيق هذا المفهوم سيتكون كم هائل من البيانات والمعلومات التي ستساعد بدورها اتخاذ القرار في قطاع البنوك على مراقبة الأداء وتحسين جودة خدماتها بالإضافة الى تحليل هذه البيانات والمعلومات التي سوف تسهل اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف والاستراتيجيات وجذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية (حمادة. حسام احمد، ٢٠٢٣).

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١ - مشكلة البحث:

ان التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات له تأثير كبير على جوانب كثيرة منها آلية الإفصاح المالي في القطاع المصرفي، حيث تتسارع الدول على تبني الحلول الرقمية، أي ان الدول المتقدمة تسعى الى تطوير منظماتها لتجعل منها قوه اكثر تأثير وتحقيق مكانة افضل، وفي ظل تطبيق التحول الرقي في تطبيق القدرات الرقمية على العمليات الذي سوف تساعد على تعزيز القيمة لدى العملاء وإدارة المخاطر لتحقيق التوسع لدى المؤسسات وبالتالي يؤثر على الإفصاح المالي وأداء الأسهم المالية لدى المصارف العراقية لتحقيق الأستدامة ومن ثم فإن التحول الرقمي له نتائج تدعم الشفافية وتفتح افاق جديدة لمختلف تطلعات المستثمرين لمواكبة التطورات الالكترونية والاقتصادية الحاصلة بالمنطقة. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل وعلى النحو الآتي:

ماهو أثر التحول الرقمي في تحسين كفاءة الإفصاح المالي وانعكاسه على أداء الأسهم؟

حيث نستنتج من هذا التساؤل التساؤلات وعلى النحو الآتي:

- (١) ما هي العلاقة بين الإفصاح الرقمي والقيمة السوقية للسهم؟
- (٢) ما هو أثر التحول الرقمي في تحسين كفاءة الإفصاح المالي؟
- (٣) هل يؤثر التحول الرقمي على أداء الاسهم؟

٢.١ - أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من الإسهامات العلمية والعملية التي سوف يضيفها والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

- (١) تبرز الأهمية العلمية للبحث على الرغم من وجود العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت أثر التحول الرقمي في تحسين كفاءة الإفصاح، إلا أن هذا البحث يكتسب أهميته العلمية من خلال دراسة أثره على أداء الاسهم، فضلاً عن عدم وجود دراسات أكاديمية تناولت هذا الموضوع.

٢) يستمد البحث أهميته العملية من خلال أهمية التحول الرقمي من حيث توفر الرغبة الكبيرة لدى المستثمرين ولزيادة كفاءة سوق الأوراق المالية العراقية وزيادة الشفافية فيها، وبالنسبة للشركات والمصارف حيث تحقق المصارف التي تنشر معلوماتها المالية على شبكة الإنترنت علاقات أفضل مع أصحاب المصالح المرتبطين بالشركة مثل المستثمرين، الموردين والعملاء، كما أنها تخفض من تكاليف الاتصالات المطلوبة للاستفسار عن هذه المعلومات التي تعتبر مهمة بالنسبة لهم.

٣.١ - هدف البحث:

يتمثل الهدف الأساسي للبحث في دراسة دور التحول الرقمي في كيفية تحسين كفاءة الإفصاح المالي من التقارير المالية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية وتأثيره على أداء الاسهم " دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق العراق للوراق المالية " وينقسم هذا الهدف لثلاث أهداف فرعية:

(١) الإطار الفكري للتحول الرقمي.

(٢) تحليل العلاقة بين التحول الرقمي والافصاح المالي وانعكاسه على أداء الأسهم.

(٣) دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية العراقية.

٤.١ - فروض البحث:

استناداً إلى الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها يتطلب الأمر اختبار مجموعة من الفروض، تتمثل فيما يلي:

(١) توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي ومستوى تحسين كفاءة الافصاح.

(٢) توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي وانعكاسه على أداء الاسهم.

(٣) توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تحسين كفاءه الإفصاح واداء الاسهم.

٥.١ - منهج وأسلوب البحث:

منهج البحث: يتكون مناهج البحث من العناصر التالية:

• المنهج الوصفي: يستخدم لتحليل الواقع الحالي لمستوى كفاءه الإفصاح المالي ودراسة أثره على الأسهم من خلال وصف الظاهرة كما هي لدى المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

• المنهج التطبيقي: يستخدم لتطبيق المفاهيم النظرية في بيئة عملية محددة (المصارف التجارية العراقية) بهدف تقديم حلول وتوصيات واقعية قابلة للتنفيذ لتحسين كفاءة الإفصاح المالي.

• المنهج الكمي: يستخدم في الدراسة لجمع وتحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية لتنفيذ البيانات عليه.

حيث تعتمد هذه الدراسة على مزيج من المناهج البحثية حيث تم توظيف المنهج الوصفي لعرض المفاهيم النظرية وتحديد ابعاد الدراسة والمنهج التطبيقي لاختبار الفروض على عينة من المصارف التجارية العراقية كما تم توظيف المنهج الكمي لاستخدام الأدوات الإحصائية في تحليل البيانات وقياس العلاقات بين المتغيرات.

٦.١ - مخطط البحث



شكل رقم (١) المخطط الاجرائي للبحث والذي يوضح متغيرات البحث والمؤشرات المعتمدة في البحث

المصدر : اعداد الباحثان

٧.١ - خطة البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه تتمثل خطة البحث في الاتي:

المبحث الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة.

المبحث الثاني: الإطار الفكري للتحويل الرقمي ودوره في تحسين كفاءة الإفصاح المالي

وانعكاسه على أداء الأسهم.

المبحث الثالث: قياس واختبار فرضيات البحث.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

٨.١- الدراسات السابقة

ان الدراسات السابقة تعد جزءاً هاماً من أي بحث علمي ، كونها تمثل الاطار المرجعي وهي تسهم في توضيح التطورات النظرية والمنهجية التي شهدتها المجال العلمي، وتساعد على تحديد الفجوات البحثية التي لم تعالج بعد مما يمكن على ضوءها بناء دراسة اكثر دقة وعمقاً ، كما وتوفر الادبيات السابقة رؤيو شاملة للاتجاهات البحثية سواء التي تناولت المفاهيم الاساسية او التي ركزت على العلاقات بين المتغيرات ويمكن تحليل هذه الادبيات مقارنة نتائج البحث الحالي بنتائج الابحاث السابقة وتفسير اوجه التشابه والاختلاف التي بالامكان ان تظهر ، علاوةً عن انها تعزز مصداقية واهمية البحث العلمي.

١.٨.١- دراسة (Chuanglian Chen, Yi Zhang, Shudan Wang , 2023)

عنوان الدراسة	Digital transformation and firm performance: a case study on China's listed companies in 2009–2020"
هدف الدراسة	الدراسة الى اثر التحول الرقمي على كفاءة التشغيل للشركات الصينية المدرجة في سوق الأسهم خلال الفترة من ٢٠٠٩ الى ٢٠٢٠ اجري البحث مجموعة من الاختبارات المتانة، وتحليل اليات التأثير والتحليل الغير متجانس لتقديم فهم شامل للعلاقة الجوهرية بين التحول الرقمي وأداء الشركة
عينة البحث	عدد من الشركات الصينية
اساليب اختبار الفرضيات	تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي كأداة للدراسة
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة ان التحول الرقمي له تأثير إيجابي كبير على أداء الشركات على وجه التحديد، يؤدي التحول الرقمي المتزايد للمؤسسات الى تحسين كفاءتها التشغيلية، كما توصل الباحث الى ان التحول الرقمي يعزز كفاءة تخصيص رأس المال والعمالة مما ينعكس بدوره إيجابيا على أداء الشركة.

٢.٨.١ - دراسة (حامد، عطا الله علي، ٢٠٢٤)

أثر التحول الرقمي في نظم المعلومات المحاسبية على جودة الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر أصحاب المصالح	عنوان الدراسة
التعرف على أثر تقنيات التحول الرقمي في مجال النظم المحاسبية متمثلة في الانترنت، الحوسبة السحابية، وسائل الإفصاح الالكتروني، على جودة الإفصاح المحاسبي، وذلك بالتطبيق على عينة من المصارف التجارية الليبية	هدف الدراسة
١٥٩ مصرف تجاري بالمنطقة الوسطى	عينة البحث
تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والاعتماد على الاستبيان كأداة للدراسة	اساليب اختبار الفرضيات
توصلت الدراسة الى انه يوجد إثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق تقنيات التحول الرقمي في نظم المعلومات المحاسبية متمثلة بتقنيات (الإفصاح الالكتروني والإفصاح عبر وسائل التواصل الاجتماعي والحوسبة السحابية) على جودة الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية حيث اوصت الدراسة بالانتقال الى تقنيات التحول الرقمي.	نتائج الدراسة

٣.٨.١ - دراسة (مطوع، سعد عبد الحميد، والمقاطعي، عبدالله بن فهد

(علي، ٢٠٢٥)

تأثير التحول الرقمي على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على شركات الادوية في المملكة العربية السعودية	عنوان الدراسة
دراسة تأثير التحول الرقمي على الأداء المالي (العائد على الأصول، العائد على الملكية، ربح السهم، الربح التشغيلي، حجم الشركة) لشركات الادوية في السعودية مع التركيز على دور عمر الشركة كمتغير حاكم.	هدف الدراسة
شركات الادوية السعودية	عينة البحث
تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي	اساليب اختبار الفرضيات

<p>حيث توصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية بين التحول الرقمي والأداء المالي خاصة في العائد على الملكية، مع عدم اثبات علاقة واضحة مع العائد على الأصول كما أشاره الدراسة الى ان عمر الشركة يؤثر على هذه العلاقة، حيث تتمتع الشركات الأكبر عمراً بميزة تنافسية، تؤكد الدراسة على أهمية الاستثمار الاستراتيجي في التحول الرقمي لتحقيق نتائج مالية مستدامة.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>
<p>٤.٨.١ - دراسة (شعبان، ولاء علي احمد، وعبد الفتاح، روية حسن محمد، ٢٠٢٥)</p>	
<p>أثر استخدام تقنيات التحول الرقمي على جودة التقارير المتكاملة وانعكاسه على عدم تماثل المعلومات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>هدفت الدراسة الى اختبار وتحليل العلاقة بين استخدام تقنيات التحول الرقمي وجودة التقارير المتكاملة، واختبار العلاقة بين جودة التقارير المتكاملة وعدم تماثل المعلومات، وكذلك اختبار العلاقة بين استخدام تقنيات التحول الرقمي وعدم تماثل المعلومات، بالإضافة الى اختبار الأثر الوسيط لجودة التقارير المتكاملة على العلاقة بين استخدام تقنيات التحول الرقمي وعدم تماثل المعلومات في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>الشركات المدرجة بالبورصة المصرية</p>	<p>عينة البحث</p>
<p>تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والاعتماد على الاستبيان كأداة للدراسة</p>	<p>اساليب اختبار الفرضيات</p>
<p>توصلت الدراسة التطبيقية الى استخدام تقنيات التحول الرقمي إيجابيا ومعنويا على تحسين جودة التقارير المالية المتكاملة، تؤثر جودة التقارير المتكاملة سلبيا ومعنويا على عدم تماثل المعلومات، عدم وجود علاقة معنوية بين استخدام تقنيات التحول الرقمي وعدم تماثل المعلومات، يوجد علاقة غير مباشرة سلبية ومعنوية بين استخدام تقنيات التحول الرقمي وعدم تماثل المعلومات عندما تتوسط جوده التقارير المتكاملة هذه العلاقة.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>

٢- المبحث الثاني/ الجانب النظري

الإطار الفكري للتحول الرقمي ودوره في تحسين كفاءة الإفصاح المالي وأثره على أداء الاسهم

١.٢- الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي

مفهوم التحول الرقمي : يعد التحول الرقمي عملية شاملة تتبنى من خلالها الشركات التقنيات الرقمية وتدمجها لتحسين الأداء وتوليد مصادر جديدة للقيمة والتكيف مع ديناميكيات السوق المتغيرة، ومع ذلك لا يقتصر التحول الرقمي على التبنى التكنولوجي البسيط حيث انه يستلزم إعادة تكوين أساسية لنماذج الاعمال والعمليات التنظيمية فضلا عن تحول ثقافي كبير وهذا يتطلب نهجاً منهجياً يجمع بين الابتكار التكنولوجي والتحول التنظيمي واشتراك أصحاب المصالح حيث يجب على الشركات إعادة التفكير في عملياتها الداخلية للتكيف مع الاقتصاد الرقمي الذي يتميز بعدم اليقين ودورات التحول السريعة (فارس، علي احمد، وعباس رغد جمال، ٢٠٢٥، ص ص ١١٣-١٢٥). ، إذ تجهت كثير من الدول ومؤسسات الاعمال في الآونة الأخيرة الى الاستفادة من التطور الهائل في التقنيات التكنولوجية في تقديم الخدمات وتحسين العمليات، ولم تكن مهنة المحاسبة بمنأى عن ذلك التحول، حيث يتضمن التحول الرقمي في المحاسبة دمج العديد من التقنيات الرقمية مثل الحوسبة السحابية وتحليلات البيانات الضخمة والذكاء الصناعي وغيرها من التقنيات التكنولوجية في عمليات المحاسبة ويمكن ان ينتج عن هذا التكامل تحسين الكفاءة والدقة والشفافية للبيانات المالية مما يؤدي الى اتخاذ القرارات الرشيدة من قبل المساهمين (مرقص، اكرم سامي، وعوض، سامح سالم، ٢٠٢٣).

٢.٢- تقنيات التحول الرقمي في المصارف

يشمل التحول الرقمي في البنوك على مجموعة من التقنيات القائمة على التكنولوجيا والتي يمكن ابرازها على النحو الآتي: (زوبير، العميري، ونجاة، مسعد، ورحيمة، ٢٠٢٤) (ادم، غوطي، ونجاة، عيسى، ٢٠٢٥) (عبد الكريم، بن عامر، وايمان ناشي، وفاطمة، زناقي)

١. الدفع والسحب الإلكتروني: وهي من اهم العمليات التي مكنت من ادراج النظام الرقمي، باستخدام ماكينات الصراف الالي الأكثر انتشار لتلبية احتياجات العملاء

المالية بعد أوقات العمل وفي العطل بواسطة وضعها على الجدران الخارجية للبنك وفي الأماكن العمومية.

٢. تقنية بلوك تشين: هي عبارة عن سجلات رقمية فردية تسمى كتل ، مرتبطة ببعضها البعض باستخدام التشفير في قائمة واحولايتم تخزينها في مكان واحدة تسمى سلسلة وإنما هي دفتر حسابات موزع يعمل كقاعدة بيانات لامركزية .

٣. الحوسبة السحابية: وهي تستخدم البيانات المخزنة على خادم خارجي يتم الوصول اليها عبر الانترنت، بمعنى الوصول الى شبكة الاتصال في كل مكان وزمان، كما انها أكثر ملائمة عند الطلب وتساعد في تخزين وعمل نسخ احتياطية واستعادة البيانات الضخمة ونقلها وهي أساسية في عمل البنوك الحالية.

٤. البيانات الضخمة: هي استخدام متصفح للوصول عن بعد الى البرامج وتخزين البيانات والاجهزة التطبيقية ، تستفاد من النطاق الترددي العالي لشبكة الاتصالات العالمية الحديثة لتمكين المستخدمين من استخدام متصفح للوصول عن بعد الى البرامج واجهزة النبية التحتية وبيانات التطبيقات الكاملة .

٥. الذكاء الاصطناعي: يعني محاكاة الذكاء البشري مما يساعد في بناء الات أكثر ذكاء وقدرة على القيام بعمل الانسان بطريقة ذكية، والذكاء الاصطناعي يعمل مثل الذكاء البشري

٦. انترنت الأشياء: هي شبة من الأجهزة التي تعتبر جزء لا يتجزأ من أجهزة الاستشعار والالكترونيات والبرمجيات للتمكن من الاتصال وتبادل البيانات، وهي تشارك أجهزة الانترنت للمعلومات والبيانات في شبة سلكية او لاسلكية

٧. الامن السيبراني: أثر ازدياد معاملات العملاء المالية عبر الانترنت والأجهزة الذكية لمواكبة الرقمنة في البنوك، ازدادت التهديدات الداخلية والخارجية، مما تتطلب توفير البرمجيات والأجهزة الملائمة لمواجهة أي هجوم يمكن ان يتسبب في احداث خسائر كبيرة للبنوك الى جانب الاحتيال على العميل وغيرها، مما وجه التركيز أكثر على سلامة وحفظ بيانات العملاء .

٣.٢- نماذج ومكونات التحول الرقمي

تتمثل نماذج التحول الرقمي في النقاط التالية: (قويدر، مجيدة، ٢٠٢٤)، (أمين، مصطفى محمد، ٢٠١٨)

١. النموذج التقني: يستخدم هذا النموذج لتحويل المؤسسة التقليدية الى منظمة رقمية باستخدام البحوث في علوم الحاسب وعلم الإدارة، دون التركيز على الجوانب السلوكية، ونتيجة لذلك يزداد مستوى المقاومة ورفض استخدام التطبيقات الالكترونية في عمليات اتخاذ القرارات.

٢. النموذج السلوكي: يركز هذا النموذج بشكل أساسي على المتغيرات السلوكية مثل الفردية والجماعية والتنظيمية والبيئية خاصاً فيما يتعلق بتطوير البرمجيات، وبالتالي ينتقل التركيز الى أهمية النماذج السلوكية في عملية اتخاذ القرارات الرقمية.

٣. نموذج الشراكة في المعلومات: يعتمد هذا النموذج في عمليات التحول الرقمي على الانضمام الى شبكات المعلومات المحلية او الدولية لتسهيل التحول، او على الاعتماد على شركات المعلومات لتوفير الخدمات من خلال الشراكات.

٤. النموذج الفني الاجتماعي: يركز على درجات التفاعل الفني والتنظيمي اثناء عملية التحول، مع التركيز على استراتيجية الاعمال والبرمجيات اللازمة لتفعيل الحواسيب وقواعد البيانات والاتصالات.

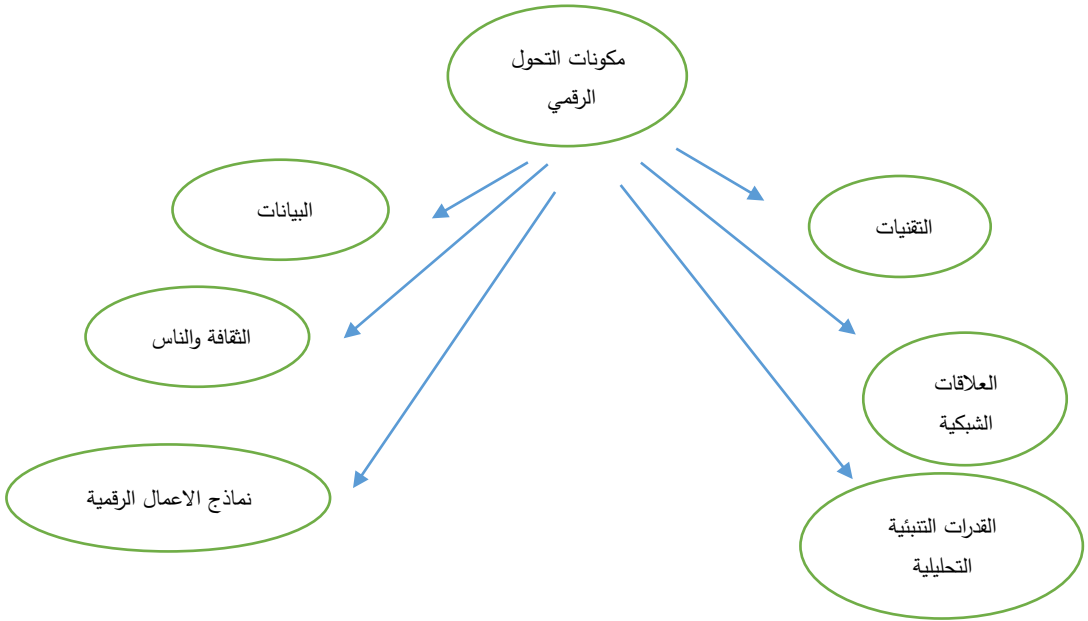
٥. نموذج التحول الاستراتيجي: يعتمد على التخطيط والاستراتيجية للمؤسسة ويعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزءاً أساسياً من مركز التنافسية للمؤسسة، مما يساعد في تحديد مكاناتها في الصناعة المحلية والعالمية.

٦. نموذج التطوير التنظيمي: يعتمد على التحول العضوي للمنظمات لتكون قادرة على استيعاب التحول الى المؤسسة الرقمية، من خلا التدريب التحويلي بدلا من الحلول الثابتة التي قد تقلل من فرص النجاح.

٧. النموذج المثالي: يركز هذا النموذج على الحلول المثالية لتطبيقات المعلومات والاتصالات، ويتضمن عمليات المحاكاة والاختيار قبل التنفيذ الفعلي، مع التركيز على ضغط التكاليف وتحقيق النتائج القصوى والتحسين المستمر للبرمجيات.

٨. نموذج التكلفة والعائد: يتضمن مقارنة تكاليف التحول الى المؤسسة الرقمية بالمكاسب المتوقعة من تطبيق أنظمة المعلومات وقد يؤدي زيادة التكاليف في بعض الاحيان الى رفض التحول.

يمكن تلخيص مكونات التحول الرقمي على النحو الآتي:



شكل (٢) مكونات التحول الرقمي من اعداد الباحثان

٤.٢ - التحول الرقمي ودوره في تحسين كفاءة الإفصاح المالي

ان الإفصاح عن التحول الرقمي امر هام وضروري ، مع تزايد اعتماد الشركات على التكنولوجيا الرقمية في عملياتها، أصبح من الضروري ان تعكس القوائم المالية والتقارير الأخرى هذه التغيرات بشكل كامل وشفاف ولذا يمكن تعريف الإفصاح عن التحول الرقمي " بانه عملية تقديم معلومات واضحة وموضوعية لأصحاب المصالح حول الاستثمارات على أدائها المالي والمخاطر التي تواجهها " ، حيث يشمل ذلك الإفصاح كل من: (زهران ، اية محمد ، ٢٠٢٥)

١. الإفصاح الكمي: ويتضمن تقديم معلومات رقمية حول الاستثمارات في تكنولوجيا، والمصرفيات المتعلقة بها والايادات المتولدة منها.

٢. الإفصاح النوعي: ويحتوي على وصف تحليلي للاستراتيجية الرقمية للشركة والتكنولوجيا المستخدمة والتأثيرات المتوقعة على النظام.

٣. الإفصاح عن المخاطر: ويشمل تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بالتحول الرقمي، وكيفية اداره هذه المخاطر.

وبشأن مردود الإفصاح عن مستوى التحول الرقمي على شركات الاعمال، حيث وجد تأثير ل جودة الإفصاح عن استراتيجيات التحول الرقمي على كفاءة أسواق راس المال، حيث ان قابلية الإفصاح عن التحول الرقمي للقراءة يلعب دورا حيويا في تخفيف عدم تماثل المعلومات، مما ينعكس على تقليل أخطاء تقييم الأصول خاصا في ظل وجود اهتمام اعلامي عال وكثافة تكنولوجية مرتفعة مما يساهم في دعم اتخاذ القرارات

الاستثمارية وتعزيز كفاءة الأسواق. (Yue Ding, Daiyu Mo, Yuanyuan HuanK, 2024)

٢.٥- العيوب التي أصلحها التحول الرقمي في سوق الأوراق المالية

يلعب التحول الرقمي دوراً محوريا في معالجة العيوب الهيكلية التي تؤثر على كفاءة سوق الأوراق المالية ومن أبرز العيوب ما يلي:

اشار (michał polasik, paweł widawski , and, andrzej lis, 2021) الى وجود مجموعة من المشاكل وعلى النحو الآتي :

١. مشكلة عدم تناسق المعلومات: أدى انتشار الانترنت الى اتاحة الوصول الواسع والرخيص للمعلومات، مما يقلل من تفاوت المعلومات بين الأطراف الفاعلة في سوق الأوراق المالية .

٢. مشكلة احتكاكات الاتصالات: تعمل المنصات الرقمية ثنائية ومتعددة الأطراف على تحسين الاتصال بين الأطراف المالية، حيث تشمل منصات التمويل الجماعي والتمويل بين الافراد بالإضافة الى موقع المقارنة للمنتجات المالية هذه التطورات تساهم في تعزيز كفاءة السوق من خلال زيادة الشفافية وسهولة الوصول الى المعلومات المالية .

٣. مشكلة ارتفاع تكاليف المعاملات: خفضت التكنولوجيا المالية من تكاليف المعاملات من خلال توفير حلول دفع رقمية مثل المدفوعات عبر الانترنت والهاتف المحمول كما أدت الابتكارات مثل الاستشارات الالية والعقود الذكية الى تحسين كفاءة المعاملات المالية وتقليل الحاجة الى الوسطاء التقليديين مما ينعكس إيجابيا على خفض التكاليف التشغيلية وزيادة سرعة المعاملات

٤. مشكلة قابلية دخول السوق: عززت التكنولوجيا من قابلية دخول الشركات الجديدة الى سوق الأوراق المالية من خلال عدة عوامل منها اتمتة العمليات الخلفية وإمكانية الحصول على البنية التحتية التقنية من خلال الخدمات السحابية كما ساهمت هذه العوامل الى في تقليل حواجز الدخول، مما أتاح للمؤسسات الناشئة القدرة على المنافسة مع الكيانات المالية التقديرية.

٥. مشكلة تحقيق الميزة التنافسية : يخلق التحول الرقمي حافزا للوحدات الاقتصادية لتحقيق الميزة التنافسية وللحفاظ عليها. لذلك تعد رقمنة وتحويل نماذج الأعمال المصرفية امراً بالغ الأهمية لبناء وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة وللحفاظ على القدرة أمر التنافسية للسوق المحلية والدولية لجميع المنظمات. (صالح ، ٢٠٢٥ : ٢١٧)

٦. مشكلة حماية أمن البيانات : أدى التطور السريع في مجال التحولات الالكترونية الى ضرورة الاهتمام بأمن وسلامة البيانات والعلوم أكثر من اي وقت سابق ، إذ تتميز برامج المحاسبة المتطورة بمستويات أمن اضافية مثل النسخ الاحتياطي المتكرر ، كما توفر العديد من المصارف اجراءات أمان اضافية مثل التشفير وتخزين البيانات في مراكز متعددة . (ياسين ، ٢٠٢٣ : ٦٣)

٦.٢- العلاقة بين الإفصاح الرقمي عن الأداء المالي والقيمة السوقية

يعتبر تعظيم قيمة الشركة وبشكل عام من اهم الاهداف الرئيسية التي تسعى لتحقيقها ، وتعد القيمة السوقية للسهم من اهم المعلومات التي يهتم بها مستخدمي التقارير المالية وبخاصة المستثمرين، حيث تعكس تلك القيمة نظرة سوق المال لفرص النجاح للشركة والامكانيات المتاحة لها بالمستقبل، حيث ان الشركات التي تتمتع بقيمة سوقية جيدة

تساهم في جذب الانتباه للشركة وجذب مزيدة من المستثمرين حيث تعتبر تلك القيمة احد المحددات الهامة لتقييم الشركات، حيث هنالك عوامل تؤثر على القيمة السوقية للسهم ويمكن تقسيمها الى: (زايد، محمد عبد المنعم أبو الزويد، واخرون، ٢٠٢٣).

حجم الناتج القومي، الضرائب، سعر الفائدة، معدل التضخيم، سعر الصرف، وهنالك عوامل جزئية مثل العائد على حقوق الملكية العائد على الأصول، نصيب السهم من الربح، القيمة الدفترية، الرافعة المالية.

كذلك ساهمت تقنيات التحول الرقمي في التكامل بين أنظمة المعلومات المحاسبية اذ انها تعزز التقارير المالية الداخلية والخارجية في الوقت المناسب حيث ان الشركات تقوم بعرض البيانات المالية بالتقارير المتداولة عبر الانترنت لتوفير المعلومات لمجموعة كبيرة من أصحاب المصالح (صالح علياء صابر، ٢٠٢٥).

حيث يساعد التحول الرقمي على تحقيق التوقيت المناسب للمعلومات المالية، سواء من حيث توقيت المعالجة وتوقيت الإفصاح حيث تستخدم التكنولوجيا لقياس ومعالجة البيانات (معتوق، خالد عمر، وعلي، مصطفى جمعة محمد، ٢٠٢١).

٣- المبحث الثالث/الجانب العملي

يستهدف البحث اختبار أثر التحول الرقمي في الإفصاح المحاسبي وانعكاسه على اداء الاسهم، وذلك من خلال اختبار فروض البحث، للوقوف على ما إذا كان هناك تأثير بين التحول الرقمي ومستوى تحسين كفاءة الإفصاح، وبين التحول الرقمي وانعكاسه على أداء الاسهم، وبين تحسين كفاءة الإفصاح واداء الاسهم للفترة من (٢٠١٥ - ٢٠٢٤).

١.٣ - قياس المتغيرات والمؤشرات اللازمة

١.١.٣ - مؤشرات التحول الرقمي: تضمن مؤشرات التحول الرقمي للمصارف تقييم الأداء المالي والتشغيلي من خلال قياسات مثل عدد العملاء الذين يستخدمون الخدمات الرقمية، انخفاض تكاليف التشغيل، زيادة كفاءة العمليات، تبني تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، تحسين الأمن السيبراني، وقياس مدى سهولة الوصول للخدمات . اما في القطاع المصرفي العراقي فنلاحظ ان هنالك محدودية في المؤشرات، حيث في

الغالب تتضمن الخدمات الرقمية في الغالب تتضمن الخدمات الرقمية وشبكه الأجهزة والافصاح الرقمية من موقع المصرف والاستثمار في التكنولوجيا، اما الخدمات المصرفية فهي تتضمن خدمه الانترنت والدفع الالكتروني والمحفظة الإلكترونية ووجود تطبيقات الكترونيه اما شبكه الأجهزة فتمثل بعدد الأجهزة للصراف الالي الى عدد الفروع اما الافصاحات الرقمية فهي جوده البنك وتأخذ مؤشر من صفر الى اربعة لكل سنة تقييم والاستثمارات في التكنولوجيا مصروف المعدات والأجهزة الإلكترونية مقسومه على اجمالي الأصول.

جدول (١) التحول الرقمي مصرف بغداد

Year	الخدمة الرقمية	شبكة الأجهزة	الافصاحات الرقمية موقع البنك	الاستثمار في التكنولوجيا
2015	0.10	0.15	1	0.80%
2016	0.15	0.20	1	0.90%
2017	0.22	0.28	2	1.10%
2018	0.30	0.35	2	1.30%
2019	0.40	0.45	3	1.50%
2020	0.60	0.65	3	2.00%
2021	0.75	0.78	4	2.20%
2022	0.82	0.85	4	2.10%
2023	0.88	0.90	4	2.00%
2024	0.92	0.94	4	1.90%

المصدر: اعداد الباحثان استناداً الى بيانات المصرف

٢.١.٣ - مؤشرات الافصاح : اما مؤشرات الافصاح فقد تم وضع مؤشرات متعلقه بقياس الافصاح من خلال عدده مؤشرات هي سياسه المخاطر وسرعه الافصاح والامن السبراني وتقرير الاستدامه وتوقعات النمو لان هذه المؤشرات تنطلق من فكره مقياس صفر واحد او المقياس من واحد الى اربعة حسب المؤشر

جدول (٢) مؤشر الإفصاح لمصرف بغداد

Year	سرعة الإفصاح	سياسة المخاطر	الامن السبراني	تقرير الاستدامة	توقعات النمو
2015	2	1	1	0	1
2016	2	2	1	0	2

2	1	2	2	3	2017
3	1	2	3	3	2018
3	1	3	3	4	2019
3	1	3	4	4	2020
4	2	4	4	4	2021
4	2	4	4	4	2022
4	2	4	4	4	2023
4	2	4	4	4	2024

المصدر: اعداد الباحثان استناداً الى بيانات المصرف

٣.١.٣- أداء الأسهم : يتمثل أداء الاسهم بعائد السهم والذي يكون من خلال سعر السهم والقيمة الدفترية للسهم اي مقسوما على القيمة الدفترية للسهم ستظهر لنا نتيجة العائد والذي يمثل في حقيقته أداء السهم الحالي.

جدول (٣) مؤشر أداء الاسهم لمصرف بغداد

عائد السهم	القيمة الدفترية	سعر السهم	year
0.950	1.000	0.950	2015
0.955	1.100	1.050	2016
0.960	1.250	1.200	2017
0.964	1.400	1.350	2018
0.969	1.600	1.550	2019
0.971	1.750	1.700	2020
0.974	1.950	1.900	2021
0.976	2.100	2.050	2022
0.978	2.250	2.200	2023
0.980	2.450	2.400	2024

المصدر: اعداد الباحثان استناداً الى بيانات المصرف

٢.٣- نتائج اختبار فرضيات البحث:

يمثل معامل الارتباط أحد أهم المقاييس الاحصائية التي تستخدم لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرات، وقد تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس قوة العلاقة الخطية بين المتغيرات ضمن بيانات البحث وتم اعتماد برنامج STATA18 في تحليل اختبار العلاقة بين المتغيرات وعلى النحو التالي:

١- اختبار العلاقة بين المتغيرات:

٢- جميع المتغيرات مرتبطة ببعضها بشكل (إيجابي وقوي) جميع المعاملات فوق 0.70 يشير ذلك إلى أن هذه المتغيرات قد تتأثر بعوامل مشتركة أو أن هناك اعتمادًا مشتركًا بينها. يُعتبر معامل الارتباط بين IT و STOCK هو الأعلى، مما قد يدل على تأثير مباشر أو غير مباشر لتكنولوجيا المعلومات على أداء السهم أو العكس.

جدول (٤) العلاقة بين المتغيرات Correlate

STOCK أداء الاسهم	DIS مؤشر الافصاح	IT التحول الرقمي	
		1	IT التحول الرقمي
	1	0.7447	DIS مؤشر الافصاح
1	0.7339	0.8130	STOCK أداء الاسهم

المصدر: اعداد الباحثان استناداً الى بيانات المصرف

١.٢.٣ - اختبار الفرضية الأولى: الجدول الآتي يبين نتائج الاختبار:

جدول (٥) اختبار علاقة التحول الرقمي ومستوى تحسين كفاءة الافصاح Pearson Correlation

. regress DIS IT

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	30
Model	142.200751	1	142.200751	F(1, 28)	=	34.87
Residual	114.183568	28	4.07798457	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.5546
				Adj R-squared	=	0.5387
Total	256.384318	29	8.84083857	Root MSE	=	2.0194

DIS	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]
IT	3.888137	.6584357	5.91	0.000	2.539392 5.236881
_cons	1.357059	.9475381	1.43	0.163	-.5838852 3.298002

المصدر: مخرجات برنامج STATA18

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين IT و DIS ، أي ان كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في IT تؤدي إلى زيادة في DIS بمقدار ٣.٨٨٨ وحدة النموذج يفسر حوالي ٥٥.٤% من التباين في DIS. العلاقة ذات دلالة إحصائية عالية ($P < 0.05$). من خلال الجدول يمكن اثبات الفرضية القائلة بوجود تأثير ذو دلالة معنوية للتحول الرقمي في كفاءة الإفصاح.

٢.٢.٣ - اختبار الفرضية الثانية : الجدول الاتي يبين نتائج الاختبار

جدول (٦) اختبار علاقة التحول الرقمي وانعكاسه على أداء الاسهم Pearson Correlation

. regress STOCK DIS

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	30
Model	.007352643	1	.007352643	F(1, 28)	=	32.69
Residual	.006298201	28	.000224936	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.5386
				Adj R-squared	=	0.5221
Total	.013650844	29	.000470719	Root MSE	=	.015

STOCK	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]
DIS	.0053552	.0009367	5.72	0.000	.0034365 .0072739
_cons	.9184133	.0066855	137.37	0.000	.9047187 .9321079

المصدر : مخرجات برنامج STATA18

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان معامل التحديد R-squared = 0.5386 المعلمة (Coefficient) DIS = 0.00536 والقيمة P-value = 0.000 والذي يبين انه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين DIS و STOCK كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في DIS تؤدي إلى زيادة في STOCK بمقدار 0.005 النموذج يفسر حوالي 53.8% من التباين في STOCK. العلاقة ذات دلالة إحصائية عالية ($P < 0.05$). من خلال الجدول يمكن اثبات الفرضية القائلة بوجود تأثير ذو دلالة معنوية لكفاءة الإفصاح في أداء الأسهم.

٣.٢.٣- اختبار الفرضية الثالثة : الجدول الاتي يبين نتائج الاختبار

جدول (٧) اختبار علاقة بين تحسين كفاءة الإفصاح واداء الاسهم Pearson Correlation

. regress STOCK IT

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	30
Model	.009023461	1	.009023461	F(1, 28)	=	54.60
Residual	.004627383	28	.000165264	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.6610
				Adj R-squared	=	0.6489
Total	.013650844	29	.000470719	Root MSE	=	.01286

STOCK	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]
IT	.0309726	.0041916	7.39	0.000	.0223865 .0395587
_cons	.9122241	.006032	151.23	0.000	.899868 .9245801

المصدر : مخرجات برنامج STATA18

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ $R\text{-squared} = 0.6610$ درجة التفسير للتغير معامل إحصائية بين IT و STOCK. كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في IT تؤدي إلى زيادة في STOCK بمقدار 0.0309. النموذج يفسر حوالي 66.10% من التباين في STOCK من خلال الجدول يمكن اثبات الفرضية القائلة بوجود تأثير ذو دلالة معنوية للتحول الرقمي في أداء الأسهم.

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

وفي ضوء النتائج التي توصل اليها الباحثان بشأن دور التحول الرقمي في تعزيز كفاءة الإفصاح المالي وتأثيره على اداء الاسهم وثقة المستثمرين تبرز أهمية الوقوف على اهم الاستنتاجات التي تسعى الى التأكيد على اسهام التقنيات الرقمية في تطوير الممارسات المالية وتعزيز كفاءة الاسواق المالية ، مع عرض مجموعة من التوصيات التي من شأنها المساهمة في تعزيز الاستفادة من دور التحول الرقمي للعمل على توظيفه بصورة اكثر فاعلية لتحقيق مستويات اعلى من الملاءمة والموثوقية والشفافية

في التقارير المالية .

١.٤ - الاستنتاجات :

١. تعمل التقنيات الرقمية على زيادة فاعلية وتحسين الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية.

٢. ارتباط مؤشرات التحول الرقمي بتحسين مؤشرات ثقة المستثمرين والتي أدت بدورها الى ارتفاعات نسبية في القيمة السوقية للأسهم .

٣. استمرار الدولة لدعم التحول الرقمي من خلال حث المصارف على التوسع في تطبيق الانظمة التكنولوجية وتدريب العاملين عليها والعمل على زيادة وعي المستثمرين وما يتبعه من آثار ايجابية على ايرادات وارباح المصارف ومن ثم اسعار وعوائد الاسهم.

٤. المساهمة في وضع أطر لمحاور وبنود الافصاح لعناصر التحول الرقمي والعمل على تطبيقه للوصول الى قياس الاداء الرقمي بشكل اكثر موضوعية .

٢.٤ - التوصيات :

١. نوصي بتبني وتطبيق المصارف والمؤسسات المالية لآليات التحول الرقمي وذلك من شأنه التخفيض في معدلات مخاطر الائتمان المصرفي و الديون المتعثرة .

٢. نوصي بوضع سياسات وانظمة لحماية التقارير المالية الرقمية وتدريب الموظفين على مهارات التحليل الرقمي من اجل ضمان الوصول الى افصاح مالي سليم وفي الوقت المناسب .

٣. تطوير معايير خاصة بالافصاح الالكتروني للتقارير المالية ومخاطر الامن السيبراني لتخفيض معدلات المخاطر الخارجية وتشجيع الشفافية الرقمية .

المصادر والمراجع:

١. ادم ، غوطي، ونجاة، عيسى ،"انعكاسات التحول الرقمي على البنية الهيكلية لسوق الأوراق المالية وادواته: مقارنة تحليلية من واقع السوق السعودي "، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، المجلد ١٤، العدد ١ ، ٢٠٢٥

٢. حامد، عطا الله علي، "اثر التحول الرقمي في نظم المعلومات المحاسبية على جودة الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر أصحاب المصالح: دراسة ميدانية على المصارف التجارية العامة بالمنطقى الوسطى، مجلة افاق الاقتصادية، المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠٢٤، ص ص ١١٠_١٣٢.
٣. حمادة. حسام احمد " دور التحول الرقمي في تحسين الأداء المالي للمنظمة بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية المسجلة في البورصة المصرية " المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية الإدارية، المجلد ١٣ ، العدد ٣ ، ٢٠٢٣ .
٤. زايد ، محمد عبد المنعم أبو الزيود ، وإبراهيم، محمد زيدان ،ومرعي ،مجدي محمود علي، " محددات الإفصاح عن الأداء الرقمي واثرة على القيمة السوقية للبنوك المدرجة بالبورصة المصرية ": دراسة حالة البنك التجاري الدولي cib ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية ، المجلد ١٥ ، ٢٠٢٣
٥. زهران، اية محمد،" أثر الإفصاح عن التحول الرقمي على الأداء المالي – الدور المعدل لجودة المعلومات المحاسبية دليل من شركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية "، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية مجلد ١٤، عدد ١، ٢٠٢٥
٦. زوبير، العميري، ونجاة، مسعد ،ورحيمة، بلحاج ،"اثر التحول الرقمي على الأداء المالي للبنوك " دراسة حالة البنك الوطني الجزائري bna خلال الفترة ٢٠١٩ الى ٢٠٢٣" ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعرييج ، ٢٠٢٤
٧. شعبان، ولاء علي احمد، وعبد الفتاح، روحية حسن محمد" أثر استخدام تقنيات التحول الرقمي على جودة التقارير المتكاملة وانعكاسه على عدم تماثل المعلومات:

- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، المجلد ٧، العدد ١، ٢٠٢٥ .
٨. فارس، علي احمد، وعباس رغد جمال، "تأثير التحول الرقمي في الحد من الفشل المالي"، مجلة الريادة والاعمال، المجلد ٦، العدد ٢، ٢٠٢٥، ص ١١٣-١٢٥
٩. قويدر، مجيدة، " إثر التحول الرقمي على مهنة المحاسبة والمراجعة"، جامعة غرداية، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلون التسيير، ٢٠٢٤.
١٠. مرقص، أكرم سامي، وعوض، سامح سالم "أثر تطبيق تقنيات التحول الرقمي على تحسين بيئة المعلومات المحاسبية في ضوء تطبيق معايير IFRS"، المجلة العلمية للدراسات ولبحوث المالية والإدارية، المجلد ١٥، عدد خاص، ٢٠٢٣
١١. مطاوع، سعد عبد الحميد، والمقاطعي، عبدالله بن فهد علي، "تأثير التحول الرقمي على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على شركات الادوية في المملكة العربية السعودية"، راية الدولية للعلوم التجارية، المجلد ٤، العدد ١٣، ٢٠٢٥.
١٢. عبد الكريم، بن عامر، وايمان ناشي، وفاطمة، زناقي، "أثر التحول الرقمي على الأداء المالي البنكي في المؤسسات المصرفية" دراسة حالة بنك الخارجي الجزائري وكالة عين تموشنت"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، ٢٠٢٥.
١٣. أمين، مصطفى محمد، " التحول الرقمي في الجامعات المصرية كمتطلب لتحقيق مجتمع المعرفة"، مجلة الإدارة التربوية، المجلد ٥، العدد ١٩، ٢٠١٨.
١٤. صالح، علياء صابر، "اثر تطبيق تقنيات التحول الرقمي على زيادة جودة التقارير المالية للحد من عدم تماثل المعلومات: دراسة تطبيقية على قطاع الاتصالات"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية التجارية، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠٢٥

١٥. معتوق، خالد عمر ،وعلي، مصطفى جمعة محمد "أثر التحول الرقمي على مهنة المحاسبة والمراجعة والتعليم المحاسبي في ليبيا - المعوقات والحلول"، المؤتمر العلمي الدولي الخامس لكلية الإدارة والاقتصاد والتجارة : مستقبل الاقتصاديات العربية في ظل انتشار الأوبئة والجوائح الصحية، ٢٠٢١

١٦. صالح ، علياء صابر ، " أثر تطبيق تقنيات التحول الرقمي على زيادة جودة التقارير المالية للحد من عدم تماثل المعلومات – دراسة تطبيقية على قطاع الاتصالات " بحث منشور في المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية ، المجلد السادس ، العدد الاول ، الجزء الثاني ، ٢٠٢٥ .

١٧. ياسين ، فاطمة السيد العربي ، سلامة ، نبيل فهمي ، امير ، جيهان عادل ، " دور التقنيات الرقمية الحديثة في تحسين الافصاح الالكتروني للبيانات المحاسبية " بحث منشور في مجلة البحوث المالية والتجارية ، المجلد (٢٤) ، العدد الثاني ، ٢٠٢٣ .

المصادر الأجنبية

1. Chuanglian Chen, Yi Zhang, Shudan Wang ,” Digital transformation and firm performance: a case study on China’s listed companies in 2009–2020”, Digital Economy and Sustainable Development, v1, n 18, 2023.
2. Joseph Amankwah-Amoah , Johnny Syllias, “Can adopting ambitious environmental sustainability initiatives lead to business failures? An analytical framework”, Business Strategy and the Environment. V 29, Iss1, 2020, pp240-249
3. michał polasik, paweł widawski and andrzej lis ,” Challenger bank as a new digital form of providing financial services to retail customers in the EU Internal Market: The case of Revolt”, he Digitalization of Financial Markets,2021.

4. Yue Ding, Daiyu Mo, Yuanyuan HuanK” Does Readability of Digital Transformation Information Disclosure Affect Asset Mispricing? A Signaling Theory Perspective”, Theoretical Economics Letters, 2024, 14, 878-898 .
5. Marshall, B.Romney , Paul , John , Steinbart , “ Accounting Information Sytems “ FIFTEENTH EDITION .

تأثير التحول الرقمي على الشمول المالي في القطاع المصرفي
العراقي:دراسة تجريبية (٢٠١٩-٢٠٢٣)

The Impact of Digital Transformation on Financial Inclusion in the Iraqi Banking Sector: An Empirical Study (2019–2023)

Dr. Mina H. Madhi
Iraqi Reinsurance Co.(PLC)
Minahabeeb06@gmail.com

رقم التصنيف الدولي 2709-2852 ISSN

Abstract

It is empirical research that rigorously examines the dynamic association between digital transformation and financial deepening as the Composite Financial Inclusion Index (FII) in the Iraqi banking sector between 2019 and 2023. The study uses a very specific time-series data that has been carefully obtained based on the Central Bank of Iraq (CBI) reports and tested by the Pearson Correlation analysis to determine the co-movement of the FII Growths with the growth of the main digital proxies: ATM density, POS density, and the number of domiciled salaries. The result of the analysis indicated a superior, favorable, and statistically significant relationship among all three digital proxies with FII Growth as a testimony to the success of the countrywide plan of digitalization. Particularly, there was a very high



correlation between the increase in the number of ATM ($r = 0.942$, $p < 0.05$), or the increase in the number of POS ($r = 0.940$, $p < 0.05$). Most importantly, an increase in the number of domiciled salary employees exhibited a near perfection of linear association with FII Growth ($r = 0.996$, $p < 0.001$). The behavior change towards the digital payment is also further corroborated by the attendant exponential increase in the use of mobile wallets. The study concludes that the co-evolution of infrastructure (ATM/POS) and policy requirements (Domiciling) is needed in order to promote financial formalization in the post-conflict, cash-based economies, such as Iraq and promote systemic stability by better liquidity management and less informal financial flows.

Keywords:

Digital transformation, Financial Inclusion, Financial technology, banking sector.

1. Introduction

Iraq banking system has never been spared of big challenges, primarily owing to the fact that people make use of cash, there is a huge informal economy and consequently, very few people can access banking services. This dependence on cash has been the obstacle to success of monetary policy and financial stability. The year 2019-2023 is the point of a new turning point, with the aggressive, state-supported digital reforms of the financial system, intended to modernize it [1]. The digital transformation (DT), in this case, is not only market-driven but also mandatory due to policy, primarily due to the demands of the Central Bank of Iraq (CBI) to go to electronic payments and a mandatory program of salary domicile. This requirement obliged the opening of millions of bank accounts at an alarming rate, which completely transformed the situation.

This paper gives a practical evaluation of this transformative process. The purpose of the study is to quantitatively establish the strength and direction of the relationship between the measured development of digital infrastructure and, as a result, the development of financial deepening (FII) in Iraq[2].

2. Literature Review

The academic literature, which has been intensively concentrated in 2025, has been keen on the adoption of Digital Transformation (DT) and Financial Technology (FinTech) and their strategic effects on the stability of banking as well as its operational performance, especially in the Middle East.

- Wagdi and Fathi (2025) conducted a methodological study by using balanced panel data of 30 Egyptian banks (2011-2022) to establish the impact of Digital Financial Services (DFS) through the Hierarchical Regression Analysis. They have found that DFSs are important sources of financial inclusion and this latter is a key mediator of banking stability (as measured by NPLs or capital adequacy), and thus they support the hypothesis that innovation-growth [3].
- Hussein and Neama (2025) employed a quantitative analysis of a sample of the privately owned banks in the Iraqi context and discovered that there is an increasing interest in the digital adoption to support the services, though the actual implementation is only in preliminaries [4].
- In addition to this, Hameed and Majon (2025) sought to scale and quantify the effect of digitization on the efficiency and quality of Iraqi banking services and note the contribution of DT to quality service delivery, cost reduction, and speed [5].
- On the same note, Sahi and Flaifel (2025) concentrated on a strategic analysis that can lead Iraqi banks to come up with effective FinTech strategies in order to attain financial stability [6].
- To offer the background empirical evidence of the region, Afzal et al. (2023) used a regression model with Panel GMM on data sampled by 94 banks working in the MENA region (2011-2023) based on a FinTech index that is the result of text mining of annual

reports [7].

Their observation reaffirms that an increased degree of FinTech adoption has a positive influence on the stability of the entire MENA banking sector in general.

Table (1): Summary of Literature Review

Author(s) & Year	Title	Methodology	Key Finding (Result)
Hameed and Majon (2025)	Digital Transformation (DT) and Financial Services Management in the Iraqi Banking Sector.	Research aims to analyze the reality of DT and measure the impact of digitization and financial services management. (Implied descriptive and quantitative analysis).	The research will establish the strategic importance of digital financial services in enhancing the quality of the services, save on costs, and speed of delivery within the Iraqi banking context.
Hussein and Neama (2025)	Extent of Digital Transformation in a Sample of Iraqi Private Banks.	Utilized quantitative analysis applied to a selected sample of Iraqi private banks.	Findings indicate that there has been an increasing rate of interest in DT among banks in Iraq in order to improve operations and services to their customers, although, the real digital adoption is still at the initial level.
Sahi and Flaifel (2025)	The Role of FinTech in Achieving Financial Stability (Focusing on Iraqi Banks).	Abstract suggests a methodological approach aimed at validation and analysis, with the primary objective being to support Iraqi banks in developing their FinTech strategies . (Implied prescriptive/strategic study).	The core aim is to provide strategic guidance to Iraqi banks for effective FinTech implementation to enhance overall financial stability.

<p>Wagdi and Fathi (2025)</p>	<p>Impact of Digital Financial Services (DFS) on Banking Stability in Egypt (Moderated by Financial Inclusion).</p>	<p>Utilized cross-sectional analysis and hierarchical regression analysis based on balanced panel data of 30 Egyptian banks (20112022). The stability was estimated using non-performing loans or capital adequacy.</p>	<p>DFSs were discovered to be very important in enhancing financial inclusivity. Significantly, findings indicated financial inclusion to be of significant moderation to banking stability, which is why the hypothesis of ‘innovation-growth’ has been proved to be true in Egypt.</p>
<p>Afzal et al. (2023)</p>	<p>The Impact of FinTech on the Stability of Middle Eastern and North African (MENA) Banks.</p>	<p>Applied panel GMM regression on panel bank data on 94 banks across 10 countries (20112023). The use of FinTech was assessed through FinTech index calculated based on data text mining of annual reports of banks.</p>	<p>The study provides empirical evidence that an increased level of FinTech adoption contributes positively to the stability of the MENA banking sector.</p>

3. Research Methodology

3.1 Problem Statement

The research problem centers on the requirement to present precise, quantitative, empirical data that establishes the actual strength and direct impact of digital transformation (represented by the creation of digital infrastructure and governmental directives) on financial inclusion in the Iraqi banking industry. This issue is significant because of the difficulties the Iraqi banking system faces, including the country's ongoing reliance on cash, the size of the informal economy, and the restricted availability of banking services. Additionally, the study aims to address the following primary question: How does the growth of the composite financial inclusion index in the Iraqi banking sector between 2019 and 2023 relate to digital transformation indicators (ATM density, POS density, and the salary localization program)?

3.2 Research Objective

The aim of this paper is to determine and characterize the growth rates of financial inclusion (composite financial inclusion index) and digital infrastructure indicators (ATMs, POS terminals, and salary localization) in Iraq from 2019 to 2023. The main (empirical) goal is to assess and determine the direction and strength of the linear relationship between the growth of digital transformation indicators (independent variables) and the financial inclusion index (dependent variable). The study aims to provide empirical data that either supports or refutes the main hypothesis regarding the positive impacts of digital transformation on financial inclusion in the Iraqi economy.

3.3 Research Significance

The study is important for policymakers because it offers strong and reliable evidence (statistical analysis results) to help the Central Bank of Iraq and financial policymakers direct their investments and assess how well national strategies (particularly salary localization) promote financial inclusion and banking stability.

3.4 Variables and Measurement

In this research, there are two main variables used; one independent and the other dependent, as shown in the Table (2), and then the correlation of these variables were analyzed using the SPSS statistical analysis program.

Table (2): Variables detail

Variable	Type	How to Measure
Financial Inclusion(FI)	Dependent	Composite Financial Inclusion Index (FII) Growth: Calculated as the annual percentage change based on reports from the Central Bank of Iraq
Digital Transformation (DT)	Independent	Growth in Infrastructure and Policy Indicators: 1. Growth in ATM density per 1,000 km. 2. Growth in POS density per 1,000 km. 3. Growth in the number of Employees with Domiciled Salaries.

4. Data Collection and Empirical Methodology

4.1 Data Source and Collection System Focused on Iraq

The validity and contextual accuracy of this research are based solely on the time-series information obtained directly and solely on the information of the Central bank of Iraq (CBI) during the year 2019-2023. The consistency of the systematic data collection process and its contextual relevance to Iraq are ensured:

1. CBI Annual Reports and Statistical Bulletins: This was used as the major source of basic raw data. Annual Reports include important aggregate financial stability indicators, as well as general operational descriptions. High-frequency data were taken out through Statistical Bulletins, such as the exact numbers of deployed ATM and POS devices nationwide [8-12].

2.CBI Financial Inclusion Reports and Strategy Documents: These were necessary to obtain the official, standardized values of the Composite Financial Inclusion Index (FII) that is the key dependent variable and the official measure of success of the CBI strategy [13- 17].

3.Variable Extraction, Conversion, and Standardization: Extraction of the data was carefully done as end-of-year values of each variable. Raw number of devices was transformed into standardized amounts (e.g., the ATM/POS count was transformed into the number of devices per 1,000km) to ensure that geographical distribution was considered rather than the absolute numbers. The activity on Mobile Wallet was monitored by the annual transaction value in (IQD billion), which was reported by CBI payment systems oversight body. The key independent variable, Domiciled Salaries, was sourced directly from CBI reports tracking the progress of the mandate, reflecting policy success.

4.Internal Verification: All collected data were cross-referenced between different CBI publications (e.g., comparing FII reported in the Strategy document versus the Annual Report) to ensure data accuracy and fidelity to the official Iraqi regulatory context.

4.2 Analytical Technique

Initially, the electronic payment data was collected from the Central Bank of Iraq's Financial Stability Report for the years included in the study, from 2019 to 2023, and refined so that it could be used in the SPSS statistical analysis program, as shown in the Table(3):

Table (3): Indictors of Electric payment 2019-2023

Year \ Indicator	Number of ATM devices per 1,000 km ²	Number of POS devices per 1,000 km ²	Number of Employees with Domiciled Salaries	Number of Employees with Domiciled Salaries
2019	2.5	9.2	993,540	993,540
2020	2.7	8.9	1,861,129	1,861,129
2021	3.6	19	3,985,608	3,985,608
2022	5.1	24.5	6,600,000	6,600,000
2023	9.2	52.6	9,300,000	9,300,000

Figure (1) shows the graph of the data in the table above. Since there is a difference between the indicator for Number of Employees with Domiciled Salaries and the other indicators, this indicator was presented in an abbreviated form, and the number represents the value in millions.

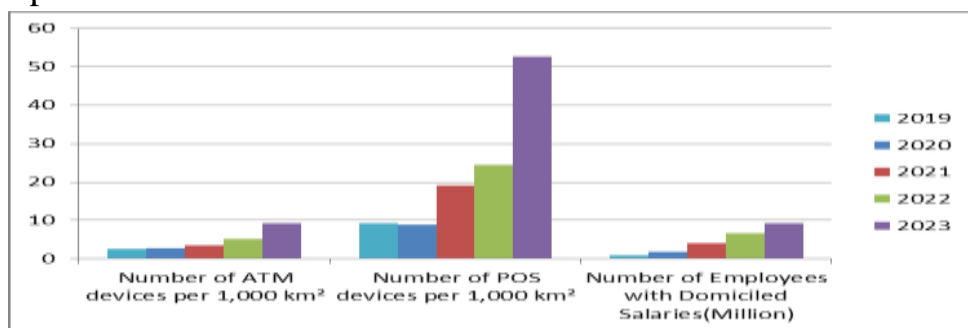


Figure (1): Indictors of Electric payment 2019-2023.

After collecting the electronic payment information, the aggregate financial inclusion index data was also collected from the Central Bank's financial stability reports for the years 2019-2023, as shown in Table (4).

Table (4): Composite Financial Inclusion Index.

Year	Composite Financial Inclusion Index
2019	25.40%
2020	25.80%
2021	33.50%
2022	41.66%
2023	48.58%

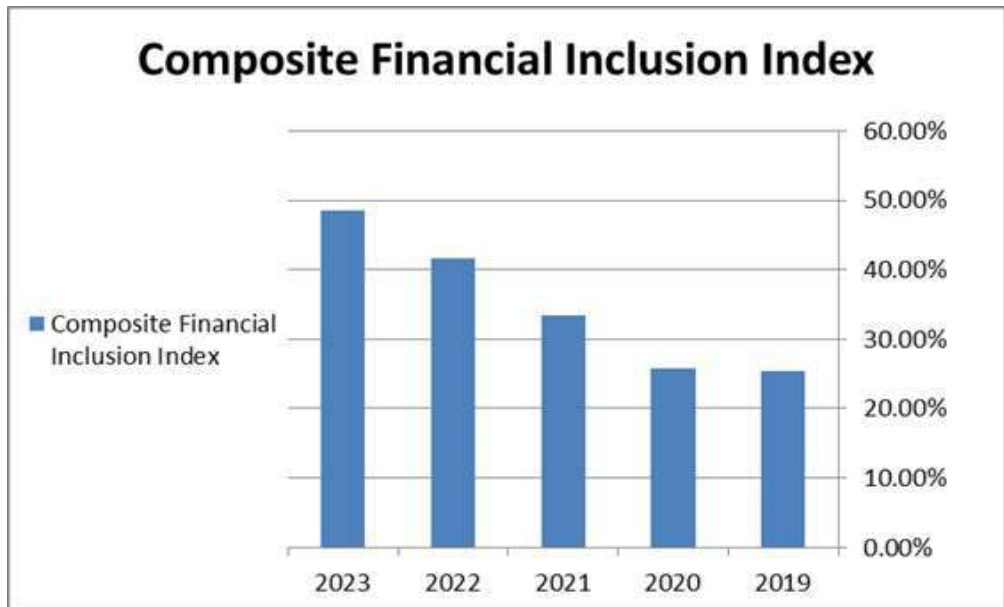


Figure (2): Increasing Composite (FII).

After obtaining the actual data from the Central Bank, a primary and reliable source for Iraqi banking statistics and reports, it was compiled into a single table and entered into SPSS, as shown in Table (5), for analysis and to identify the correlation factors between them.

Table (5): Electric Payment indicators with Financial Inclusion Index.

Year	ATM Devices per 1,000 km ²	POS Devices per 1,000 km ²	Employees with Domiciled Salaries	Composite Financial Inclusion Index (%)
2019	2.5	9.2	993,540	25.40
2020	2.7	8.9	1,861,129	25.80
2021	3.6	19.0	3,985,608	33.50
2022	5.1	24.5	6,600,000	41.66
2023	9.2	52.6	9,300,000	48.58

The study operationalizes the impact using growth rates to mitigate issues related to non-stationarity and focus on dynamic change:

- **Dependent Variable:** FII Growth (FII), the annual percentage change in the Composite FII.
- **Independent Variables (Growth Rates):**
 - (ATM): Annual growth rate of ATM density per 1,000 km².
 - (POS): Annual growth rate of POS density per 1,000km².
 - (DOM): Annual growth rate of the number of employees with domiciled salaries (Policy Mandate Proxy).

To examine the strength and direction of the linear relationship between Financial Inclusion Index (FII) and each of the digital transformation indicators (ATM density, POS density, and Employees with Domiciled Salaries), the Pearson Product-

Moment Correlation Coefficient (r) was calculated using the IBM SPSS Statistics software (version26).

The dataset (2019–2023) was entered in SPSS with four variables : X (Composite Financial Inclusion Index %), Y1 (ATM Devices per 1,000 km²), Y2 (POS Devices per 1,000 km²), and Y3 (Employees with Domiciled Salaries).

From the main menu, the following path was selected: Analyze → Correlate → Bivariate. The Pearson alternative was selected and the ‘two tailed’ test of significance was selected.

A correlation matrix was automatically created by the software displaying the Pearson coefficient (r) and the level of significance (Sig. 2-tailed) of each pair of variables.

Correlation Coefficient(r) is the most powerful statistic tool to determine the direction and strength of linear relations between FII Growth and the three digital transformation indicators.

5. Empirical Results and Discussion

5.1 Descriptive Analysis

The data show that the financial sector experience a rapid digital transformation in Iraq between the year 2019 and 2023 as indicated in Figure (3).

- ATM increased more than threefold (2.5 to 9.2 to 1,000 km²).
- The number of POS terminals nearly multiplied six times (9.2 to 52.6 per 1,000 km²).
- The number of employees whose salaries were domiciled increased by less than 1 million to 9.3 million with the government requiring the use of digital salary program.
- Financial Inclusion Index (FII) increased almost twice, 25.4% into 48.6%, which is the structural change to formal financial services.

This is a rapid growth in the digital infrastructure, as well as user adoption, and indicates a **synergistic connection between policy intervention and technological readiness**.

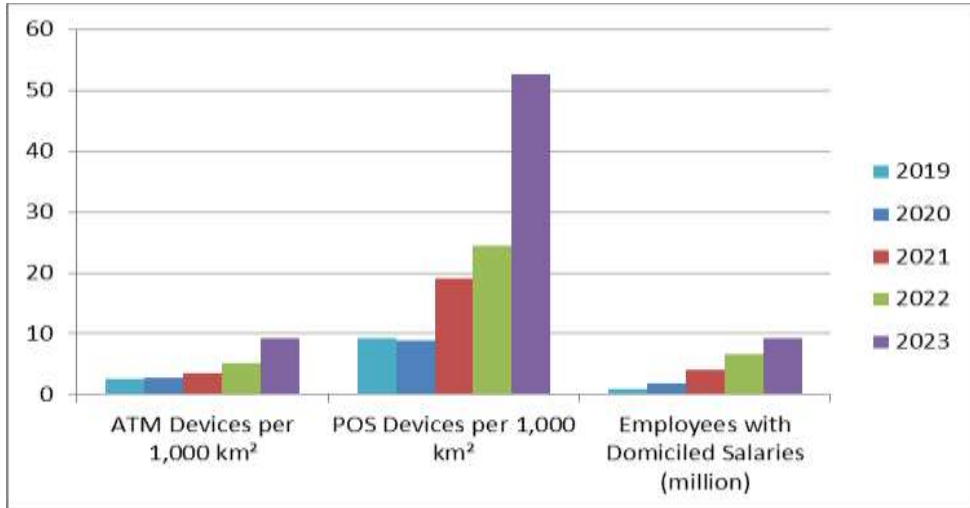


Figure (3): Increasing Indicators of Electronic Payment.

5.2 Correlation Analysis

The **Pearson correlation matrix** in Figure (4) proves that **Financial Inclusion Index Growth** has exceptionally strong and statistically significant correlations with all three digital indicators.

		FII Growth	ATM Growth	POS Growth	Number of Employees with Domiciled Salaries
FII Growth	Pearson Correlation	1	.942*	.940*	.996**
	Sig. (2-tailed)		.017	.017	.000
	N	5	5	5	5
ATM Growth	Pearson Correlation	.942*	1	.995**	.953*
	Sig. (2-tailed)	.017		.000	.012
	N	5	5	5	5
POS Growth	Pearson Correlation	.940*	.995**	1	.949*
	Sig. (2-tailed)	.017	.000		.014
	N	5	5	5	5
Number of Employees with Domiciled Salaries	Pearson Correlation	.996**	.953*	.949*	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.012	.014	
	N	5	5	5	5

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).
 **. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Figure (4): Screenshot from SPSS to Pearson correlation matrix

ATM Density and Financial Inclusion:

The correlation ($r = 0.942$) is strong, which proves the fact that the better accessibility with the changes of ATM leads to better formal financial participation, especially in the previously underserved areas.

1. POS Terminals and Financial Inclusion:

The Usage dimension of financial inclusion was considerably achieved with the growth of POS terminals since they facilitated daily **use** of digital transactions ($r = 0.940$).

2. Domiciled Salaries and Financial Inclusion:

The ($r = 0.996$, $p < 0.001$) correlation is **the policy effect**; it is the most **dominant** among the effects and also denotes that during the period of study **mandatory salary domiciling** was the strongest driver of financial deepening.

These findings confirm that financial inclusion development in Iraq is mainly policy-based, as evidenced by the blistering development of infrastructure and the behavioral change towards the use of digital payment systems.

5.3 Conclusion

This study has beyond any reasonable doubt proven that digital transformation has significantly and positively influenced financial depth in Iraq between the years 2019 and 2023. The results strongly support the main hypothesis that the indicators of digital transformation are correlated with the increase of the Financial Inclusion Index as follows.

- The digital transformation, which was supported by the mandatory salary domiciling program, played an important and a positive role in financial deepening in Iraq between 2019 and 2023.
- The indicators of digital transformation (ATM use, POS penetration, and the level of salary domiciling) have a high and significant correlation with the increase in the Financial Inclusion Index.

- The evidence indicates that policy-based access (coerced account openings) helped to pave the way to future digital adoption, in effect increasing the transition to a digitized financial system, based on cash, to one based on digit-enabled financial systems.
- This case study is consistent with the existing academic findings in the region, which indicate that digital availability and digital inclusion is an important positive moderator of banking sector stability, and thus proved the hypothesis of ‘innovations-growth’ by a state-imposed solution.

References

- [1] A. M. Afzal, B. A. Khalaf, M. S. Al-Naimi, and E. Samara, “The Impact of Fintech on the Stability of Middle Eastern and North African (MENA) Banks,” *Risks*, vol. 11, no. 1, p. 106, 2023. <https://doi.org/10.3390/risks13060106>
- [2] Mohsin, H. J., Hani, L. Y. B., Atta, A. a. B., Al-Alawnh, N. a. K., Ahmad, A. B., & Samara, H. H. (2023). The impact of digital financial technologies on the development of entrepreneurship: Evidence from commercial banks in the emerging markets. *Corporate and Business Strategy Review*, 4(2, special issue), 304–312. <https://doi.org/10.22495/cbsrv4i2siart10>
- [3] D. G. Hameed and S. T. Majon, “The Role of Digital Transformation in Financial Services Management and Its Impact on Iraqi Banking Sector,” *International Journal of Management and Economics Invention*, vol. 11, no. 08, pp. 4509-4518, Aug. 2025. <https://doi.org/10.47191/ijmei/v11i8.09>.
- [4] S. A. Hussein and N. H. Neama, “The extent of digital transformation in the Iraqi banking sector: Applied research in a sample of Iraqi private banks,” *Entrepreneurship J. for Finance and Business*, vol. 6, no. 02, pp. 100-113, Apr. 2025. <https://doi.org/10.56967/ejfb2025507>

- [5] D. H. Sahi and A. A. Flaifel, “The Role of Financial Technology in Achieving Financial Stability,” *Dibon J. of Business*, vol. 1, no. 1, pp. 2-19, Apr. 2025. <https://doi.org/10.64169/djb.20>
- [6] O. Wagdi and A. Fathi, “The Impact of Digital Financial Services on Banking Stability Under the Moderating role of Financial Inclusion: Evidence from Egypt,” *Academic J. of Contemporary Commercial Research*, vol. 5, no. 1, pp. 1-40, 2025. <https://doi.org/10.21608/ajccr.2025.287891.1109>
- [7] A. M. Afzal, B. A. Khalaf, M. S. Al-Naimi, and E. Samara, “The Impact of Fintech on the Stability of Middle Eastern and North African (MENA) Banks,” *Risks*, vol. 11, no. 1, p. 106, 2023. <https://doi.org/10.3390/risks13060106>
- [8] Central Bank of Iraq, *Financial Stability Report 2019*, Baghdad, 2020. <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-160913769061513.pdf>
- [9] Central Bank of Iraq, *Financial Stability Report 2020*, Baghdad, 2021. <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-164173518390961.pdf>
- [10] Central Bank of Iraq, *Financial Stability Report 2021*, Baghdad, 2022. <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-165899787433978.pdf>
- [11] Central Bank of Iraq, *Financial Stability Report 2022*, Baghdad, 2023. <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-169996064489824.pdf>
- [12] Central Bank of Iraq, *Financial Stability Report 2023*, Baghdad, 2024. <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-173330155185022.pdf>
- [13] Central Bank of Iraq, Annual Report 2019, Statistics & Research Department, Baghdad, 2020. <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-160984166268831.pdf>

[14]Central Bank of Iraq,Annual Report 2019, Statistics & Research Department, Baghdad, 2021.

<https://cbi.iq/static/uploads/up/file-164491584783038.pdf>

[15]Central Bank of Iraq,Annual Report 2019, Statistics & Research Department, Baghdad, 2022.

<https://cbi.iq/static/uploads/up/file-16654681153203.pdf>

[16]Central Bank of Iraq,Annual Report 2019, Statistics & Research Department, Baghdad, 2023.

<https://cbi.iq/static/uploads/up/file-172344612269824.pdf>

[17]Central Bank of Iraq,Annual Report 2019, Statistics & Research Department, Baghdad, 2024

<https://cbi.iq/static/uploads/up/file-172344612269824.pdf>.



المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس
مستقبل الاسواق المالية في العراق
في عصر التحولات المعاصرة
بغداد 10-11 كانون الاول 2025
مركز التدريب المالي والمحاسبي

التوصيات

العدد الخاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي السنوي (الخامس)
مستقبل الاسواق المالية في العراق في عصر التحولات المعاصرة
بغداد ١٠-١١ كانون الاول ٢٠٢٥

توصيات المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس

مستقبل الاسواق المالية في العراق في عصر التحولات المعاصرة

- ١ - تبني استراتيجيات حديثة لتطوير الأسواق المالية العراقية وتعزيز الشفافية وتوسيع ادوات التمويل ومواكبة التحولات الرقمية العالمية.
- ٢- التكامل بين السياسات المالية والنقدية وادوات سوق المال لخلق فرص استثمارية حقيقية تسهم في تنويع مصادر الدخل القومي.
- ٣- العمل على موائمة سوق العراق للأوراق المالية مع معايير المؤسسات العالمية الخاصة بتصنيف الأسواق المالية ومن اهمها mca - ftse russel وذلك من خلال معالجة بعض نقاط الضعف في السوق لزيادة فرص ترقيته الى فئة تتناسب وطبيعة وامكانيات ونمو المستقبلي فيه.
- ٤ - العمل على تعزيز القيمة الكلية في سوق العراق للأوراق المالية من خلال التنويع الفعال للأدوات المالية والشركات المدرجة فضلا عن تقديم الحوافز الضريبية للمستثمرين لم له من دور كبير في جذب الاستثمارات الاجنبية على المدى الطويل.
- ٥- اطلاق منصات تداول الكتروني للتعاون مع شركات الوساطة لتسهيل وصول المستثمرين الى السوق وعبر الهواتف الذكية.
- ٦- نشر انظمة ذكاء اصطناعي لتراقب انماط التداول في الوقت الفعلي لتحديث أي أنشطة غير طبيعية أو محاولات بالتلاعب بالأسعار مثل غسل الأموال وذلك لتقدير الشفافية وثقة المستثمرين في نزاهة السوق من خلال دعم انظمة الأمن السيبراني .
- ٧- استخدام نماذج الذكاء الاصطناعي لتقييم الجدارة الائتمانية للشركات وتوقع مخاطر التخلف عن السداد أو مشاكل السيولة اعتمادا على مؤشرات اقتصادية ومالية مقدرة ومرافقة التزام الشركات المدرجة بلوائح الافصاح والقواعد التنظيمية بشكل مستمر لتقليل الجهد البشري وزيادة سرعة الاستجابة للمخالفات.
- ٨- اعاد النظر في بعض التشريعات والقوانين الخاصة بتنظيم سوق العراق للأوراق المالية الخاص بطبيعة عمل الشركات المدرجة فيه وتحديد ما يتعلق بالإفصاح

المنتظم للشركات عن خططها المستقبلية والنتائج التي حققتها من اجل رفع مستوى الشفافية. وبالتالي اعطاء اشارة واضحة للمستثمرين كافة سواء المحليين أو الاجانب بما فيه بيئة السوق ايجابية ومشجعة على الاستثمار.

٩- ضرورة تحسين وتعزيز الحماية القضائية لحاملي الاسهم وتقليص المدة الزمنية لإنهاء الاحكام القضائية لتعزيز الثقة بالسوق .

١٠ - اتخاذ خطوات فعلية نحو التحول الرقمي والفنية والتشريعية لضمان توفير بيئة استثمارية امنة وجاذبة لرؤوس الأموال الوطنية والاجنبية .

١١- ضرورة اعداد استراتيجية وطنية لنشر ثقافة الاستثمار بشكل عام والاستثمار في الاسواق المالية بشكل خاص (اسهم وسندات) وتعزيز نشاط الاستثمار في القطاع المصرفي .

١٢ - اعادة هيكلة بعض الشركات العامة المنتقاة وطرح حصص منها في سوق العراق للأوراق المالية.

١٣ - حث الشركات الكبيرة والتمتية في القطاع الخاص على التمويل على شركات مساهمة وادراج جزء من اسهمها في سوق العراق للأوراق المالية.

١٤ - تنظيم مؤتمر يناقش مسودة قانون سوق العراق للأوراق المالية والتعاون على اصداره وفق افضل الممارسات الدولية أو على الأقل العربية منها - والاستعانة بخبراء من اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية واتحاد اسواق رأس المال العربية لهذا الغرض.

١٥ - فتح الحسابات في مركز الايداع باستخدام التوقيع الالكتروني وتحديث البيانات ونظام مكافحة غسل الأموال AML من خلال قواعد العناية الواجبة للمتعاملين بالأوراق المالية وصلاحيات حظر تداول المطلعين في الشركات المساهمة وتفعيل نظام الاستعلام عن الرصيد لتصبح بشكل فعال من خلال مكتب خدمة المساهمين.

١٦ -فتح القنوات مع الوسيط الدولي لغرض تنظيم عمل الحافظ الامين والبنك الضامن Custodian Bank والاتفاق مع الوسطاء الدوليين ليكونوا حافظ امين دولي للمستثمر الاجنبي.

١٧- بناء نظام الامتثال و الحوكمة المؤسسية ونظام قياس المخاطر بأنواعها وتطبيقاتها في السوق ومركز الايداع والشركات المساهمة وشركات الوساطة .

١٨ - اطلاق تعليمات IPO Initial Public Offering و اطلاق نظام الاكتتاب الالكتروني - على أن يكون مرتبط بقاعدة بيانات مركز الايداع لجذب مئات الشركات التي تحتاج الى تمويل للاستثمار الواسع لتشجيع جذب مساهمات جديدة للاستثمار بالأوراق المالية بشرط ان لا تزيد حصة المالكين والمتحالفين عن النسب التي حددها قانون المصارف وقانون اسواق الأوراق المالية رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٤ او اي قانون يخل محله خصوصا عند التأسيس او تحويل الشركة المحدودة الى مساهمة في مرحلة الاكتتاب الأولي.

١٩- ضرورة اعداد استراتيجية وطنية لنشر ثقافة الاستثمار بشكل عام والاستثمار في الأوراق المالية بشكل خاص (اسهم وسندات) وتعزيز نشاط الاستثمار في القطاع المصرفي .

Accounting & Financial Sciences Journal / Volume 5/ No .20/ December 2025

Accounting & Financial Sciences Journal

Ministry of Finance

Accounting & Financial Training Center

A specialized scientific journal issued by

Accounting & Financial Training Center

concerned with

**financial management, banking, insurance, accounting and
financial legislation**

Certified journal for scientific promotions purposes

Scientific Advisor : Prof. Dr. Mohammad Ali Al-Amiry

Editor in Chief : Prof. Dr. Haider Nima'a Al-Furaiji

Editorial Manager : Assist. Prof. Dr. Ahmed Jawad Al-Dahlaki

Fifth year / No.20/ 1447 AH. – 2025 AD.

Accounting and Financial Sciences Journal

Editorial Board

- 1- Prof. Dr. Falah Hasan Thwaini / Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.
- 2- Prof. Dr. Falah Hasan Aday / Sharjah Finance Department / United Arab Emarit.
- 3- Prof. Dr. Al-Hadi Adam Mohammad Ebrahim / Head of Al Neelain University / Sudan.
- 4- Prof. Dr. Nagham Hussain Neama/Dean of College of Business Economics / Al Nahrain University.
- 5- Prof. Dr. Ahmed Hajoub / Moroccan Export Insurance Company / Morocco.
- 6- Prof. Dr. Salih Khalil Aloqda / Applied Science Private University / Jordan.
- 7- Prof. Dr. Assad Ghani Jihad Abid/ Director General of Administrative and Financial Department / Ministry of Higher Education & Scientific Research.
- 8- Associated Prof. Dr Mohammed Ahmed Abdulbaqi El-Khouli/ College of Management Sciences / Sadat Academy for Management Sciences/ Egypt.
- 9- Assist. Prof. Dr. Abdaluridha Lateef Jassim / Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.
- 10- Assist. Prof. Dr. Samir Abdul Sahib Yarra./ Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.
- 11- Assist. Prof. Dr. Abdul kadhim Muhisn Queen / Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.
- 12- Assist. Prof. Dr. Mohamed Elnair Mohamed Al Noor / College of Commercial Studies/ Sudan University of Science & Technology.
- 13- Assist. Prof. Dr. Gazia Hussaini / Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences /Al Shalif University / Algeria.
- 14- Assist. Prof. Saeed Abbas Mohammad Ali Merza/ Vice Chaimam of Iraqi Insurance Company Board Directors / Retired.
- 15- Assist.Prof. Hilal Muslim Hashim Al-Taana./ lecturer in Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics / Retired.

Accounting and Financial Sciences Journal

Language & Correction Board

- 1- Assist. Prof. Dr. Samir Abbas Kadhim Karam / Arabic Language / Al-Mustansiriyah University/ College of Education.
- 2- Lecturer Dr. Ali Assad Musa / Arabic Language / Al-Mustansiriyah University/ College of Education.
- 3- Ekhlas Abdulzahra Ali / English language/ Accounting & Financial Training Center.
- 4- Noora Faiz Jasim / English language/ Accounting & Financial Training Center.

Design

Programmer / Hassan Falih Abdulrihman

The opinions in this journal are express the author point of views and not necessarily reflect the Accounting and Financial Training Center the opinions.

The journal is committed to preserving the intellectual property rights of the authors.

Deposit No. in National Library and Archive : 2442

ISSN : 2709-2852

Correspondence

E-Mail : afs@mf.gov.iq

Mobil : + 964 7901409233

Iraq – Baghdad – Hay Al-Mustansirya -District 504 , Avenue 1, Building No. 1

Web (MOF) site: <http://www.mof.gov.iq/pages/ar/Journal.aspx>

Web (AFTC) Site :

<https://www.ftc.mof.gov.iq/local/staticpage/view.php?page=mag>

Web (Iraqi Academic Scientific Journal):

<https://www.iasj.net/iasj/journal/363>